



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

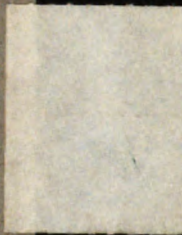
Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>





✓

Isfahāni, 'Iṣām al-Dīn

عصا على الجاني

Isfahāni, 'Iṣām al-Dīn

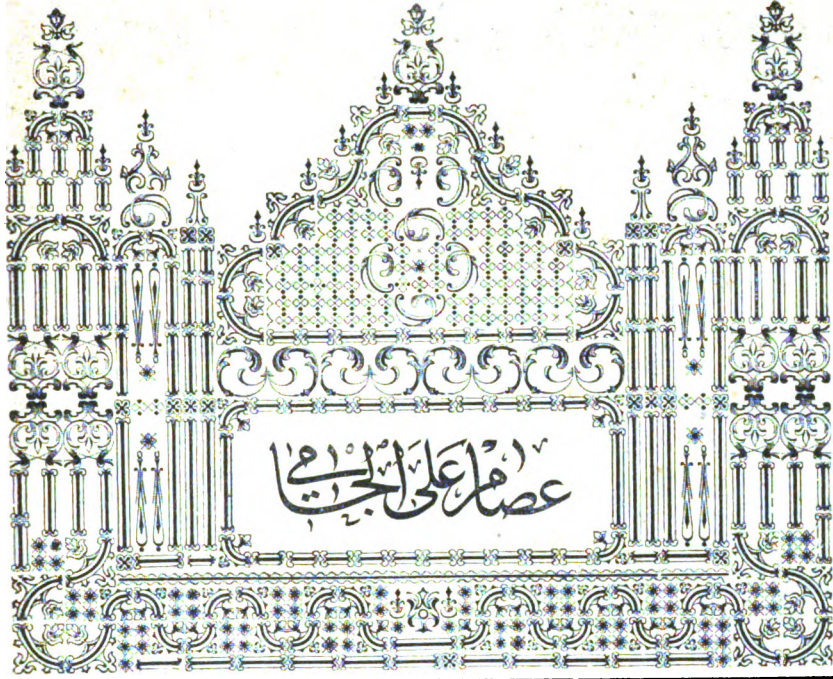
هذه حاشية على شرح الجاني للعالم المحقق والفاضل المدقق
المولى ابراهيم بن محمد عرب شاه الاسفرائي عظام الدين
عليه الطاف ورحمة من ربه مالك يوم الدين

معارف نظارت جليله سنك ٦٢٢ نومردی رخصتنامه سید

در سعادت

(مطبعة عثمانیه)

١٣٠٩



~~2271~~
~~40883~~
~~742~~
~~1892~~

(RECAP)
 (Over)

2271
 40883
 742
 1892

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يا هادي السالك مسالك محامدك * وياسامعاً لمجامع مسائل حامدك * اهدنا الصراط المستقيم
 هداية كافية لتسهيل حل مشكلاتنا * صراط الذين انعمت عليهم لتبديل كالاتنا بضالاتنا *
 وصل على افضلهم صلوات وافية لشكر ما انعم علينا في اصلاح حالاتنا * وعلى آله
 الفضلين علينا بكفاية اسباب السعادة لتحصيل كالاتنا * وحببه المجلين الينا بمفضل آثار
 النبوة ليحفظونا عن الخطأ في مقالاتنا (وبعد) فيقول العبد المفتقر الى الله الغني عن العالمين
 ابراهيم بن محمد ابن عرب شاه الاسفراشي عصام الدين * هذه حواش * كالشمس لنجوم
 درر الزبرجواش * ما فيه للفوائد الضيائية واش * لا يوجد عن مدحه متحاش * ولا يتوهم
 في حقه ذام او واش * لا يردده ناظر كابر غير مكابر لكثرة ما فيه من الابتداع * ولا يؤدده شاعر
 فاخر بالاطلاع * على خوافيه الا بمحاسن الاختراع * من لم يفارق ربة التقليد فليفتوه بما شاء
 فليس معه النزاع * ومن ليس له غاية التحديد لنظره السديد فليتنزه عنه فلا يريد منه الا الوداع
 * اتفع بها اهل السعادة بانفاع * واردرغ اصحاب الشقاوة عن الانتفاع * انت حسبنا
 في الترقى الى بقاع العلم الذي هو في غاية الارتفاع (قوله الحمد) هو الوصف بالجليل على الجليل
 الاختياري من الانعام وغيره وما وقع على غير الاختياري كحمد الله تعالى على صفاته

الواش الاول
 بمعنى النقاش
 والواش الثاني
 بمعنى الذمام
 والغمام منه

(فلتنزله)



فلتزيه منزلة الاختياريّ اما لاستقلال الذات فيه واما باعتبار كونها مبادئ الافعال
الاختيارية فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال الحمد فيه مجازا ولا ان المحمود عليه ليس بمحمود
عليه حقيقة بل جعل محمودا عليه تجوّزا والمحمود عليه حقيقة امر آخر (قوله لوليه)
في الصحاح الولي ضد العدو وكل من ولي امر احد فهو وليه هذا وكلا المعنيين هنا محتمل
اما على الاول فالمعنى ان كل حمد لمحب كل حمد وهو الله تعالى لانه يجب كل حمد لرجوعه
اليه واما غيره فلا يجب الا حمده او حمد من يحبه واما على الثاني فالمعنى ان كل حمد لمن
ولي امر كل حمد من خلق ما يحمد عليه وبه وخلق استعداد الحمد واسبابه في الحمد
وجزاء الحمد بما يليق به * والحمد يصح ان يكون مبنيًا للفاعل اي كل حامدية متعلق بوليه
وان يكون مبنيًا للمفعول اي كل محمودية قائمة به تعالى ومن الافضل من ترك جانب
اللفظ لرعاية ماهو الاصلح نظرا الى المعنى فجعل الحمد مستعملا في كلا معنييه بارتكاب
تكلف ارادة كل ما يطلق عليه لفظ الحمد ليكون اللفظ مفيدا لثبوت كلا معنيي الحمد له
تعالى دون غيره فيرتقي الحمد درجة الكمال ولك ان تجعل الحمد المبني للفاعل ثابتا له تعالى
دون غيره بمعنى انه قائم به تعالى دون غيره وتريد بالحمد بقرينة المقام حمده تعالى فيكون
المعنى الحامدية له تعالى مختصة به لا تتأني من غيره تعالى فيكون حمدا له تعالى باظهار
العجز عن الحمد كما انه قال ﴿ لا احصي ثناء عليك انت كما ائتيت على نفسك ﴾ ولا يخفى ان هذا
الحمد اعلى واجل افراد الحمد ولهذا اختاره نبينا صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج حين
لاقى ربه ولا يخفى ما في جمع الولي والنبى ثم في تقديم الولي على النبي حيث اشير به
اشارة دقيقة الى المآثور المشهور من ان الولاية افضل من النبوة (قوله والصلاة
على نبيه) النبي انسان بعنه الله تعالى الى الخلق لتبليغ احكامه والرسول اخص منه
وهو انسان كذلك يكون له كتاب وشريعة والاصل في الاضافة العهد فهذا الاصل
ينصرف الى نبينا صلى الله عليه وسلم وقد تكون للجنس والاستغراق فيكون المعنى
والصلاة على كل نبي له تعالى فوجه اختياره على الرسول اما بحسب اللفظ فلرعاية السجع
واما بحسب المعنى فعلى الثاني ظاهر لانه اشمل وعلى الاول فللدلالة على انه صلى الله
تعالى عليه وسلم يستحق الصلاة بمرتبة النبوة ويعلم منه ان استحقاقه بمرتبة الرسالة
بطريق الاولى (قوله وعلى آله واصحابه المتأدين با دابه) التزم اهل السنة
بادخال على على آل ردّا على الشيعة فانهم منعوا ذكر على بين النبي وآله ويقولون
في ذلك حديثا في الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه هذا ولو حمل على
الثاني يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم وللفقهاء اقوال في تعيين آل الرسول
والمقام لا يسعه في الصحاح الادب ادب النفس وادب الدرس ولا يخفى ان آله واصحابه
متأدبون با داب نفسه واداب درسه وهو تبليغ الكتاب والاحكام وفي ذكر الادب

ص
١٠٣
١١٣

براعة الاستهلال لان النحو من قسم الادب (قوله فهذه) اى هذه الامور الحاضرة
 في العقل استحضر المعاني التي سيدكرها في كتابه على وجه الاجمال واورد اسم
 الاشارة لبيانها واسماء الاشارة ربما تستعمل في الامور المعقولة وان كان وضعها للامور
 المبصرة الحاضرة في مرأى المخاطب لكن لا بد من نكتة والنكتة هنا اما الاشارة الى
 اتقانه هذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كأنها مبصرة عنده ويقدر على
 الاشارة اليها واما الاشارة الى كمال فطانة الطالب الى ان بلغ مبلغا صارت المعاني معه
 كالمبصرات عنده واستحق ان يشار له الى المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة
 في حث الطالب على تحصيل المعاني (قوله فوائد) جمع فائدة وهو ما استفدت من علم
 او مال او جاه فادله المال يفيد اى ثبت له المال فلك ان تريد بالفوائد الثوابت يعنى هذه
 امور ثابتة بعيدة عن البطلان (قوله وافية) اى كثيرة تامة يقال وفي الشيء وافية على
 فقول اى كثروتم فقوله محل متعلق بوافية على تضمين معنى التعلق ولك ان تجعل
 الوافية من وفي بعده اى لم يفدر فقوله محل متعلق بالوافية لكن الاول ابلغ واتم معنى
 والفوائد اسم كتاب في المعاني والوافية اسم للمتوسط والمشارك كتاب في الحديث وفي
 درج اسماء الكتب بلاشائبة تكلف مزيد تحسين للكلام البليغ (قوله محل مشكلات
 الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغرب) ههنا ابحت الاول ان قوله للعلامة
 يستدعى بحسب المعنى ان يكون في تقدير الكائنة للعلامة صفة للكافية ويستدعى بحسب
 اللفظ ان يكون في تقدير كائنة للعلامة حالا منها واكثر ما يذهب اليه المحققون في مثله
 رعاية جانب المعنى لانه اهم وان راعيت هنا جانب اللفظ تجب ان الحال لا بد ان يكون
 عن الفاعل او المفعول والكافية مضاف اليه للمشكلات التي هي مفعول للحل بحسب
 المعنى وليس بفاعل ولا مفعول والجواب عنه انه يصح ايراد الحال عما اضيف اليه
 الفاعل او المفعول اذا صح حذف المضاف والاكتفاء بالمضاف اليه ومنه قوله تعالى
 ﴿واتبع ملة ابراهيم خنيفا﴾ فانه يصح اتبع ابراهيم خنيفا وما نحن فيه من هذا
 القبيل فانه يصح ان يقول هذه فوائد وافية محل الكافية الثاني الظاهر ان يقول
 للعلامة المشتهرة فان الاسناد الى ضمير المؤنث اللفظي يوجب تأنيث المسند الا انه اعتبر
 جانب المعنى لانه اريد بالعلامة مذكر ولك الاختيار في رعاية التذكير والتأنيث اذا كان
 اللفظ مذكرا والمعنى مؤنثا او بالعكس الثالث ان في وصف ابن الحاجب بالعلامة نظرا
 لان هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلماء بمن جمع جميع اقسام العلوم كما هو حقه من العلوم العقلية
 والنقلية وليس ابن الحاجب الامن العلماء في العلوم النقلية ولذا خص من بين العلماء قطب
 الملة والدين الشيرازي بالعلامة حيث سبق العلماء كلهم في جميع اقسام العلوم ما من علم
 الا وهو فيه اوحدي وما من مقصد الا وهو فيه المعنى وكأنه نبى اطلاق العلامة على

عدم الاعتداد بالعلوم الفلسفية الرابع انه اختار من بين اوصافه الاشتهار اغناء له عن الوصف بالفضائل تفصيلا لاشتهاره واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء في المدحة الخامس انه جمع المشرق والمغرب لانه لم يرد بهما حقيقتهما حتى يخفى تعددهما الذي يستدعيه صيغة الجمع بل اراد البلد المشرق والمغربى فيصح جمعهما بلا مريية (قوله الشيخ ابن الحاجب) في القاموس الشيخ والشيخون من استبان في السن او من خمسين او احدى وخمسين الى آخر عمره او الى الثمانين وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخت الرجل على ما في الصحاح اى وصفته بالشيخ للتبجيل وهو المراد ههنا اذ المشهور أن الشيخ ابن الحاجب قتل شابا (قوله نعمده الله بنفرانه) في الصحاح نعمده الله برحمته نعمده بها هذا والكلمة مأخوذة من عمدت السيف اذا جعلته في غلافه والغمد غلاف السيف في الجملة اشعار بتشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع المشكلات (قوله واسكنه بمجوحة جناه) اى وسط جناه بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب والجنة الحديقة ذات الشجر والتخل (قوله نظمتها) يقال نظمت اللؤلؤ اى جمعت في السلك والسلك الخيط والتقرير جعل الشيء في قراره او الحمل على الاقرار والحمل على الثانى ابلغ في مدح الكتاب والسمط السلك مادام فيه الخرز والا فهو سلك والتحرير التقوم وفي اضافة الممط الى التحرير اشارة الى ان تحريره لا يفارق القوائد التى كاللا الى (قوله للولد العزيز) العزة عند اهل الذكاء والفضل بالذكاء والفضل فوصفه بالعزة في قوة وصفه بالذكاء والفضل (قوله التلهف) هو كالتأسف وهو اظهار الحزن وجمع الالفاظ المترادفة في الخطب مستفيض لا وصمة له عند اللغاة (قوله وسميتها بالقوائد الضيائية) فان قلت قد تقرر في محله ان النسبة الى ابن الزبير يرمى فكيف جعل النسبة الى ضياء الدين ضيائية قلت مبنى النسبة في التركيب الاضافى الجزء الثانى ان كان مقصودا في التركيب الاضافى وان لم يكن مقصودا فيه فالنسبة الى الجزء الاول والمقصود في ضياء الدين الجزء الاول ليجعل الشخص ضياء الدين والمقصود في ابن الزبير ليرتفع قدر الشخص بالنسبة الى الزبير بخلاف عبد مناف فان المقصود اظهار كماله في العبودية حتى خص من بين عباد المضاف اليه باسم العبد كانه العيد فان قلت لم ينسبه الى اسمه مع ان النسبة اليه خالية من تكلف الحذف قلت لان المنسوب اليه اشتهر باللقب ولان في اللقب ما يمدحه ويجعله حقيقا بان يجعل علة غائية للتأليف ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب اصل المعنى فيشعر بانه يضيء القلوب ويزيل عنها ظلمة الريبوب (قوله لانه لهذا الجمع والتأليف) الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخراج الفقرتين عن المساواة (قوله كالعلة الغائية) العلة الغائية ما تقدم في التصور وتأخر في الوجود وضياء الدين يوسف مقدم

في التصور لكن لم يتأخر في الوجود والعلة الغائية تعلمه هذا الشرح ولو قال لان تعلمه العلة الغائية لصح واتضح وكفى في النسبة **(قوله وسائر)** مشتق من السؤر بمعنى بقية ما اكل ومعناه الباقي في الكشف ان العربي هو السائر بمعنى الباقي واستعماله في كلام المصنف بمعنى الجمع غير ثبت وقد استعمله الكشف في هذا المقام بمعنى الجميع فحق القول بانه من عاب عيب فالسائر هنا بمعنى الجميع انفع للمدعوله لانه يتكرر الدعاء في حقه **(قوله من اصحاب التحصيل)** تقييد للمبتدئين لانه ربما يكون من اصحاب الصنابع **(قوله وما توفيق الابالله)** التوفيق جعل الاسباب متوافقة للمسببات وقيل لا بد من تقييد التعريف بما يخص التوفيق بالخير اذ لا يستعمل التوفيق في جميع اسباب الشر ولا يخفى ان الفاعل للتوفيق هو الله تعالى وانه استقبح اهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يدخل الآلة فلا يحسن ضربى بزيد والضارب زيد وانما يقال ضربى من زيد فالعربى وما توفيقى الامن الله وتوجيهه على ما استفاد من الكشف في تفسير سورة هود انه بتقدير مضاف حيث قاله اى وما كونى موقفا لا بمعونه وتوفيقه **(قوله وهو حسى ونم الوكيل)** فيه بحث تجده في حواشى المطول **(قوله بتخييل ان كتابه)** يعنى بتخييل نفسه نقصان كتابه بهذا الترك والتخيل ما يفيد في النفس قبضا او بسطا وبناء الشعر عليه ولهذا يسمى الاقيسة المركبة من القضايا الخيالة شعرية والتخيل كما يكون قوليا وهو المشهور فيما بين ارباب الصناعة يكون فعليا بان يفعل فعلا يؤثر مشاهدته تأثير القول كما نحن فيه وهضم النفس ممن اتى بما يكاد أن يوقه في الإعجاب كتصنيف مثل ذلك الكتاب من اهم المهمات ويعلم منه وجه ترك كتابة الصلاة ايضا **(قوله ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا)** اعلم ان اصل هذا الوجه لترك الحمد للمحشى المدقق الفاضل الهنذى لكنه اورده على وجه يتوجه عليه اعتراض قوى فالشارح حفظ من كلامه ما يمكن اصلاحه وحذف منه ما ظن به انه لا يمكن اصلاحه قال الفاضل الهنذى لم يبدأ بالحمد لله هضمًا للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يكون على سنتهم ولا ذابال حتى يكون بترك الحمد اقطع ولا يخفى انه يرد عليه انه لا يصح ترك الاقتداء بالسلف وترك ماورد به السنة لامثال هذه النكته وهل هذا الامثال ان يترك الصلاة والصوم هضمًا للنفس بتخييل انه ليس في عداد العقلاء المكلفين فالصالح الشارح ترك الاقتداء بالسلف بحمله على ترك كتابة الحمد وجعله جزءا من الكتاب ولما لم يكن لترك العمل بالسنة وجه لم يقل به واعرض عنه ويمكن ان يقال ترك الحمد اقتصارا على ما تضمنه التسمية من اظهار صفات الكمال الذى هو الحمد حقيقة لروم الاختصار الذى هو المطلوب في هذا التأليف **(قوله وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا**

الكتاب عن احوالها) كأن دأب المصنفين ان يذكر او قبل الشروع في المقصود من النحو
الكلمة والكلام لكونهما موضوعي العلم وتعريف التحول يكون الطالب على بصيرة في طلبه
ويكون بحيث يميز بهذا التعريف عنده ما يرد عليه من مسائل الفن فيطلبه وما يرد عليه مما
ليس من مسائله فيعرض عنه ولا يبعد عن مطلوبه بالاشتغال به وان يذكر او الغرض
من تحصيل النحو ليزداد رغبة الطالب في تحصيله ولا يتفر عنه بما يعرضه من مشقة التحصيل
والمصنف ذكر الكلمة والكلام لانه لا بد منهما ليتمكن الشروع في الفن واعرض
عن الاخيرين لان كتابه للصبي الذي لا يكون تحصيله الا قسريا فلا ينفعه في التحصيل البصيرة
ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يقسه المعلم على حفظ ما في الكتاب وهو لا يستدعي
معرفة مفهوم العلم ولا الغرض منه **(قوله فتى لم يعرفا)** هو من التعريف او المعرفة
وعلى التقديرين مبنى البيان على دعوى ان معرفتهما على وجه يستدعيها معرفة الاحوال
تتوقف على تعريفهما فان تمت وتم الافلا **(قوله)** وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها
هذه وجوه اربعة للتقديم توقف تحقق المفهوم على تحقق المفهوم وتوقف تحقق معرفة المفهوم
على معرفة المفهوم وتوقف تحقق معرفة الفرد على معرفة الفرد وتوقف تحقق معرفة الفرد على
معرفة الفرد **(قوله قيل هي والكلام مشتقان من الكلم)** الاشتقاق رد كلمة الى اخرى
لتاسبها في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه
في المشتق ويعلم من هذا الكلام انه يكنى في الاشتقاق ان يكون معنى المشتق منه لازما للمعنى
المشتق وقد استقصينا في تحقيقه في شرح الرسالة العضدية **(قوله)** وهو الجرح) بفتح الجيم
مصدر جرحه واما الجرح بالضم فهو اسم الجراحة **(قوله)** لتأثير معانيهما في النفوس
كالجرح) ان اكتفى بمطلق التأثير في التشبيه بالجرح يكون جاريا في الالفاظ باعتبار
تاثيراتها الحسنة والسيئة لكن قوله وقد عبر آه يدل على انه اراد التأثير باحداث الألم
في تفسير البيضاوي في قوله تعالى ﴿فلقى آدم من ربه كلمات﴾ اصل الكلمة الكلم
وهو التأثير المدرك باحدى الحاستين السمع والبصر كالكلام والجراحة **(قوله)** بعض الشعراء
قال الشارح الكارزوني قائله امير المؤمنين على بن ابي طالب رضی الله عنه ولم يبلغ ذلك
الشارح ولو بلغه لم يرض بان يعبر عنه ببعض الشعراء **(قوله)** ماجرح اللسان) اللسان
يكون بمعنى اللغة او الجراحة فهذه العبارة تحتلها **(قوله)** والكلم) بكسر اللام هذا
تحقيق للفظ الكلمة لاللفظ الكلم بادنى مناسبة له بهذا المقام لان معرفة معنى التاء
في الكلمة انما هو تحقيق الكلم اذ به يعرف ان التاء للفرق بين الجمع والواحد او للفرق
بين الجنس والواحد **(قوله)** جنس لاجمع كتمر وتمررة) والفرق بينه وبين التمر بان لم يطلق
الا على الثلث بخلاف التمر نشأ من الاستعمال حيث عرض للكلم هذا التخصيص والتمر

باق على وضعه (قوله والكلم الطيب أوّل ببعض الكلم) هذا التأويل بعيد عن مظان الاستعمال جدا اذ ليس من دأب اللغة ان يقال في مقام ايراد الحكم على الكلم الطيب بعض الكلم الطيب فيقيد البعض بالطيب ويكون ادخال البعض لغوا لان الطيب من الكلم بعض الكلم فكأنه لهذا رجح القول الاول ويمكن ردة شاهد الجنس من غير حاجة الى التأويل سيما مثل هذا التأويل بان يقال قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمع فلما بطل هنا معنى الجمعية لم يؤثرت نعتة وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا متروكة ولو كانت باقية لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تصر جماعة من الكلم (قوله واللام فيها للجنس) لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب فاما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس فاما ان يقصد الى الجنس باعتبار نفسه كما في الانسان حيوان ناطق فهي لام الحقيقة من حيث هي واما ان يقصد اليه باعتبار فرد ما فهي لام العهد الذهني كما في ادخل السوق واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد له فهي لام الاستغراق كما في قوله تعالى ﴿ ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا و عملوا الصالحات ﴾ الآية واما ان يشار بها الى قسم من مفهوم اللفظ معهود بينك وبين مخاطبك يسبق فهمه اليه عند سماع اللفظ فهي لام العهد الخارجي نحو قوله تعالى ﴿ كما ارسلنا الى فرعون رسولا فقصي فرعون الرسول ﴾ ثم الجنس لاحالة تحته كثرة وبهذا الاعتبار يتوهم التنافي في لفظ الكلمة بين اللام والتاء التي للوحدة فاشار الى دفعه بقوله ولا منافاة بينهما اي بين اللام والتاء او بين الجنس والوحدة ولا يخفى ان توهم المنافاة بعد دخول اللام لاقبله من ضيق العطن وان وقع ذلك الى الآن لجم غفير من ذوى الفطن لان المنافاة بين صيغة الكلم والتاء لازمة ودفعه بان الجنس يوصف بالوحدة ولا يخفى ان دفع المنافاة يمنع المنافاة بين الجنس والوحدة جواب جدلي الزامى لا تحقيقى اذ التحقيق ان التاء ليست لو حدة جنس اشار اليه اللام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة في كونها افراد له حتى لا يصح جعل كلمتين معارف هذا المفهوم وهذا الايتافي الكثرة التي يستدعيها الجنس (قوله ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السبنة النحاة) اشار بايراد الامكان الى ضعفه اما او لا فلان كون اللام الداخلة في المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد تكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على ألسنة النحاة ليس قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها وجعل الكلمة بتأويل ما يطلق عليه الكلمة حتى يصير الكلمة النحوية بعضا منه تكلف لا يرتكب الا بعد تكليف تأمل (قوله اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت التواة اي رميتها) انما صرح بقوله اي رميتها دفعا لان يتوهم ان المقصود

رميها من الفم فلا يصير شاهدا على انه بمعنى الرمي مطلقا فان قلت من اين علم انه لم
 يقصد الرمي من الفم قلت لانه يقال ذلك فيما اذا رمى النواة لامن الفم بل اخرجت
 من التمر قبل ان تدخل في الفم فان قلت قد جاء في اللغة اللفظ بمعنى النطق ولا يخفى ان مناسبه
 بما يتلفظ به اشد فلم يعتبروه اصلا للمعنى الاصطلاحى قلت لانه لا بد وان يتعدى
 بالباء قال في القاموس لفظ به اى نطق فالمناسب للمعنى الاصطلاحى هو اللفظ بالشيء
 لا اللفظ لان اللفظ بدون الصلة حينئذ صفة المتكلم دون الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الرمي
 هذا وبعد فيه نظر لانه يكفى للنقل التعلق فيصح نقل اسم صفة المتكلم الى اللفظ
 والاول وان كان اقرب لانه صفة اللفظ لكن الثانى اقرب لانه يخص اللفظ ولان اللفظ
 في عرف اللغة كالكلام ما يتلفظ به قليلا كان او كثيرا فالاولى ان يجعل العرف اصلا لهذا
 الاصطلاح ويمكن ان يقال المعنى التحوى اعم من المعنى العرفى في اللغة لشموله ما يتلفظ به
 حكما ولم يعهد فيما بين ارباب الاصطلاح النقل من المعنى الاخص الى ما هو اعم وانما العادة
 هو العكس فلذا جعل اصل الاصطلاح مأهوه بمعنى الرمي (قوله ثم نقل في عرف النحاة
 ابتداء وبعد جعله بمعنى المفظوظ) وانما اعتبر جعله بمعنى المفظوظ ليكون من قبيل نقل
 العام الى الخاص لان مناسبة العام الى الخاص اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل
 ابتداء فان قلت في جعل اللفظ بمعنى المفظوظ قد ارتكب ما ارتكب في نقل اللفظ ابتداء
 الى ما يتلفظ به الانسان قلت فرق بين جعل اللفظ بمعنى المفظوظ وبين جعله بمعنى
 ما يتلفظ به فان الاول نقل للمصدر المطلق الى مفعوله مطلقا والثانى نقل للمصدر المطلق
 الى قسم من اقسام مفعوله ومناسبة الاول اتم كالاخفى ويتقدح هناك وجه آخر وهو
 ان يجعل اللفظ بمعنى رمى اللفظ من الفم ابتداء فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص ثم
 يجعل ما يتلفظ به فيكون نقلا لاسم المتعلق الخاص الى المتعلق الخاص (قوله مهملا
 كان او موضوعا) المشهور في كلام النحاة مهملا كان او مستعملا وانما عدل لان المهمل
 مالم يوضع وهو يقابل الموضوع لا المستعمل وكأنهم قصدوا بالاستعمال ما يمكن
 استعماله وبالمهمل مالم يمكن استعماله وبعد ما ذكره اولى لان المتبادر من المستعمل المستعمل
 بالفعل (قوله واللفظ الحقيقي) لا يخفى انه اذا وضع اللفظ ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما
 فالمستكن في اضرب ايضا لفظ حقيقى فالصواب والمتلفظ به الحقيقى (قوله ولم يوضع
 له لفظ) فليس في اضرب الا الفاعل المعقول من غير ان يكون فاعل ملفوظ واكتفى بفهمه
 من غير لفظ عن اعتبار لفظ فاقم مقام اللفظ في اعتباره جزء الكلام الملفوظ ايضا كجمله جزء
 الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة يكون ممكنا جسما او عرضا
 وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف

والصوت اصلا ليس على ما ينبنى فاحفظه فانه مما خفي على غيرى حتى قال بعض الفضلاء
لا درى من اى مقولة هو فليت قولى بلفه **(قوله والد والد الاربع)** وكذا امثاله من ضرب
النقارة الدالة على ركوب السلطان والنصب جمع نصبه وهى ما وضع لمعرفة الطريق
(قوله لانه لم يقصد الوحدة) لالان قصد الوحدة غير صحيح والام يصح قصدها فى الكلمة
بل لانه لا يحتاج الى قصدها فيها لصدها بدون التاء على الكلمة الواحدة بخلاف الكلم لكن
الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة عند المصنف ما وضع لمعنى مفرد فنسأط الوحدة
عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل فانه جعل مناط الوحدة ان لا يصح التلفظ بها
مرتين حيناً من الاحيان فعبدالله عنده ليس بكلمة لا مكان التلفظ به مرتين باعتبار المعنى
الاضافى **(قوله والمطابقة غير لازمة)** بل غير جائزة لان المصدر لا يتحمل التأنيث والثنى
والتجمع وان اريد به معنى الصفة صرح به فى الكشاف فى تفسير قوله تعالى ﴿ حتى تكون
حرصاً او تكون من الهالكين ﴾ وانما قيل غير لازمة اكفاء بادنى ما يكتفى **(قوله مع كواللفظ
اخصر)** وما يستتبعه ايضا اخصر مما يستتبعه اللفظة تدبر وليكون المفرد محتتملاً لاحتمالين
فتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن **(قوله الوضع تخصيص شئ بشئ)** الاولى تعيين
شئ لثىء ليظهر تعلق المعنى بقوله وضع ولثلا تبه انه ان اريد تخصيص شئ بشئ
جعل المعنى مخصوصاً بالموضوع يخرج وضع اللفظ المرادف وان اريد جعل اللفظ
مخصوصاً بالمعنى يخرج وضع المشترك **(قوله بحيث متى اطلق)** كما فى الالفاظ او احس كما
فى الدوال الاربع والمراد باحسن ابصر ليحسن مقابله مع اطلق لاعلم يقال احسست الشئ
اذا ابصرته او علمته على ما فى القاموس والاولى متى سمع ليزيد حسن مقابله مع احس
اذا السماع كالا حساس من فعل المستفيد بخلاف الاطلاق فانه فعل المفيد الا انه اراد ان ينصرف
الاطلاق الى معناه العرفى وليس فى السماع عرف فاعرفه **(قوله بل اذا اطلق مع ضم ضميمة)**
الاولى بل متى اطلق مع ضميمة **(قوله واجيب عنه بان المراد متى اطلق اطلاقاً صحيحاً)** ولذا لم
يكتف باحسن وكذا الحال فى الوجه الثانى **(قوله ولا يبعد ان يقال الخ)** ويمكن ان يقال
لم يعتبر المحيب الاول ايضاً قيماً زائداً بل اكتفى بالتبادر من الاطلاق كما اكتفى به ويرد على
الوجهين تعيين المجاز للمعنى المجازى لانه متى اطلق اطلاقاً صحيحاً او اطلقه ارباب اللسان
اى اللغة فى محاوراتهم يفهم منه المعنى المجازى لان شيئاً من هذين الاطلاقين لا يكون
بدون القرينة مع ان تعيين المجاز ليس من افراد الوضع بهذا المعنى الذى هو المعنى الاخص
لوضع وان كان من افراد الوضع بالمعنى الاعم وهو تعيين اللفظ للمعنى مطلقاً سواء كان بنفسه
او معتبراً مع القرينة والصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع او احساسه
اعم من الفهم اجمالاً او تفصيلاً وعند سماع الحرف يفهم منه معناه اجمالاً والدلالة على معنى

في نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميعة فلا اشكال اصلا ولنا نزل آخر تجده ان آويت الى شرح الرسالة الوضعية وكنت من الرجال اعرضنا عنه في هذا المقام لانه على وفق ذائقة الاطفال ومن الله المنح وعليه التكلان وعنه نسأل معرفة حقيقة الحال وصدق المقال **(قوله المعنى ما يقصد بشئ)** اى اصطلاحا وقد يكتب في بصحة القصد **(قوله فهو اما مفعول اسم مكان بمعنى المقصد)** اى لغة ويرد عليه ان مكان الحدث يباين مفعوله فليس ما يقصد باللفظ مندرجا تحت المقصد حتى يصح اطلاقه عليه والجواب عنه ان بين المفعول والظرف مناسبة يصح ان ينقل اسم احدهما الى الآخر فظهر بهذا انه لا وجه للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان فاحفظه **(قوله او مصدر مسمى بمعنى المفعول)** اى لغة واما اصطلاحا فهو اخص من المصدر المسمى بمعنى المفعول لان المصدر المذكور بمعنى المقصود سواء قصد بشئ او لا والمصطلح هو المقصود بالثئ فقل المعنى اليه نقل اسم العام الى الخاص ولك ان تجعله منقولا الى المعنى الاصطلاحى ابتداء من غير جملة بمعنى المفعول كما سمعت في اللفظ فالفرق بين اللفظ والمعنى مما لا يدعوا اليه معنى **(قوله او مخفف معنى اسم مفعول)** خفف بمحذف احدى اليائين وتبديل الكسرة بالفتحة التي هي اخف وقلب الياء الاخرى الفا وهذا اقرب الوجوه معنى وابعدها لفظا مع انه لا يوجد له نظير في كلام العرب **(قوله ولما كان المعنى مأخوذا في الوضع)** فان قلت كما ان المعنى مأخوذ في الوضع كذلك الدال مأخوذ فيه وهو الثئ الاول فلا بد من تجريد الوضع عنه ايضا ليصح اسناد الوضع الى ضمير اللفظ فلا وجه لاقتصاره على بيان التجريد عن المعنى قلت لم يقصد الى بيان التجريد لذاته لانه مما يعرفه كل ناظر فاضل او قاصر بل قصد اليه ليتوصل به الى امر يدعي تفرد به بعد اجماع الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيذا محر جالبيانا للواقع والتجريد عن الثئ الاول لا مدخل له فيه فان قلت اى فائدة في تجريد الوضع عن المعنى واستعماله في جزء معناه مجازا وذكر المعنى مع انه لا يناسب مقام التعريف ومنصب الاختصار قلت دعا اليه الاحتياج الى تقييد المعنى بالافراد الا انه بهذا تعين كون المفرد قيذا للمعنى **(قوله فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع)** الدال ان دل لعلاقة لازمة لنفس الدال فالدلالة عقلية كدلالة لفظ ديز على وجود الالفاظ فان العقل يحكم بكونه دالا بملاحظة حال اللفظ في نفسه والا فان كان العلاقة كون الطبيعة مقتضية لاحداث الدال عند وجود المعنى فطبيعية كدلالة اح اح على وجع الصدر فان نفس اللفظ وتحقيق حاله لا يقتضى ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة فانها مقتضية لاحداث اللفظ حل حدوث المعنى والا فان كان الدلالة لاجماع

طائفة على كون الدال علامة للمعنى فالدلالة وضعية فان قلت لم يزيد كرا الالفاظ الدالة بالعقل ايضا قلت لان الدلالة بالعقل ليست الا المهملات والدوال بالطبع والدوال بالوضع والثالثة لا تخرج بقيد الوضع بقى انه لاحاجة الى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع لانها داخلة في المهملات الا ان يقال صرح بها لمزيد الاهتمام ببيان خروجها لان فيها مزيد الالتباس بالكلمة لدالاتها والمراد بقوله خرجت المهملات المهمة لا الكلية بقرينة قوله وبقية حروف الهجاء لان حروف الهجاء ايضا مهملات والهجاء تقطع اللفظ بحروفها فحروف الهجاء حروف يقطع اللفظ بها اي حروف ركب منها اللفظ بقى انه اذا جرد الوضع عن المعنى لا يخرج به مثل جسق وديز لانه عين للتلفظ به (قوله وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى) فيه نظر لان كثيرا من حروف الهجاء وضع لمعنى كهمزة الاستفهام ولام الجر وجواب القسم والعاطفة من حروف الهجاء الى غير ذلك ولا يخرج بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا السند الا ان يقال قوله الموضوع لغرض التركيب لا بازاء المعنى لتقيد حروف الهجاء وليست صفة مساوية لحروف الهجاء فلم يحكم الا باخراج قوله لمعنى بعض حروف الهجاء لا يقال حروف الهجاء من حيث انها حروف الهجاء لموضوع لمعنى فيذنبى ان يخرج من التعريف كلها لا بعضها لانا نقول نعم لكنه لا يخرج الموضوع لمعنى منها بقوله لمعنى كما لا يخرج الدوال بالعقل من الالفاظ الموضوع لمعنى من حيث انها دوال بالعقل بقيد وضع بل خروج جميع تلك الامور باعتبار قيد الحيثية في التعريف (قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر) الاولى قد وضع بعض الكلمات بازاء بعض آخر ليتضح فساد التعريف لعدم صدقه عليه (قوله فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى) اعلم انه لو قال المصنف وضع لمفرد لكان التعريف اخصر واسلم الا انه ادرج المعنى لفائدة ستعرفها فان قلت بعد تعريف المعنى بما يقصد بشيء كيف يصح هذا السؤال قلت لما تقرر عند السائل مقدمة وهمية هي ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة المعنى خص كلمة ما في تعريف المعنى بما سوى اللفظ وتخصيص كلمة ما في التعريفات سنة مؤكدة (قوله قلنا المعنى ما يتعلق به القصد) فيه انه ان اراد مفهوم المعنى ما يتعلق به القصد بعينه فظاهر البطلان لان المعنى ما يقصد بشيء وهو اخص ما يتعلق به القصد وان اراد صدق ما يتعلق به القصد على المعنى صدق الاعم على الاخص لا يلزم من كونه اعم من اللفظ كون المعنى اعم الا ترى ان الحيوان صادق على الانسان ولا يلزم من كونه اعم من الفرس كون الانسان اعم منه ويمكن ان يقال اراد الاول واللام في القصد للعهد الخارجى فيؤول الى القصد بشيء نعم لو قال ما يقصد بشيء لكان اخصر

(واوضح)

واوضح (قوله وهواعم من ان يكون لفظا او غيره) لا يخفى ان هذه القضية طبيعية والطبيعية لا تنتج في كبرى الشكل الاول الا ان يقال نفي انتاج الطبيعية في كبرى الشكل الاول نفي كلية الانتاج اذالمعتبر عندالميزانيين الامور الكلية والانتاج في هذاالمقام بين كما في قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كلى (قوله بعض الكلمات المفردة) لافائدة في الوصف (قوله فكيف يكون موضوعا مفرد) لم يقل لمعنى مفرد لثلاثتهم ان الاشياء باعتبار قيد المعنى ويتضح انه باعتبار قيد المفرد ولا يخفى ان هذا السؤال انما يجبه على تقدير كون المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة للفظ لم يجبه (قوله قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة) الحاصل انها معان مفردة والفاظ مركبة فقول ادراج المعنى في تعريف الكلمة للتبيه على انه ينبنى ان يكون معنى الكلمة من حيث انه معنى مفردا وان كان لا من حيث انه معنى مركبا فاحفظ الفائدة الموعودة (قوله وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا) اى فيما بين الالفاظ المستعملة في مقام الحكم على اللفظ وقيل في مقام نقض تعريف الكلمة (قوله ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض) لا يذهب على احد ان الجواب عن الاشكالين بالمنع اى لانتم وجود مادة نقض التعريف في لغة العرب في شئ من الاشكالين الا انه ذكر المنع في صورة الدعوى مبالغه في وروده فمقابلته بالنقض خارجة عن قانون المناظرة وانما اللائق اثبات المقدمة المنوعة بامثال الضمائر الراجعة الا ان يقال المراد بهذا الحكم الحكم بان كل ما يستعمل في مقام افادة اللفظ موضوع لمفهوم كلى ذكر سند المنع ان يكون ههنا لفظ موضوع للفظ فان قلت يكفي لسند المنع احتمال ان يكون موضوعا لمفهوم كلى ولا يجب الجزم به فلو حمل الحكم الكلى على الاحتمال لم يتوجه النقض قلت ظاهر الكلام الحكم الجازم دون مجرد الاحتمال فجرى على الظاهر واورد النقض عليه فلو صرف عن الظاهر يصير ما ذكره للنقض مثبتا للمقدمة المنوعة فصرف الكلام عن الظاهر لا يدفع مادة الشبهة فلا ينفع نفا معتدابه والمراد بامثال الضمائر الاسم الموصول الذى اريد به لفظ مفرد او مركب نحو الذى قلت فيما اذا قلت زيدا او زيد قائم واسماء حروف التهجي واسماء السور والكتب وليس اسم الاشارة المشاربه الى لفظ مفرد او مركب من هذا القبيل لان وضع اسم الاشارة للمبصرات فباستعماله المجازى في كلمة او مركب لا يتحقق مادة النقض (قوله فان الوضع فيها وان كان عاما) انما قال وان كان عاما اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجي والسور والكتب (قوله وليس هناك مفهوم كلى) اى في مقام وضع امثال الضمائر وقيل في مقام رجوع الضمير الى اللفظ

المخصوص ولا يخفى انه لا يتم في مثل الضمير فافهم **(قوله هو الموضوع له في الحقيقة)** قيد الموضوع له بقوله في الحقيقة لانه هناك مفهوم كلّي يجعلونه الموضوع له مجازا فيقولون ضمير الغائب موضوع لما تقدم ذكره فيجملون مفهوم ما تقدم ذكره موضوعا له مجازا والمراد أنه موضوع لجزئيات هذا المفهوم **(قوله وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى)** لا يقال الاولى حينئذ الاقتصار على مفرد لما مر **(قوله ومعناه حينئذ ما لا يدل جزء لفظه على جزئه)** هذا يقتضى ان لا يكون الافراد صفة للمدلول بالدوال الاربع والظاهر أنه كذلك اذ لم يؤنس بل لم يسمع وصف الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد والتركيب بل الافراد والتركيب مخصوصان بالالفاظ الموضوعية اذ لم يوصف اللفظ الدال بالطبع او العقل بشئ منهما فاطلاق التعريف مبنى على الاهمال ومبنى على الاختلال والتعريف الصحيح ما لا يدل جزء لفظه الموضوع على جزئه **(قوله وفيه انه يوم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد)** بناء على انه اذا علق فعل او ما يشبهه بشئ موصوف بصفة يستفاد منه على ما هو حقيقة التركيب ان ما تعلق به ذلك المعلق كان متصفا بمفهوم الصفة قبل تعلق هذا المعلق ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضرب من التجوز وانما سمي الافادة الحقيقية ايها المتصف المقاد لا لضعف الدلالة فانه كما استفاض بالمعنى الثاني جاء بالمعنى الاول وقيل كنى به عن ضعف الدلالة لظهور ارادة التجوز بحسب المقام ولا يخفى عليك ان مثل هذا الابهام لازم من تعليق الوضع بالمعنى لانه يوجب ان يكون الوضع للمتصف بالمقصودية بشئ مع ان المقصودية بعد الوضع بل بعد الاستعمال فيه وكان لم يتعرض له لانه بصدد تزييف جعل المفرد صفة للمعنى بوجه ما لياتى له ان يقطعه عن المعنى ويجعله صفة للفظ ولا يستبعد هذا التوجيه سيما اذا ثبت ما قال الشيخ الرضى ان الافراد صفة للمعنى عند النحاة وانما هو صفة للفظ عند المنطقيين ولا مدخل لتوجه ما يتوجه على تعليق الوضع بالمعنى في ذلك الغرض **(قوله كما يرتكب في مثل قتل قبلا)** في قوله عليه السلام **(من قتل قبلا فله سلبه)** **(قوله ولا بد حينئذ من بيان نكته في ايراد احد الوصفين حجة فعلية)** لان المتكلم به بليغ لا يظن به ان يخلو اختياره هذه الخصوصية عن نكته **(قوله والاخر مفردا)** لا يخفى لطف هذا البيان **(قوله وكأن النكته فيه التنبية على تقدم الوضع على الافراد)** فتجوز باستعمال الماضى في تقدم الوضع على الافراد بالرتبة ولا يخفى انه في غاية البعد لا يكاد يستفاد من العبارة والاولى ان يقال ان الاصل في العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول متعدد اختار فيه صيغة الفعل والاصل في الصفة الافراد فاختر فيها لا معمول له متعدد الافراد وانما قدم الصفة الاولى لانه لو قدم الثانية لاوهمت تقدم الافراد على الوضع كما يومه جعله صفة للمعنى ولانه

اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة للفظ ليذهب نفس الناظر في تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع من غير عكس ومن قال تقديم الوضع ايضا للتنبيه على تقدمه فقد قنع في مقام الثروة بما لا يقع به الاعديم القدرة **(قوله او من المعنى)** ولم يتقدم عليه مع انه نكرة لانه لا يتقدم الحال على ذى الحال المجرور **(قوله)** وهذا القدر كاف لصحة الحالية لادخل للمعية الذاتية في الحالية ولا يتفاوت بها الحال كما يوجهه قوله وهذا القدر كاف لصحة الحالية **(قوله مثل الرجل)** قيل وكذا رجل لان التسوين كاللام كفة فرجل كلمتان عدتا كلمة واحدة لشدة الامتزاج وهذه فرية بلامرية لان الاعراب جرى على الرجل قبل التسوين فلا وجه لجعلها كلمة واحدة **(قوله)** واعرب باعراب واحد الانسب ان يجعل قوله واحدا مضافا اليه لاعراب لاصفة له وان يدعو اليه ما يقابله من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين باعراب لفظ واحد وبهذا اندفع ما يقال انه يستفاد من العبارة ان حق قائمة مثلا ان يعرب باعرابين الا انه للامتزاج اعرب باعراب واحد وليس كذلك اذ تاء التانيث مبنى الاصل ويحجب بان المراد باعرب باعراب واحد كيف بكيفية واحدة مع ان كونهما كلمتين يستدعى كونهما مكيفتين بكيفتين قيل ان ما ذكره انما يظهر في قائمة وبصرى وحلبى وحمراء دون الرجل والتمنى والجمع بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثانى وفي الاخيرين الجزء الاول فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة وفيه نظر لان التنى والجمع اعربا يجعل الحرف الاخير الصالح لان يجعل اعرابا فيصح فيهما ان المجموع اعرب باعراب لفظ واحد واما الرجل وان صح ان يجعل المعرب فيه المعرف دون المجموع لكنه الحق ببصرى وقائمة لاشتراك شدة الامتزاج فلم يرضوا لحزم قاعدة شدة الامتزاج وليس هذا اول كسر وقع في الزجاج حتى يكون في ذائقة الناظر فيه الاجاج **(قوله)** ولا يخفى على الفطن العارف بالعرض في القاموس عرفه علمه وعرف بذنب اقر به **(قوله)** مثل عبدالله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة ووجه ذلك بان اللفظة ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما يصبح ان يتكلم بعبدالله مرتين باعتبار وضعه الاضافى وفيه ان ما ذكره العلامة الثانى المحقق التفتازانى في شرح الشرح لمختصر الاصول للمصنف ان عبد الله اسم باتفاق النحاة وكل اسم كلمة كذلك ونحن نظن ان اخراج عبدالله من تعريف المفصل فرية بلامرية كيف وقد قال في المفصل بعد تعريف الكلمة بهذا المعرف وهي جنس تحته ثلاثة انواع اسم وفعل وحرف ثم قال ومن اصناف الاسم العلم وهو ما علق على شئ بعينه غير متناول ما شبهه وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرئجل فالمراد نحو زيد وعمرو والمركب اما جملة

واما غير حجة اسمان جعلتا اسما واحدا نحو معدى كرب وبعليك او مضاف ومضاف اليه
 كعند مناف وامرئ القيس والكنى ثم انه يخرج حينئذ من تعريف الكلمة بعليك علما
 مع انه يناسب ان يدخل في تعريف الكلمة لكونه معربا باعراب واحد على ان عرض
 التحويين ليس بيان حال آخر الكلمة مطلقا بل على وجه يميز به ماهو حالها باعتبار الحال
 عما هو حالها باعتبار الاصل وعلى وجه يميز به ماهو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة
 عما هو حالها باعتبار كونها كلمة حكما وذلك يقتضى كون عبد الله داخلا في حد الكلمة
 ليتبين ان الاعراب فيها ليس باعتبار الحال بل باعتبار الاصل وكون بصرى خارجا
 عنه ليتبين ان اعرابه على ضرب من المسامحة واجرائه مجرى الكلمة **(قوله)** ولو لم يخرج
 بتركة لكان انساب **(قوله)** ان تقول المراد بالفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما **(قوله)**
 كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر **(قوله)** فان كان منشأ تلك الحثية جعل الشيء الاول
 بازاء الشيء الثانى فالدلالة وضعية وان كان كون الشيء الاول مقتضى الطبع عند
 عروض الشيء الثانى فطبيعية والافعلية **(قوله)** فبعد ذكر الوضع لاحاجة الى ذكر
 الدلالة كما وقع في هذا الكتاب **(قوله)** فبانه بعد جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول
 حروف الهجاء العارية عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة الا
 ان يقال ليس ذكر الوضع في التعريف بمجرد قوله وضع بل قوله وضع لمعنى ولا يخفى ان
 هذا المجموع يستلزم اعتبار حقيقة الوضع في التعريف **(قوله)** كدلالة لفظ ديز المسموع
 من وراء الجدار **(قوله)** اختار لفظا مهملا للتشبه وقيد بالسماع من وراء الجدار ليشتمح
 فهم اللفظ بسماع ديز ودلالة اللفظ لذلك المدلول العقلي فيظهر الدلالة العقلية كمال
 الظهور بخلاف ما لو كان اللفظ معنى فيكون حينئذ للفظ دلالتان فلا يظهر ما قصد بالتشبه كمال
 ظهور ولو كان اللفظ مرئيا لم يظهر ان فهم المعنى للمشاهدة او لدلالة اللفظ **(قوله)**
 بعد ذكر الدلالة لا بد الى آخره **(قوله)** فيه نظر لانه يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلالة ما يستلزم
 الوضع فيستغنى به عن ذكر الوضع كما في تعريف المفصل فان تقييد المعنى بالفرد يستلزم
 الوضع لان الافراد فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع **(قوله)** كما في المفصل **(قوله)** فيه لطافة
 لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف **(قوله)** اى منقسمة **(قوله)** اشار الى ان هذا الخبر
 لم يقصده بيان حكم الكلمة بل قصده تكميل تعريف الكلمة بتصويرها تانيا بضم قيود اليها
 تحصل اقسامها كما حقق ان لاحكم في التقسيم وانه من تمة التعريف ويظهر لك ضم
 قيود بملاحظة تفصيل الاقسام فان ما ذكره في قوة وهي كلمة دلت على معنى في نفسها
 ولم يقترن باحد الازمنة الثلاثة وكلمة دلت واقترنت كذلك وكلمة لم تدل كذلك وليس تقسيم
 الشيء الا ضم قيود اليه ويحصل بعدد القيود مفهومات هي بالنسبة الى هذا الشيء تسمى
 اقساما ويسمى هذا الشيء بالنسبة اليها مقبها ويسمى كل قسم بالنسبة الى قسم آخر قسما

(والغالب)

والغالب في التقسيم قصد حصر المقسم فيما يذكر من الأقسام وقد يخلو عنه فلهذا قال
 منحصرة فيها والحصر المقصود به ان حكمه بنفس مفهوم التقسيم من غير ضمنية التفات
 الى ما هو خارج عنه فهو عقلي والا فاستقرائي هذا هو المشهور لكنه كثيرا ما يوجد
 حصر لم يكف فيه مفهوم التقسيم ولا تعلق له بالاستقراء بل يستعان فيه بتبنيه او برهان عقلي
 يقال هناك قسم ثالث حقيق بان يسمى حصرا قطعيا والحصر المراد هنا قيل عقلي ونحن
 على انه استقرائي قديناه في شرح الكافية في هذا المقام ثم قول المصنف لانها متعلق
 بما يفهم من الجملة من معنى الانحصار ويكفي هذا القدر للظرف عند بعض النحاة من غير
 حاجة الى اعتبار لفظ في نظم الكلام وبه يشعر سوق كلام الشارح وبعض النحاة
 يقدرون عامل الظرف هكذا انحصرت لانها الخ (قوله اي الكلمة لما كانت) لما ظرف
 بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضي لفظا او معنى وخوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا
 المفاجأة قال الله تعالى ﴿ فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ﴾ او مع الفاء وربما كان
 ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا هذا كلام الرضى فقوله فهي الخ جملة اسمية مع الفاء
 جواب لما بلا اشكال بانه لا يدخل الفاء على ما هو جوابها فلا وجه لقوله فهي الا
 ان يقال الجواب محذوف اي اعتبر الدلالة وقوله فهي تفرغ وفيه بعد لا يخفى (قوله
 اما من صفتها) عدل عن التقدير المشهور من حذف المضاف من اسم ان اي لان حالها
 مع ان فيه تقليل حذف ولقد أحسن لانه يحوج الى صرف قوله الثاني الحرف واخويه
 عن الظاهر المتبادر لكن فيه ان الظاهر اسقاط كلمة من المستدعية لتقدير متعلق مع
 أن في تقدير مجرد صفتها على ان يكون مبتدأ خبره ان تدل غنى عنه ومنهم من قال ادرج
 كلمة من لان حصر الصفة في الدلالة وعدمها باطل لوجود صفات لا تخصي للكلمة
 وسهى لان حصر بعض الصفة ايضا فيهما باطل لان كل صفة من الصفات التي لا تخصي
 يصدق عليها انها من صفة الكلمة على ان معنى حصر التقسيم ليس الا ان ليس المقسم
 خارجا عن ما ذكر في التقسيم وليس المعنى على انه ليس له امر آخر وراء ما ذكر في التقسيم
 ألا ترى ان معنى قولنا الانسان اما عالم اوليس بعالم ليس الا ان الانسان لا يخلو عنهما
 لانه لا يكون له غيرها لظهور ان له صفات لا تخصي وهناك تقدير آخر اخف
 اي ذات ان تدل ثم تأويل اخف وهو جعل ان تدل بمعنى الدلالة تركهما لكونهما
 مستفيضين مشهورين فاكتفى بالتبنيه على ما قصد بذكره التبنيه على قصور بيان غيره وهناك
 تحقيق ذكره سيد المحققين وهو أنه لا حاجة الى تقدير للفرق بحسب المعنى بين صريح
 المصدر والفعل المأول به بدخول كلمة ان او ان لان من رجع الى المعنى يعرف ان الاول
 لا يرتبط بالذات من غير تقدير او تأويل والثاني ان يرتبط به من غير حاجة الى شيء منهما

(قوله حيث يقمان عمدة في الكلام) الاولى حيث لا تدل على معنى في نفسه بخلافهما
 (قوله في الفهم عنهما) لافي التحقيق حتى يكون المصادر مثلا افعالا (قوله اعني الماضي والحال
 والاستقبال) الحال ما انت فيه في زمان التكلم بالدال على الزمان والماضي ما تقدم عليه
 والاستقبال ما تأخر عنه (قوله ماخوذ من السموات) هذا ما جرى عليه البصريون والاختد
 من الوسم سمة الكوفيين وشواهد كل من الفريقين في الكتب المبسوطة ولا يخفى ان المتبادر
 من كلامهم هذا ان التحويين اخذوا الاسم لهذا القسم من السموات والوسم والظاهر أنهم نقلوه
 من معناه اللغوي الى المعنى المصطلح فانه في اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشيء كما في قوله تعالى
 ﴿وعلم آدم الاسماء﴾ في القاموس اسم الشيء بالضم والكسر وسمه وسماء مثلثين علامته واللفظ
 الموضوع على الجوهر والعرض للتمييز نعم لو كان الاختلاف في مأخذ الاسم اللغوي
 لم يكن بعيدا تأمل (قوله لتضمنه الفعل) ولك ان تقول لمشايبته الفعل في ان له مصدرا كما
 للفعل (قوله وذلك لانه قد علم به) اى بوجه الحصر الاولى لانه قد علم بوجه الحصر
 (قوله والفعل كلة تدل على معنى في نفسها لكنه) الاولى ترك لكنه (قوله فالكلمة
 مشتركة) لادخله فيها هو بصدده من انه قد علم به لكل واحدة حدة بمعنى المعرف الجامع المانع
 لانه لا يتوقف على ان يكون في المعرف قدر مشترك بل يتحقق بمجرد المميز الا انه اراد تحقيق
 المعرف لكل وتوضيحه ايضا (قوله وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع) يعنى
 عند الادباء معنى الحد ذلك كما صرح به المص في مختصر الاصول فلا يرد منع ان ما علم حد
 لجواز أن يكون المميز والمشارك خارجا عن حقيقة هذه الاقسام فلا يحتاج الى الدفع بان
 حقيقة الامور الاصطلاحية الاعتبارية جميع ما اعتبره المصطلح في مفهومها وجميع ما ذكر
 هنا داخل في مفهوم هذه الاقسام فيكون ما علم من المعرفات حدودها (قوله والله در المص)
 جملة يمدح بها بكثرة الخير وتحقيقه سيجى في بحث التميز والمراد هنا لله در المصنف
 شفقة على المتعلمين حيث لم يهمل في التعليم جانب الذكي ولا الغبي ولا المتوسط بينهما
 والمقصود منه بيان فائدة قوله وقد علم الخ (قوله الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان
 او كثيرا) لا يظهر داع الى ترك بيان المعنى اللغوي للكلمة وهو اللفظة وتخصيص المعنى
 اللغوي للكلام بالبيان ولا يخفى ان الكلمة انسب بمعناها الاصطلاحى من الكلام لشمول
 الكلام الكثير دون الكلمة وان الكلمة لاتناسب المعنى الاصطلاحى للكلام فتخصيص
 كل من اللفظين بما خصابه اصطلاحا ليس مجرد التمييز بينهما في الاسم ومن المعانى
 اللغوية للكلام ما يكون مكتفيا به في اداء المرام على ما في القاموس ولا يخفى انه اشده
 مناسبة بما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل عنه اليه (قوله فالتضمن اسم فاعل) انما
 عقب المتضمن بقوله اسم فاعل مع انه لا يمكن الا ان يكون اسم فاعل لتخصيص الصورة

(الخطية)

الخطية باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام فينبغي ان يرى ولا يقرأ فاحفظه ولا تغفل عنه في نظائره وعدته من هدايانا واجمه مع عشائره **(قوله)** فلا يلزم اتحادها) اى اتحاد المتضمن والمتضمن فى تضمن كل مالكل جزء ومن قال المعنى فلا يلزم اتحادها فى الكلام الثانى فقد ضيق على نفسه المرحب ولو جعل الهيئة جزءاً للكلام كان لتضمن الكلام للكلمتين معنى واضحا غير محتاج الى هذا التدقيق لكنه لم يلتفت اليه لاحتياجه الى تصحيح كون الهيئة التى ليست بلفظ جزء اللفظ ومن قال ان المتضمن مجموع الكلمتين والاسناد سواء اراد بالاسناد نسبة احد الامرين الى الآخر اوضح كلمة الى الاخرى فقد سمى لان شيئا منهما ليس جزء للكلام بل مدلوله اوصفة لاجزائه تأمل **(قوله)** اى تضمننا حاصل بسبب اسناد الى آخره) سببية الاسناد باعتبار أن الاسناد صار باعنا لجميع الكلمتين وتضمن اللفظ لهما فلو قيل ما تضمن كلمتين للاسناد لكان انساب **(قوله)** خرجت المهملات) اى الصرفة لكنه بقى زيد قائم جسق فان المجموع يصدق عليه الحد وفيه انه فليكن كلاما مشتملا على حشو وان ابيت فاجعل كلمة ماعبارة عن لفظ موضوع بقرينة ان بحث النحوى عن الالفاظ الموضوعه **(قوله)** وبينهما اسناد يفيد الخطاب) الاولى نسبة تفيد الى آخره **(قوله)** دخل فى التعريف مثل زيدا بوجه قائم) ومثل تسمع بالمعدي خير من ان تراه **(قوله)** فان الاخبار فيها مع انها مركبات) فى كون الخبر فى زيد قائم ابوه مركبا نظر لان الخبر عندهم هو قائم وفاعله خارج عن الخبر ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة داخله فى تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما **(قوله)** فانه فى حكم هذا اللفظ) ولذلك اعربت باعراب الاسم وجعل مسندا اليه وصح قوله ولا يتأتى ذلك الا فى اسمين الى آخره فان المراد بالاسم اعم من الاسم الحقيقى او الحكيمى ومعنى كون الاسناد اليه من خواص الاسم انه من خواص الاسم الحقيقى او الحكيمى ولا يذهب عليك ان ادخال مثل ديز مقلوب زيد فى التعريف انما يحتاج الى تعميم الكلمتين بحمل قوله بالاسناد على ما حمله عليه حتى لو كان المعنى ما تضمن كلمتين مع الاسناد لم يحتاج لانه تضمن كلمتين هو مقلوب زيد مع الاسناد نعم انما يحتاج الى التعميم لادخال مثل جسق **(قوله)** اعلم ان كلام المصنف ظاهر فى ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام) انما قال ظاهر لجواز أن يراد به ما تضمن كلمتين فقط قيل لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام فى هذا التركيب قلت تحقق افراد من الكلام فى هذا التركيب كتتحقق افراد منه فى ضربت اقوم رجلا ضرب وهو قائم على تعريف الفصل ايضا ولا يذهب عليك ان خبر المبتدأ فى قولنا زيد ضربت عمرا فى داره مجموع ما ذكر لا مجرد ضربت وقد اتفقوا على ان خبر المبتدأ هنا جملة فالكلام الذى هو مرادف الجملة عند صاحب الفصل يجب ان يكون مجموع ما جعل خبرا وهكذا

في الحال والصفة اذا كانتا جملتين فينبغي ان يجعل عدول المصنف عدولا عن عبارة تعريفه لا عدولا عن مذهبه (قوله على الجمل الخبرية) الاولى على الجمل الواقعة من غير قيد خبرية وكأنه قيدها بها لان الانشائية عنده لا يقع خبرا والواقعة خبرا مثل زيد اضربه في تأويل زيد مقول في حقه اضربه وبعد يتجه ان مادة افتراق الجملة عن الكلام لا يقتصر على الجمل الخبرية كما يوهمه البيان بل من مادة الافتراق اضربه في زيد اضربه سواء كان خبرا او متعلقا بالخبر وقوله اخبار او او صافيز ادعليه او احوالا او جملا قسمية او شروطا فان الحكم في الجزاء عند المصنف والالم يصح قوله ولا يتأتى ذلك الا في اسمين ولا يكون تعريفه جامعا (قوله وفي بعض الحواشي) اعتد بكلامه مع انه خلاف ظاهر العبارة جدة الان مثله لا يرتكب من غير داع فاحتمل انه بلغه من كلام المصنف ما دل على ان المذهب عنده هذا ونحن نقول بما يدل على ان الكلام عنده كالجملة ويكذب ما في الحواشي انه قال المصنف في بحث حر في الاستفهام ان لهما صدر الكلام لانه يقتضى كون قام ابوه في زيد أقام ابوه كلاما عنده والا لا يصح قوله ولهما صدر الكلام (قوله ولا يتأتى ذلك) اى الكلام هذا التفسير هو المناسب للمقام وحله على التضمن او الاسناد بعيد عن المرام (قوله الا في ضمن اسمين) اى لا يتحقق هذا العام الا في ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف والاظهر الانسب بفهم المتعلم ان يجعل في بمعنى من لكن ينبغي ان يعلم انه لا يتأتى من كل اسمين لانه لا يتأتى من اسمى الفعل ولا من فعل واسم اى اسم كان لانه لا يتأتى من فعل واسم فعل نعم يتأتى من اسم وفعل اى فعل كان على ما ذهب اليه المصنف من جعل اسماء الافعال الناقصة فواعل لها لكن التحقيق انه لا يتأتى من فعل واسم اى فعل كان (قوله لان التركيب الثنائى العقلى) فيه ان حصر التركيب الثنائى في ستة وابطال ما عدا اثنين لا يوجب الاحصر الكلام الثنائى في اثنين والمدعى حصر مطلق الكلام فالاولى ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا يحصل بدون المسند اليه والمسند والمسند اليه لا يكون الاسما والمسند لا يكون الاسما او فعلا (قوله ونحو يازيد بتقدير ادعوزيدا) فلم يكن من تركيب الحرف والاسم كاذب اليه المبرد ولذا صرح المص بالحصص في تقسيم الكلام دون تقسيم الكلمة وقيل لان تعريف الكلام يرشد الى اقسام ستة في بادى الرأى بخلاف تعريف الكلمة (قوله على معنى كائن في نفسه) جعل في نفسه صفة لمعنى لامتعلقا بدل اى دل بنفسه ولا حالا عن ضميره اى دل كائنا في نفسه اى معتبرا في حد ذاته لئلا يفصل بين معنى وصفته اعنى غير مقترن بماليس صفته لانه وان جاز لكن كون الفاصلة صفة اعذب ومن الفهم اقرب (قوله اى في نفس مادله) لانفس الاسم والاتوقف معرفة المعرفة على معرفة المعرفة ويلزم الدور (قوله قد ذكر الضمير بناء على لفظ الموصول) ولا يخفى ان كلمة ما عبارة عما يكون الكلمة

(عبارة)

عبارة عنه لاعتبار لفظ الكلمة وتأنيث مفهوم الكلمة ليس لذاته كتأنيث معنى هندبل
لوانت الضمير الراجع اليه يكون ذلك التأنيث لرعاية لفظة الكلمة فتذكر الضمير الراجع
الى مادد ليس بمجرد داعي اللفظ بل لداعي اللفظ والمعنى (قوله) ولذلك قيل الحرف
اي لجعل اداة الظرف بمعنى اعتبار مدخولها لابعض افادة الدال اياه كما هو الشائع في نسبة
المعنى الى شيء يقال هذا المعنى في هذا اللفظ يعني يستفاد منه قيل الحرف مادد على معنى
في غيره فلا يتجه ان مادد على معنى يكون ذلك المعنى فيه لافي غيره اذ لا معنى ليكون ذلك المعنى
في الشيء الا لكونه مدلوله ولا يتجه ايضا ان قيد في نفسه في تعريف ما يقابل الحرف
لغوتم التركيب العربي مادد على معنى لافي نفسه كما يقال الدار لافي نفسها كذا ولا يقال
الدار في غيرها كذا الا ان النحاة اجمعا على وضع ما يوافق لافي نفسه في المعنى موضعه
وصار عرفا فيما بينهم فلا التباس في معناه ولا وصمة في التعريف به (قوله) ومحمول
ما ذكره بعض المحققين) يعني السيد الشريف قدس سره كأنه اراد الشارح
التبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد الشريف قدس سره كما هو المشهور بل
اخذه من كلام المص وليس كما ظنه لان الناظر في كلام الايضاح يعرف ان المص بعيد
عن هذا التحقيق وان كان عبارته المجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحث يحتمل التفصيل
بهذا التحقيق كيف وقد ذكر أن الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان
الواضع شرط في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء
اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة لغرض آخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر
المضاف اليه ولا خفاء في انه بعد الوضع ولا دخل للواضع في الدلالة حتى يكون الدلالة
بشرطه متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا
الكلام بل المصنف ايضا يستحق ان يقال في حقه ما قاله السيد المحقق في حق نجم
الاثمة حيث قال في حواشي شرحه على الكافية في هذا المقام يقرب من تحقيق معنى
الحرف تارة ويبعد عنه بمرآة اخرى (قوله) كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته
وموجودا قائما بغيره ولو قيل كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود في ذاته
وموجودا قائما بغيره هو موجود في غيره لكان غاية في ايضاح معنى الحرف وما يقابله
وتنويرا تاما لاستعمال في في الحدود الثلاثة فان في قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم
الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار وللدلالة على ان وجود السواد ليس بالاعتبار المحل
كما ان معنى الموجود في نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا
السواد في زيد وقولنا الدار لافي نفسها من واد واحد فن قال يظهر من هذا التشبيه وجه
آخر لاستعمال لفظه في وهو أنه لما شابه المعنى الحرفي التابع لامر العرض التابع

لجوهه صح ان ينسب الى ذلك الغير بقى كما ينسب العرض الى محله بقى والمعنى المستقل لما شابه الجوهه صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهه قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره فلم يتدبر فتدبر **(قوله)** كذلك في الذهن معقول) الاولى معلوم ولا يذهب عليك التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك تبعافر بما يقصد الى المدرك تبعافر فيصير مدركا قصدا وبالعكس **(قوله)** يصلح لان يكون محكوما عليه وبه) الاولى يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا ليكون وجها لتخصيص الاسناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعافر لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة التامة بل لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة توصيفية كانت او اضافية او تعليقية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشيء صفة وكون الشيء مضافا او مضافا اليه وكون الشيء مفعولا وملحقا به بما سوى الحرف ثم نقول يستفاد من كلام اهل هذا التحقيق المشتهرين بكمال الفكر العميق ان عدم كون الحرف محكوما عليه ومحكوما به لكون معناه غير معقول الاتباعا وآلة للملاحظة غيره وان الملحوظ تبعافر لا يصلح لشيء منهما وان الغير الذي يذكر الملحوظ بتبعيته ويجعل آلة للملاحظته لا بد ان يذكر ويضم معه حتى يفهم الملحوظ تبعافر من لفظه وكلا الامرين باطلان فان كل رجل مفهومه ملحوظ ابدا تبعافر للملاحظة افراد الرجل وآلة لتعريفها وملاحظتها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة للملاحظة معه لفهم معناه فالتحقيق ان الملحوظ تبعافر لا يصلح ان يكون محكوما عليه اذا لم يكن آلة للملاحظة ما حكم عليه ووسيلة الى احضاره وانما يتوقف فهمه من لفظه على ذكر متعلقه اذا لم يحضر المتعلق بمجرد ذكره فان قلت اذا كان كل موضوعا لمعنى هو آلة للملاحظة غيره ابدا فكيف يكون اسما قلت حين الاضافة هو ملحوظ بالذات ليصح تعقل النسبة الاضافية بينه وبين ماضيف اليه وبعد تحصيل المفهوم المركب الاضافي يجعل المجموع ملحوظا بالتبع وآلة للملاحظة الافراد فان قلت فلا يتم ماسبق ان الملحوظ تبعافر لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة قلت لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة مقصودة بالاحداث وبعد احداث النسبة يصح جعل المجموع ملحوظا بالتبع فالأصلح ان يكون مدلوله ملحوظا قصدا لا يصلح ان يصير طرفا لنسبة ما وانما اجملنا الكلام او لا على طبق اجمالهم في المحكوم عليه وبه **(قوله)** فالابتداء مثلا اذا لاحظته العقل) فان قلت يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم الابتداء ومفهوم من الابداء لملاحظة الاول قصدا والثاني تبعافر كيف وقد قال فيما بعد واذا لاحظته العقل من حيث هو حالة الخ فجل الضمير راجعا الى ما جعله مدلول الابتداء مع ان مدلول الابتداء كلى ومدلول

من جزئى قلت مدلول من مدلول الابتداء من حيث اضيف الى السير والبصرة وليس افراد الابتداء الاحصاء وليس له افراد حقيقة (قوله كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط) لا يمكن بهذا الاعتبار ان يكون مدلول من لکن يصح ان يكون مدلول لفظ الابتداء ملحوظا تبعا كأن تقول كل ابتداء وقوله لا حاجة يعنى لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه ومن حمله على نقي الحاجة عن المتكلم احتاج الى ان يفسر قوله في الدلالة عليه بقوله من دله على كذا (قوله) ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقتها الخ) اشار الى ان الظاهر من نفس العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الادع وكأن وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا دار ضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب (قوله) ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني) دلالة اللفظ على معنى لانه وضع له مطابقة ولانه جزء ما وضع له تضمن ولانه لازم ما وضع له التزام والمعنى التضمني هو جزء المعنى الموضوع له فقد حمل المعنى في التعريف على اعم من المعنى المطابق على خلاف المتبادر اذ المتبادر من المعنى عند الاطلاق المعنى المطابق صرح به بعض المحققين في شرح الرسالة الشمسية مع انه لا يحتمل في التعريفات على خلاف المتبادر الا لصارف لان هناك صارفا وهو أن المعنى المذكور في قسم الكلمة هو المعنى الاعم بقريته وصفه بالاقتران بالزمان في الفعل ولا اقتران بالزمان لتقام معنى الفعل اذ لا يوصف الكل في العرف بالاقتران بالجزء فلا يقال زيد اقترن بيده ولولا ان المراد بالمعنى ما هو اعم من المطابق لما احتاج التعريف الى قيد غير مقترن لخروج الفعل بقيد الدلالة على معنى في نفسه لانه لا يدل على المعنى المطابق بنفسه بناء على ما زعموا ان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين فالמיד كذا الفاعل المعين لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابق بدون ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل بدون الجزء فدلالة الفعل بنفسه ليس الاعلى الحدث على ما قالوا والزمان ايضا على ما هو الظاهر واورد عليه انه بعد توقف الدلالة المطابقة على الضمنية لا معنى للدلالة التضمنية بنفس اللفظ كيف وقد حقق ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة التضمنية بنفس اللفظ لا يقتضى وجودها بدون المطابقة المتوقفة على الضمنية لان معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول بالمفهومية والحدث معنى مستقل بالمفهومية وانما توقف فهمه على الضمنية بواسطة عدم استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية اعنى المعنى المطابق انه لا شك في انه يفهم عند سماع لفظ ضرب الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابق فكيف يتم ما اتفقوا عليه ان التضمن

لا يوجد بدون المطابقة وهذا ما تحير فيه العقلاء قرنا بعد قرن وقد بذلنا فيه جهدا بلطف من الله تعالى وعون في شرح الرسالة الوضعية الا انه لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كمال الصفو لان الامور سرهونة باوقاتها ولما ظهر ينبوغ المياه الصافية في هذا المقام صرفاها الرى الاكباد العطشى وان كنا من طعن الحاسد بعدم سعة ساحة هذا الكتاب له نخشي فقول وبالله التوفيق لاختفاء في ان اللفظ لا يدل على المعنى الا لتذكر الوضع وفهم المعنى من اللفظ ودلالته عليه متأخر عن تذكر الوضع فاذا سمع العالم بالوضع لفظ زيد مثلا تذكر وضعه لعناه فقد حضر معناه عنده في ضمن تذكر الوضع اذ لا يمكن استحضار الوضع بدون حضور طرفيه فليس العلم بالمعنى عند سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع من دلالة اللفظ لان المفروض ان تلك الدلالة متأخرة عنه بل لا بد لدلالة اللفظ من امر آخر يتسبب من اللفظ وهو الالتفات النفس اليه من حيث انه مراد الالفاظ والذي دعاه الى الالتظبه فقول لما سمع العالم بوضع ضرب على الوجه العام لفظه تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب الى معنى من حيث هو مراد ما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالضميمة فاذا حضر عنده بالضميمة التفت اليه من اللفظ من حيث انه مراد فمشاهدة الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات هو الدلالة التضمنية ولا شك انه لم يتحقق من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابق ومن هذا تبيين سر ما اشتهر من رئيس العقلاء الشيخ ابي علي بن سينا ان الارادة شرط الدلالة وعلم انه كلام بلغ غاية التحقيق وليس مما يتعجب من وقوعه من مثله كما زعم كل من بلغه الى الآن فان الدلالة الالتفات من اللفظ الى المعنى من حيث انه مراد فلو لا العلم بالارادة لمعنى من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ الى المعنى فلم يتحقق دلالة لاعلى المراد ولا على الجزء منه ولا على لازمه ومن هذا تبيين ان دلالة المشترك يتوقف على القرينة وليس ماسمى تحقيقا من ان الارادة متوقفة دون الدلالة حقيقا بان يمدح باذله ويطن فكره عميقا فحان ان ننهبك على ان القرينة ليست بشرط في دلالة المشترك بخصوصها بل المفرد ايضا قد يحتاج الى القرينة احتياج المشترك اذا صار جزءا لفظ آخر فكل من لفظ عبد ولفظة الله في عبد الله يحتاجان في دلالتهما على المعنى الى قرينة صارفة للفظ عبد الله عن ارادة معناه العلمى واسألك ان لاتسأم من افاضة برد التحقيق لتعلقك بما عودت نفسك بقوله من غير توثيق وتصنى الى تمة ماد اتى اليه من موافقة رفيق التوفيق اعلم ان القول بان الفعل موضوع للحدث والنسبة والزمان كما جمعوا عليه ليس الا لان الفعل لا يكون بدون الفاعل فلجأهم تصحيح سر ذلك الى ان جعلوا النسبة داخلة في مفهوم الفعل لثلا يكون له بد من الفاعل ولا اضطرار لمن شرح الله صدره ورزقه نصره فقول لك مما

(الهمى)

الهمنى ربي ان الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية كافي الجملة الاسمية اذ لا يخفى على المنصف انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا على ان دلالة المفرد لا يكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من مفردين وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث على وجه يكون مستعدا لان ينسب الى شئ فيلزم اسناده الى شئ لثلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا

(قوله والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول) لم يكتب بقوله بحسب الوضع لانه لا ينفع في ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة عن الزمان الا ان ينكر الوضع للمعنى الزماني في اسماء الافعال ولغير الزماني في الافعال المنسلخة عن الزمان والانكار مكابرة لتحقق امانة الوضع فيهما وهو فهم المعنى بلا قرينة ولشهادة صريح تعريف المنصف لهما بالوضع واما نفع التقييد بالوضع الاول فباعتبار ان مثل يزيد يدل على معنى مستقل هو الذات غير مقترن بحسب الوضع الاول وهو الوضع الفعلي لانه لم يكن الذات داخلة في الوضع الفعلي واسماء الافعال دوال على معنى مستقل هو الحدث غير مقترن في الوضع الاول لان الوضع الاول لها نفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن والافعال المنسلخة دوال على معان مستقلة مقترنة في الوضع السابق وهو الوضع الفعلي لها فانها في الوضع الفعلي موضوعة لهذا الحدث والزمان هذا ولا يخفى ان اسمية اسماء الافعال اعتبرت باعتبار وضعه الخالي للمعنى وعدم اقترانه باعتبار الوضع الاصلى وذلك بعيد عن الاعتبار اذ اللائق ان يكون مدارا لاسمية على وضع واحد ولا يكون وضع لغوا ومعتبرا لا اعتبار شئ وفي اسماء الافعال مثل دونك وضعه الاول وهو الوضع الظرفي لغوا في اعتبار اسميتها والا لم يكن كلمة ومعتبر فيها لان عدم الاقتران انما يتحقق به ووضع الثاني معتبر لانه باعتبارها يكون كلمة ولغوا لانه باعتبارها لا يكون غير مقترن **(قوله على وزن قوفاة)** كتب في الحاشية الدجاجة تقوى اى تصيح قوفاة وقيفا على وزن فعلل وفعللة وفعلالا

(قوله او عن المصادر التي الخ) يعنى او عن معاني المصادر التي كانت تلك المصادر في الاصل اصواتا والمصادر التي هذه الاسماء منقولة عن معانيها هي نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن بعض معانيه الى معنى آخر لاعن معنى لفظ آخر فكون تلك المصادر في الاصل اصواتا عبارة عن كون تلك الاسماء اصواتا تأمل **(قوله او عن الظرف)** يعنى او عن معنى الظرف والجار والمجرور **(قوله فانه على تقدير اشتراكه)** اشارة الى الاختلاف اذا الاقوال فيه ثلاثة ثانيا كونها مجازا في الاستقبال وثالثا كونها مجازا

في الحال (قوله) فانه يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلاثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها) قد صرفت ان اللفظ المشترك لا يدل الا بالقرينة فلا يدل الاعلى زمان واحد (قوله) ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به) اوليفيد معرفة الاسم في الجملة وامتيازته عن اخويه لمن لا يرجح منه فهم تعريف الاسم لغاية غموضه وتوقف معرفته على تعقل استقلال المعنى مع انه كاد ان لا يستقل به فهم كثير من المخاطبين بهذا الكتاب ولك ان تقول هذه بيان احكام مشتركة بين قسمي الاسم قدم على التقسيم وذكر الجر على سبيل التقريب لشركته مع ما ذكر في الاختصاص (قوله) فقال ومن خواصه منها) اى منها من اول الامر ولذا قدمه على المتبدأ وليس التقديم للحصر والا للفا وبما ذكرنا لم يتجه ان التنبية على البعضية لا يستدعي ذكر من لحصوله من مشاهدة ما ذكر ثم لا بد من ذكر من ليصح ربط صيغة الجمع الدال على الكثرة بالامور الخمسة من غير ارتكاب تجوز # واعلم ان التنبية المذكور مبنى على ان ملاحظة الربط متأخرة عن ملاحظة العطف والا لم يفد كلمة من الا ان كل واحدة من الامور المذكورة بعض من الخواص وليس التنبية المذكور خفيا وان كان تقدم ملاحظة الربط اشيع لان افادة ان كل واحد من الخمسة بعض من الخواص من توضيح الواضحات بل من توضيح ماهو اوضح من ان يتخفى فالعائق بحمل العبارة على ما تفيد لا يرضى (قوله) وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره) فسر الاختصاص بنى الوجود في الغير على ان النقي راجع الى القيد كما هو الاعرف عند ارباب الادب واعرف في استعمال بلغاء العرب فيكون ما له انه يوجد فيه ولا يوجد في غيره فن قال قوله لا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص فلم يتدبر او تدبر فلم يتدكرو المراد بالخاصة ههنا الامر المختص محمولا كان اولا ومن جعله عبارة عن الخارج المحمول على الشيء اوجب في كلام المصنف تكلفات لا تخصي وتعسفات لا تحق (قوله) دخول اللام اى لام التعريف) شاع اللام فيما بينهم في هذا القسم بحيث تنصرف اليه من غير حاجة الى التعريف وجعل اللام فيها عوضا عن المضاف اليه يجرها عن عداد قرأئتها ولو لم تأب عن ادنى تكلف لا ولته بلام التعريف وما على صورته فيشمل اللام الموصول فانه ايضا مختص بالاسم اذ لا يدخل الا على اسم الفاعل او اسم المفعول كما تعرفه في بحث الاسم الموصول والالف واللام الزائدة والالف واللام التي هي جزء الكلمة كافي النجم ولو قيل المتبادر من اللام جميع هذه اللامات لم يبعد (قوله) ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام في لغة حمير ليس من امير امصيام في امسفر) في جواب سائل من حمير حين قال امن امير امصيام في امسفر (قوله) لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته) ولم

(يخصص)

يخصص الامور المذكورة بالتعرض الا لشهرتها بل نقول لو قال حرف التعريف
 لم يتبادر منه الا ما يتبادر من اللام ويكون تطويلا بلا طائل وقلما يستفاد منه اختصاص
 غيره وان كان شاملا للميم وحروف النداء كلها وبعضها فتأمل واما تعرض بعدم التعرض
 لبعض اقسام اداة التعريف دون سائر الخواص لان في تخصيص التعرض باللام ايهام
 عدم اختصاص الباقي من اقسام اداة التعريف كما ان في تخصيص الجر من بين اقسام
 الاعراب الدلالة على عدم اختصاص باقي اقسامه **(قوله وفي اختياره اللام)** على الالف
 او الالف واللام ويستفاد منه اختياره على حرف التعريف ايضا وان لم يكن سوق الكلام
 له ويمكن ان يكون اختيار اللام لانه ثابت مع الاسم المعرف درجا وابتداء بخلاف الهمزة
 وال فهو أحق لجله علامة يعرف بها الاسم **(قوله اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب**
اليه سيويه) لان الحق في هذه المسئلة معه وان كان الخليل اعلى كعبانه صرح به المحقق
 الشريف قدس سره في شرحه للكشاف ويشهد له ما قال في اعراب الفاتحة لم يسبقه
 احد مثله من علماء النحو ولم يخلف احد مثله **(قوله لتعذر الابتداء بالساكن)**
 فان قلت ما فائدة وضع اللفظ ساكنا او ساكن الاول حتى يحتاج الى زيادة همزة
 الوصل في ابتداء الكلام قلت حصول الخفة في اثناء التركيب بحذف الهمزة مع
 سهولة الاعدام ونصر مذهب سيويه بان التعريف تقيض التكثير ودليله حرف
 ساكن فيناسب ان يكون دليلا ايضا حرفا ساكنا قلت بل الانسب ان يكون دليلا
 متصفا بتقيض ما اتصف به دليل تقيضه **(قوله واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل)**
 وكان همزته في الاصل للقطع جملت للوصل طلبا للخفة المدعوة لكمال كثرة استعمالها
(قوله والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة) وهان حذفها مع كونها علامة لان اللام
 اللازمة لها تذكرها **(قوله لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة)**
 تبع في ذلك الشيخ الرضى وهو ضعيف جدا لانتقاضه بمثل عندي الاسد الراعى لانه
 لتعيين ما دل عليه اللفظ التزاما وبمثل الحسن والصعب لانه لا ينكر منصف ان التعيين
 للذات المعبر في مفهوم الحسن ولا شرب للصفة والنسبة المعتبرة في مفهوم اللفظ من تعريف
 اللام فالاولى ان يقال التعريف والتكثير يتعاقبان على اللفظ وكذلك علاماتها فلما لم يكن
 في الفعل علامة التكثير لم يدخل عليه اللام **(قوله كالموصلات)** قد حقق في موضعه
 ان الذى في الاصل لذى زيد عليه اداة التعريف **(قوله ومنها دخول الجر)** الجر
 كالتوين يكون مصدرا فلا حاجة لهما بهذا المعنى الى الدخول كاللام الا ان فهم الحركة
 والتون الساكنة منهما اسبق فما اختاره الشارح اليق **(قوله او في الجر وره تقدير)**
 الاولى او تقديرا **(قوله واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية)** هذا اولى مما يقال

ان الاضافة اللفظية لا يكون المضاف اليه فيها الا فاعلا او مفعولا في المعنى والفعل والحرف لا يكونان شيئا منهما لانه يدعو الى ان يبين وجه اختصاص الفاعلية والمفعولية بالاسم **(قوله)** والمراد به كون الشيء مسندا اليه انما يفسر الاسناد اليه بالاسناد الى الشيء بارجاع ضميره الى ما هو لكمال ظهوره كالمذكور ولم يفسره بالاسناد الى الاسم اما لما قيل انه لو اريد ذلك للغا الحكم بالاختصاص واما لما نقول انه لا يصح ان يجعل كون الاسم مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم لان معرفته بعدمعرفة الاسم **(قوله)** اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به في عدم جريان التعريف في مفهوم الفعل وكذا التخصيص نظر نعم التخفيف في غير مسألة الحسن الوجه لايجرى فيه بلا خفاء لانه يحذف التوین اونوفى الثنية والجمع وشئ منها لا يوجد في الفعل واما تخفيف الحسن الوجه وان كان يمكن في الفعل لكنه لم يصف باعتباره طرفا للباب ولك ان تقول الكلام في الاضافة بتقدير حرف الجر ونحن نقول الحدث الذي في مفهوم الفعل اعتبر نسبه الى الفاعل او المفعول ابداء على وجه لا تجامع النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر والاضافة اللفظية فرع المعنوية **(قوله)** وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا مع ان قوله والجر علم الاضافة يدعو الى تفسيره على طبق نظيره بكون الشيء مضافا اليه ويجوز الى اعتبار قيد بتقدير حرف الجر **(قوله)** لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه اختلف في ان المضاف اليه في المثال المذكور الفعل والجملة مع ان الاتفاق في ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية تماما اذا اضيف اليها **(قوله)** وقد يقال هذا اي احد الامرين من الفعل والجملة قيل ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا لانه الموافق لاختصاص الجر بالاسم ولتعريف المص للمضاف اليه فيما بعد قلت كان الشارح ايضا لا ينازع في ترجيح التأويل وانما اشار بكلمة قد الى ضعف ما يبنى على هذه الدعوى من حمل قول المصنف على المعنى الشامل لكون الشيء مضافا ومضافا اليه فانه بعد جدا ولا ضرورة تدعو اليه فانه لم يلتزم استيفاء الخواص فيلحم على باهو أظهر اختصاصا فريد بقوله لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه انه قد يقع كذلك بحسب الظاهر لانه يكتفى في ترجيح ما اختاره في تفسير عبارته **(قوله)** فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا مختص بالاسم المراد بالاضافة ههنا ليس كون الشيء مضافا او كون الشيء مضافا اليه بل النسبة بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم مطلقا ان شيئا من طرفيه لا يكون الاسما **(قوله)** معرب قال المصنف في الايضاح هو من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعاني وازالة الفساد والالتباس او من امر بت الكلمة اذا جمعت الاعراب فيها والوجه ظاهر لامن الاعراب العرفي باعتبار أن الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر

الراء هذا كلامه وكأنه يريد بالاعراب العرفي ماهو مذهب المفصل اى اختلاف آخر
العرب لا ماهو مذهبه وهو ما اختلف آخر العرب به لانه لا يصح ان يشتق منه شئ
وبهذا ظهر ان من قال وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان لاضفة
حتى يكون القياس ما ذكره لم يأت بما فيه لان الاسم العرب مختلف الآخر لا محل
الاختلاف اذ لا يجعل الفاعل مكان الحدث ولا يسمى باسم المكان كما لا يخفى (قوله
فالعرب الذى هو قسم من الاسم) يحتمل ان يكون العرب والمبنى قيدين للقسم لانفس
القسم لانهما يشملان الاسم والفعل والحرف وكذلك يكون بيان الحكم مشتركا الا
انه يلزم تخصيص تعريف الاعراب والعامل باعراب الاسم وعامله لو كان البيان على
مذهب البصرى لانه لم يثبت فى الفعل العرب معان مقتضية للاعراب بخلاف الكوفى
وعلى اى تقدير يلزم تخصيص تقسيم الاعراب باعراب الاسم (قوله اى الاسم الذى)
اندفع بهذا الاعتبار ورود مبنى الاصل على التعريف لانه لم يشبه مبنى الاصل مشابهة
موجبة للبناء والا لكان مبنيا بالمشابهة لا بالاصالة ولو لا اعتبار هذا القيد ايضا لخرج
بتقيد التركيب بقوله تركيبا يتحقق معه العامل ولا يخفى ان اعتبار قيد الاسم وان لم
يبعد لكن اعتبار هذا القيد فى كمال البعد ولا يهدى اليه قرينة (قوله ركب مع الغير)
يدعو اليه ظهور كون العرب اسما فاقيل حمل المركب على هذا المعنى بعيد والظاهر
منه ما يقابل المفرد فيلزم صدق التعريف على بعلبك ضعيف (قوله لم يشبه اى لم
يناسب) فسر المشابهة التى هى المشاركة فى الكيف بالنسبة التى هى اعم اذ تفارق
المشابهة فى الاضافة الى المبنى لثلا يدخل فى تعريف العرب المناسب الغير المشابه
نحو يومئذ (قوله مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب) ضبطها صاحب المفصل بتضمن
معنى مبنى الاصل ومشابهته له فى الاحتياج الى الضميمة كما فى المبهات ووقوعه موقعه
كاسماء الافعال ومشابهته الواقع موقعه كفجار وحضار وفساق ووقوعه موقع
ماشبهه كالمندى المضموم واضافته اليه نحو يومئذ فالمناسبة المؤثرة انما تتعين بعد
ضبط المبنات فاستحق المبنات بهذا الاعتبار التقديم على العرب فلذا قدمها صاحب
اللباب (قوله فالاضافة بيانية) ليس الاصل فى البناء اعم من وجه من المبنى بل اخص
مطلقا واضافة الاعم الى الاخص لامية انما البيانية اضافة الاعم من وجه كما لا يخفى على
من له اضافة معنوية الى هذا الفن فالوجه فى الاضافة البيانية ان لا يخص الاصل
بالاصل فى البناء بل يطلق فيشمل العرب لان الاسم هو الاصل لكن فى الاعراب ويكون
بيانه بالاصل لانه فى الواقع اصل فى البناء وللتوجه لكلام الشارح مجال لمن له
فى فهم المعانى استقلال (قوله وهو الماضى) قال المحقق الشريف فى حواشى التوسط

جعل بعضهم الجملة من حيث هي جملة قسما رابعا وقوله والامر بغير اللام لاحاجة الى قوله بغير اللام لان النحوى لا يسمى ماهو باللام امرا بل مضارعا مجزوما والامر باصطلاحه ماهو بغير اللام (قوله فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب الى آخره) لم يقل اعتبر العلامة مجرد الصلاحية للاعراب لانه لا يحصل به الفرق بين اعتبار المصنف والعلامة لان المصنف ايضا لم يعتبر الا الصلاحية دون الاعراب بالفعل بل الفرق باعتبار الاستحقاق بالفعل عند المصنف واعتبار صلاحية الاستحقاق عند العلامة وبعبارة اوضح المعتبر عند العلامة الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل وعند المصنف الاعراب بالقوة القريبة من الفعل (قوله ولذا يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة) لم يوجد على طريق المصنف معرب اصطلاحى لم يعرب لانه لا يخ عن اعراب محقق او مقدر وكأنه اريد بسلب الاعراب بحسب الذات لان ذات الاعراب متأخرة عن المعرب او اريد بسلب الاعراب بحسب الظاهر الا انه على الثاني لا ينفع الشارح فيما هو بصدده والاول تدقيق فلسفى لا يناسب النحاة (قوله لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال او اخر الكلم) اعلم ان الغرض من النحو لا يقتصر عليه كما يدل عليه هذا الكلام بل الغرض منه معرفة الهيئات التركيبية وتقديم ماحقه التقديم وتأخير ماحقه التأخير مثلا وجوب تقديم المتضمن بمعنى الاستفهام على سائر اجزاء الكلام مما يتعلق بعلم النحو فالاولى ان يقول من جملة الغرض من علم النحو الخ (قوله فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو) اشار بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف المتعلم للمعرب اختلاف الا واخر بالتتابع لان العارف بالتتابع لا يعلم المعرب بهذا التعريف انه يكون عبثا فعين ان يكون معرفته اختلاف الا واخر بالتعلم فى هذا الفن وتعلمه فى هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم توقف معرفة المعرب على معرفته وتوقف معرفته على معرفة المعرب فيلزم تقدم معرفة المعرب بهذا التعريف على نفسه وهذا من افحش معاييب التعريف المسمى بالدور وهو الذى صرح المصنف بانه عدل عن المشهور لاجله الا ان الشارح طوى ذكر لفظ الدور لئلا يحتاج المتعلم الى معرفة معنى الدور قبل او انها والعجب ممن قال اشار بقوله فالمقصود من معرفة المعرب الخ الى ان ليس فى نفس التعريف فساد بل فى المقصود منه لان المقصود منه تحصيل كلية تجعل كبرى لصغرى سهلة الحصول لاستنتاج نتيجة وح يكون الصغرى عين النتيجة مثلا اذا قيل هذا معرب وكل معرب مما يختلف آخره به ينتج ان هذا يختلف آخره به وقولنا هذا يختلف آخره به عين هذا معرب فقد صرف الكلام الى نحو لم يقصد به فى المقلم واخرجه عن الوضوح والانتظام فاشكل

على نفسه بمنع كون الصغرى عين النتيجة للتفاوت بالاجمال والتفصيل واجاب بما لا يهتدى به الى وجه الصواب فهو وان كان احق بمعرفة مقاصد الشارح الجليل لكونه من المتمرنين على ملازمة مجلسه الجميل الا انه افاد بهذا التطويل حسن وصية سيد ولد آدم مفيض نعمة البيان على العرب والعجم * نصر الله امراً سمع مقاتلي فوعاها فاذاها كما سمعها قرب حامل فقه الى من هو افقه منه * هذا وقد افادني استاذي ومن هو جدتي لانه جدتي واعتمادي حسام الملة والدين داود الخوا في استاذ ائمة زمانه بالبيان الصافي افاض الله عليه شآبيب غفرانه الوافي انه يمنع قول المصنف انه ليس الكلام مع المتبع لانه يجوز ان يكون الكلام مع المتبع العارف باختلاف او اخر الكلم من غير ان يكون ميمزا بين صرفوعها ومنصوبها ومجرورها فيتعلم العرب في الفن بهذا الوجه لايعرف من النحو هذا الحكم بل ليعرف منه بمعرفة المرفوع والمنصوب والمجرور الى غير ذلك من الاحكام الحاصلة للمعربات في التراكيب اسئل الله الحق هداية الطريق انه قريب محيب **(قوله)** فالقصد من معرفة العرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره) انما قال مثلا لان هذا الحكم من جملة احكامه كما اشار اليه فيما بعد **(قوله)** وحكمه اى من جملة احكام العرب وآثاره) اشار الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب والى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس للاستغراق فيؤول الى انه بعض حكمه وكانه اراد بهذا التنبيه تقديم مقدمة لاسيوره بعد من دفع الاعتراض بانه يخرج من الحكم المذكور حكم معرب ركب مع عامله ابتداء وتفسير الحكم بالآثر في هذا المقام مما تاتي به اقوام بعد اقوام وان لم اعثر على مأخذه في افاين الكلام ولا يبعد ان يراد بحكمه ما يحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى انه مما ينبغي ان يحكم به في الفن على العرب ولا ينبغي ان يعرف به **(قوله)** باختلاف العوامل) فان قلت الفاعل لا يجمع على فواعل الا اسما قلت فليكن جمع عاملة لان العامل قلما يكون غير كلمة وقيل العامل صار اسما في عرف النحاة **(قوله)** اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه) انما قيد العوامل بالداخلة عليه لان معربا لا يخ عن اختلاف العوامل في وقت ما ولا يختلف آخره به وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه وهذا اولى مما قيل خرج بهذا التقييد اختلاف آخر المستفهم بكلمة من باعتبار العوامل الداخلة على المستفهم عنه نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد اذا قيل جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد ثم تقييد العوامل بالداخلة عليه يخرج عامل المتبدأ والخبر لان الدخول اما للحق بالآخر او الاول وذا لا يتصور في الامور المضوية كما مر **(قوله)** وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لثلا ينتقض الخ) وليكون اللفظ محمولا على ما لا يقصد به في عرفهم الا هو **(قوله)** او على المصدرية اى يختلف اختلاف لفظ

واياك ان تفرق بين هذا التوجيه والتوجيه الاول بأنه يحتمل ان يتعلق باختلاف العوامل لان تعلقه باختلاف العوامل يوجب كونه قاصرا لعدم حصر العامل في المفوظ والمقدر على انهما سياتيان **(قوله فان اصله في وقتنا وبقي)** ذكر الباء لئلا يسوتى المبتدى بينه وبين في لانحادهما خطأ **(قوله والاختلاف اللفظي والتقديرى اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشيرنا اليه لئلا ينتقض اه)** قلت لانقراض وان لا يجعل اختلاف العوامل اعم فانا نقول المراد باختلاف العوامل في العمل ان يطلب كل منها اثرا مبينا لاثرا آخر في الآخر فقولنا رأيت والباء ليسا بعاملين مختلفين في غير المنصرف وعاملان مختلفان في المنصرف **(قوله لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين متى كان او مجموعا)** قوله وقولنا مطوف على قولنا فهو في تقدير لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله متى او مجموعا متعلق بالمثل لابهذا المقول فلا يتوجه انه لا يصح الا ان يكون متى او مجموعا وما يفضى منه العجب ما قيل المراد مدلول هاتين الصورتين فاذا ظهر شموله للمتى والمجموع فخذما آيتك وكن من الشاكرين **(قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف لافي آخر المغرب ولا في العوامل)** سواء اريد بالعوامل الجماعة او مافوق الواحد **(قوله اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لبني الاصل مع عامله ابتداء)** اى اذا ركب كأننا مع عامله ومتحققا معه فقوله مع ليس ظرفا للتركيب ومن جعله ظرفا للتركيب اورد عليه ان التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان لفظيا فيجوز أن يكون التركيب مع العامل ابتداء ويتحقق اختلاف العوامل لسبق عاملين معنويين فيتحقق الاختلاف في آخر المغرب وفي العامل واجب عنه بانه لا يتحقق بعاملين معنويين وعامل لفظي اختلاف العوامل اذا اختلاف في العمل بين عاملين معنويين هذا وفيه نظر من وجوه الاول ان المراد بالعوامل مافوق الواحد كما لا يخفى والثاني انه لا يصح قول الش ليس فيه اختلاف الآخر ولا اختلاف العوامل لتحقق اختلاف الآخر والثالث ان العامل المعنوى لا يخصر في عامل الرفع وانما يخصر فيه عامل معنوى ليس معنى الفعل وللعامل المعنوى الذى هو معنى الفعل اقسام متعددة ناسبة للظرف والمفعول معه فضلناها في الفريدة وشرحه والرابع انه لا اتجاه للسؤال لانه لم يقل كما ركب مع عامله ابتداء حتى يتجه شيء عليه لا تقول اذا سبق على التركيب مع العامل عاملان معنويان لم يكن التركيب للاسم المعدود مع العامل لانا نقول التركيب للاسم المعدود لكن لا ابتداء بل تانيا ومع ذلك تركيب الاسم المعدود مع العامل ابتداء اذا لم يسبق عليه تركيب الاسم المعدود مع العامل وان سبق تركيبه عليه لامع العامل ولو لم يكن التركيب تانيا للاسم المعدود لم يكن لتقييد التركيب بابتداء معنى فاعرفه **(قوله**

(قوله)

(قوله غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة) فيه انه اذا كان المعنى ان هذا حكم بعض العرب لم ينفع المتعلم بيان هذا الحكم فانه اذا اورد عليه معرب لا يعرف انه هل يجرى فيه هذا الحكم او لا قيل فليكن المراد اختلاف آخره باختلاف العوامل وقاما وهذا الحكم كلى لا ينبغي ان يرد عليه بانه يحتمل ان يكون معرب لا يرد عليه العوامل المختلفة وقاما لان الاحتمال الصرف لا يكفي لنقض الاحكام الادبية وقيل المراد استعداد الاختلاف ورجح جواب الشارح عليهما بانه اوفق بالعبارة اذ المتبادر الاختلاف بالفعل من غير تقييد بوقت ما وليس بمرجع لما عرفت ان الظاهر بيان الحكم الكلى لينتفع به المتعلم (قوله) وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يراد العامل والمقتضى) فان قلت قد فسر كمة ما بحرف او حركة فلم يجعلها موصولة بل موصوفة فينبغي ان يقول وحين يراد بما الموصوفة حركه او حرف قلت كمة ما كلاً وقع هكذا يحتمل الامر من فيه على الامر الاول او لا وعلى الامر الثاني ثانياً حيث قال وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف فحرف الحركة والحرف على مقتضى ما الموصولة وانما قدم الاشارة الى الموصوفة لانه انسب في امتزاج المتن بالشرح ثم انه كتب الشرح في حاشية الكتاب لكنه يشكّل بما اذا كان العامل حرفاً واحداً كالباء الجارة والاولى ان تنسب اخراجها الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها انتهى ولا يخفى ان المفهوم من قوله لا يرد العامل والمقتضى انه لا يرد عامل ولا مقتضى على السلب الكلى والذي تقتضيه الحاشية ان المراد انه لا يرد كل عامل وشيء من المقتضى ولا يذهب على احد انه بعيد عن الفهم جدا وانما قال والاولى اشارة الى صحة التوجيه الاول ايضا لان ما لا يخرج بتخصيص كمة ما يخرج بارادة السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة لكن الاولى ان يخرج الجميع بالسببية القريبة المفهومة ولا يرتكب مزيد تكلف لا يذهب عليك ان قوله ولو اقيت يدل على ترجيح تخصيص كمة ما لاشعار كمة لو على امتناع الابقاء فاذا ترجح اعتبار السببية القريبة كان الاولى ان يقال فاذا اقيت لدلالة اذا على التحقيق فتأمل ولك ان تقول يمكن ان يراد بكلمة ما حرف آخر او حركه فلا يرد عليه ما اورده من امثال الباء الجارة ولو اريد بالحرف حرف المباتى وهو المتبادر حين مقارنته بالحركه لم يتجه عامل على حرف واحد وكما لا بد من اخراج العامل واخراج المقتضى لا بد من اخراج مجموع العامل والمقتضى والاعراب فان السببية وهو التقدم بالذات كما يتحقق بين اختلاف اخر المعرب وكل من تلك الثلاثة يتحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع من تقييد السببية بالقریب لان تقدم المجموع على الاختلاف ليس مما يدخل بينه وبين الاختلاف تقدم آخر بخلاف تقدم العامل او المقتضى او المجموع ومن قال ليس للمجموع سببية الاسببية

اجزائها المتركة من القرية والبعدة لم يأت بكلمة واضحة فقد اخص تخصيص كلمة
 ما بمزجة اخراج المجموع كما يختص باخراج التكلم الذي هو السبب القريب الحقيقي
 لاختلاف الآخر فترجح بل تعين في الاعتبار فاعتبروا يا اولي الابصار (قوله خرج حركة
 نحو غلامى) اراد بنحو غلامى مالى ونظائره ومن قال اراد به جر الجوار في قوله تعالى
 ﴿وَامسحوا برؤسكم وارجلكم﴾ بجر ارجلكم فلم ينجر تدقيق نظره الا الى خلاف ما
 اجمع عليه من كون جر الجوار والجار الزائد من الاعراب هذا ولو قال الش خرج نحو
 حركة غلامى لكان ارجح في النحو لشموله ياء ما قبل ياء التكلم في نحو مسلمى في حالة الرفع
 في جاء في مسلمى وقوله لانه معرب على اختيار المصنف اشارة الى ما ذهب اليه بعض
 النحاة انه مبنى ولا يخفى انه لو قيل في تعريف الاعراب انه ما في آخر المغرب اعنى
 من حيث انه معرب لم التعريف ولا يتجه عليه التنى فتأمل (قوله ان يبه على
 فائدة اختلاف وضع الاعراب) وترجح الايتان به على تركه او اراد التنيه على
 فائدة وضع الاعراب في الاسماء دون الافعال والحروف (قوله ليدل على المعانى
 المتوارة) جمع معنى وهو ما يقصد بشئ وحمله على القلم بالشئ المقابل للعين بعيد
 عن الفهم ولا يقود اليه قائد وكذا فيما يأتى في تعريف العامل (قوله حيث قال)
 اى في شرحه على هذا الكتاب والاوجه ان المصنف ومن قال هو علة وضع
 الاعراب اراد وا انه متعلق بوضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام والالم ينطبق
 الفرض على الفعل لان الدعوى على تقدير تعلقه باختلاف ان اختلاف الآخر
 لفرض الدلالة على المعانى وهذا الفرض لا يستدعى اختلاف الآخر بل وضع
 الاعراب مطلقا (قوله ليدل الاختلاف اومابه الاختلاف) اسناد الدلالة الى
 الاختلاف باعتبار ان له مدخلة في دلالة مابه الاختلاف على ما سيفصله والا فالموضوع
 للمعنى عند المصنف مابه الاختلاف على الاختلاف بينه وبين السلف حيث قالوا
 الاعراب هو الاختلاف وخالفهم المصنف لان تعيين مابه الاختلاف للمعنى اولى
 لانه امر متحقق واضح بخلاف الاختلاف فانه امر معنوى اعتبارى ولانه لازم
 لكل معرب بخلاف الاختلاف هذا فقول الاولى بالوضع للمعنى مابه الاختلاف
 والاولى بوضع الاعراب المستعمل في مقابلة البناء الاختلاف لان البناء عدم
 الاختلاف (قوله على صيغة اسم الفاعل) فيكون المعنى على اخذ كل من المعانى
 المعرب واما المتوارة على صيغة اسم المفعول فيدل على ان كل معرب يأخذ تلك
 المعانى فكل منهما يدل على تبدل المعانى في المعرب وعدم استقرارها فيه الا
 ان اعتبار المعرب آخذنا للمعنى اقرب من اعتبار العكس فلهذا قال الفاضل

الهندي انه على صيغة اسم المفعول والشارح لما استهجن ترك ما هو المشهور الدائر على السنة الكافة بمجرد اقربية هذا الاعتبار حكم بانه على صيغة اسم الفاعل فلا ينبغي ان يتوهم ان اعتبار المعرب المعاني لا يفيد تبديلها في المعرب فلهذا اعرض عنه الشارح لانه المخالف لما هو الواضح (قوله) وانما جعل الاعراب في آخر المعرب (اي الاعراب بالحركة الذي هو الاصل او الاعراب مطلقا في آخر المعرب حقيقة او حكما فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كانه الواقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل وكون الحركة بعد الكلمة يظهر باشباعها (قوله) لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته) فعلى هذا الفاعلية ونظايرها صفات لدلوات الالفاظ لا الالفاظ وذهب الشيخ الرضي الى انها صفات الالفاظ فقال في تأخير الاعراب ان الدال على الوصف بعد الموصوف ولا يخفى ان الظاهر من قوله ان الصفة متأخرة ان وجه التأخير تأخر المدلول والوجه ان تأخر الدال على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف على تعقل الموصوف والاقرب ان يقال جعل الاعراب في آخر الاسم لان كلا من حروف الكلمة مقيد لهيئة الكلمة ولا يرضى بتغيرها مهما امكن للتلاخيل دلالة الكلمة على معناها بخلاف الحرف الاخير لانه لا يدخل له في الهيئة ولهذا قيل تعلم على صيغة الامر على هيئة ماضيه (قوله) اي انواع اعراب الاسم ثلثة) نبه على ان الخبر مجموع الثلثة فلا يشكل الحمل على الانواع ووجه تقديم العطف على الربط (قوله) ولا تطلق على الحركات البنائية) ولا غيرها من حركات غير الاخير (قوله) فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا) وفي غيرها من غير الاعرابية ايضا (قوله كونه الشيء) فاعلا حقيقة او حكما) في كونه عمدة من كل وجه (قوله كونه الشيء مفعولا حقيقة او حكما) في كونه فضلة او مشبها بها كما في اسم ان واخوانها (قوله علم الاضافة اي علم كونه الشيء مضافا اليه) فهو بتقدير الاضافة اليه وانما حذف اعتمادا على فهم المقصود. من المقابلة بالفاعلية والمفعولية لان كونه الشيء مضافا اليه حقيقة مقابل لهما لا كونه الشيء مضافا ولم يقل كونه الشيء مضافا اليه حقيقة او حكما ليشمل كونه الشيء مضافا اليه بالاضافة اللفظية وقولنا بحسبك زيد لان كل ذلك مما ادخله المصنف تحت المضاف اليه حيث قال المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اذ لا بد من تعميم النسبة بحيث يشمل النسبة حقيقة او صورة بخلاف الفاعل فانه صرح بتميزه عن باقي المرفوعات وكذا المفعول (قوله لم يحتاج الى الحاق الياء المصدرية) الاولى لم يصح الياء المصدرية (قوله) وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول

لان الرفع ثقيل والفاعل قليل) بين وجه الاختصاص فيما هو اصل في الاعراب لكونه معمول ما هو اصل في العمل (قوله فاعطى الثقيل للقليل) الظاهر القليل لكونه مفعولا تانيا ودخول اللام للتقوية في المعمول المتأخر عن الفعل لا يجوز ومنهم من جعل التركيب مع تضمين معنى الجعل فصار ما آل المعنى فاعطى الثقيل مجمولا للقليل ولا يخفى ان حديث الجعل مع الاعطاء لفو فالحق تضمين معنى العروض لان الاعطاء للقليل بان يجعل عارضه فالما آل فاعطى عارضا للقليل ولك ان تجعل للقليل تعليلا والمفعول الثاني محذوفا اى اعطى الثقيل ما اعطى من المرفوعات لاجل هذا القليل فانه المقيس عليه للكثير فتأمل (قوله ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر) جعل اعطاء الجر للمضاف اليه اضطراريا ولا ضرورة اليه لان المضاف اليه ايضا كثير ألا ترى الى قولنا مررت بزيد في يوم الجمعة لتأديبه لكن كثرة دون كثرة المقاعيل فاعطى المتوسط في الكثرة المتوسط في الثقل (قوله العامل) احتاج الى بيانه لاحتياج معرفة المعرب اليه لاعتبار العامل في مفهومه على ما مرر ولذا كره في حكم المعرب وتأخيره عن بيان الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقضى للاعراب ومن قال اخره عن الاعراب لكونه سببا بعيدا بخلاف الاعراب فانه سبب قريب فقد خرج عن سواء الضريق وطلب المتبني من الفج العميق (قوله مابه يتقوم اى يحصل) دون غيره فبه على ان سببته للتقوم ليس كسببية الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل لا تقول ينتقض بالاسناد وما يقوم به المعنى المقضى للاعراب والمركب منهما والعامل لانا نقول لا يفهم في العرف من قولنا مابه يحصل حرارة الماء الا النار دون نفس الماء ولا بجاورة النار الماء تأمل (قوله المعنى المقضى اى معنى الخ) يريد ان اللام للمهد الذهني الذي في قوة النكرة والمعنى المقضى لا يوجد في الفعل عند البصريين ولذا قيل المراد عامل الاسم ويتقوم بالباء في بحسبك زيد كون الشيء مضافا اليه حكما وصورة فقد غفل من قال لم يبال بخروجه لقلته (قوله وفي مررت بزيد الباء عامل) اما في غلام زيد فالعامل عند بعض حرف الجر المقدر وعند بعض المضاف النائب عن حرف الجر (قوله فاللفرد) لما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقضى اراد تفصيل اقتضاء المعنى المقضى فانه تارة يقضى الحركات الثلث وتارة ماسوى الفتحة وتارة ماسوى الكسرة وتارة يقضى الحروف الثلث وتارة ماسوى الواو منها وتارة ماسوى الالف فهذه اقسام ستة (قوله اى الاسم المفرد الذي لم يكن مثني ولا جموعا) هذا معنى ثان للمفرد وستسمع له معنيين آخرين كلا منهما في محله ولا ينتقض القاعدة بالاسماء الستة ولو احق المثني

(والمجموع)

والمجموع لخروجهما بقيد المنصرف لكونها واسطة بين المنصرف وغير المنصرف لان المنقسم اليهما اسم من شأنه ان يقبل التثنية ومنع منه لعدم الانصراف او لم يمنع للانصراف والمغرب بالحروف بمعزل عن التثنية ولا يغير منصرف اجري عليه الحركات الثلث للاضافة او اللام او ضرورة الشعر او التناسب بل يتقضى به قاعدة غير المنصرف ولا يبالي به ايضا لانه يعلم من بيانه على طريقة الاستثناء والبيان بطريقة الاستثناء من قاعدة غير المنصرف اولى من ادخاله في قاعدة المفرد المنصرف لاشتغالها على التثنية على ان هذه الامور خرجت عما هو الاصل فيها لذاع **(قوله)** اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما **(قضى بسنين وثنين ونظائرهما لكن لا يلزم من دخولها في المكسر توهم ان اعرابها بالحركات الثلث لخروجهما عن القاعدة بالمنصرف)** **(قوله)** احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة **(ليكون الدال على صفة الشيء كالصفة الدال عليه ولانها اخف الدوال وهذا مراد من قال لانها ابعاض الحروف فلا اعتراض عليه بان كونها ابعاضا امر وهمى ولو سلم فلا تقتضى الا الاصلة بحسب الذات لافى الاعراب ليس بشئ)** **(قوله)** والفتحة نصبا **(كتب في الحاشية هذا التركيب من قيل العطف على معمولى عاملين مختلفين لكن معمول المقدم مجرور واجازه المصنف هذا كلامه)** **(قوله)** والمصدرية **(فيكون التقدير يرفع رفعا والجملة حال والعامل في الظرف والحال معنى الفعل المستبطن من الظرف المستقر وهذا اوفق بالعبارة مما كتب في الحاشية على معنى انه امر ب هذان القسمان بالضمه حال كونهما مرفوعين او اعرابا بالضمه اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجزا هذا كلامه)** **(قوله)** مثل جاءنى رجل **(الاحسن الالطف ان يمثل بجاءنى طلبه والطلبة المطلوب)** **(قوله)** جمع المؤنث السالم **(قدمه لانه اوضح اذ معرفة غير المنصرف تحتاج الى تطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير بخلاف العكس ولغيرنا نكات اخر تركناها له ويبنى ان يضم اليه اولات جمع ذات من غير لفظه كاضم اولو الى جمع المذكر السالم كتب في الحاشية السالم مرفوع على انه صفة الجمع هذا كلامه يريد دفع توهم انه صفة المؤنث كما يتبادر من كون السلامة صفة المفرد يعنى ان الاصطلاح جرى على وصف الجمع بالسلامة وان كان السلامة حال مفردة **(قوله)** وهو ما يكون بالالف والتاء **(فدخل فيه سبجيات مع ان مفردة مذكروا وخرج عنه ثبون مع ان مفردة مؤنث)** **(قوله)** واحترز به عن المكسر فانه قد علم **(وعن جمع المذكر السالم فانه سيعلم ولقائل ان يقول الاحتراز ليس لانه علم او سيعلم بل لانه لا يشاركه في هذا الحكم على انه لم يعلم المكسر مطلقا بل المنصرف)** **(قوله)** فاعراب هذه الاسماء**

الستة) نبه على ان الحكم ليس على خصوصات هذه الاسماء بل على مطلقها لئلا يمتنع الحكم عليها بكونها بالالف والياء ولا يلفو الحكم عليها بكونها بالواو ولا يكون التقيد بقوله مضافة لغوا ووجه ذلك ان اخوك كما يحضر باللفظ به يحضر معه الاخ فالحكم على الاخ الحاضر باللفظ مجردا عن خصوصية حصلت له في هذا اللفظ ولا حاجة في هذا الحكم الى ما قيل ان اللفظ علم لنفسه ويراد بالعلم الصفة المشتهرة بها وهذه الالفاظ اشتهرت فيما بين النحاة بوصف الاسماء الستة لانه مزيف بتزييف كون اللفظ موضوعا لنفسه وانما يذكرها مقطوعة عن الاضافة لقوائد اولها كون عبارة الحكم مشتملة على مثاله وثانيها الاجتناب عن ذكر ذو غير مضافة لانه خلاف استعمال عند العرب وثالثها هداية المتعلم لاعراب فم بالواو والالف والياء لانه لا يهتدى بنفسه لوجهه (قوله لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة) لما كان اشارته الى تجريد هذه الاسماء في الحكم بقوله فاعراب هذه الاسماء الستة او همت انها جررت عن خصوصية التكثير والافراد ايضا استدركه بقوله لكن لا مطلقا ونبه على ان خصوصية الافراد والتكثير محفوظة في مقام الحكم (قوله مضافة) نقل المتن على خلاف ترتيب ما اتفقت عليه النسخ اما غفلة عن فوات الترتيب لكمال الاشتغال بتحقيق القيود واما لان النسخة كانت في نظره كانت هكذا والثاني في غاية البعد ومن قال نبه على ان عبارة المتن محمولة على التقديم والتأخير لانها حال عن ضمير الظرف والحال لا يتقدم على العامل المعنوي او غير عبارة المتن الى ما هو أنسب ولغير المصنف ان يغير عبارته الى ما هو أنسب فقد نبه بذلك على انه بلغ بدقة النظر الى ما لا يحظر قلب البشر (قوله) وانما اختاروا اسماء الستة الى آخره) لا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعف والاقرب منه ان يقال المرعب بالحروف في الفرع والملحق به ستة المثني وكلا واثنان والجمع واولو وعشرون فجعلوا في مقابلة كل فرع اصلا (قوله) وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابتها المثني في كون معانيها منبئة عن تعدد (الاولى في كونها منبئة عن تعدد او في كون معانيها مستلزمة للتعدد ولان المثني هو اللفظ دون المعنى هذا ثم ذلك فيما سوى الفم والهن ظاهر واما فيهما فحفي والوجه ان يقال لمشابتها المثني والجمع في ان فيها حرف لين بعده ما يتم به الاسم فان تمام الاسم ينوبني التثنية والجمع والمضاف اليه والتثوين واللام (قوله) ولو وجود حرف صالح للاعراب في او اخرها حين الاعراب) دون غير حال الاعراب فشاها الاعراب في الطريان والتعير وهذه الحروف هي في الاربعة الاول لام الكلمة وفي الاخيرين عينها بعينها عند الشيخ الرضى وهو ظاهر كلام الشارح وبدل من العين واللام عند المصنف لان الاعراب لا يكون من اصل الكلمة ولما كان تكلفا بل تصفا لم يلتفت اليه الشارح

(واعلم)

واعلم ان الظاهر أنه جعل كلا من الانباء عن التعدد ووجود حرف صالح وجها لجعل الاعراب في هذه الاسماء الستة دون غيرها بالحروف ولا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد فالاولى ووجود حرف بدون اعادة اللام **(قوله وكذا كلتا)** التاء بدل من الالف والالف للتأنيث لان علامة التأنيث لا تكون متوسطة وما اضيف اليه كلا وكلتا يجب ان يكون متى او ضميرا ولا يجوز أن يكون متعددا غير تثنية الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو والحق التاء بكلام مضافا الى المؤنث اوضح من تجريده واختلف في الف كلا انه في الاصل واو اوياء والاكثر على الاول **(قوله فاذا اضيف الى المظهر)** يجب في هذا المظهر ان يكون معرفة **(قوله فلذلك)** قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمرا لا يخفى انه مستدرك لاطائل تحته **(قوله ومعناها معنى التثنية)** لانه تكرر الوجة مرة **(قوله وهو الجمع بالواو والنون)** سواء كان مفردة مؤنثا او مذكرا سالما او مغيرا وفيه نظر لان المصنف ذكر في بحث الجمع في شرحه ان قولي ان كان اسما فذكر علم يعقل باشتراط التذكير مع انه يعنى عن اشتراط التذكير التمييز يجمع المذكر للغافل عن التعبير او المتوهم انه اسم وليس معنى التركيب الاضافي مرادا فالمصنف لم يحمل الاصطلاح اعم من مفهوم المركب ولو حوفظ على مفهوم لفظ جمع المذكر السالم يمكن ادخالهما في اخوات عشرين بان يراد بها ما هو على صورة الجمع المذكر وليس به **(قوله وعشرون واخواتها)** المراد بالاخت المثل على ما اشار اليه بقوله ونظاؤها السبع وبه فسر التنزيل حيث فسر **﴿ كما دخلت امه لفت اختها ﴾** فاستعارة الاخت للمثل استعارة عربية غير مصنوعة للتحاة **(قوله والاصح اطلاق عشرين على ثلثين)** ولم يصح على عشرين فكأنه لم يلتفت اليه لانه يخص عشرين وهو بصدد تعليل الحكم المشترك فيه ولا يذهب عليك ان ما ذكره لا يفيد أن ثلثين فما فوقها ليست جموعا في الاصل غلبت على تلك العشرات تغليب العام على الخاص وما يفيد هو أن يقال الاعداد ملتزمة من الاحاه حاصلة من تكرار الاحاد لامن تكرار مراتب الاعداد فهذه الالفاظ كاولى في انها لا واحد لها من لفظها **(قوله واطلاق ثلثين على تسعة)** وعلى تسعة وعلى ثلثين وهكذا **(قوله وايضا)** هذه الالفاظ لا يخفى عليك انه لو قال مجموع هذه الالفاظ الى آخره لكان فيه لطافة **(قوله وانما جعل اعراب المتى مع ملحقاته الى آخره)** الاولى ترك مع ملحقاته لان بيان الوجه في الاجل يعنى عن مؤونة البيان في الملحق ولانه لا يساعده قوله لانها فرع للواحد بلا كلفة وكذلك قوله وهو علامة التثنية والجمع قنامل **(قوله وفي اخرها حرف يصلح للاعراب)** فان قلت الصلاحية ممنوعة لان العلامة لا تتغير والاعراب

يتغير قلت هذا ليس من تغير العلامة بل من تبدل علامة بعلامة فانه بعدما كان الالف
 علامة لتثنية جعل العلامة اما الالف او الياء فتبدل الالف بالياء تبدل علامة بعلامة
 لتغير العلامة **(قوله وكثرة التثنية)** بالاضافة الى الجمع وقلة الجمع بالاضافة اليها لتوقف
 الجمع على التثنية والشروط الثلاثة ان كان اسما او اكثر ان كان صفة **(قوله وحملوا
 النصب على الجر)** لانه السنة في الحمل **(قوله اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق)** في بيان
 حكم العرب حيث قال لفظا او تقديرا لقد ادرج في هذا البيان فوائد الاولى ان قوله
 التقدير بيان لاقسام التقسيم السابق لا التقسيم الاخر للاعراب كما ذكره بعض
 الشارحين وكأنه بجى ذلك البعض ما ذكره على ان قوله لفظا او تقديرا تفصيل لاختلاف
 العمل للاختلاف الاخر والثانية ان قوله التقدير وعديله معرفان يتعريف العهد
 والثالثة ان هذا الكلام متصل بما قبله كمال اتصال **(قوله ولما كان التقدير اقل)** اشار
 الى وجه تقديم التقديرى مع ان اللفظى لكونه الاصل احق بالتقديم ولا يبعد ان يقال
 التقديرى لخفاه اولى بالتقديم في مقام البيان **(قوله التقدير اى تقدير الاعراب)** الانسب
 تفسيره بالاعراب المقدر ليلايم قوله واللفظى فيما عداه **(قوله فيما اى في الاسم العرب
 الذى تعذر الاعراب فيه)** اشار الى ترجيح جعل ماموصولة بمرجع التبادر والى
 ترجيح حذف العائد على حذف المضاف في قوله تعذر اى تعذر اعرابه لان حذف
 الفضلة اهون من حذف العمدة ولان الفهم يتسارع اليه ومنهم من طال عليه طريق
 الترجيح اطال ومع ذلك فانه هذا الوجه الظاهر الصريح وليس لك ان تجعل
 ماعبارة عن حرف آخر اى في حرف آخر تعذر الاعراب فيه لانه لا يصح في الاعراب
 بالحرف المقدر **(قوله في آخره)** الاولى آخره **(قوله كصا)** نبه بذكر عصا على ان
 الالف المقدره كالمذكورة وراعى ذلك في المستقبل ايضا فان قلت الاعراب في عسا قبل
 الاعلال مستقل كما في قاض وبعد الاعلال متعذر في قاض كصا فلم فرق بينهما قلت
 قيل موجب تقدير الاعراب في قاض الاستقلال فان الاستقلال فيه اذى الى الحذف
 وموجه في عسا التعذر فان استقلال الواو والمتحركة اذى الى القلب ولك ان تجعل
 عسا ملحقا بمجلى وقاض بالقاض والفضل للمتقدم فليعصم به المتعصم **(قوله وكما
 في الاسم العرب بالحركة)** لم يقل في الاسم المفرد العرب بالحركة ليدخل فيه مثل مسلماني
 ومساجدى وعبادى قيل الاولى ان يقيد الحركة باللفظية ليخرج عنه عصى فان تعذر
 الاعراب فيه قبل الاضافة وفيه ان اصل عصى عصوى فالنقلب بالالف ماتعذر
 اعرابه فيكون القلب بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة ولا يكون تعذر الاعراب
 قبل الاضافة على انه يخرج عنه حينئذ نحو قاض مضافا الى ياء المتكلم مع انه داخل

فيه نعم ينبنى ان يفسر قاض بما سوى المضاف الى ياء المتكلم لان الاعراب في الناقص
 المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف من آخره حركة الكسرة التي اقتضتها الياء
 لاحركة الاعراب حتى يكون تقديرها للاستقلال ولك ان تجعل قوله مطلقا باعتبار
 كونه قيدا لغلامى لهذا التعميم ايضا اى سواء كان مقصورا او منقوصا او صحيحا (قوله
 امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى) ولا بد من حركة اخرى اذ لا يمكن جعل هذه الحركة
 اعرابا كما جعل علامة التثنية اعرابا لانها مقتضى الياء المتقدم على العامل فلا يمكن ان
 يكون اثر العامل والالزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل واما علامة التثنية فاحد
 الامرين ومعنى التثنية لتحصيل احدهما لاعلى التعيين والعامل لتحصيل خصوص
 احدهما (قوله يعنى كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين) مناط فائدة تعميم
 مطلقا هو غلامى وان جعل متعلقا بهما ولهذا جعله البعض مخصوصا بغلامى وكان
 الشارح لم يجعل ذكره لدفع توهم الاختصاص المحصور بغلامى بل جعله لداعى
 حسن المقابلة بينه وبين قوله كقاض رفعا وجرا ومسلمى رفعا فان تقييد المقابل يدعو
 الى تعميم المقابل الآخر ويمكن ان يقال يريد بعضا مطلقا ما كان الفه محذوفا نحو يا غلام
 وما كان الفه ملفوظا وبغلامى مطلقا ما كان ياؤه مذكورا وما كان ياؤه محذوفا نحو
 يا غلام وما كان ياؤه مبدلا بالالف نحو يا غلاما فقوله في وجه تقدير الاعراب في نحو غلامى
 انه لما اشتغل آخر الاسم بالكسرة تعذر الاعراب قاصر والواقي انه لما اشتغل بالكسرة
 او الفتحة ليتناول نحو يا غلاما ويا ابنت ويا ابنتا ويا امنا (قوله كما في الاسم الذى
 في آخره ياء مكسور ما قبلها) بخلاف البناء الذى ما قبلها ساكن كظي (قوله ونحو مسلمى
 عطف على قوله كقاض) فهو مرفوع لاعلى قاض فيكون مجرورا ووجه التثنية ظاهر
 اذ قد يكون ذكر النحو مستدركا ومع ذلك تجب ان الاخصر أن يحذف نحو ويعطف
 مسلمى على قاض (قوله يعنى تقدير الاعراب للاستقلال قد يكون في الاعراب بالحركة
 وقد يكون في الاعراب بالحروف) يعنى ان غرض المصنف من تكثير الامثلة بيان ان
 التقدير في هذا القسم قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف
 لاستيفاء الاقسام للمستقل فلا يرد أنه بقى بعض اقسام من المستقل لم يذكره وغفل عنه
 ومن افاضل تلامذة الشارح من خفي عليه ما تضمنه هذا الكلام قصدى لبيان نكتة ترك
 المصنف بعض اقسام المستقل فسلط طريقا لا يوصل الى المطلوب فعليك بالصراط
 المستقيم صراط غير المغضوب ولا تعجب فانك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدى
 من يشاء الى صراط مستقيم نعم يتجه على الشارح ان ما ذكره انما يصح على مذهب من لم
 يجوز الحكاية في التثنية والجمع واما على لغة من يجوز فيقال في جواب هل عندك تمران دعنى

من تمر تان فالقسم الاول ايضا يكون في الحركة والحرف ونحن نقول يعني تقدير الاعراب
 للاستقلال قد يكون في حالين وقد يكون في حال واحد بخلاف المعتذر فانه لا يكون الا
 في الاحوال الثلث ولما كان تمييز المستقل عن المعتذر باختصاص المستقل ببعض الاحوال
 دون المعتذر وكان مقصوده من ذكر الامثلة بيان الفرق لم يذكر مثلا لما يكون الاعراب
 المستقل تقديريا في الاحوال الثلث نحو جاءني اخو القوم ورأيت اخا القوم ومررت
 باخي القوم وجاءني مسله والقوم ورأيت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم واما جاءني
 مسلما القوم رفعا فقط فهو في حكم مسلمي القوم **(قوله)** وقد يكون الاعراب بالحروف
 تقديريا في الاحوال الثلث للاستقلال وضابطه ما اذا كان الاعراب مدة ولاقي ساكنا
 نحو والمقيمي الصلاة بجز الصلاة ونصبها فخرج نحو مصطفوا القوم والمثنى الغير المرفوع
 فان اعرابه لا يكون مدة اصلا **(قوله)** اي فيما عدا ما ذكر مما تذر فيه الاعراب او استقل
 يعني ضمير ماعده راجع الى ما ذكر من قسمي المعتذر والمستقل لا ماعدا ما ذكر من
 الامثلة حتى يرد الامثلة التقديرية الغير المذكورة على بيان اللفظي فاما اوردته بعض افاضل
 تلامذة الشارح علي بيان اللفظي من الامثلة وتكلف في دفع بعض الامثلة بما لا يسن ولا
 يغني من جوع واضطر الى الاعتراف بورود بعض الامثلة لا محالة مما لا يفي منه العجب
 ولا يمنع عنه رعاية الادب هذا وقوله ما ذكر يشعر بانه يحتاج في افراد ضمير ماعده مع
 رجوعه الى المتعدد اي المعتذر والمستقل الى تأويل المتعدد بما ذكر وهذا طريق شائع
 في رجوع ضمير المفرد الى المتعدد ولكن لا حاجة هنا الى هذا التأويل لان المتعدد اذا
 ذكر بالعطف بكلمة او يجوز افراد الضمير الراجع اليه لانه في الحقيقة راجع الى احد
 الامور لالي المجموع **(قوله)** ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف
 يعني تعريف غير المنصرف لاحتياج تفصيل المعرب الذي سبق اليه قلت ولاحتياج
 بعض احكام يذكر بعد الى معرفته ايضا واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفته الا لما سبق
 من تفصيل المعرب فالاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر فلذا اثره بالتعريف وترك
 المنصرف بالمقايسة ومما يحتاج اليه التفصيل السابق للمعرب بيان المؤنث والمذكر
 وبيان المثنى والمجموع فينبغي للمص ان يذكره متصلا بغير المنصرف قبل الشروع
 في المرفوعات فلا وجه للفصل الكثير بينهما وبين تفصيل المعرب ومما يجب تقديمه على
 المرفوعات بحث المعرفة والتكررة لانه انما يحتاج الى معرفتهما لمصلحة غير المنصرف
 ومباحث المبتدأ والخبر ومباحث الحال والتعق في تأخيرها اخلال ببيان هذه
 المباحث **(قوله)** وكان غير المنصرف اقل يرد عليه انه في المعرفة بالتعداد يستحق
 بيان الاقل ان يؤثر على بيان الاكثر ويترك الاكثر بالمقايسة لما يشتمل عليه

من قليل مؤونة البيان واما المعرفة بالتعريف فلا يتفاوت فيه الاقل والاكثر حتى يقال
اكتفى بتعريف ماهو الاقل الا ان يقال لما كان الاقل في بعض البيان يستحق ان يؤثر
على الاكثر اوثر في البيان بالتعريف ايضا تنزيلا للبيان بالتعريف منزلة البيان بالتعداد
والاوجه ان يقال اختار تعريف غير المنصرف لانه وجودي والمنصرف عدمي
والعدمي يعرف بالمقايسة الى الوجودي **(قوله واكتفى بتعريفه)** لانه يعرف بمعرفة
ولم يقل والمنصرف ماعدها كما قال في الاعراب اللفظي لاشعار عنوان غير المنصرف
بان المنصرف ماعدها بخلاف عنوان التقديرى * واعلم ان المعرب لا ينحصر عند القوم
في المنصرف وغير المنصرف فان المنصرف عندهم ما يدخله الحركات الثلث والتونين
وغير المنصرف ما سلب عنه الكسرة والتونين على ما بينه الزمخشري في المفصل
فالمعرب بالضمة والكسرة والمعرب بالحروف واسطة فتح لا يصح ان يكتفى بتعريف
غير المنصرف لانه لا يمكن معرفة المنصرف ح بالقياس اليه واما عند المص فان
المنصرف وغير المنصرف قسبان للمعرب بالحركة اذ لا فائدة في وصف المعرب بالحرف
بالانصراف وعدمه فيمكن معرفة المنصرف بالمقايسة لانحصار هذا المعرب بمقتضى
تعريفه فيهما كما اذا كان مطلق المعرب منحصرا عنده فيهما على ما قيل **(قوله غير
المنصرف)** مأخوذ من الصرف فانه يتأثر بالصرف عن حاله الاصلى بالتركيب
اكثر من تأثر غير المنصرف حتى كأنه بالقياس اليه لا ينصرف لانه ينصرف بالتونين
والكسرة دون غير المنصرف وقيل جاء الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على
الزيادة من الكسرة والتونين او زيادة التمكن **(قوله اى اسم معرب)** اختار تفسير
كلمة ما بالكسرة وهو احد احتماليه لانه اقرب بامتزاج الشرح بالمتن ولم يشر الى الاحتمال
الآخر لوضوح امره واشتهاره وقد تقدم مثله غير مرة وان لم يتنبه له بعض افاضل
تلامذة الشارح الا في هذا المقام واطنب بما لا يزيد الا الاسام فاعرضنا عنه بالمرّة كما
هو دأب الكرام **(قوله من علل تسع)** ولا يجوز أن يكون التقدير من تسع علل لانه
لم يوجد هنا شرط حذف المضاف اليه على ما لا يخفى للعارف به فمن جوز أن يكون
التقدير من تسع علل ثم اشتغل ببيان نكات لترجيح تقدير الموصوف فلم يترك ما لا ينيه
(قوله اى العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين) لوجه لتأخير هذا التفصيل عن
شرح قول المص وانواعه رفع ونصب وجر الى هذا المقام كتب في حاشية هذا المقام
اوله * موانع الصرف تسع كما اجتمعت * ثنتان منها فالصرف تصويب * هذا وهذه
الايات لابي سعيد الانباري النحوي والتصويب النزول ولم يذكر الايات
كلها ليستفي عن التعريف لاشتغال بيان غير المنصرف الذي يستفاد من البيت الاول

على معايب اول انه يفيد أن غير المنصرف مافيه علتان فيخرج منه مافيه علة واحدة
تقوم مقام العلتين والثاني انه يدل على انه باجتماع سبيين يجب عدم الانصراف مطلقا
مع انه يجوز صرف هند ونالها. انه يدل على انه اذا اجتمع في كلمة الف التائيت والعلمية
مثلا يكون منع الصرف للسبيين مع انه ليس الاللتائيت بالالف (قوله وذلك المجموع
عدل) لقد بلغ تنكير الاسباب في هاتين اليتين نهاية الحسن اذ السبب عدل ما لا كل
عدل وهو عدل لا يكون علة البناء وكذا السبب وصف ما هو الوصف الاصلى وهكذا
وح كان المناسب تنكير النون ايضا الا انه لم يساعده النظم فاقال بعض الشارحين ان
الالف واللام فيه زائدة (قوله والعدول في عطف هاتين العلتين الخ) ثم للتراخي في الزمان
ويستعار للتراخي في الرتبة فيكون مابعد اعلى رتبة مما قبله او ادنى ولا يخفى ان الجمع
اعلى رتبة مما قبله وما بعده فكلمة ثم في العلتين لهذه التكنة الجليلة (قوله ولو جعل
الالف فاعلا لقوله زائدة اه) هذا مما لا يقصد بالزيادة قبل شيء في عرف ارباب التأليف
اذ لا يقصد به الا التقدم في الذكر ففهمه في عبارتهم بعيد جدا (قوله وهذا القول
تقريب) ما ثبت في كلامهم الوجوه الثلاثة المذكورة ولنأوجه رابع وهو الاعتذار
من مسامحات وقعت للناظم في هذه الابيات لعدم مساعدة النظم بان المقصود تقريب
غير المنصرف والعلل من الحفظ لا تحقيق القول فيها اذ لا يساعده النظم وقد عرفت
بعض المسامحات في البيت الاول مما ذكرنا ومنها ابهام اللل كما بين في تنكيرها ومنها
ما في قوله والنون زائدة مما ذكره الش ومما تذكرك من ان السبب مجموع الالف
والنون لا بمجرد الالف ولنا وجه خامس ذكرناه في شرح الفريد (قوله او القول بان
كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي) قيل الاولى مانع اذ ليس في كلام الناظم
ذكر العلة قلت الموانع جمع مانعة والتائيت لانها بتقدير علل موانع الصرف (قوله
وقال بعضهم انه اثنان) لاجدوى لمعرفة القولين الآخرين فلذا لم يبينهما ونحن اقتنينا
اثره (قوله من حيث اشتماله على علتين) انما قيد بذلك لان لغير المنصرف لامن هذه
الحيثية احكاما اخر فمن حيث انه معرب حكمه مامر ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع
الى غير ذلك ومن حيث انه روعى فيه التساسب او أنه دخل تحت حكم الضرورة
او روعى فيه الاصل كما في مسلمات علما الكسر والتونين لكن الاظهر الاخصر
ان يقول اى حكم غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف ومنهم من قال في وجه
الحيثية ما يكاد يسلب عن القائل به الحيثية (قوله ان لا كسر فيه ولا تونين) ذكر
الكسر مع انه علم سابقا اشارة الى ان تعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسر
والتونين تعريف باصرين يجب ان يجعل كل منهما حكم غير المنصرف فيه الدور

من جهتين على ما فصل في تعريف العرب ولو اقتصر على ذكر لاتنين لم يكن الاشارة الى نقصان تعريف غير المنصرف الامن جهة التتوين او للتبنيه على ان منع الكسرة من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبعية فانه لو اكنفى بالتتوين لتوهم ان حكم غير المنصرف من حيث انه غير منصرف منع التسوين والكسر منع بالتبعية كما قال كثيرون ومنهم من قال اراد الجمع بين الحكمين لانه اقرب ضبطاً (قوله في شبه الفعل) مشابهة الاسم الفعل ثلث مراتب اعلاها يوجب البناء وادناها عدم الانصراف واوسطها العمل ولا يسع المقام تفصيله (قوله لانه تقول قائم ثم تقول قائمة آه) المعروض للقاء القائم المطلق لا للقائم المجرد عن التاء وهو المذكر وكذا المعروض للالف واللام الرجل المطلق لا المجرد عن اللام وهو النكرة فالفرعية في التأنيث والتعريف وهمية والفرعية المعتبرة في منع الصرف اعم من الوهمية والحقيقية (قوله اذا الاصل في كل كلام آه) وخلاف الاصل بمنزلة المتوقف على الشيء لانه كما ان تحقق الفرع بتبعية تحقق الاصل كذلك تحقق خلاف الاصل تبع لتحقيق الاصل حتى انه لو لم يكن الاصل لم يلتفت الى خلاف الاصل فلا حاجة الى جعل الفرع شاملاً لفرعية الموقوف على الموقوف عليه والمرجوح على الراجح لان المرجوح ليس فرعاً للراجح الا بجملة بمنزلة الموقوف وليس للفرعية معنى يشمل المرجوحية (قوله لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر) حقيقة او حكماً ووزن الفعل الذي فيه احدى الزوائد الاربع في حكم الوزن المختص فلا يتجه ان البيان قاصر (قوله اى لا يمتنع) الجواز يحى بمعنى سلب الوجوب والامتناع وبمعنى سلب الوجوب وبمعنى سلب الامتناع والصرف قديح في الضرورة كما اذا اوجب منع الصرف انكسار الوزن فلذا فسره بقوله لا يمتنع (قوله وبادخال الكسر والتتوين لا يلزم خلوا الاسم عنهما) فيه ان غير المنصرف ما فيه علتان مؤثرتان فيجوز ان يخرج من التأثير بالضرورة او اعتبار التاسب فلا حاجة الى صرف الصرف عن ظاهره (قوله وقيل المراد بالصرف معناه اللغوى آه) الظاهر من الصرف معناه الاصطلاحى والظاهر من ضمير صرفه رجوعه الى غير المنصرف بحكم قوله وحكمه والحاجة تندفع بترك الظاهر الاول فلا وجه لترك الظاهر الثانى فانهم (قوله للضرورة) لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا يخرجها عن اصولها ولذا لم يحجز عدم صرف المنصرف لها عند الجمهور من البصريين كما لم يحجز جعل الهمزة المقصورة ممدودة لان اصل الممدودة المقصورة وجوز الكوفيون وطائفة من البصريين منع صرف العلم للضرورة (قوله فكقوله صبت) في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضى الله عنها في مرثية النبي صلى الله عليه وسلم واوله * ماذا على من شم تربة

احمد * ان لا يشم مدى الزمان غواليا * وفي حاشيتها جمع غالية * بوى خوش * انتهى مرثبة
 بالتخفيف * بر مرده ستايش كردن * التربة * خاك * المدى غاية والمعنى ما الذى او اى شئ وقع
 على من شم تربة احمد فى ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية والاستفهام للانكار
 والمعنى لم يقع عليه شئ لانه استغنى بشمه عن شم الغوالى او المعنى ماذا او جب على
 من شم تربة احمد ان لا يشم الى آخره والاستفهام للتعجب من عظم الموجب وهو كمال
 الاستغناء عن شم الغوالى (قوله ان ذكره) بالفتح والكسر للتعليل (قوله لان رعاية
 التاسب بين الكلمات امرهم عندهم) ولذا صار السجع من اجل محسنات الكلام
 واختير هناى الشئ ومرأى مع ان اللغة امرأى ومنه ما فى التزويل (بيديء الخلق ثم يعيده)
 مع ان اللغة المشهورة يبدأ روى ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب يا حار فان الركب
 قد حاروا اى بضم الراء فى يا حار فقال الكاتب ياسيدى الافصح كسر الراء فلم يلتفت
 اليه لاهتمامه بامر التاسب وفى قوله وان لم يصل الى حدة الضرورة اشعار بانه قد
 يصل الى حدة الضرورة ومنه وجوب صرف اعلام الاوزان التى قصد بها بيان وزن
 منصرف فيقال وزن ضارب يضارب مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فينصرف مفاعلة
 لاحالة لتاسب مضاربة وجعل من هذا القيل كل لفظ منصرف واريد به نفسه فانه
 يعامل به معاملته اذا اريد به معناه مع انه قد يكون غير منصرف جينئذ للعلمية وسبب آخر
 فينون قول المص فيما بعد واما فرازة فنصرف مع انه غير منصرف لكونه علما لنفسه
 ومؤنثا ويعبرون عن هذا التاسب بالمشاكلة (قوله حيث صرف سلاسل لتاسب
 المنصرف) الذى يليه وقرئ قوارير لتاسب فواصل الآى فقوله يليه لم يقصد به
 اتمام التعليل (قوله فقوله سلاسل واغلا لا مثال لجموع آه) اراد ان ذكر اغلا لا ليس
 زائدا لان المقصود تمثيل للجموع والاظهر ان التقدير كصرف سلاسل فى هذا التركيب
 (قوله وما يقوم مقامهما) قيل هذا من تمة بيان التعريف فينبى ان يقدم على قوله
 وحكمه وفيه ان بيان الاسباب كلها من تمة التعريف فهذه جملة معترضة ولا مشاحة فى
 وقوعها انما وقعت ولشدة الاهتمام ببيان انها لا يصلح التعريف قدمت الى هنا (وقوله
 فانه قد تكرر فيه الجمعية) فقام مقام السنين لهذا التكرار عند المص ولكونه نهاية جمع
 التكسير عند بعض ولانه لا نظيره فى الآحاد عند بعض واطم ان الاخير يحتاج الى تطويل
 لا يسهه المقام كتب فى الحاشية فالكالب جمع الكلب وهى جمع كلب واساور جمع اسورة
 وهى جمع سوار وانا عيم جمع النعام وهى جمع نم انتهى وقد يلحق التاء بساور واكثر
 ما يقع النعم على الابل وجمع الجمع اما ان يراد به الكثرة او الضروب المختلفة على ما فى
 الصراخ (قوله فالمدل مصدر مبنى للمفعول اى كون الاسم معدولا) ذكر المحقق الرضى

ان العدل اخراج الاسم لا الخروج فاشار الشارح الى ما اجيب به عنه وهو أن المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى كون الشيء ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى كون الشيء مضروبا والعدل لكونه سببا في الاسم ينبغي ان يكون مبنيا للمفعول ويتجه عليه انه لاشك انه يوجد معنى مصدرى حاصل بالحاق الياء المصدرى الى المفعول كما يقال مضروبية بمعنى كون الشيء مضروبا والمعنى المصدرى الحاصل بالحاق تلك الياء في غاية السعة يسع فيها ما لا يسع في الفاظ المصادر واما ان المصادر وضعت لمعينين ماهو صفة الفاعل وماهو صفة المفعول فلا بد له من دليل بل يكاد يرده ما ذكره المص في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على ان ضرب زيد يدل على وقوع شيء على زيد لا على قيام شيء بزيد فلو كان للضرب معيان لكان ضرب زيد دالا على قيام المبنى للمفعول منه بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيام المبنى للفاعل منه فلا يكون خارجا بقوله على طريقة قيامه به فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل المجهول يدل على وقوع مصدره الذي تضمنه على ما اسند اليه وجزء معنى الفعل المجهول ماهو جزء معنى الفعل المعروف والفارق بينهما اعتبار قيامه الذي يدل عليه هيئة الفعل المعروف واعتبار وقوعه الذي يدل عليه هيئة الفعل المجهول اذا تمهد هذا فقول لو كان العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض قوي لا يندفع بهذا الدفع لكن العدل في اللغة جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه اى مال عنه وعدل اليه اى مال اليه وجاء بمعنى التباعد يقال عدل الجمال الفحل اذا انحأ كذا في القاموس ولادعى الى كون العدل التحوى بمعنى التباعد دون الميل الا اشتقاق المعدول وتسمية الاسم معدولا نيس بقوى لانه بمعنى المعدول اليه فالأظهر أن العدل بمعنى الميل عن الشيء الى الشيء والعاذل مادة الاسم حيث مالت عن الهيئة الاولى الى الثانية فسمى الاصل معدولا عنه والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه لان المادة عدلت الى الهيئة والله در نظر ابن الحاجب صاحبا فلا تجد بينه وبين المقصود حاجلا (قوله وهو خروج الاسم) اخرج خروج الفعل اذ لا يسمى عدلا (قوله اى عن صورته) فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تنطلق على الكلمة باعتبار ما يعرضها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضى والمراد بالصورة اعم من الصورة او ما فى حكمها في كونها لازمة للكلمة كالصورة فان احد الامور لازم لافعل التفضيل فكان اللام منه بمنزلة الصورة للكلمة وكذا الالف واللام في المفرد الذى صار علما بالقلبة فيكون سحر علما للسحر بعينه معدولا عن السحر ولا حاجة لادخال اخرالى تفسير تعريف العدل بالخروج عما هو حقه من الصيغة او استزمام كلمة اخرى معه واما

ماتوهم من ان ماغير اليه التعريف ينتقض بيوم الجمعة في صمت يوم الجمعة فانه اخرج عما هو
 حقه من استلزام كلمة اخرى وهي في بخلاف تعريف المصنف فانه لا مدخل لني في الصورة
 حكما كاللام للفرق بينها وبين اللام لجواز الفصل بينها وبين مجرورها بالحرف الزائد
 بخلاف اللام ففيه ان يوم الجمعة لم يخرج عما هو حقه الى ماليس حقه فان تقديره في ايضا
 ما هو حقه **(قوله** التي يقتضى الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها) خروج
 الاسم عن صيغته الاصلية بهذا المعنى في عمر غير ظاهر لانه ليس هناك اصل وقاعدة
 يقتضى ان يكون عمر على صيغة عامر الا ان يقال لما اقتضى ضرورة منع الصرف الى
 ان يحكم بانه معدول حكم بانه يسمى باسم الفاعل من العماره فعمر اسم الفاعل من العماره
 خرج عن صيغته التي هي على مقتضى القاعدة وهي عامر الى عمر **(قوله** ولا يثنى عليك
 ان صيغة المصدر الى آخره) فيه ان صيغة الاسم ان كان بمعنى صورة تعرض لحروفه
 الاصول فهية الضرب هية للضارب وان كان ما تعرض للمادة في وضعه لمعناه فهية ثلثة
 ثلثة ليست هية ثلث لان ما وضع له ثلثة نفس العدد وما وضع له ثلث الموصوف به
 فالوجه ان يقال خرج المشتقات من المصادر السماعية بتقييد الصيغة بالاصلية لان صيغ
 المصادر السماعية ليست من مقتضيات اصل وقاعدة والمشتقات من المصادر القياسية
 بما خرجت به المغيرات القياسية **(قوله** فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء
 المحذوفة الاعجاز) وكذا المحذوفة الاوائل مثل عدة والمحذوفة الاواسط كقول في وجه
 ولا يبعد ان يقال خرج عنه كل ماغير بابدال حرف اصلي الى حرف آخر كاللقام والايلاء
 فان المادة ليست باقية فيها فلم يبق من المغيرات القياسية الا المدغمات فهي الخارجة باعتبار
 قيد المفايرة لاغير هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام فاقبل في بيان قوله فخرجت عنه المغيرات
 القياسية كالقمام فبعد عن المقام **(قوله** المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر اللعل) قد
 ارتضى بهذا الجواب وهو ليس بمرضى اذ لا يشبهه على المتفطن ان المقصود من تفصيل
 اللعل وتبينها تمييز غير المنصرف عن المنصرف وبيان العدل على هذا الوجه لا يحصل
 هذا المقصود **(قوله** واعلم اننا نعلم قطعا الى آخره) قد دل كلامه على ان ما اشتهر في كتب
 النحو ان خروج ثلث محقق مخالف للعلم القطعي بل هو امر يحكم به بالتكلف لا اضطرار اليه
 لمنع الصرف وانما المحقق ثبوت اصل له اما خروجه عنه فلا فان قلت اذا كان ثبوت اصل له
 محققا والاصل انما يكون اصلا بخروج الفرع عنه فيكون الخروج ايضا محققا قلت لم يرد
 بالاصل الا ما يقتضى القياس ان يكون الاسم عليه لا ما كان عليه ويعني بالخروج انه كان
 عليه فخرج وهذا امر لا يحكم به الا للاضطرار فحينئذ نقول ما اشتهر مبنى على انهم ارادوا
 بالخروج محققا الخروج عما هو القياس لا الخروج عما ثبت للمادة ومبنى ما حكم به الشارح

(الخروج)

الخروج عما ثبت للمادة ويتجه على ما اعتبروا المغيرات الشاذة على تعريف العدل ويتجه على ما ذكره انه يخص معرفة غير المنصرف بتعريفه بالتبع لانه لا يعرف غير المنصرف بالعدل ما لم يعلم انه منع منه الكسر والتوين فيلزم الدور الا انه لم يلتفت اليه لان ذلك لازم في العدل التقديرى لاحالة فيلزم في مطلق العدل ويندفع الفساد بانه قليل يمكن تعديده لتعلم النحو

(قوله) لانهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل كالتنبه لذات السبب في سائر الاسباب سوى الجمع التقديرى لا يتوقف على معرفة منع الصرف فان التائيد والوصف والجمع والمعجمة والتركيب مما يعرف بدون منع الصرف واما العلمية فلا تعرف في شئ منها الا بعد معرفة منع الصرف واما العدل التحقيقى فان كان هو الخرج عما هو القياس فيمكن ان يعرف بدون معرفة منع الصرف كما هو في سائر الاسباب وان كان هو الخرج عما كان للمادة فلا يعرف الا بجمع الصرف هذا ثم قوله فجعلوه غير منصرف الاولى تركه لانه مشترك بينه وبين جميع الاسباب ولا يخص كون الحكم بعلية العدل للضرورة بالعدل فدار الفرق بينه وبين سائر الاسباب على ان الحكم بوجوده للضرورة دون الحكم بوجود السائر **(قوله)** اى خروجا كائنا عن اصل محقق يعنى تحقيقا بمعنى محققا صفة لخروج مقدر بحال متعلقه وهو الاصل وهذا بعيد عن العبارة سيما في قوله او تقديرا لان حمله على الوصف بحال المتعلق مع انه يصح ان يكون وصفا للخروج بحاله نفسه مبعده عن الفهم جدا **(قوله)** جاءنى القوم ثلثة ثلثة) حال من القوم مأول بلفظ واحداى مفصلا بهذا التفصيل فلما كان العبارة عن الحال كلا اللفظين اجرى اعرابه عليهما **(قوله)** وكذا الحال في احاد وموحد وثناء وثنى الى رابع ومرجع) لاوجه لقوله الى رابع ومرجع والظاهر ورابع ومرجع الا ان يجعل الى بمعنى مع **(قوله)** والصواب مجيئها) والصواب مجيئ عشار ومعشر بخلاف الخمسة الاخرى قال الشيخ الرضى يستعمل على وزن فعلى من خمسة الى عشرة بياء النسبة نحو الخماسى **(قوله)** والسبب في منع صرف ثلث الخ) قصد بهذا الكلام دفع اشكال عرض في اعتبار الوصف من جعلها في الاصل اعدادا لان الاعداد ليست اوصافا اصلية واشارة الى ترجيح بعض ما قيل في منع صرفها فان مما قيل ان منع صرفها لتكرار العدل حيث عدل عن الصيغة وعن التكرار او الاسمية الى الوصفية وهو ليس بوجه فان اعتبار العدل امر اضطرارى فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة **(قوله)** لان الوصفية العارضية التى كانت في ثلثة ثلثة) وجه عرضية الاوصاف في الاعداد انها وضعت للوحدات ثم تستعمل مجازا فيما له الوحدات ومنع كون ثلثة ثلثة موضوعة للوحدات في الوضع التركيبى لانها موضوعة للمعنى الوصفى ليس بشئ لانه يوجب عدم انصراف اربعا اربعا **(قوله)** لان معناه في الاصل اشد تاخرا) فان قلت ما يهتدى اليه ليس الا ان اصله اشد

تأخرا او اقل تأخرا بل يؤيد الثاني انه لا يستعمل الا في غير ماهو من جنس المذكور
 او لا يقال جاءني زيد و آخر اى حمار آخر بل رجل آخر قلت دلهم على ما قالوا بجيء
 الاستعمال في اشد تأخرا يقال جاءني زيد في اخريات الناس اى في جماعات هم اشد تأخرا
 على ان صيغة التفضيل موضوعة للموصوف بالزيادة لا للموصوف بالنقصان و اقل تأخرا
 ليس فيه تفضيل في التأخر بل تقيص فيه **(قوله علم انه معدول من احدها)** هذا يكفي
 في ثبوت العدل والتجاوز من فضول الكلام لا يتجاوز عنه والله در الرضى حيث اختاره
(قوله و انما يذهب الى تقدير الاضافة) اى لم يذهب اليه حفظا لقاعدتهم المذكورة في
 تقدير الاضافة اذ لو ذهب اليه لاحتاجا الى تغييرها والحكم بان تقدير الاضافة يوجب
 احد الامور الاربعة رابعا العدل ولا يخفى ان الوجه ضعيف لان قاعدتهم في تقدير
 الاضافة في الكلام لا في فرضها في الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه ان
 جاءني الرجل والرجل الآخر وجاءني رجل ورجل آخر لو فرض للتفضيل لم يكن
 المفضل عليه الا ما ذكر او لا ولا يتصور التفضيل على ما ذكر او لا بالاضافة فروعى
 المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى صورتين فتذكر نرفع
 درجات من نشاء و فوق كل ذى علم علم فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين **(قوله او
 اضافة اخرى مثلها)** في المضاف اليه ولا بد من كون المضاف اليه فيها تابعا للمضاف في
 الاضافة الاولى نحو يا تيم تيم عدى وقوله وبين ذراعى وجهة الاسد وانما لم يستوف
 الشارح بيانه ولا بيان شئ من اخويه لان لكل منها محلا ولا يتوقف المقصود ههنا
 على بيانه **(قوله فاصلها اما جمع او جماعى او جمعوات)** ولا يخفى ان القياس في جمع
 التكسير الذى هو جمع ليس جمعا و ات فلا يمتثل ان يكون معدولا عنها **(قوله وعلى
 ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة)** بل شئ من المعيرات الغير القياسية وانما خص ذكرها
 لانها مما اوردت على العدل وطلب ما به يفرق بينها وبين المعدولات حيث حكم
 في احديهما بالشذوذ وفي الاخرى بالعدول ولا يخفى انه علم سابقا انه لا يرد الجموع الشاذة
 فذكره ههنا تكرر نعم في قوله كيف ولو اعتبر آه فائدة جديدة فينبغى ان يذكر فيما سبق
 حتى لا يحتاج الى اعادة ذكره لانه لا يرد الجموع الشاذة توطئة لذكره واقوى ما يروج
 ما ذكره ولم يحصره انه لولا ما ذكره لوجب كون اجمع و آخر ايضا معدولين معانه
 انكر المصنف اجتماع العدل ووزن الفعل **(قوله ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من
 مخالفتها الشذوذ)** فلا يثبت الشذوذ في اقوس لا باعتبار كونه جمع قوس لان الجمع
 اقواس لا اقوس ولا باعتبار عدوله عن اقواس لعدم تصور الشذوذ في المعدول
(قوله كعمر) فعل اسم جنس كصرد وغرف لاعدل فيه الاجمع واتباعه واخر وما

هو مبالغة فاعل اختصت بالتداء كفسق مبالغة فاسق كما ان فساق مبالغة فاسقة واما
 فعل علما فان لم يثبت فاعل من جوهره او جاء اسم جنس فلا عدل فيه الا عمر فانه جاء
 جمع عمرة وزفر فانه جاء بمعنى السيد وان ثبت فاعل من جوهره ولم يجيء اسم جنس
 بل لم يوجد الاعلما فيه العدل كقتم فانه وجد قائم ولم يوجد قتم الاعلما الا ادا فانه
 مع اجتماع الشرطين فيه ليس يعدل هذا ملخص ما ذكره الشيخ الرضى ويرد ما ذكره
 في قتم مافى القاموس ان قتم كزفر ابن عباس بن عبد المطلب صحابي والكثير العطاء
 معدول عن قائم والجموع للخير وللعيال كالقنوم والجموع للشر ضد واسم للضمان
 ولا تنافي بين تحقق فاعل وما ذهب اليه الشارح من انه لا يدل دليل على ثبوت اصل
 في هذا القسم كما توهم لان ثبوت الاصل لا يكون بدون ثبوت الاصلة ولادليل على
 اصلة عامر بالنسبة الى عمر بخلاف ثلثة ثلثة بالنسبة الى ثلث (قوله فانهما اعتبروا
 العدل) بظاهره الضمير لبني تميم ولك ان تجعله للنحاة فان قلت العدل موجب للبناء
 فاعتباره في قظام موجب البناء واللام يمكن موجبا قلت المعتبر اطرادا لا يوجب البناء بل
 المعتبر اصلة (قوله نحو حضار) في الحواشي الهندية اسم كوكب وفي القاموس
 جبل بين اليمامة والبصرة والهجان والحمر من الابل وطمار المكان المرتفع وفي بعض
 النسخ وبور في القاموس ارض بين اليمن (قوله فانهما مبنيتان وليس فيهما الاسبان)
 فيه انه لو اريد أنه ليس فيهما شيء الاسبان فهو ظاهر المنع وان اريد أنه ليس فيهما
 موجب بناء الاسبان ففيه انها ليسا موجبين للبناء وفيها وزن فعال وهو موجب
 البناء فالصواب وليس فيهما الا الوزن والوزن لا يستقل في ايجاب البناء (قوله فلما
 اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء) وهو العدل والوزن لا المجموع (قوله ولهذا
 يقال ذكر باب قظام ههنا ليس في محله) هذا اذا فسر العدل التقديرى بما كان
 لضرورة منع الصرف تحقيقا اما لو كان تفسيره به جريا على ماهو الغالب وهو
 الانسب لثلا يكون بيان العدل في المعربات قاصرا فذكر باب قظام في محله وقظام اسم
 امرأة على مافى الصحاح (قوله الوصف) لم يعرف المصنف في هذا الباب الا العدل
 لان غيره اما معرف في هذا الكتاب في محله واما مستغن عن البيان لشهرته فيما بين
 المحصلين او عرف العدل لعدوله فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب الباقية حيث
 لم يعدل فيها والشارح فسر من الاسباب الباقية ما لم يفسره المصنف في محله (قوله وهو
 كون الاسم آه) لم يعنى بتقييد الابهام بان يكون في الغاية كما اعتنى به غيره لانه في تعريف
 غيره وهو مادل على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى معين لو لم يقيد الابهام لم
 يخرج اسم الزمان والمكان والآلة عن التعريف بخلاف تعريفه فانها تخرج بقوله مع

بعض صفاتها فان هذه الامور وان دلت على الذات وبعض الصفة لكن لم تدل على
بعض صفة تلك الذات لكن لو قيده به لكان موضحا لكون اسود للحية غير الصفة
حالا لا نقول لم يقيد الابهام لعدم اطراد غاية الابهام في جميع افراد الوصف فان رجلا
فيه وصف ومعناه رجل له الصغر والفياض فيه وصف ومعناه الماء الكثير لان الفيض
الذي اخذ هو منه معناه كثرة الماء لانا نقول رجلا معناه رجل صغير لارجله الصغر
فهو يدل على ذات مبهمة وبعض صفاتها وان دلت على ذات معين ايضا ومعنى الفياض
شئ ماله كثرة الماء لان معنى المشتق شئ ماله المبدأ واما استبعاد من قال كون معنى
الفياض شيئا ماله كثرة الماء بعيد فليس بشئ فانه لو كان المأخوذ في مفهوم الفياض الماء
لكان المعنى ماء له كثرة الفيض فيكون المعنى ماله كثرة الماء والاستبعاد محال فقد عرفت
ان معنى طليحة طلحة الحقيير فهو بمنزلة علم موصوف فلم يخرج محدث الوصف بالتصغير
عن العلمية فلا تلتفت الى ما قيل ان منع صرف طليحة للمساحة وعدم الفرق بين المصغر
والمكبر فان الامر دائر على دقة النظر لاعلى التسامح قد بتر (قوله لذات ما اخذت مع
بعض صفاتها التي هي الحمرة) والذكورة ايضا (قوله مررت بنسوة موصوفة
بالاربية) الصواب متصفة (قوله شرطه اي شرط الوصف الى آخره) ينبغي
ان يقيد ايضا بان لا يكون في العلم عند سيويه وان لا يكون زائلا بالعلمية عند
الاختصاص (قوله في الاصل الذي هو الوضع) كتب رح في الحاشية وانما كان الوضع
اصلا لتفرع الدلالات المتبصرة عليه هذا اي لتفرع الدلالات الثلث المتبصرة في باب
الافادة والاستفادة عليه واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا صح نسبة الدلالة
اليه بقى لتزويل اشتغال الاصل على الفرع منزلة اشتغال الطرف على الظروف ولا يخفى
ان الظاهر أنهم جعلوا الوضع اصلا بالنسبة الى الاستعمال لانه فرع الوضع فحملوا
الثابت في الوضع ثابتا في الاصل والثابت بحسب الاستعمال عارضا (قوله اختصاصه
ببعض افراده) من حيث انه فرده لالذات الفرد بحيث لا يشعر اللفظ بالوصف
صرح به الرضى وكما انه لا يضره النقل من الوصفية الى الاسمية بالغلبة لا يضر النقل
منها ابتداء لا بالغلبة الا انه لما لم يطلع على مثاله لم يصرح به في التفرع واكتفى
باندرج حكمه في الاصل ولك ان تقول صرح به المصنف في التفرع ايضا لانه اراد
بالغلبة غلبة الاسمية على الوصفية سواء كانت تلك الغلبة بغلبة الاستعمال او بالنقل
وليس بيان الش ايضا قاصرا حيث اراد بالاختصاص ببعض الافراد اعم من
الاختصاص بالغلبة او بالنقل ولم يقع منه تخصيص بالغلبة الا في المثال حيث قال كما
ان اسود الى آخره (قوله فلذلك) الفاء لتفريع عليه اشتراط الوصف بكونه

في الاصل للامور المذكورة فلذلك جمع مع اللام ومن قال الفاء تدل على ترتب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتب المعلوم فلا يفتى احديهما عن الاخرى فقد اتى بالمجائب كيف والفاء في النتائج لترتب النتيجة في الواقع على الاصل لا لترتب العلم واللام ليس لترتب المعلوم لان المعلوم العلة واللام لترتب الصرف (قوله المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة) اشارة الى ان ذلك اشارة الى متعدد وان افراده بتأويل المتعدد بالمذكور وانما جعله اشارة الى المتعدد لانه اراد رد صرف اربع الى اشتراط الاصالة ورد امتناع اسود الى عدم المضرة وردد ضعف افى الى الاصالة فجعل مجموع الامور الثلاثة معلقة بمجموع الامرين واحال الرد على فطانة المخاطب ولقد أعجب من رزق هذا لتحقيق ثم قال نصب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه وغفل عن انه جعل المنسوب الى الكل الكل لا كل واحد ثم نقول فيما ارتكبه الشارح تكلف والاظهر ان قوله فلا تضره الغلبة لتقرير اشتراط الاصالة وتوضيحه وليس مقصودا بالذات وقوله ذلك اشارة الى اشتراط الاصالة ولذا اتى بذلك وشرط مجرد الاصالة علة لكل واحد من الثلاثة (قوله صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بسنة اربع) هذا مما اشكل على علماء هذا الفن ونحوهم الى الآن حتى قال الرضى لم يظهر لي الى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار وصف عرضي والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز أن يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء وطول الكلام في الاعتذار عن عدم الاعتداد بقبول التاء بما لا طائل فيه فاعرضنا عن الاطالة الى الطول وقلنا لاحاجة في عدم اعتبار الوصف العرضي الى قاطع وانما الحاجة الى القاطع في اعتباره وانما وجه قطعهم بعدم اعتباره في اربع وكون الصرف لذلك لعدم شرط وزن الفعل كما يؤكد تقديم الظرف على عامله ان المعتبر في وزن الفعل عدم قبول التاء في اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع قولهم للحية الاثني اسودة وقبول الاعداد التاء بعد عروض الوصفية لافي اصل الوضع العددي (قوله وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود) والمعجب من محش قال قوله وامتنع اسود اى صرف اسود او امتنع اسود من الصرف ولم يحضره ان الشارح افاد الثاني (قوله الاول للحية السوداء) هي الحية العظيمة السوداء على ما في الصراخ (قوله وضعف منع افى الى آخره) فان قلت لو اوجب تقدير الوصفية من غير تحقق ضعف منع الصرف لاوجب تقدير العدل ايضا من غير تحقق ضعف منع الصرف في عمر فلم لم يحكم بالضعف فيه قلت تقدير السبب بعد تحقق منع صرف عمر لا يوجب ضعفه وانما يوجب ضعفه منع الصرف لتقديره ولم يتحقق منع الصرف في افى كما في عمر

(قوله ذى خيلان) جمع خال وهو المعروف (قوله اشتقاقه من الخال) لتخيل مصدره (قوله التأنيت اللفظي الحاصل بالتاء) قيده باللفظي ليقابل المعنوي ولا يقابله بالتاء لاشتراكهما بينهما وانا اظن ان مراد المص التأنيت الذي يعرف بالتاء والمعنوي لم يعرف بالتاء بل بامارات تدل على اعتبار العرب تأنيته فاعرفه فانه دقيق وبالاعتبار حقيق يقال المراد تاء تنقلب هاء فتاء اخت ليست للتأنيت ولو سمي به مذكرا لايتمتع ولو سمي به مؤنث فخاله كحال عرفات فقال الزمخشري عرفات تنصرف ولذا يجرى عليه الكسر والتنوين لان هذه التاء ليست للتأنيت ويمنع من تقدير تاء التأنيت اذ لم يعهد في كلامهم اجتماعها مع تاء التأنيت وقال غيره يمنع من الصرف ولا يمنع من غير المنصرف كسرة جمع المؤنث وتنوين المقابلة (قوله ليصير التأنيت لازما) فيما كان التاء فيه للتأنيت واما التاء التي هي جزء الكلمة كحجارة اشترط فيها العلمية لانها في منع الصرف فرع تاء التأنيت فجعلت على وتيرتها (قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان) اشار الى التصرف فيها كما في الترخيم (قوله كما اشار اليه) اى اشار الى ما ذكر من الامرين وهو ان العلمية في المعنوي شرط الجواز واحدا للامور هو شرط الوجوب (قوله وشرط تحتم تأثيره) اى مع العلمية احد الامور الثلاثة فعبارة المصنف قاصرة ولا يبعد ان يجعل الضمير للمعنوي وجدفيه شرط العلمية (قوله او تحرك الاوسط) جعل الاوسط عبارة عن اوسط الثلاثة المذكورة في قوله زيادة على الثلاثة وح لازم ان يكون التحرك الاوسط شرط الوجوب في الثلاثي وعلى هذا القياس تكون العجمة شرط الوجوب في الساكن الاوسط منه والاحسن ان تحرك الاوسط عبارة عن تحرك اوسط الكلمة ثلاثيا كان او خماسيا فاذا سمي بارهم من لغات ابراهيم مؤنث يجتمع فيه الشرائط الثلاثة للوجوب (قوله ليخرج الكلمة بتقل احد الامور الثلاثة الى آخره) لا يظهر اعتبار حدوث تقل من كل سبب اذ لا يعقل تقل من الوصف والعلمية ولا من العدل بل هو منشأ الخفة كما يرشد اليه امثله ولم اعثر على هذا الكلام في غير كلام الفاضل الهندي في هذا المقام وانما لم يجعل احد الامور الثلاثة شرط تحتم تأثير العلمية لان العلمية تجتمع مع اسباب كل منها شرط في التأثير مخالف لشرط مع الآخر فالتناسب ان يضاف الشرط الى السبب لا الى العلمية لان العلمية تؤثر بدون هذا الشرط بخلاف السبب ومنهم من قال جملة شرطا لتأثير التأنيت لان الكلام فيه وليس بشيء لانه ينبغي ان يجعله شرطا للعلمية في بحثها وقد يقال العلمية سبب قوى لا تحتاج الى تقوية ولهذا تمنع وحدها في ضرورة الشعر عند الكوفيين ولا ينبغي عليك ان الاوجه ما قدمناه لك (قوله وسقر علما لطبقة من طبقات النار) في القاموس سقر معرفة اسم لجهنم (قوله

وماه وجور علمين لبلدين) اشار بقوله لبلدين الى وجه تأنيث العلمين فان اسماها الاماكن
 قد يلتزم تأنيثها بتأويل البلدة وقد يلتزم تذكيرها بتأويل المكان وقد يخير فيها في اعتبار
 اى ما شاء به المتكلم والمرجع السماع ولم يسمعوا فيه شيئا في كلام العرب جو زوا الوجهين
 وكذا اسما القبائل في تأويلها بالقبيلة والحى اقول ما لم يسمع فيه شئ ينبغى ان يصرف
 لا غير لان الاصل في الاسم الصرف (قوله تمتع صرفها) لم يقل تمتع عن الصرف
 كما قال في قول المصنف وامتع اسود اى عن الصرف كشفا لوجوه توجهه هذا التركيب
 ورعاية للمناسبة بينه وبين قوله فهند يجوز صرفه و اشار بقوله صرفها الى انه يحتاج
 تذكير العائد الى هذه المؤنثات الى التأويل ولم يشر الى وجه التأويل لظهور امره
 وهو أنه يعمل معها معاملة اللفظ او الاسم (قوله فان سمي به مذكر فشرطه في سببية
 منع الصرف الزيادة على الثلاثة) قيل فانه شروط ثلاثة ان لا يكون في الاصل مذكرا
 كربات بمعنى سحاب اسم امرأة فاذا سمي به مذكر انصرف وان لا يكون تأنيثه بتأويل
 فرجال اذا سمي به مذكر انصرف لان تأنيث الجمع لتأويله بالجماعة وان لا يكون تذكيره
 غالبا نظرا الى المعنى الجنسى فان تساوى تذكيره وتأنيثه استوى الصرف ومنه وان
 غلب تأنيثه يرجح منع الصرف وان وجب تأنيثه وجب قلت او لا المراد أن شرطه
 من بين الثلاثة المذكورة الزيادة على الثلاثة ولا ينفع الشرطان الآخرا على انا نقول
 اذا كان المؤنث المعنوى في الاصل مذكرا لا يسمى به العرب المذكر تانيا بل بالمذكر
 الذى كان في الاصل وكذا المنقول من المؤنث لتأويل منقول عن مذكر اذ العرب
 لا يسمى به بالتأويل واما ما استوى فيه الطرفان فن حيث انه سمي بالمؤنث غير منصرف
 ومن حيث انه سمي بالمذكر منصرف فجواز الوجهين فيه لاجتماع الحثيتين لان تسمية
 اللفظ بالمؤنث المعنوى لا تكفى في منع الصرف وقس عليه حال ما غلب تأنيثه واما
 غلب فيه التذكير فالعرب لا يجعل المنقول عنه الا المذكر وليس التسمية فيه بالمؤنث
 فالمصنف لم يفته بيان الشرط (قوله لان الحرف الرابع) قيل وكذا الخامس فيما هو
 على خمسة احرف وبالجمله الحرف الاخير في الزائد على الثلاثة ساد مسد التاء
 لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة قلت جعل الحرف الرابع قائما مقام التاء عبارة
 القوم ولا تقصير لهم في البيان والتقصير من المعترض فان بيانهم مبنى على حروف ميزان
 التصغير فان ماهو بمنزلة الحرف الاصلى في ميزان التصغير اربعة لا تزيد فسموا ما يقابل
 اللام الثانى في المصغر حرفا رابعا لا ترى ان في جحمرش الراء فيه قائم مقام حرف التانيث
 ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك لان تصغيره جحيمر وفي المصباح علما لمؤنث وان
 كان النائب فيه الحاء وهو حرف خامس الا انهم جعلوها حرفا رابعا لانه في مقابلة

رابع حروف الميزان فان تصغيره على فعيل فقول مصييح فالياً ان بمنزلة الزائد لانهما
 ليستا في مقابلة الفاء والعين واللام فلم يمتدوا بهما وجملا واء مصييح حرفا رابعا **(قوله**
 المعرفة اى التعريف) ان كان المعرفة في باب منع الصرف اسما للتعريف كما هو الظاهر
 او كان مشتركا بين الموصوف والصفة فالامر ظاهر وان كان اسما للموصوف فالتعير
 عن السبب بالمعرفة لضرورة الشعر وههنا ليوافق الاحمال التفصيل **(قوله** ان تكون
 علمية) لم يقل شرطها العلمية لانه صار هذا التركيب في هذا الباب شائعا في معنى اشتراط
 علمية ما فيه السبب والمراد هنا اشتراط كون التعريف نفسه علميا او علمية فافهم وجملها
 بمعنى المنسوبة الى العلم برحجه موافقة بما في بيان العجمة **(قوله** ان تكون حاصلة في ضمنه)
 الاولى فيه فيه **(قوله** كما جعل البض) اى جار الله واستغنى عن الاشتراط **(قوله** لان
 فرعية التعريف للتكثير اظهر آه) اوليكون على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون السبب
 عاما يخص بالشرط وليس قوله وما فيه علمية مؤثرة لجعل العلمية سببا وانما وصفت بالتأثير
 لاتحادها بالسبب فمن قال جرى فيه على اصطلاح البض او على التجوز لم يأت بشيء
 يعتد به **(قوله** كون اللفظ بما وضعه غير العرب) لا غير وطريق معرفتها النقل واجماع
 اهل اللغة على ما نقل عن صاحب القواعد **(قوله** كان في العجمة اسم جنس) بمعنى الجيد
(قوله لثلاث يتصرف فيها) اى في الكلمة المعجمة مثل تصرفاتهم في كلامهم فيمتنع عن
 الاضافة واللام وما يعابهما اى التنوين فلا تدخله الكسرة ايضا وان لم يمتنع من
 قبول ياء النسبة والاعراب وقلب بعض الحروف وحذفه تخفيفا نحو جرجان في كركان
 وجبريل وجبرال وجبرين في جبرائيل **(قوله** لانه امر معنوي) الضمير للعجمة وسبب
 تذكيره امر معنوي وضمير اعتبارها للعجمة ايضا **(قوله** فان قلت فداعتبرت العجمة)
 هذا وان يندفع بما ذكره لكنه يرد أنك لم تعتبر المانعة من الصرف في ماء وجور العجمة
 بشرط التأنيث ويدفعه ماسبق من ترجيح التأنيث على العجمة **(قوله** قلنا اعتبارها
 فيما سبق انما هو لتقوية سبين) اى لتقوية احد سبيين وهو التأنيث اذ العلمية مستغنية
 عن التقوية ويدل على هذا قوله ولا يلزم من اعتبارها التقوية سبب آخر دون أن
 يقول لتقوية سبين **(قوله** وشر وهو اسم حصن بديار بكر) في القاموس قلعة باران
 بين بردعة وكنجة هذا وايا ما كان فليس اعتبار العجمة فيه قطعيا لاحتمال اعتبار التأنيث
 ولذا لم يلتفت سيويه واكثر النحاة بتحريك الاوسط ولم يروا بدءا من الزيادة على الثلاثة
 لان لمكا ابا نوح عليه السلام منصرف ولم يجوزوا الامرين في متحرك الاوسط ايضا
 استدلالا لمجموع ملك وشر لاحتمال شتر منع الصرف بالتأنيث **(قوله** وابراهيم تمتع
 صرفهما لوجود الشرط الثاني) وكذا ابرهام وابرهم من لغات ابراهيم تمتع لوجود

(الشرطين)

الشرطين فيه (قوله) وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده) ولا يخفى عليك ان منع صرف نحو شتر ايضا خلافة في ذكر شتر ايضا تنبيه على ما هو الحق عنده فالتخصيص ليس لمجرد التنبيه على انصراف نوح بل للتنبيه على امتناع نحو شتر ايضا وبهذا ظهر ضعف قوله ولهذا قدم انصرافه آه ايضا ولا يخفى عليك ان منع صرف نوح سهو من صاحب المفصل فالاولى لان غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة وسهى فيه البعض واما كلامه فيشعر بان المسئلة خلافة وهو يرجح مذهبها والوجه في تقديم انصرافه انه تنبيه على ما هو الحق عند جميع النحاة وهذا تنبيه على ما هو الحق عنده او أن الانصراف لاصالته يستحق التقديم (قوله) اعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام متممة عن الصرف الاستة) فلما يخلو عن هذه الفائدة كتاب يقتد به حتى كاد أن يكون محمدا عليه عندهم وعليها شاهدا صدق شيت وعزير فلا عجب ان يقضى فيه العجب (قوله) قيل هو ان هودا كنوح) اخبر نوح عليه السلام في التمثيل لكونه اتفاقا وكون هودا اختلافا (قوله) لان سيويه قرنه معه) فقال محمد وصالح وشعيب ونوح وهودا ولوط فقرن هودا بنوح لابشعيب فعمل انه جعله من عداد نوح دون شعيب وقوله وبؤيده يحتمل ان يكون من تمة ما قيل وان يكون من كلام الشارح والولد جاء كفرس وقفل مفردا وجمعا والاولى والعرب اسماعيل واولاده وقوله ذلك يحتمل الاشارة الى اسماعيل والى اولاده (قوله الجمع) هو كالمعرفة في الاشتراك بين الاسم وصفته والمراد ههنا الصفة (قوله) شرطه اى شرط قيامه مقام السبين) الاظهر شرط تأثيره وما ذكره بعيد عن الفهم (قوله) وهى الصيغة التى كان اولها) لم يقل وهى ما اشار اليه بالمثلين مع انه الاخصر لان المثالين على وزن مفاعل ومفاعيل فيخرج منه بظاهره جعافر وجماهير فواضح ما هو المراد بالمثلين لكن يرد عليه صحارى لا كالات ايضا على ما وهم لظهور أن المراد من الصيغة صيغة التكثير فينبغى ان يهيد الحرفان بان يكون اولهما مكسورا تحقيقا او تقديرا وكأنه لم يتحاش من دخول نحو صحارى في التعريف لانه لا يلزم من دخوله الامنع صرفه وهو غير منصرف لاحالة لالف التانيث (قوله) ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع) فاريد بالمتهى الانتهاء وبالجموع ما فوق الواحد وجمع الجمع اعنى المصدر (قوله) كما يجمع ايامن) الاولى كما جمع فانهم (قوله) بغير هاء) وغيرها بمعنى لا يقال كنت بغير مال اى بلا مال فلا يرد أنه يلزم ان يجب ان يكون صيغة منتهى الجموع مع حرف غير الهاء وهو خبر آخر لشرطه لاصفة للصيغة لانه متعلق بنكرة وتقدير المعرفة تكلف لا يروج عند الناقدين الا لضرورة (قوله) او المراد بها) فيه طاقة وعلى التوجيهين المراد السلب المطلق اى لا يكون

معها اوتاء اصلا لان المراد أن لا يكون معها حال الوقف ولا ان يكون معها
 حال الوصل كما قيل ظنا انه لو لم يقيد لايم القيد السلبى ويكون قاصرا وقد نبه على كاتى
 عبارتى تاء التأنيت وهما الهاء والتاء بقوله التأنيت بالتاء وقوله بغير هاء (قوله فلا يبرد
 نحو فواره جمع فارهة) لافاره كما قيل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل قال فى الحاشية
 الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة ويقال للفرس الجواد هذا كلامه
 والانصب بجمعه جمع فارهة على ما فى القاموس ان الفارهة الجارية المليحة او الامة
 او الشديدة الاكل (قوله) وانما اشترط كونها بغير هاء) وههنا نكتة جلييلة يجب
 ان ينبه عليها وهو أنه قال المصنف هنا بغير هاء وفى وزن الفعل غير قابل للتاء فرقا بين
 الجمع ووزن الفعل فى ذلك لان يعمل منصرف مع خلوه عن التاء المحمىء بعمله وجوارب
 فى جمع جورب بمعنى لفاقه الرجل غير منصرف مع محمىء جواربه (قوله) ولا حاجة الى
 اخراج نحو مدائنى) فيه تعريض لمن قال يبنى ان يقيد الجمع بكونه بغير ياء النسبة ايضا
 ليخرج نحو مدائنى ولن اجاب ان المراد بالهاء حرف يكون للفرق بين الجنس والواحد
 نحو رومى وروم وتمر وتمر فاشار بقوله ولا حاجة الى انه لا الشبهة بشئ ولا الجواب
 وليس بذلك والله اعلم بالصواب فان فرازنة ومدائنى بجمعيهما خرجا من صيغة
 منتهى الجموع لعدم صدق تعريفها عليهما والمقصود بالشرط اخراج فرازن ومدائنى
 فيهما عن الحكم فانه اذا ثبت لما دخل عليه ياء النسبة اوتاء التأنيت حكم مجرى على
 حرف النسبة اوتاء التأنيت لشدة الامتزاج وصورتهما كلمة واحدة كما علم سابقا ومدائنى
 جمع فى الحال وفى الاصل فلو اعتبر جميعته لكان مدائنى غير منصرف لان الاعراب
 الذى يظهر فى ياء النسبة اعراب مدائنى (قوله) واما فرازنة) اتى بكلمة التفصيل مع
 عدم التعديل لفظا لان مساجد ومصايح عديلان له معنى كأنه قال امامساجد ومصايح
 فغير منصرف واما فرازنة فنصرف ولو جعل قوله بغير هاء ايضا مقصودا بالتمثيل
 فى قوله كمساجد لكان هذا المعنى اشد قبولا وقيل اما للاستيناف ويكفى لكونه استينافا
 عدم سبق الاجمال ولا يتوقف على عدم سبق كلام نقله الفاضل الهندى عن بعض
 الشروح ونبه بقوله وامثاله على وجه تذكير منصرف ولو قال واما مثل فرازنة لكان
 التنيه واضحا ولتذكيره وجه آخر مر فى بحث التأنيت لا حاجة لك الى التذكير قال
 الفاضل الهندى بناء على ان كل لفظ اريد به نفسه فهو علم له وتنوينها لمشاكلة مسماه
 ونبه بذلك على قاعدة استعمال اللفظ اذا اريد به نفسه وهو أنه فى حكم اللفظ اذا اريد به
 معناه لان المقصود احضاره فيحفظ حكمه مستعملا فى معناه لئلا يكون فى احضاره
 اختلال ومنهم من غفل وقال لك ان لاتنون فرازنة فلا يحتاج الى هذا التوجيه ولو

(لم يكن)

لم يكن القائل عبد الغفور لكان امره مشكلا نسأل الله غفرانه لنا ولاخواننا المسلمين
(قوله و حضاجر علما) حال من المبتدأ صرح بجوازه ابن مالك ولاغبار عليه
لفظا ومعنا وفي عبارة الشرح اشعار به واما نضبه بتقدير اعنى فقدم لاستدعائه المدح
او الذم او الترحم والمقام برى عنها وجعله حالا من ضمير غير المنصرف يستدعى تغيير
الغير وجعله بمعنى لا لان معمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وتقيده عدم انصرافه
مع اطلاقه وان لا بأس بالتقييد لتزله منزلة **(نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه)**
(قوله هذا جواب عن سؤال مقدر) شاع هذا البيان في الشروح حتى انه صار
مجما عليه وانما يحسن تقدير السؤال لو كان ناشيا عما سبق وليس كذلك فالاولى انه
لرد على من قال بخلاف ذلك في القاموس حضاجر اسم للضع معرفة لا ينصرف لانه
اسم لو احد على بنية الجمع او أنه للتثنية على ان هذا الوزن لا يكون غير منصرف الا
للجمعية ويلغو فيه سائر الاسباب ولذا جعل هذا اللفظ غير منصرف للجمعية الاصلية
ولم يمتد بالتأنيث والعلمية وقوله يطلق على الواحد والكثير يوم ان بين اطلاقه
على الكثير والواحد تنافيا وليس كذلك فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على
واحد واحد على سبيل البدل ويوم ان المنافي لجمعية اطلاقه على الواحد دون الكثير
مع ان الاطلاق على الكثير ايضا ينافيها فالاولى ترك الكثير **(قوله لا للجمعية الحالية**
بل للجمعية الاصلية) نبه على ما يتوجه على المتن من ان منع الصرف للجمعية الاصلية
لا لكونه منقولا عن الجمع وفرق بينهما وعلى ما يوجه به من ان قوله لانه منقول عن الجمع
تعليل لمحذوف والتقدير غير منصرف للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع والعلمية
وان كانت منافية للجمعية كالمنافة للوصفية لكنه لا مانع من اعتبارها في حال العلمية
لان المتع اعتبار المتضادين في حكم واحد لا اعتبار ضد مع وجود الضد **(قوله لان**
الضع هي اثى الضبعان) قال في الحاشية الضع هي الاثى والضبعان هو الذكر
والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى **(قوله قلنا علمية غير مؤثرة والالكان**
بعد التكرير منصرفا) ولو عند بعض كاحر علما اذا نكر اعلم ان الشارح ارتكب مؤونة
رفع ما سوى الجمعية وعنه غنى اذ مع الجمعية والتأنيث بالالف لا تأثير لسبب آخر ولا
اعتبار له لان كلا من السبين مستمد والجمعية والتأنيث غير مستمدين وغير المستمد وان
قل يقبل المستمد وان كثر **(قوله والتأنيث غير مسلم)** هذا المنع حق لان الضبع
يشمل الذكر والاثى على ما صرح به في الصراخ ويدل عليه كلام القاموس وكان من
خصها بالاثى وهم ذلك من كلام اهل اللغة وهي مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية فان
قلت فحضاجر مؤنثة لتأنيث الضبع قلت تأنيث احد المترادفين لا يستلزم تأنيث الآخر

واعلم ان الغرض من منع التأييد تحقيق حال التأييد في حضاجر والافوجود التأييد لا يضر بمدان العلمية لا تؤثر او تكثير الجواب وهو اوفق بسوق الخطاب **(قوله** لانه علم الجنس للضع) قال في الحاشية فلي هذا معنى قوله علما للضع انه علم لجنس شامل للضع لالجنس هو الضع انتهى وقد عرفت الاستغناء عنه **(قوله** لثلاثتهم) بل لانه لا شرط له حتى يشترط به **(قوله** جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تقصيت عن الاشكال) في القاموس اقصى تخلص من خير او شر كتقصي هذا كلامه وقد اشار بهذا التقدير الى وجه تقديم حضاجر على سراويل وفيه نظر وله وجهان آخران هما انه اقوى ودفعه اوضح **(قوله** وهو الاكثر) الضمير لعدم الصرف اى عدم صرفه الاكثر ولا حاجة الى تقدير قوله في موارد الاستعمال وجعله في تقدير وهو مذهب الاكثر بعيد جدا لا يفهم وصحته يتوقف على ثبوت اختلاف النحاة فيه وهو وان اشتهر فيه شيء **(قوله** حمل على موازنه) لانه الدخيل والدخيل الى الجنس يميل **(قوله** فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية) دفع لما في بعض الشروح انه حينئذ يزيد اسباب منع الصرف على تسعة ويكون منها الحمل على الموازن ونحن نقول في ما ذكره من الجواب انه يلزم ان يكون سبب منع الصرف وهو الجمعية او كون الاسم على وزن الجمع اما مطلقا فيلزم ان يكون في الرجوع سبب منع الصرف وهو الجمعية لكونه على وزن الفلوس الا انه لم يتحقق شرط تأثيره ولا يخفى بعده واما كونه على وزن الجمع الذى هو على صيغة منتهى الجموع فيلزم ان يتحد الشرط والشروط في الجمعية الحكمية لانها ليست الا كون الاسم على صيغة منتهى الجموع ثم نقول لا يخفى ان الانسب ان يجعل شرط العجمة صيغة منتهى الجموع او العلمية في العجمة مع تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة ويجعل منع صرف سراويل للعجمة ويجعل العجمة بهذا الشرط قائما مقام السبعين **(قوله** فكأنه سعى كل قطعة من السراويل سرولة) دل كلام القاموس على انه جاء سرولة وسروال وسرويل حيث قال سراويل اعجمي او جمع سرولة او سروال او سرويل بكسرها ولم يجيء فعويل غيره في كلامهم هذا وقال الشاعر * عليه من اللؤم سرولة * فلا معنى لجعل سراويل جمعا تقديرا بل ينبغي ان يحصل منقولا من الجمع كحضاجر وما يقال من ان نقل الجمع الى الواحد لم يجيء في كلامهم الا في الاشخاص كدائن رده حضاجر فانه موضوع للجنس نعم لو قيل لم يجيء صيغة الجمع بعد النقل اسم جنس لم يجبه هذا وما يقال ان السروالة لم يجيء بمعنى قطعة من الازار بل بمعنى القطعة مطلقا فلذا لم يجعل السراويل جمع سرولة تحقيقا رده انه لا يتوقف نقل سراويل الى الازار على كونه جمعا لسرولة بمعنى قطعة من الازار وكأن وجه الاحتياج الى تقدير الجمع

انه لم يوجد سراويل في كلامهم بمعنى الجمع كما وجد حضاجر فقدر أنه كان في الاصل جمع سروالة الا انه لما قدر جميعته قدر بمفرد مفروض مناسب لاختصاصه بالازار وان امكن تقدير كونه جمعا للمفرد المحقق فان قيل لمقدر فيه الجمع ولم يجعل مع كونه عربيا محمولا على موازنه قلت لان العربي لا يقبل المتابعة للعربي سيما المفرد الذي هو الاصل فانه ابعد من قبول المتابعة للجمع الذي هو فرعه بخلاف الاعجمي الذي هو دخيل غريب ينتمى الى من يؤدبه ويجعله من تابعيه **(قوله** واذا صرف) لو قال وان صرف لكان تركيبه من قيل **(**فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة) واقعا على اعلى درجات البلاغة لكنه راعى حال المخاطب الذي هو متعلم النحو واقتصر على اصل المعنى **(قوله** فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع) دفع لما قيل ان نفي جنس الاشكال لا يتم لانه يتجه حينئذ أنه وجد مفرد على وزن الجموع التي على وزن مصابيح مما هو على صيغة متتهى الجموع فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن مانعا من الصرف كما انه لا يصح منع فرازة لكونها على وزن كراهية واشارة الى انه على تقدير الصرف لا ينتقى جنس الاشكال والمقام لا يخلو عن اشكال وبالجملة دفع هذا الاشكال ايضا عرف من دفع الاشكال الاول بان يقال لم يوجد لمصايح موازن مفرد عربي او هو جمع سروالة تقديرا **(قوله** ونحو جوار اى كل جمع منقوض لو فسر) نحو جوار بكل غير منصرف منقوض ليشمل قاض اسم امرأة واعيل مصغر اعلى لكان اعم فائدة **(قوله** اى فى حالتى الرفع والجر) يعنى رفعا وجرًا ظرف فهو متعلق بمعنى النحو ولما لم يقيد المشبه به بكونه فى وقت الرفع والجر وهو ايضا مقيد به اصلحه الشارح بتأويل قوله كقاض بان المراد منه ان حكمه حكم قاض بحسب الصورة الى آخره والظاهر أن مراده به ان مراد المص زوجه الله انه مثله بحسب الصورة لامن كل وجه حتى يكون حاكما بانصرافه **(قوله** لان الاعلال المتعلقة بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذى هو من احوال الكلمة بعد تمامها) فيه انه لا اعلال فى جوار نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو متأخر عما يعرضه فى التركيب فالاولى ان الاعلال الذى سببه ثقل محسوس مقدم على منع الصرف الذى سببه شبه معنوى **(قوله** فاصل جوار) الى قوله بناء على ان الاصل فى الاسم الصرف فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيتأخر عن الاعلال بناء على ما ذكره من ان الاعلال متقدم على ما يعرض الكلمة بعد تمامها **(قوله** وفى لغة بعض العرب) وهى لغة قبيحة وعليه بيت الفرزدق * شعر ولو كان عبدالله مولى مجونه * ولكن عبدالله مولى مواليا * واستعمال الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لانه يحتمل انه اختارها للهجو والتعريض بانك من اهل اللغة

القيحة الخارجة عن الفصاحة ومنهم من قال يحتمل ان يكون الياء للمتكلم والالف
 للاشباع وفيه مزيد محو وفيه انه لاوجه حينئذ لحذف لام الكلمة ولك ان تقول الالف
 عوض عن ياء المتكلم كما في ياغلاما **(قوله** التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة
 واحدة من غير حرفية جزء) سواء كانتا اسمين او اسما وفعلا نحو بخت نصر ويرد عليه
 ان التعريف غير جامع لخروج غلام زيد وخمسة عشر وضرب زيد وامثاله واجب
 بان المراد تركيب في الاسم وذلك لا يتحقق الا بان يحمل المركب علما او اسم جنس ويمكن
 ان يراد بالصيرورة الصيرورة بالقوة القريبة من الفعل فانه بعد التركيب يصلح ان يصير كلمة
 واحدة بمجرد جعله علما او اسم جنس وتقول التعريف غير جامع لخروج المركب من النجم
 والصق تركيبا امتزاجيا لان جزئية الحرف لا تمنع من عدم الانصراف بعد التركيب وكذا
 المركب المزجي من مصرى وبصرى فقول جاءنى مصرى بصرى فالوجه ان لا يقيد
 مفهوم التركيب بقوله من غير حرفية جزء ويجعل النجم وبصرى خارجين بشرط عدم
 كونه اسناديا لانه كالتركيب التوصيفى فى معنى الاسنادى فان النجم معناه نجم معين ومعنى
 بصرى رجل منسوب الى البصرة ولو حمل التركيب على معنى سيجى فى باب المبنيات
 وهو ضم كلمة الى كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة لم يحتاج الى الشروط العدمية فلذا
 لم يحمل عليه ولا يخفى ان الانسب جعل التركيب المعتبر فى منع الصرف هذا المعنى
 والاستثناء عن اعتبار الشروط العدمية **(قوله** فلا يرد النجم والبصرى) ولا ضاربة
 فانه مركب من الضارب والتاء **(قوله** شرطه العلمية ليا من من الزوال) ومن قال
 اوليتحقق السبب الآخر فمع بعده عن الفهم تجب عليه انه لا فرق بين التأنيت والعجمة
 والتركيب والالف والنون فى الاسم فى هذا الاشتراط فجعل اشتراط العلمية فى التركيب
 لهذا دون اخواته تحكم على انه لو سمي بعلمك مؤنث لزم ان لا يكون السبب الثانى فيها الا
 العلمية مع ان السبب الثانى فيه يصح ان يكون التأنيت **(قوله** لان الاعلام المشتملة على الاسناد
 من قبيل المبنيات) قيل اى عند جماعة منهم المصنف ومن قيل العربات المحكية عند جمع فقيل
 فلا يبعد ان يحمل غير المنصرف وان لم يظهر اثر منع الصرف وفيه انه لا معنى للحكم بمنع
 صرفه مع انه لا يظهر فيه اثر منع الصرف والاصل فى الاسم الصرف اعلم ان ما ذكره
 يخالف ما نقل الرضى عن المص فى بحث المركبات ان الاسنادى ليس بمعرب ولا مبنى **(قوله**
 كانه اكتفى) انما قال كانه لا احتمال ان يكون مذهبه منع صرف خمسة عشر علما كما هو مذهب
 بعضهم فان قلت لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل المبنيات بل المركب الذى تضمن
 الثانى منه حرف العطف ولم يتضمن خمسة عشر علما قلت الكلام فيما بعد فى المركب مطلقا
 سواء كان تركيبه فى الاصل او فى الحال بقريته جعل بعلمك منه مع انه مركب فى الاصل بقى

انه لم يذكر فيما بعد أن سيويه ونقطويه من قبيل المبنيات بل ما ذكره هو كون المركب الذي لم يتضمن الثاني منه حرفا معربا باعتبار الجزء الثاني مثل بعلبك يقتضى ان يكون مثلها معربا ولا يبعد أن يقال قولنا في تعريف التركيب من كلمتين يخرج سيويه لتركيبه من كلمة وصوت اذ الصوت ليس بكلمة وقولنا من غير جزئية حرف يخرج نحو خمسة عشر لان حرف العطف جزؤه بحسب المآل فتأمل **(قوله من غير ان قصد بينهما نسبة)** لافي الحال ولافى الاصل بخلاف عبدالله علما فانه قصد بين جزئيه نسبة فى الاصل **(قوله الالف والتون المعدود ان من اسباب منع الصرف)** فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والتون وسائر الاسباب فلما اذ خصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والتون الخالص لا لملقطهما بخلاف نظائرهما فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون سائر المواضع او لما كان الذكر هنا مخالفا لما ذكر فى مقام عد الاسباب لضرورة الشعر أتى بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقا هذا ومخالفة صورة البيان السابق لهذا البيان لضيق البيان فى ذلك المقام والاولى المعدود بالافراد لانهما معدود واحد من الاسباب **(قوله تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد)** وهى حروف هويت السماء او لانهما من الحروف الزوائد فى الكلمة ولا يكونان اصلين والثانى ارجح **(قوله والارجح هو القول الثانى)** لان اشتراط انتفاء فعلاية على القول الاول غير ظاهر وان قيل انه ليتحقق فرعيتهما من غير شائبة اصالة اذ لو دخل التاء لكانا اصلين للتاء الزائدة عليهما لانه لو ضعف الفرعية بزيادة شئ عليه لضعفت بزيادة فى التثنية **(قوله يعنى به ما يقابل الصفة)** يعنى لا ما يقابل الفعل والحرف واما من قال ولا الاسم المقابل للكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية اتى بما لا يعينه اذ لا يذهب السامع فى هذا المقام الى غير المقابل للفعل والحرف حتى يحتاج الشارح الى نفيه **(قوله وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد)** فاسب الافراد عند اضافة الشرط اليه واما عند اسناد الكون والوجود اليهما فالمناسب تشبيهما لانهما كائنان هذا من فوائد من هو استاذى وجدى وبه طلع آثار جدى وظهر اظهارة جدى مولانا حسام الملة والدين داود الخوافى افاض الله على روجه الى ان يبعث غفرانه الوافى **(قوله او شرط ذلك الاسم فى امتناعه من الصرف)** هذا بعيد عن الفهم لانه صار فى المعنى الاول كالمعلم فى هذا البحث وان كان يلايمه ان السبب الآخر فى هذا الاسم لا يتحقق بدون العلمية **(قوله او كانا فى صفة)** لم يقل او ان كانا فى صفة فيكون من عطف شرطية على شرطية ليستغنى عن حذف ان فجعله من عطف شرط وجزاء على شرط وجزاء بحرف عطف واحد وحذف كان بعد ان حذف شائع من قيل ان خيرا فخير والعطف على شرط وجزاء بحرف عطف واحد من قيل العطف على معمولى عامل

واحد بحرف عطف واحد ولا كلام في جوازه ولم يجعله من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لعدم تحقق شرطه واما العطف بكلمة او والشائع في نظائره العطف بكلمة الواو فلتنتبه على التناهي بين الشرطين او على التناهي بين الشرطين فتأمل (قوله يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه) انتفاء فعلاية يفيد بظاهره عدم دخول تاء التانيث عليه فيلزم عدم انصراف عريان وانصراف عريانة ففسره بامتناع دخول تاء التانيث تفسير الاعم بالاخص بقريته قوله وقيل وجود فعله فانه يدل على ان المراد انتفاء فعلاية في مؤنثه لاني نفس كلمة فيه الالف والتون (قوله ولهذا انصرف عريان) الالف والتون في الصفة لا يكون على وزن فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا يكون الا مع فعلاية بخلاف الالف والتون في الاسم فانه يكون على الاوزان الثلاثة (قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلاية) يعني قطعاً لانظرا الى الاستعمال ولانظرا الى اصل وضع الصيغة بخلاف رحن فانه نظرا الى اختصاص الاستعمال بالله تعالى لا يصح فيه فعلاية واما بالنظر الى الوضع لحاله مبهم فانتفاء فعلاية فيه مبهم بل جانب الوجود راجح لان الفرق بين المذكور والمؤنث بالتاء اغلب والحق المشكوك بالاكثر انسب (قوله في رحن في انه منصرف او غير منصرف) الاولى في انه غير منصرف واما الاختلاف في انه منصرف او غير منصرف فلا يحصل له لانه اتفق في انه احدهما وغاية التكلف ان المعنى اختلف في دفع انه منصرف او غير منصرف اى في دفع هذا التردد فان قلت كيف اشته حال استعمال رحن على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المعقول ولم يجز احدهم عن المنقول ولم يكشف عن المعمول عند البلاء قلت كأنهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل من العرب الامعرا فاللام او مضافا او منادى (قوله دون سكران) اعترض عليه بان عدم الاختلاف في سكران ليس للاختلاف في الشرط بل يكون مع الاتفاق ايضا والجواب ان عدم الاختلاف في سكران للاختلاف في الشرط على الوجه المخصوص حتى لو انتفى الاختلاف المخصوص لاحتمل ان ينتفى على وجه يلزم الاختلاف في سكران فافهم (قوله وهو كون الاسم على وزن يمد من اوزان الفعل) كانه اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه ببيان الشرط لثلايلفو ذكر الشرط وذلك لان المتبادر من الاضافة الى الفعل ماله زيادة نسبة الى الفعل فلو لم يصرفه عن الظاهر للفاذ كر الشرط لكن لا يخفى ان قوله يمد من اوزان الفعل قاصر في هذا التعميم لان عدة الوزن المشترك من اوزان الفعل يشمر بمزيد اختصاص له بالفعل فالاولى وهو كون الاسم على وزن ثبت للفعل وفي تفسير وزن الفعل بكون الاسم على وزن آه نظر لان الوزن ليس مصدرا بل كيفية تحدث في حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعي الى حمله على هذا المعنى فان قلت ما فائدة

(جمل)

جعل مطلق الوزن للفعل سببا وبيان شرط تأثيره وكان الاظهر أن يجعل السبب الوزن
 اخلص فلا يحتاج الى شرط تأثير مع انه لا يظهر الفرعية الا فيماله زيادة نسبة الى الفعل
 فان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه وزن له مزيد نسبة الى النوع الاخر قلت اراد
 رعاية المناسبة بين الاسباب في كون كل منها مؤثرا بشرط وكان الاصل في كل نوع ان لا يوجد
 فيه ماله زيادة نسبة بالنوع الاخر كذلك الاصل فيه ان لا يوجد فيه ما في النوع الاخر
 لان التمايز بين انواع اللفظ مطلوب جدا للتمييز المعاني غاية تمييز واما جعل فشرطه بمعنى شرط
 تحققه لا شرط تأثيره كما هو بعض مما يسمع العقل (قوله) بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي
 الا منقولاً من الفعل) وفهم ذلك من الاختصاص باعتبار ان المتبادر الاختصاص في اللغة
 العربية لان الكلام فيها والمنقول من الفعل مستعار في الاسم واستعارة الشيء من احد
 لا يمنع اختصاص المستعار به على ان لك ان تحمل كشمير قيدا للاختصاص فتستفيد منه
 المراد بالاختصاص في هذا المقام (قوله من التشمير) وهو بمعنى المرور حاداً او مختلاً
 او التقليل على ما في القاموس والمناسب بعلم الفرس ان يكون علماً منقولاً من معنى المرور
 حاداً والفرس فرس الحجاج وكأ انه لم يعينها نحاشيا عن ذكر الحجاج والاظهر أن التمثيل بالعلم
 والا فيحتمل ان يكون المقصود بالتمثيل شمر معروف او مجهولاً كضرب ويؤيد كونه علماً
 قديماً على ضرب مع كونه ثلاثياً مجرداً لان التمثيل بضرب مبنى على فرض العلمية وبشمر
 لتحقق اسمية فهو اولى بالتقديم (قوله) وكذلك بذرلاء) في القاموس بثر بمكة ومضاه
 الفعل على ما فيه اشرف او جرب (قوله وعثر لموضع) في القاموس هي مأسدة وجعل
 معناه الفعل جعله ذا كبوة (قوله وخضم لرجل) في القاموس الخضم الاكل باقضى
 الاضراس او ملاً الفم بالما كول او خاص بالشيء الرطب كالقضاء وخضم كقمم الجمع الكثير
 من الناس وبلد وماء ورجل او اسم لضرب بن عمرو بن تميم وقد غلبت على القبيلة لكثرة
 اكلهم انتهى (قوله) وشلم علماً لموضع بالشام) في القاموس شلم كقمم وكتف وجبل اسم
 بيت المقدس ممنوع للعجمة وهو بالعبرانية ازرشليم (قوله) فانه على البناء للفاعل غير مختص
 بالفعل) بخلاف بناء المجهول فانه لم يجيء في الاسماء الا الفاظ قليلة ملحقة بالعدم وهو
 الوعل لغة في الوعل ودسم بمعنى الاست ودئل علماً لقبيلة مع انه ادل بانه من دأل
 بمعنى مشى مشياً مخصوصاً والتغيير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم
 ودئل اسم دويبة وقيل منقول من دئل بمعنى اسرع وان كان نقل الفعل الى معنى اسم
 الجنس قليلاً كما في قيل وقال (قوله) ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة) هذا
 لا يصلح وجهاً للتقييد بالبناء للمفعول وانما يوجه به شرط الاختصاص بالفعل او الزيادة
 وذلك البعض يونس فان الوزن المشترك عنده سبب مطلقاً وعيسى بن عمر التحوي

فانه ذهب الى ان الوزن المشترك يؤثر بشرط نقل اللفظ من الفعل الى الاسم (قوله
او يكون غير مختص) خص هذا القسم بغير المختص مع انه يصح ان يكون او مانعة
الخلو لان المختص مما في اوله زيادة كزيادته لايحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء
فليس جعل او مانعة الخلو اظهر كما قيل (قوله اي اول وزن الفعل) فجعل الزيادة
في اول الوزن مجاز عقلي قيده لرعاية ظاهر الضمير او اول ما كان فجعل حقيقة النسبة
محفوظة وصرف الضمير عن الظاهر (قوله اي زيادة حرف) رعاية لظاهر الزيادة
او حرف زائد رعاية لما هو اقرب بظرفية الاول (قوله من حروف اتين) اما في الحال
او في الاصل كما في مرق امرا مغيرا لارق ولو تصرف في الوزن بما يخرج عن الوزن
مع بقاء الزائد لم يضر (قوله اي حال كون وزن الفعل) فيه نشر على ترتيب اللف
والحال من المضاف اليه لانه يمكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فانه اذا صح
قولنا في اوله زيادة صح قولنا فيه زيادة فهو من قيل (واتبع ملة ابراهيم حيفا)
(قوله قياسا بالاعتبار الذي امتع من الصرف الى آخره) قيل اراد عدم القبول
بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود ونحن نقول يكفي تقييد عدم القبول بكونه
قياسا اذ الفرق بين مذكر الاشم ومؤنثه بالتاء خلاف القياس ونادر وانما القياس الفرق
بالصفة كما في رجل وامرأة وعير واتان صرح به الرضى في بحث الجمع الصحيح (قوله
لم يرد عليه اربع اذا سمي به) اربع اذا سمي به لا يقبل التاء فلا حاجة لدفعه الى تقييد
عدم القبول بقولنا قياسا انما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة ان انصراف اربع انما هو
لعدم اصالة الوصف (قوله ومن ثم امتع احمر) قيل وجود الشرط لا يستلزم
وجود المشروط قلت وجود الشرط التحوي يستلزمه لانه اشارة لثبوت الحكم
ويذكر ليعرف بمعرفة ثبوت الحكم وبما يقضى منه العجب انه قيل جعل هنا علة
للحكم بامتناع احمر لا لامتناعه ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور وكيف
لا واذا لم يكن الشرط سببا لتحقق الحكم فيه كيف يصير سببا للحكم (قوله بان يا اول
بواحد من الجماعة المسماة به) المراد بالجماعة مافوق الواحد فلا يرد انه يوجب
ان لا ينكر المشترك بين اثنين والمعنى يا اول بمفهوم المسمى المنكر فيكون معنى هذا زيد
هذا مسمى يزيد فقوله واحد من الجماعة المسماة به بمعنى مسمى به فلا حاجة الى تأويله
بمفهوم صادق على واحد من الجماعة كما ظن به بعض الظن وقوله فانه اريد به المسمى
اي هذا المفهوم في ضمن فرد ما فاللام فيه للعهد الذهني وكان الاوضح ان يقول مسمى
يزيد ومما يجب ان ينبه عليه في هذا المقام ولم يتنبه له احد ان المراد بالتكثير التكثير
حكما اذ بالتأويل لا يصير نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقية ما وضع لغير معين لا ما اريد به

(غير)

غير معين مجازا (قوله او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه) لو اول بوصف غير مشتهر به بقربة يصير نكرة ايضا فقيده بالمشتهر لا كفتاه بالمشتهر من التأويل (قوله لمتين اى ظهر حين بين) يعنى ظهر من غير بيانه بل فى ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرايطها ولذا اختارتين على بين ولا يخفى عليك ان كلام المصنف مغلق ولو قال وكل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لانه اذا نكر بقى بلا سبب او على سبب واحد لمتين الى آخره لكان واضحاً (قوله استثناء بما بقى من الاستثناء الاول) اى استثناء من ما ل الكلام لانه يؤول قوله لاتجماع مؤثرة الاماهى شرط فيه الى انه لاتجماع غير ماهى شرط فيه فقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذى هو ما ل هذا الكلام ولو قال لاتجماع مؤثرة غير ماهى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل لكان اخصر واوضح كما انه لو قال الاماهى شرط فيه او العدل ووزن الفعل وليس المراد أن المستثنى مستثنى بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول على طبق تقييد الكلام بالظرفين من جنس واحد فانه تقييد بالثانى بعد التقييد بالاول كما توهم لان المستثنى منه لا يكون مقيدا بالمستثنى وليس معنى الاستثناء على وجه يكون قيذا للمستثنى منه ويمكن ان يكون المستثنى مستثنى من مفهوم الكلام بان يكون فى معنى كل ما يجامعه العلمية المؤثرة فهى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل (قوله فان العلمية تجامعها مؤثرة) قيل اختلف النحاة فى تأثير العلمية مع العدل فى اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلاث ومثلت فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصلى واختار قولهم الشيخ الرضى واختار سيبويه منع صرف اخر وجمع واخوانه اعلاما والكوفيون صرفوها ولا يخفى عليك انه لا اختلاف فى تأثير العلمية مع العدل اتما الاختلاف فى زوال العدل بزوال الوصف (قوله اى لا يوجد معها شىء من الامر الدائر بين مجموع هذين الشئين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لاجموعهما) لا يخفى سماجة هذا التوجيه ومع ذلك جمع الاعم قوله فقط لاجموعهما مما يعيبه الفصحاء كما بين فى محله والاولى ان المستثنى منه شىء منهما اى لا يكون مع العلمية شىء منهما الا احدهما المنفرد عن الآخر ولا يلزم استثناء شىء من نفسه لان المستثنى منه شىء منهما اعم من المنفرد عن الآخر او المجتمع مع الآخر والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة والافراد وان المستثنى منه سبب لمنع الصرف لا يكون العلمية المؤثرة شرطاً فيه وهو يشمل مجموعهما وكلا منهما لصدق السبب عليهما لان المجموع سبب تام وكل واحد سبب ناقص (قوله فاذا نكر غير المنصرف الى آخره) الشرطية ممنوعة واتما يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلى معتبرا لكنه يكون الوصف الاصلى معتبرا

فليكن العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوالها الا ان يقال العلمية لما كانت ناسخة
 لا اعتبار السبب الاصلى الذى لا يؤثر وحده فى الكلمة حيث نسخت اعتبار الصفة
 لم تعتبر بعد الزوال ومن هذا علمت ان قوله وخالف سيويه الاخفش يصح ان يكون
 جوابا لسؤال يتوجه على هذه الشرطية من انه يلزم البقاء بلا سبب اذا لم يكن فى الكلمة
 صفة اصلية ثمت العلمية عن اعتبارها كالوصفية الاصلية اما اذا كانت فيجوز أن تعتبر
 بزوال العلمية فلا يبقى الكلمة على سبب واحد او بلا سبب فاجاب بان هذا المتع انما يتجه
 على قول سيويه وقول الاخفش اقوى منه فاللزامة مبنية عليه وقوله فاذا نكر بقى
 بلا سبب او على سبب واحد ظاهره انه بقى بلا سبب فى غير ما احد سببه العدل ووزن
 الفعل وفيه نظر لانه بقى على سبب واحد فى سكران علما اذا نكر كما يصرح به الشارح
(قوله) لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرطية من الاسباب الاربع المذكورة
 قيل وان كانت مجتمعة كما فى آزر بيجان **(قوله)** ان اصمت بكسرتين) بقطع الهمزة ووصلها
 على ما فى القاموس **(قوله)** لجواز ورود اصمت بكسرتين) بناء على جواز ورود يصمت
 بالكسر ونحن نقول اصمت علم للمفازة سميت بلفظ اصمت بصمتين مبالغة فى شدة الخوف
 فيها بحيث يامر كل صاحبه بالصمت ولا يمكن له حفظ لسانه عن الغلط من غاية الاضطراب
 فاصمت غلط لا معدول ولا مدفع للنقض باخر فانه معدول كاخرو مع ذلك فيه وزن الفعل
 الاما ذكره بقوله وايضا قد عرفت فيما تقدم **(قوله)** وخالف سيويه الاخفش) فى القاموس
 سيب هو التفاح وهو فارسى ومنه سيويه اى رانحة لقب به امام النحاة عمر وبن عثمان
 الشيرازى **(قوله)** جملة اصلا) هذا مبنى على جعل اخفش مفعولا وهو المرجح لانه اذا
 اشبه الفاعل بالمفعول فى التلغظ يجب جعل المقدم فاعلا فكذا اذا اشبه الفاعل بالمفعول
 فى الخط يجب ان يجعل المقدم فاعلا وقيل ظهور كون اعتبارا مفعولا له يرجح كونه مفعولا
(قوله) وان كان غير مستحسن) فان قلت لا يرتكب البليغ غير المستحسن لتكنه قلت المراد
 غير المستحسن بحسب الظاهر والبليغ يعدل عن مقتضى الظاهر لتكنه وهو من اسرار
 البلاغة فان قلت دفع الشبهة عن سيويه يدل على ان المرجح عنده قول سيويه قلت
 دفع الشبهة لا يدل الا على ضعف الشبهة وكون الراجح عنده قول الاخفش من الواضح
 فى درجة لا يعرضه شبهة **(قوله)** فى انصراف نحو احمر علما) حال والعامل هى المماثلة
 او المخالفة وعلى الثانى ذوالحال نحو او ما اضيف اليه كما فى قوله تعالى ﴿ واتبع ملة ابراهيم
 حنيفا ﴾ **(قوله)** وكذلك افعال التفضيل) ولذا لا يعمل فى الظاهر بخلاف مثل احمر **(قوله)**
 حتى صار افعال اسما) اى كالاسم الخالى عن الوصفية **(قوله)** وان كان معه من فلا ينصرف
 بلا خلاف) اشارة الى انه بعد تفسير نحو احمر بما فسر يتجه عليه دخول افعال من

فيه مع انه لاخلاف فيه فقول يبنى ان يضر نحو احر بما يكون الوصف فيه ظاهرا ولا يكون معه في اللفظ ما لا يكون مع احر من كلمة من التفضيلية حتى لا يتجه عليه (قوله) وهذا القول اظهر) وقد سبق ما دل على كونه اظهر ومن موجباته ان العلمية الاصلية تمنع عن اعتبارها لانه لاوجه لاعتبارها والعلمية تشاركها في كونها في الاسم في الاصل وترجع عليها قرب العهد والقوة (قوله) لزم ان يعتبره في حال العلمية) ايضا الاولى ان يقول كان مظنة ان يلزمه لتلايكون هو وقوله فاجاب متساقرين تأمل وقد جعل يلزمه من الزوم ولك ان تجمله من الازام (قوله) فان العلم للخصوص) اى موضوع للخاص والوصف مذكور للعام والواضح في بيان التضاد فان العلمية كون اللفظ موضوعا لذات معينة من غير اعتبار صفة والوصفية كونها مستعملة في ذات مبهمه في غاية الابهام مع اعتبار صفة (قوله) وهو منع صرف لفظ واحد) يتجه عليه ان الوصفية والعلمية ليستا متضادتين في هذا الحكم بل متوافقتين ولامانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه وبما يقضى منه العجب انه جعل البعض اظهار التدقيق في هذا المكان الواسع في كمال التضييق فقال في شرح قوله وهو منع صرف لفظ واحد معنا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الفاظ وهو واحد اى بالنوع ولا في منع صرف احر في حالتى الوصفية والعلمية لتعدذ المنع ولا يخفى على احد انه ليس في شىء مما ذكره اعتبار المتضادين معا بل حين اعتبار ضد لم يعتبر ضد آخر (قوله) وجميع الباب اى باب غير المنصرف) لآباب ما فيه علمية مؤثرة كما يومه كون الكلام فيه (قوله) اى بصورة الكسر) اى بما هو على صورته فاطلاق الكسر استعارة للحركة الاعرابية التى شبيهة بالكسر الذى هى حركة بناءية (قوله) وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة) اى بحقيقة اللام لا بمجرد صورته كما فى الحسن فالافضل علما مما لا تزول العلمية عنه باللام فهو غير منصرف واعلم ان الخلاف فى انصرافه وعدم انصرافه مما لا ثمرة له فلذا لم يلتفت المصنف اليه فكلماته نعم الكلمات (قوله) المرفوعات) انما جمع ولم يأت بالمفرد لان تعريف المرفوع وتعريف الرفع يوهان ان المرفوع ليس الا واحدا هو الفاعل فزال ذلك الوهم بصفة الجمع الدالة على التعدد الا انها فى المجرورات مجرد المشاكلة وفى المنصوبات مستعارة للكثرة وههنا فى موقعها (قوله) لان موصوفه الاسم الى آخره) دليل على التنى والانبث فبكون الموصوف الاسم وكونه مذكر اتم التنى وبضائهم ذكرت معهما صح الانبث وقوله لان موصوفه الاسم اما لان الكلام فى الاسماء فالظاهر جعل الموصوف الاسماء لا الكلمات واما لانه لو جعل موصوفه الكلمات لم يصح قوله هو ما شتمل على علم الفاعلية لان الكلمة المرفوعة تشمل الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشتمل على علم الفاعلية لان الرفع فيه ليس علم الفاعلية وهذا وجه دقيق ينقدح منه ما يستضى به اولوا الابصار الى وجه بديع

في اختيار علم الفاعلية في تعريف المرفوع على الرفع وهو أن ما اشتمل على الرفع اعم من الاسم المرفوع الذي هو المعرف في هذا المقام وله وجه بديع آخر وهو أنه نبه بذكر علم الفاعلية في تعريف المرفوع الذي نبه على أنه انواع او لا وصرح به ثانيا على ان المراد بالفاعل في تعيين الرفع ما يشمل غيرها (قوله كالمصنفات للذكور من الخيل) كتب في الحاشية الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلثة قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر هذا كلامه والسجل على وزن القمطر الضخم كالكتف للعظيم الجسد والايام الخاليات مجازلان خلا المكان بمعنى مات او مضى على ما في القاموس ونخلة المكان بالموت او المضى ليس حال الايام بل حال ما فيها (قوله اى المرفوع الدال عليه المرفوعات) دلالة الجمع على واحده والكلام يحتمل تعيين المرجع فيها وتقدير المبدأ (قوله لان التعريف بما يكون للماهية لالافراد) فيلغو ذكر المفرد والاشعار به في مقام التعريف ولك ان تقول السنة فيما بين الابداء تفسير المفرد المذكور لافروعه (قوله ان يكون موصوفا بها) الكلام مبنى على عدم التفرقة بين الدال والمدلول فان الاتصاف بمدلول الرفع بمدلول الاسم فجعل الاسم موصوفا بالرفع وقيل شبه الحركات والحروف بالاصناف لاحتياجها في وجودها الى الكلمات ولتبعيتها لها في التلفظ احتياج النعوت الى محالها وتبعيتها لها (قوله ولاشك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى) رد لما حققه الفاضل الهندي في هذا المقام حيث قال الاعراب المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون هؤلاء في جاءني هؤلاء مرفوعا اذ معنى الرفع المحلى انه في محل لو كان ثمة اسم معرب لكان مرفوعا هذا كلامه فلم يرد بذلك ان المرفوع وما اشتمل على الرفع لا يشتملانه بل اراد أن شمولهما له ليس الا بضرب من المسامحة الشائعة ولقد تعرض الشارح الفاضل بالفاضل بل شنع عليه تشنعا لطيفا بان دليلك يثبت قبيض دعواك لان الاسم موصوف بالرفع المحلى فيكون مشتملا على الرفع محلا كما انه باعتبار اتصافه بالرفع المحكى اللفظي مشتمل على الرفع لفظا ولا يخفى ان الفاضل ليس في معرض هذا التعرض لان الاتصاف بالرفع المحلى يوجب البراءة عن الرفع حقيقة والاشتمال عليه حكما ومقصوده التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة ولك ان تقول ان مقصود الشارح ايضا هو التنبيه على كون الاسم موصوفا بالرفع المحلى وداخلا في المرفوع وان خلا عن الرفع حقيقة وليس مقصوده التعرض بالفاضل فان قلت المعرب محلا هل معرب بالحركة او بالحروف وهو بحيث لو فرض في محله المعرب بالحرف كان معربا بالحرف ولو فرض المعرب بالحركة كان معربا بالحركة قلت الاقرب بالاعتبار ان يجعل مثل الذي معربا بالحركة محلا ومثل اللذان والذين معربا بالحرف محلا (قوله وهو يبحث مثلا) ليس تخصيص الرفع بما عدا المحلى مع البحث عن احوال الفاعل

المبنى بتلك المثابة من الاستبعاد لجواز أن يكون اليحث عنه تقريبا ومثله غير ناظر في كتب العلوم **(قوله** أي من المرفوع) يرجحه ورود التقسيم حينئذ على ما ورد عليه التعريف كما هو الشائع وتوافق الضميرين البارزين المتتاليين في المرجع وان يأباه قوله ومنها المبتدأ والخبر **(قوله** او بما اشتمل) يرجحه توافق الضميرين المتتاليين في المرجع وكونه اوفق اذ مرجع كل منهما حينئذ مذكور قصدا غير محذوف بقوله ومنها المبتدأ **(قوله** لانه جزء الجملة الفعلية) أي غالبالثلثا يشكل يزيد قائم ابوه **(قوله** التي هي اصل الجمل) لان التركيب فيها اشده وامتزاج احد الجزئين وهو الفعل بالآخر اكثر ولا نها يشتمل الخبر والانشاء وضعا بحورها من غير حاجة الى التوسل بخارج منها بخلاف الاسمية ومن جهات اصالة الفاعل انه لا يحذف وحده بدون ما يقوم مقامه وكأ انه لم يلتفت اليه لانه ينتقض نحو ما ضرب واكرم الا انا وقولهم بذلك أي رأى ومنها ان رفعه لا ينسخ بالتواسخ وكأ انه تركه لانه اورد عليه نحو كفى بالله وان اعتذر بأنه نادر غير مطرد والباء زائدة لكن حديث عدم الاطراد ضعيف لوجود كثير مطرد نحو ما جاء في من احد **(قوله** ولان عامله اقوى) لانه لفظي كالفاعل ومناسبة العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله ومن آثار قوة العامل اللفظي انه يغلب على عامل المبتدأ ويُسَخه فان قلت كون عامل الفاعل اقوى من المبتدأ لا يوجب كونه اصلا بالنسبة الى المرفوعات قلت المراد أنه اقوى من المبتدأ مثلا فيدخل في الحكم خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره اصل بالنسبة الى سائر المرفوعات فيثبت اصلته بالنسبة الى سائر المرفوعات ايضا **(قوله** وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ماهو الاصل في المسند اليه وهو التقدم) أي باق غالبا وهو ظاهر فان قلت لا يلزم من الدليل الا اصالة المبتدأ بالنسبة الى الفاعل والمدعى ان المبتدأ اصل المرفوعات قلت اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند واصالة المبتدأ بالنسبة الى اسم ما ولا امران محققان ظاهران فاعتمد عليه في ثبوت المدعى **(قوله** فانه لا يحكم عليه الا بالمشق) لم يقل لا يسند اليه الا المشتق ليشتمل الخبر والانشاء لعدم صدقه لانه يسند اليه المصدر وهو ليس بمشتق ومن حكم بان المراد بالمشتق المشتق حقيقة او حكما والمصدر في قوة ان مع الفعل فقد غفل عن الحكم **(قوله** أي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه الخ) فان قلت لم يعمل بعموم كلمة ما لستغنى عن التعميم قلت لان تخصيص كلمة ما في التعريفات بما يستدعيه المقام سنة مؤكدة يرى تركها سنة **(قوله** اسند اليه الفعل بالاصالة) لا بد او لان ينبه على ان المراد بالاسناد مجرد ثبوت شيء بشيء سواء تعلق به ادراك وقوعه او ادراك عدم وقوعه او طلب او انشاء ففي مقام سلب الوقوع لاسلب الاسناد وفي ان قام فرض الوقوع لافرض

الاسناد فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل التفي والشرط الى ما اشتهر من تكلف ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا او سلبا محققا او مفروضا وتانيا ان ينبه على ان التقييد بالاصالة لا يخص باسناد الفعل بل اسناد شبه الفعل ايضا مقيد فالاولى لحال الشارح ان يذكر القيد قبل الفعل ويضم الفعل الى قوله او شبهه فيتضح تعلق التقييد بالمطلق وثالثا ان التقييد بالاصالة له معنيان احدهما ما يعرفه كل ناظر وهو ما يقابل التبعية المأخوذة في التوابع وثانيهما ما لا يعرفه الا الاوحدى الالمى ولا تعجب ان تجده الالمى وقل لنفسك اذا جاءك الحق اتبى والتعصب والانانية دعى فان الملك لله يورثه من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين وهو ان اسناد الفعل بالاصالة ليس الا الى الفاعل وفي المعطوف والبدل ما هو بالاصالة العطف على المسند اليه والابدال منه ويتبعه الاسناد اليه والمتبادر من الاسناد الاسناد بالاصالة باى معنى تريد ويجب حل العبارات في التعريفات على ما هو المتبادر فقوله بقريئة ذكر التوابع بعدها مزيد التوثيق فتناقشة من قال لا يخفى بعدها عن التعريف مما لا يليق ورابعا ان المراد باخراج التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل اذ لا اسناد الى التابع الا فيهما بخلاف النعت والتأكيد وعطف البيان (قوله اى ما يشبهه في العمل) لم يقل في الاشتقاق لثلا يخرج المصدر ولا في الدلالة على الحدث لثلا يخرج الظرف والاظهر ان اطلاق شبه الفعل على هذه الامور قبل العمل لانهم يطلون عمل هذه الامور بمشابهة الفعل فالاولى ان يفسر بالمشابهة في الدلالة على الحدث والظرف ايضا يدل على الحصول والثبوت كما انه يشارك صيغة الحاصل في تلك ولذا وجب حذف عامله (قوله وقدم عليه) عطف على اسند وجعله حال التقدير قد خال عن الاستقامة (قوله لانه مما اسند اليه الفاعل) رد على المصنف ومن يحدو حدوه في جعل قوله وقدم لدفع توهم فاعلية زيد في المثال المذكور بناء على توهم اسناد ضرب الى زيد والغفلة عن الضمير المستتر وانما احتاجوا الى هذا التكلف لملهم الاسناد على الاسناد بحسب دلالة اللفظ كما هو الظاهر واعلم ان تعريف الفاعل على رأى البصريين انما يميز عن تعريفه على رأى الكوفيين بهذا القيد فان زيدا في المثال المذكور فاعل عند الكوفيين فلمه مزيد اهتمام بذكر هذا القيد احتيج اليه لثمام التعريف كما ذهب اليه الشارح او لا كما ذهب اليه غيره (قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا) انما احتاج اليه الشارح لملهم الاسناد على الاسناد حقيقة او بحسب الظاهر واما من لم يجعل زيد في زيد ضرب مسندا اليه ضرب فهو على معنى من التكلف لاخراج كريم من يكرمك ثم دفع التوهم ليشمله والامر فيه بين واما ما اختاره الشارح فمع افضائه الى تكلفات عديدة

بعيدة لا يستقيم التعريف عليه كيف والمسند الذي يجب تقديم نوعه انما يعرف بعد تعيين نوعه ونحو في تعيين النوع فيدور **(قوله** اي اسنادا واقعا) جعله مفعولا مطلقا فرده الى الاسناد لعدم استقامة رده الى التقديم فلزم الفصل بين العامل والمعمول بغير المعمول والاولى جعله حالا من ضمير قدم اي مشتملا على طريقة قيامه به **(قوله** كصاحب الفصل) ومعه الشيخ عبدالقاهر واكثر البصريين **(قوله** والاصل في الفاعل اي ماينبئ ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع) وهو مرجح الخلاف ترجيحا بالفاحد الوجوب اودونه فباحث وجوب تقديم الفاعل داخل تحت الاصل اذ الاصل بمعنى الاولى الصرف المنفك عن الوجوب فباحثه عدل للاصل وهذا الاصل مختلف فيه خالفهم فيه ابن جنى والاخفش والاصل عندهما في كل من الفاعل والمفعول به ذلك لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل فاي منهما بعد عن الفعل فقد عدل عن مكانه ورتبه بحيث فعله فلذلك جاز عندهما كلا المثالين من الاضمار قبل الذكر لان المرجح لكونه حقه ان يكون متصلا بالفعل كأنه اتصل فتقدم احدهما وتأخر الآخر ضرورة فهو مقدم رتبة وان تأخر لفظا وبهذا اندفع ان امتناع ضرب غلامه زيدا لا يصير دليلا على ان الاصل تقدم الفاعل لان الفاعل والمفعول به لوتساويا فيه لا تمتع ايضا لعدم تقدم المرجح رتبة لانه قد عرفت انه يتقدم حيث رتبة لكنه يتوجه انه لا يصح قوله فلذلك جاز لان الجواز لا يصير دليلا على ان الاصل في الفاعل قرب الفعل لانه مع تساوى الفاعل والمفعول به في ذلك ايضا يجوز ضرب غلامه زيد **(قوله** الفعل المسند اليه) يعنى اللام للمهد وانما قال الاصل ان يلى الفعل ولم يقل ان يليه فيرجع الضمير الى احد الامرين فيكون اخصر واشمل لابهام الاخصر وابهامه ان الاصل ان يلى الفعل الفاعل فيتوهم ان الداعي الى الولى هو الفعل والمقصود انه الفاعل ولدلالة الاقتصار على ذكر الفعل على ان الشبه اولى بهذا الحكم لان الفعل مع قوة عمله اذا كان لا يرضى الفاعل بالفاصلة بينه وبين الفعل فبالطريق الاولى ان لا يرضى بالفصل بينه وبين ضعيف العمل **(قوله** اي يكون بعده) حقيقة ولا يخفى ان هذا التكلف مما يحتاج اليه في التعريف ايضا في قوله وقدم عليه وكأنه لم يتب له فاهمله او حكما كفى الفاعل المستتر فان البعدية هنا حكمية كوجوده اذ هذا خلاف الاصل لما منع الاستتار **(قوله** لانه كالجزم من الفعل) عند العرب لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اي كونه كالجزم عند العرب لتلك اسكان اللام في ضربت وليس اسكان اللام دليلا ثانيا كما توهم وقيل اي يدل دلالة ان كان السابق يدل دلالة لم فان قلت اسكان اللام لم يدل على كونه كالجزم مطلقا بل حين

كونه ضميرا متصلا قلت بل مطلقا ولذا لم يكن في ضربك فتأمل (قوله) تقدم مرجع
 الضمير وهو زيد رتبة (التقدم الرتبة) هو التقدم بالقوة القريبة من الفعل لوجود
 سببه نزل القرب من الفعل منزلة (قوله) وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جنى
 لا مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به او بالمفعول به ضمير الفاعل بل لم يخالف
 في عدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وان اشتهر ذلك منهما بل اتفقا فيه
 وخالفا في لزومه في المثال المذكور كما اوضحناه لك في قوله خلافا للاخفش وابن
 جنى نظر ولك ان تقول الخلاف في تأخر مرجع الضمير لفظا ورتبة لاني قوله وذلك
 غير جائز (قوله) جزى ربه عنى عدى بن حاتم البيت دعاء عليه واخبار باجابة
 دعائه تقالا ومعناه قتل قتلا هدر الا قودله فان كلب غير المشية وكلب غير الصيد
 هو الكلب العاوى يعنى ليس له الا البعواء فيقتل من غير مبالاة بقتله ولا شد عند العرب
 من القتل هدر فان طلب القود عندهم مما لا بد منه وهذا معنى بديع البيت يليق ان
 لا يتجاوز وما كتب في الحاشية عوى الكلب يعوى عواء اى صاح انتهى (قوله) وانا
 لانم ان الضمير يرجع الى عدى بل الى المصدر جعل الضمير الى عدى هو المعنى
 الجزيل الذى لا يكاد يتخطأ البليغ لانه الموافق للعرف من حوالة الرجل المسئ الى
 ربه ولان الرب هو الملجأ للرجل فاذا انتقم للمظلوم منه يكون اشد عليه (قوله) اى
 الامر الدال عليهما لابلوضع ان اراد لابلوضع له يلزم ان يكون اللفظ المستعمل
 فى المعنى المجازى قرينة على المعنى المراد ولم يمهذ اطلاق القرينة عليه وان اراد
 لابلوضع له او لما يلزمه هو لزم ان لا يكون القرينة دالة على الشيء بالتضمن والالتزام
 اصلا وهو ظاهر البطلان فالصواب ان يقال اى الامر الدال عليهما من غير
 الاستعمال فيهما (قوله) فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغن عنه الشبهة ودفعها
 مما اورده الفاضل الهندى وتبعه الشارح ولعمري ان هذا الشيء عجاب اذ ليس
 الشبهة شيئا ولا الجواب اذ القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ او على تعيين
 المحذوف لا ما يدل على المعنى والمعنى انه اذا انتقى الاعراب لفظا وحذف وانتقى
 قرينة الاعراب فلم يعلم ان الاعراب الساقط ماهو وحينئذ لا وجه لتوهم صحة
 الاكتفاء بانتقاء القرينة اعلم انه انما وجب تقديم الفاعل فى هذه الصورة
 بمعنى انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل لكنه يجوز تقديم
 المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى
 فاعلا لانه لا يلبس المفعول حينئذ بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل
 صرح به الفاضل الهندى ويمكن ان يقال لم ينتف هنا القرينة لان تقدم موسى قرينة

(على)

على ان الفاعل هو عيسى. (قوله او كان الفاعل ضميرا متصلا بالفعل) ليس المراد بالاتصال معنى اللغة بل المصطلح وهو كون الضمير مما لا يستقل في التلطف فاذا كان الفاعل هكذا لا يصح تقديم المفعول عليه فلا يطلب قوله متصلا صلة ولا فائدة في قول الشارح بالفعل بل يوهم اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك لجر يانه في رويد زيدا مثلا (قوله اى يحبه تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور) قيد في جميع هذه الصور لغو لا فائدة فيه في جزاء الشرط لان الشرط يعنى غناء فاعتباره في المعنى مما لا ينبغي وكان الشارح لم يرد أنه معتبر في نظم كلام المصنف وان كان ظاهر عبارته بل اراد بذكره التنبه على ان الجزاء جزء لجمع الشروط السابقة (قوله اما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلنفاة الاتصال الانفصال) ولكونه كالجزء من الفعل وامتناع وقوع كلمة بين اجزاء كلمة (قوله مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر) قال من امتاز في زمانه بصيت الفضل عن اقرانه نعمده الله بغفرانه هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا يجوز نحو ماضرب احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له قلت فيما اذا كان الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال صادق بل ما يخفى كذبه اذا ابقى الفاعل على عمومه لبداهة كذب حصر ضاربية كل واحد في زيد والكواذب الظاهرة الكذب مما لا يبالي به في تحليل القواعد الادبية لانه مما لا يلتفت اليه اهل اللغة ولا يدخلونها تحت قصدهم فالقصد الصحيح من المثال المذكور ماضرب احد من الجماعة المختصة التي تخصص مقام الاخبار العام بها وحينئذ يصح ان يكون زيد مضروبا للغير واما دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا فذهول عجب لا ينبغي ان يقع فيه اديب كيف وهو لا يصح قطعا في مثل ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف لانه لا يصح فيه ان يقال المقصود حصر خالقيته تعالى في يوسف مع جواز أن يكون يوسف مخلوقا لغيره ولقد فتحت بابا للنقض يأتي فيه الامثلة متسلسلة بحيث لا يكاد تنقطع السلسلة ودفع الاشتباه ان المراد بجواز كون المفعول مفعولا لفاعل آخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة القصر في المثال المذكور تمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا تمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما يأتي فيما يأتي من خصوص المادة فلا ينافي دعوى الجواز (قوله وانما قلنا بشرط توسطها) يجب عند اكثر النحاة تقديم الفاعل اذا كان المفعول بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول لامع الا ولا بدونها ويجوز تقديم المفعول مع الا عند السكاكي وجماعة من النحويين فالظاهر في حل عبارة المتن ان يكون على مذهب اكثر النحويين وكأنه دعا الشارح

الى حمله عبارة المتن على مذهب السكاكي ان المصنف علل وجوب التقديم بانقلاب المعنى
ولك ان تتكلف في التعليل فتقول المراد انه يلزم الانقلاب في بعض الصور وحمل
الباقى عليه طردا للباب **(قوله)** لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل
تمامها) فيه عدول عن الاصل مع منع مانع عن العدول ولا يجوز العدول بلا منع
مانع عن الاصل فضلا عن جوازه مع المانع عن العدول **(قوله)** ضميرا متصلا بالفعل
بقى فيه نحو زيد ضربك فان المفعول فيه ضمير متصل بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل
فاخرجه بقوله وهو غير متصل **(قوله)** وانما قدر الفعل دون الجملة دفع لما قال الشيخ
الرضي ان زيدا في المثال المفروض مبتدأ لفاعل لطابق السؤال فانه جملة اسمية
ولان السؤال عن الفاعل لاعن الفعل والاهم تقديم المسؤل عنه ولك ان تجمله دفعا
لما يتجه من ان حذف الفعل انما يكون عند قرينة دالة على تعيين المحذوف وليس هنا
قرينة كذلك لان المحذوف كما يمكن ان يكون فعلا يمكن ان يكون خبرا لمبتدأ **(قوله)**
لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة) فيه بحث وهو ان في حذف الخبر حفظ المناسبة
بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا
ان يرجح عليه الا يرى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف
في باب الاضمار على شريطة التفسير **(قوله)** زيد مرفوع) والاصل على زيد لان
البكاء يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال ونقل عن العارف الرومي قدس سره
ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة نداءية معترضة وذلك لان المناسب للمقام
ان يدعى ان الضارع والمختبئ لما وقع في شدة ونقمة بسبب موتك يا زيد ناسب ان يبكي
عليهما دونك لانك في رخاء ونعمة **(قوله)** كلوا قح جمع ملقحة) الاظهر جمع ملقح لان
الملقح هو الفحل **(قوله)** ومما يتعلق بمختبئ) قال في الحاشية وتعلقه ببيك المقدر
مما ياباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا هذا
كلامه **(قوله)** في مثل وان احد من المشركين استجارك) اى فيما حذف وفسر اما بنفس
المحذوف او بما يفهم منه معناه نحو قوله تعالى ﴿ولو انهم صبروا﴾ والتقدير لو ثبت
انهم صبروا لحذف ثبت وفسر بان الدالة على الثبوت التى خبرها فعل ماض وذلك
فيا بعد ولو خاصة سواء كان للشرط اول معنى وبهذا ظهر ان ما ذكره الشارح انه لو ذكر
الفعل لصار المفسر حشوا لا يتم **(قوله)** وقد يحذفان معا) لا اختصاص لهذا الحذف
بالفعل والفاعل بل يحذف اى كلام اسميا او فعليا قصيرا كان او طويلا مركباً من الفعل
والفاعل او من الفعل وجميع متعلقاته **(قوله)** دون الفاعل وحده) وان يومه نعم قام
في جواب اقام زيد فاعرفه **(قوله)** لعدم قيام ما يؤدى مؤداه مقامه) نقض ذلك بمثل

لو لا زيد لكان كذا فانه وجب فيه حذف الخبر مع عدم قيام ما يؤدى مؤداه مقامه ويمكن
 دفعه بان حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما يؤدى مؤداه بخلاف الخبر فانه يجب بالتزام
 الغير موضعه **(قوله)** وانما قدر الجملة الفعلية قلت لا بد وان يقدر جملة اسمية ليتأكد
 فيصلح جوابا للمتردد كما لا يخفى **(قوله)** ليكون الجواب مطابقا للسؤال ولان فيه تقليل
 الحذف كما لا يخفى **(قوله)** بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا لكن ينبغي
 ان يخص العاملان بغير المصدرين نحو اعجبني ضرب وقتل زيد فانه لا يصح فيه قطع
 التنازع على مذهب النصري والكوفي اذ لا يضر الفاعل في المصدر ولا يذهب عليك
 ان ادنى مقامه التنبيه على ان المراد بالفعل العامل قوله والاصل ان يلى الفعل **(قوله)**
 وقد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع ونحن نقول ذكر الفعلين
 اقتصارا على ما هو الاكثر اعتمادا على ظهور المقايسة في ما هو اقل **(قوله)** ومعمول
 الفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني اي يستحقه قبل وجود الثاني فلا يكون فيه
 مجال تنازع لان الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان ينازع وبعد وجوده لا يمكن ان ينازع
 فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده فلا يرد ان استحقاق الاول قبل الثاني لومنع التنازع
 لتعين اعمال الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني لا يمنع وانما يمنع استحقاق
 الاول قبل وجود الثاني وبينهما فرق جلي لا يفقده فطن ذكي **(قوله)** ويصح ان يكون
 هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البذل ولا ينتقض حد التنازع
 بحسبى وحسبتهما الزيدان منطلقا او منطلقين بناء على انه على اى تقدير لا يمكن الا كونه
 معمولا لكل واحد منهما لانه يمكن وقوعه معمولا لكل واحد منهما على البذل لان افراده
 وتثنيته ممكنان لا يلزم انه حتى يمنع شئ منهما صحة وقوعه معمولا لما ينافيه ومنهم من قال المراد
 انه يصح كونه معمولا لكل منهما مع وقوعه في ذلك المحل من حيث انه واقع في ذلك المحل
 يعنى لا يمنع ذلك وقوعه في هذا المحل وانما يمنع تخالف المفعولين ولا يخفى انه وقوع في مضيق
 التدقيق مع ظهور سعة التحقيق **(قوله)** واما الضمير المنفصل الواقع بعدها نحو ما ضرب
 واكرم الانا هذا منقوض بمثل اقامت او قاعدات فان قائما وقاعدا تنازعا في انت ويمكن
 قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية بلا كلفة ولا يخفى عليك ان قائم مع
 استتار فاعله هنا مبتدأ اذ ليس مبتدأ في الكلام حتى يكون خيرا له فهو صفة واقعة
 بعد حرف الاستفهام رافعة لغير الظاهر فينتقض به حد المبتدأ ايضا فيمكن هذا على
 ذكر منك حتى لا يحتاج الى تنبيه مبتدأ في محله **(قوله)** لانه حرف لا يصح اضماره
 ولان انا ضمير المتكلم لا يصح اضماره في الفعل الماضي وكأنه لم يلتفت اليه لقصدته الى
 تحقيق التنازع فيما بعد الابما هو مشترك بين الظاهر والمضمر ليم التحقيق معنى **(قوله)**

واما على مذهب غيرها فلا يمكن قطعه) يمكن قطعه بتكرار المتنازع فيه لكنه لم يقطعه
العرب كذلك فعنى قوله ان طريق القطع عندهم الاضمار ان طريق القطع فيما تحقق
في كلام العرب الاضمار بحسب بادى الرأى وهو تمتع للمعرفت فان قلت هل يرضى
غيرها ببقاء النزاع بينهما قلت لا بل يقطع النزاع بما هو طريق الكسائى على ما اشار
اليه الرضى ومعنى قوله واما على مذهب غيرها فلا يمكن قطعه انه لا يمكن قطعه على
ما هو مذهبهم لان مذهبهم عدم امكان قطع النزاع ولا يخفى عليك ان الكسائى ايضا
يتجاوز عما جعل مذهبا له في هذا المثال من اضمار الفاعل في الثانى عند اعمال الاول
لانه يتعين حذف الفاعل فيه سواء اعلم الاول او الثانى وبما ينبى ان ينبه عليه ان
قطع المتنازع في ماضرب واكرمت الا اياى عند الكل بالتكرار فقول ماضرب الا انا
وما اكرمت الا اياى (قوله فقد يكون) الفاء جزائية ان كانت الجملة جزاء واعتراضية
ان كانت معترضة والجزاء قوله فان اعلمت الاول ان كان قوله ويختار بالواو على ما فى
اكثر النسخ وقوله فيختار ان كان بالفاء على ما فى بعض النسخ ومفعول مالم يسم فاعله
اما داخل في الفاعلية تخاطبا على اصطلاح الغير او لارادة الفاعلية حقيقة او حكما
واما داخل في المفعولية وفيه ما فيه لكن قوله في المفعولية انما يصح بظاهره لو كان
المفعول لقدر مشترك بين المفاعيل الخمسة ومفعول مالم يسم فاعله لكنه خلاف الظاهر
فلا بد من تأويله بما يطلق عليه المفعولية وبعد فيه نظر لانه يتوقف على اشتراك
لفظ المفعول بين الستة والظاهر انه جزء من الاسماء الستة لان يقال استعمال المفاعيل
في عباراتهم للخمسة يشعر باشتراكها بينها فيكون لكل اسم مشترك واسم مختص به (قوله
وليس هذا قسما ثالثا من التنازع) لان المقسم في كل قسمة مقيد بالوحدة فكأنه قال
التنازع من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية وهذا ليس قسما واحدا من التنازع
بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم ومن لم يتبته لهذا مع وضوحه من قوله بل
هو اجتماع القسمين قال لان الكلام في التنازع في اسم واحد كما يدل عليه افراد ظاهرا
وتكبره ايضا ولا يخفى انه يلزمه ان يخرج المثال المذكور عن بحث التنازع لانه
ليس تنازعا في ظاهر واحد بل في اسمين (قوله يعنى قد يكون تنازع الفعلين) نبه على
حالة مختلفين وعلى ذى الحال والعامل ايضا وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع
الى المصدر لانفس الضمير كما يتبادر منه لان الضمير لا يعمل ولورجع الى نفس المصدر
(قوله فيختار البصريون) لم يقل فالتنازع اعمال الثانى خلافا للكوفيين مع انه اخصر
وبعبارته في البيان اوفق لانه حينئذ لا يعلم ان المختار عند الكوفيين الاول لاحتمال المساواة
(قوله لقربه) اى لقربه مع مساواة العاملين في القوة وينتقض بمثل زيد يضرب ومكرم

عمرا **(قوله)** وللإحتراز عن الأضمار قبل الذكر) فينبني ان يقول وحذف الفاعل والتكرار **(قوله)** وبدأ به لانه المذهب المختار والاكثر استعمالا) ولان الكتاب في مذهب البصريين **(قوله)** لجواز الأضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير) وان لم يكن التفسير مذكورا لمحض التفسير كما في نعم رجلا بل لغرض آخر ايضا كما في ما نحن فيه فان المفسر لفاعل جملة ذكر لكونه متعلق النسبة في جملة اخرى بخلاف الأضمار قبل الذكر في العمدة فانه لا يجوز الا بشرط ما هو محض التفسير ولم يفرق الكسائي بين الأضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط محض التفسير وقوله وللزوم التكرار بالذكري بالاظهار اراد بالذكري ما يقابل الأضمار والاولى لفظا ومعنى وللزوم التكرار بالاظهار بل الاولى ولا متاع التكرار بالاظهار من غير اضطرار **(قوله)** وامتاع الحذف) اى امتاع حذف الفاعل من غير ما يستدسه في غير المصدر ونقض بما كرم الاانا واسمع بهم وابصر واضربن واضربوا القوم واضربن ياهند واضربني القوم فينبني ان يقيد الامتاع بقيود حتى يتم الاستدلال به **(قوله)** على وفق الظاهر) هذا فيالم يستوفيه المذكر والمؤنث نحو اخرج ام قتيل هند فانه لا يضر على وفق الظاهر بل يضر مفرد مذكر لا غير **(قوله)** وجاز اى اعمال الفعل الثانى) اخر المصنف خلاف الفراء عن محله فصار بيانه معلقا وهو متعلق باختيار اعمال الاول مطلقا عند الكوفيين واختيار اعمال الثانى مطلقا عند البصريين فلو اتصل به لكان واضحا بان يقول ويختار البصريون اعمال الثانى والكوفيون الاول خلافا للفراء مع الفريقيين فانه لا يجوز اعمال الثانى فقط فيما اذا اقتضى الاول الفاعل بل يجب عنده اعمال الاول **(قوله)** ورواية المتن غير مشهورة عنه) يقال فلتفسير عبارة المتن على خلاف ما هو المشهور في تفسيرها فيتزده عن مخالفة المشهور وهو أن المعنى وجاز اعمال الثانى مع الأضمار في الفعل الاول والاستتار فيه خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الثانى مع الأضمار في الاول بل اما ان يقول بتشريك الاول للثنائى فيما اذا اقتضيا الفاعل او ذكر الضمير الذى هو فاعل الاول بعد الظاهر قلت وعلى هذا التفسير لا يجبه عليه ان حقه ان يتصل بقوله ويختار كما يجبه على التفسير الاول **(قوله)** وعن الأضمار قبل الذكر في الفضلة) قيل ور به رجلا شاذ قلت قد سبق ان الأضمار قبل الذكر بشرط محض التفسير لا يخص العمدة نحو **(فقضيهن سبع سموات)** نعم الاولى ان يقول وعن الأضمار قبل الذكر من غير محض التفسير في الفضلة **(قوله)** لانه لا يجوز حذف احد مفعولى باب حسبت) اعترض عليه بانه واقع كما في قوله تعالى **(ولا يحسبن الذى يخولون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم)** فيمن قرأه على صيغة الغيبية اى بخلفهم هو خيرا لهم قلت يمكن جعل هو فى الآية من وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب **(قوله)** للثلاث

يلزم الاضمار قبل الذكر (في الفضة) لابد ان يقول او الفصل الكثير بين الفعل ومفعوله الشديد الاقضاء له لئلا يتجه عليه انه فليؤخر الضمير عن الظاهر ولا يخفى ان الاضمار او التكرار او الفصل لازم في التقدير فالمقصود الاحتراز عن التصريح واخذه ما هو لازم من القسح (قوله على المذهب المختار) الاولى على الاستعمال المختار وكأنه اراد بالمذهب الاستعمال (قوله) ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم) فان قلت كون المختار عدم الحذف لا يحتاج الى بيان سبب لانه الاصل قلت ليس الاصل مختارا مطلقا بل اذا لم يدع داع الى خلافه والالكان الذكر مختارا مطلقا والحقيقة مختارة مطلقا دون المجاز فلا بد لكونه مختارا مطلقا من امر زائد على الاصلية وهو هنا ما ذكره (قوله) ويكون الضمير حينئذ راجعا الى آخره) فيمكن الاضمار ولا يحذف مع امكان الاضمار كذا ذكر هذا الوجه في الهندي وفيه نظر لانه ان اراد انه لا يجوز الحذف مع امكان الاضمار ففسد وان اراد انه لا يحسن فمنوع فالوجه هو الاول (قوله) الا ان يمنع مانع) اى اضمرت على المختار وحذفت على غيره الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فقوله الا ان يمنع مانع مستثنى من الحذف والاضمار جميعا (قوله) ولا يخفى انه لا يتصور التنازع فيه بحث لانه انما يتم امتناع التنازع لو كان الافراد او التثنية او التانيث او التذكير لازما للمنطلق وشئ منها غير لازم بل هو مع افراده يصح ان ينشئ فيصح تنازع الفعلين المختلفين في المفعول المفرد والمتنى في منطلقا حال افراده بان يطلب احدهما ان يكون منطلقا مفعوله فيصير متنى فيخرج عن افراده ويطلب الآخر ان يكون مفعوله فيبقى على افراده (قوله) ولما استدل الكوفيون) قيل لا يقال مقاتل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والالزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن هذا ولا يخفى على ارباب الالباب انه ليس الشبهة شيئا ولا الجواب اما الاول فلان اعمال الاول اولى عند من يدعيه سواء حذف المفعول من الثاني او اظهر والبيت شاهده فشهادته مع حذف المفعول من الثاني اتم واما الثاني فلانه اذا جازحل البيت على غير التنازع لا يكون ضرورة داعية الى حذف المفعول على غير المختار (قوله) لاستزامه عدم السعى لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المتأني لكل منهما) اما منافاة الطلب لعدم السعى فظاهر واما منافاته لعدم الكفاية فلانه جعل السعى مستلزما للكفاية فيكون الطلب الذي هو عينه مستلزما لها ويمكن دفع المناقاة بانه لو كان صدور السعى البلغ عنى لادنى ما تسرلى من المعيشة كفاية قليل من المال لان ادنى ما تسرلى من المعيشة قليل من

المال لا مال كثير لان حوائج نفسى قليلة ولم اطلب القليل من المال لمعيشتى لانه كان
يبلغنى من الناس من غير طلب لمصلحة الكل معنى حيث قعت بادنى ما اعيش ولكن
اسمى للمجد المؤئل فكل شريف ينازعنى فيه ويضمن لى فى المعيشة فلم يكفى قليل
من المال ولم يحصل لى بلا طلب وسعى لكثرة المنازعين ولا يخفى ان هذا المعنى هو
الظاهر دون ما حله عليه البصريون (قوله اى لم اطلب العز والمجد) فيه انه يلزم
الفاصلة بين الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة على جملتهما فى غير صورة التنازع فيكون
مثل جاءنى وضربنى بكر عمرو وهو فصل بالاجنبى الا ان يقال بجوازه للضرورة
(قوله ولكنا) فان قلت ما وجه الاستدراك قلت لما ذكر فى البيت السابق انه لو كان
يسمى فى تحصيل المال لادنى معيشة لكفاه قليل من المال ولم يطلب المجد والعز فرما
توهم متوهم ان سعيه ليس لمجرد ادنى معيشة بل له وللمجد فاستدرك بجملة لمجرد
المجد ومن الناس من ذكر فى توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا اراك لا ترضى بسماعه
اذناك (قوله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه) فيه ان دأب المصنف فى هذا
الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع والمنصوب بكلمة منه فقوله ومنها المتبدأ
خلاف عادته فهو الذى يستدعى نكتة دون ما ترك فيه الفصل (قوله اى مفعول
فعل او شبه فعل) الاظهر الاخصر مفعول عامل لم يسم فاعله وبالجملة يصدق على
مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو اضربوا القوم
واضربا القوم واضربى القوم وامثالها مما لا يحصى فهو من تخصيص اللفظ بقسم منه
اصطلاحا (قوله حذف فاعله اى فاعله التحوى) فلا يشكل بانبت الربيع البقل
ولك ان قول المراد بقوله واقم هو مقامه اقامة المفعول على وجه لا يخرج عن
المفعولية فيخرج انبت الربيع البقل لانه لا يستفاد منه مفعولية الربيع بخلاف ضرب
يوم الجمعة فانه يستفاد منه مفعولية يوم الجمعة (قوله واقم هو) اكد الضمير المسترئيد
على مكانه فلا يتوهم خلو المعطوف عما يجب فى المعطوف عليه وفى اقامة المفعول مقام الفاعل
على مذهب المصنف فى الفاعل نظر لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل او شبهه اليه
مطلقا بل مقام اسناد الفعل المعروف فزيد فى ضرب زيد فى مقام المفعول لا فى مقام الفاعل
فتدبر لكن هذا انما يتوجه لو اريد بالفاعل الفاعل التحوى وقد عرفت ما به غنى عنه
(قوله الى فعل اى الى الماضى المجهول) فهو تأويل لعلم الوزن بصفته المشتهر
هو بها ونظيره لكل فرعون موسى اى لكل ظالم عادل كذا قيل وفيه ان الصفة
المشتهر بها فعل هو الماضى المجهول من الثلاثى المجرد لا الماضى المجهول
مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل فيكون فى معنى فعل ونحوه وبعد لم يجبر

نقصان كلام المتن لعدم شمول البيان بيان شرط زيد مضروب غلامه فزيد في التكلف
وقيل المراد بصيغة الفعل صيغة الفاعل وبقوله الى فعل وفعل صيغة المفعول ولما كان
غاية في البعد لم يلتفت اليه الشارح واكتفى في اصلاح بيان المصنف بقدر الامكان
(قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت) لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر بل
كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه نقل ان المتأخرين جوزوا ذلك
(قوله يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه الى آخره) ينتقض هذا بزيد معلوم ابوه قائما اذ لو
اقيم قائم مقام الفاعل لا يكون مسندا اليه باسناد تام لان اسناد اسم المفعول الى مرفوعه
في مثل هذا التركيب غير تام على انه اذا جاز كون المفعول الاول لقيامه مقام الفاعل
مسندا اليه باسنادين تامين فليجز كون المفعول الثاني مسندا ومسندا اليه بهما **(قوله ولا**
الثالث من باب اعلمت) قلت لو اكتفى بقوله ولا الثالث لضح لانه لا ثالث الالباب اعلمت
قيل لم يقع الثاني ايضا **(قوله والمفعول له بلا لام)** قيل مع اللام ايضا لا يقع **(قوله**
لان النصب فيه مشعر بالعلية) قيل النصب في الظرف ايضا مشعر بالظرفية فلا بد
من بيان فارق ويمكن بيانه بان ذات المفعول فيه يقتضى ذات الظرفية والنصب يدل
على قصد ما بخلاف المفعول له فان ذاته لا تقتضى العلية وانما يعلم عليه بالنصب
كقصد ما **(قوله اى كل واحد من المفعول له والمفعول معه كذلك)** انه على ان الكلام
من عطف الجملة الاسمية على الفعلية وليس قوله والمفعول له من قبيل عطف المفرد وانما
رجح هذا الاحتمال لان الاول يستدعى اعادة لا في المفعول له والمفعول معه وفي هذا
الاحتمال تجديد اسلوب البيان وجعل كذلك عمدة والاولى تفسير كذلك بالمفعول الثاني
من باب علمت ليكون اشارة الى واحد بعيد **(قوله تعين له)** تعين وجوب عند البصريين
وتعين اولوية عند الكوفيين وبعض المتأخرين بدليل القراءة الشاذة **(قوله لا نزل عليه**
القرآن) بالنصب وقراءة ابى جعفر المدني **(قوله ليجزى قوما بما كانوا يكسبون)** وقراءة
عاصم **(قوله وكذلك ننحى المؤمنين)** وحمل التعيين على الاولوية اشد مناسبة بقوله فالجميع
سواء وبين هذه القاعدة وقاعدة ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى من الثاني
تناف اذ قد يكون المفعول الاول من هذا الباب محجورا بحرف الجر كما في اتاه الله شيئا
لانه يأتى اتى الله اليه شيئا **(قوله لشدة شبهه بالفاعل)** التحقيق ان يقال كما ان المفعول به
قائم مقام الفاعل كذلك غير المفعول به قائم مقامه في اسناد الفعل المجهول اليه لان الفعل
المجهول وضع للإيقاع على الشيء فاذا اسند الى غير المفعول به وقع الفعل عليه بضرب
من التشبيه والتزليل فتى وجد المفعول به لا يصح اقامة غيره مقامه لعدم جواز اجتماع
النائب والمنوب وهذا يقتضى ان يكون المتعدى بحرف الجر متعينا للمفعول بواسطة

(جملة)

فجعله مع غيره على السواء لعدم تحقيق المقام وقصر النظر على الظاهر وأن يكون ذكر
 في قولهم ضرب في الدار لغوا مبينا على مساحات الكلام اذ المعنى مضروبية الدار
 بضرب من التنزيل **(قوله وفائدة وصف الضرب)** وكذا فائدة الزمان المعين في التمثيل
 حيث قال يوم الجمعة ولم يقل زمانا وفائدة المكان المعين حيث قال امام الامير ولم يقل
 مكانا للتنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم
 الفائدة لدلالة الفعل عليهما على ما قيل وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول به
 مبهم غاية الابهام مقام الفاعل بان يقال ضرب شخص وكذا المفعول بواسطة اذا
 كان في غاية العموم نحو ضرب في مكان **(قوله لان فيه معنى الفاعلية)** قيل ينبغي
 ان يكون المفعول الاول من باب اعلمت اولى من الثاني لانه العالم والثاني هو المعلوم
(قوله وفي بعض النسخ ومنه) الاوجه ان المراد حينئذ ومن الفاعل وفائدة التنبيه
 على انه من ملحقات الفاعل ولذا جعل الرفع علم الفاعلية **(قوله للتلازم الواقع بينهما)**
 ولاشتباك احوالهما حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدأ تكفل بيان وجوب تأخير
 الخبر وبالعكس بل وجوب العائد في الخبر الى المبتدأ ووجوب تعريف المبتدأ حين
 تعريف الخبر يصح ان يجعل من مسائل ايها شئت **(قوله على ما هو الاصل فيهما)**
 من القسم الاول من المبتدأ لان القسم الثاني مما اعترف به للضرورة حيث لم يوجد وجه
 لاعرابه سوى الابتداء وقال نحة المغاربة في توجيه رفعه انه خبر المرفوع بعده وتكفوا
 في أقام الزيدان بان اصله أقامان الزيدان فوضعوا الظاهر موضع المضمير فقالوا أقام
 الزيدان الزيدان فاقصروا على احدهما فتاديا عن التكرار فصار أقام الزيدان فارتكبوا
 ما ترى من التكلف هربا عن جعل المسند مبتدأ وتبعهم العلامة الثاني المحقق الفنازاني
 فاقصر في نحوه في بيان المبتدأ على القسم الاول ولا يخفى ان الظاهر على ما هو
 الاصل فيه فتأمل **(قوله اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا)** يعنى ان التجريد
 مجرد من مقتضاه وهو سبق الوجود قيل وجه الاتيان بالتجريد تنزيل امكان الوجود
 منزلة الوجود كما في ضيق فم البئر وصغر جسم البعوض قلت نبه على ان الاصل
 العامل اللفظى وعدل عنه الى المعنوي فكأنه جرد الاسم عنه ومن فوائد هذا
 التفسير ايضا ان التجريد عن العوامل بمعنى التجريد عن جنس العامل حتى
 يؤول الى السلب الكلى لالى رفع الايجاب الكلى ومنها ان المراد ليس التجريد عن
 نواسخ المبتدأ والخبر كما قيل فتاديا عن الانتقاض بقولهم بحسبك زيد لانه يصدق على
 زيد في قام زيد أنه مجرد عن نواسخ المبتدأ والخبر مسندا اليه ومن قال لم يحمل على
 ما قيل لانه بعيد عن الفهم يتجه عليه ان ما ارتكبه الشارح ايضا بعيد **(قوله وكأنه**

اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه بحسبك درهم) هذا
تقييد بعيد ليس له في الكلام مفيد والاوجه ان يعتبر تعميم التجريد اى مجرد لفظا او معنى
بان لا يكون للعامل تأثير في معناه وان كان اثره في لفظه او يعتبر في التعرف قيد الحيثية
اى الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه من حيث هو كذلك وحسبك من
حيث انه مجرد وليس مبتدا بل هو مضاف اليه حكما فتدبر (قوله وثاني قسمي المبتدا)
اى ثاني قسمي ما يطلق عليه المبتدا لان المبتدا مشترك لفظي بين هذين المفهومين وليس
للمبتدا مفهوم عام يتدرج فيه هذان القسمان فلو قال وعن المبتدا بالمعنى الثاني لكان
اظهر وافيد فان قلت فليكن معنى المبتدا المفهوم المردد بينهما قلت هذا مما لا يلتفت اليه
في تعيين المعاني ولا بعدتها وضع له اللفظ والا لم يوجد مشترك اصلا فكلمة او منع
الحلو لان المبتدا لا يخلو عن ان يكون ما وضع له هذا او ذلك دون الجمع لان كليهما ما وضع
لهما المبتدا فمن قال امتناع الاجتماع بين فمن قال او منع الحلو دون الجمع ايضا لم يأت
بشيء فقد بعد وما احترز عنه بقوله مسندا اليه جميع الاسماء المعدودة واسم الفعل الا
ان يقال لم يلتفت اليه الشارح لاحتمال خروجها بقيد التجريد عن العامل اللفظي فانه
يتبادر منه ان يكون له عامل ولا يكون لفظيا لكن حينئذ ينبغي ان يجعلها في سلك
ما احترز عنه بقوله المجرد عن العوامل اللفظية ولا يقتصر على ما ذكره (قوله بعد
حرف النفي كما ولا والف الاستفهام) الاخصر الشامل لهل قولك بعد حرف النفي
والاستفهام والاخصر منه الشامل لهما وغير وهل وكلمات الاستفهام قولك بعد النفي
والاستفهام مثال الغير ما قال الشاعر ونم ما قال * غير مأسوف على زمن * قد مضى
بالهم والحزن (قوله كهل وما ومن) نحو من ضارب زيد ومافاعل زيد على ان يكون
من وما مفعولين (قوله وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح
والاخشى يرى ذلك حسنا) وكان المصنف لم يعترف به فلذا ولورد على من جعل اسما
الافعال مبتدأة اتي بضمير الفصل الدال على حصر المبتدا في الخبر فانه قد يأتي لذلك كما صرح
به شارح التلخيص قدس سره (قوله وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم) فخير
مبتدا ونحن فاعله فيه نظر لانحصار كون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا في مسألة الكحل
فمعين كون نحن مبتدا وكون منكم مفسرا لمحذوف تقديره فخير منكم نحن عند الناس فلما
حذف فسر بقوله منكم ولو صح ما ذكره لصح اخير نحن فينتقض قاعدة جواز الامرين به
لانه من جواز الامرين وقد خرج من القاعدة لان خيرا ليس مطابقا لمفرد فافهم وبعد
رد انتقاض القاعدة بقولنا اخير منكم عند الناس انا (قوله رافعة لظاهر او ما يجري

(مجراه)

مجره) لم يرض بجمل الظاهر بمعنى المفلوظ كما في بعض الشروح لان اخلاء اللفظ عن معناه الاصطلاحي بالكليّة وحمله على خلاف القياس الظاهر من غير ضرورة لا يحسن حمله على الظاهر المقابل للضمير وجعله اعم من الحقيقي والحكمي وبعد لم يتم التعريف لانه بقي صفة رافعة لمضمر مستتر راجع الى الفاعل في صورة التنازع نحو اضارب ومكرم زيد اذا عمل مكرم وقد سبق التنبيه عليه واورد على التعريف أقام ابوه زيد فان أقام خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجيب عنه بتقييد الصفة بان لا يكون غيرها صالحا لان يكون مبتدأ وهو مع بعده يشكل بأقام زيد فان غيره صالح لان يكون مبتدأ وهو زيد فالجواب ان معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون اعتماده عليه في العمل وفي قولنا أقام ابوه زيد اعتماده على المبتدأ في العمل

(قوله فان طبقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والفت الاستفهام) نبه على ان ضمير طبقت ليس على ظاهره اذ لو كان على ظاهره للزم ان يجوز في الصفة الرافعة للظاهر امران ولا يخفى ان الا وضح الاخصر فان كان مفردا اى المرفوع ولاداعي الى ما تاتي به المصنف ويشكل القاعدة بقوله تعالى ﴿أرأغبانت عن آلهتي﴾ فانه مطابق للمفرد وتعين لكونه مبتدأ والالزم الفصل بين الراغب ومعموله باجنبي وهو المبتدأ وتشكل بأقام رجل فانه يصح كونه فاعلا دون كونه مبتدأ لعدم ما يخص به وتشكل القاعدة ايضا بقولنا أطالع الشمس فانها تطابق المفرد مع تعينها لكونها مبتدأ اذ لو كان خبرا لوجب أطالع الشمس (قوله جاز الامران) قيل لو كان زيد مبتدأ ينبغي ان لا يجوز أقام زيد لانه يلزم تقديم الخبر مع انه يوجب الالتباس بالفاعل كما في زيد قام واجب بان قام زيد يتعين فيه كون زيد فاعلا بحيث يخفى احتمال كونه مبتدأ بالمرّة لانه لا يشمل على خلاف الاصل بخلاف كونه مبتدأ فيلتبس المقصود التباسا شديدا بخلاف أقام زيد فان الفاعلية يشتمل على كون قائم مبتدأ على خلاف الاصل وكونه مبتدأ يشتمل على تقديم الخبر على خلاف الاصل فلا يخفى المقصود بسبب كون خلافة اظهر كل الاختباء فيجوز الامران اقول لاضرورة في تقديم الخبر في زيد قام حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفي أقام زيد يجب تقديم أقام لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتل على الاستفهام يجب تقديمه لا تقول فالضرورة قائمة في أقام زيد قلت لاضرورة لجواز زيد أقام بخلاف زيد أقام فتأمل (قوله اى الاسم المجرد الى آخره) قيل ان اريد بالاسم الاسم حقيقة يخرج عنه نحو بعض الفعل الماضي ضرب وان اريد اعم من الاسم حقيقة او حكما دخل فيه الخبر الجملة لانه في تأويل الاسم فزيد يضرب في قوة زيد ضارب وسيصرح بان تعريف الخبر ليس شاملا للخبر الجملة

لأنها ليست باسم قلنا المراد هو الأعم وعند محقق النحاة الجملة على صرافتها خبر من غير تأويل بمفرد فبناء كلام الشارح عليه نعم تجب أن المصنف ممن ذهب إلى تأويل الجملة الواقعة خبراً صرح به في إيضاح المفصل وبناء قوله فيما سبق ولا يتأتى الكلام إلا في اسمين أو في فعل واسم عليه وقيل الأولى تقدير المرفوع لأنه إذا ذكر أقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب لأنه ليس بمرفوع بالمعنى المذكور ولا يتجه عليه ما نتجه على تقدير الاسم من التردد المذكور ولا يخفى أن المرفوع من أحكام الخبر وإنما يعرف الخبر ليعرف فيرفع فتعريفه به دور على ما عرفت في تعريف العرب عند المتقدمين فلا تفعل **(قوله أي ما يوقع الأسناد به)** يشعر بكلامه بأن التركيب من قبيل أسناد المشتق الذي لم يسم فاعله إلى مصدره على طريق **لقد حيل بين العير والزوان*** وليس كذلك بل المسند مسند إلى الجار والمجرور والباء للسينية أي الاسم المسند بسببه لأن اللفظ سبب أسناد المعنى إلا أنه تجب أن النحوى يصف الألفاظ بصفات المعاني فيقول اللفظ مسنداً ومسنداً إليه كما سبق في تعريف المبتدأ فلا حاجة إلى ذكر الباء السينية **(قوله)** أو تجعل الباء بمعنى إلى والضمير المجرور راجعاً إلى المبتدأ الأقرب أن يراد المسند إلى المجرود أو يجعل الضمير راجعاً إلى المجرود والأولى جعل الباء للبلاسة أي المجرود المسند الملابس بالمجرود والفعل ملابس بالمعمول للعامل اللفظي أبدأ بالمجرود كتب في الحاشية وكأن النكتة في تغيير العبارة أن لا يشبهه بالمسند إليه المذكور في تعريف المبتدأ أو يحذف يظهر لقوله به فائدة والألا حاجة إليه انتهى ولا يخفى عليك أن الالتباس لا يندفع بالتعبير عن معنى إلى بالباء وإنما يندفع بأن قوله إليه في تعريف المبتدأ فاعل المسند وفي تعريف الخبر متعلق المسند وفاعله المستتر فيه فالتكته ليس بذلك **(قوله)** وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني ضمير به راجع إلى المسند به فيه أنه يخرج الصفة التي هي خبر المبتدأ لأنها مسندة إلى فاعلها لا محالة لا إلى المبتدأ واجباً بانها لم تسند إلى فاعلها لأن الأسناد هي النسبة التامة ولان نسبة تامة للصفة إلى فاعلها بل إلى المبتدأ وفيه أن جعل الأسناد في تعريف المبتدأ بمعنى النسبة التامة بعد جعله في تعريف الفاعل بمعنى النسبة الأعم تكلف بعيد جداً وقد يجاب بأن المراد بالأسناد إلى المبتدأ أعم من الأسناد إليه أو إلى ضميره أو إلى متعلق ضميره وتجه أنه يدخل في تعريف الخبر حينئذ يضرب في زيد يضرب وقد يتكلف بأن الخبر مجموع الصفة ومعمولاتها كالفعل إلا أنه أجرى أعراب الخبر على جزءه القابل له وهو الصفة **(قوله)** أي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند إلى شيء كما في القسم الثاني من المبتدأ أو ليسند إليه شيء كما في القسم الأول من المبتدأ وهذا الابتداء بعينه عامل في الخبر لاقتضائه المبتدأ والخبر على السواء كذا يستفاد من

الرضى فلا يحمل عبارة الشارح على ان تجريد الخبر للإسناد الى شئ عامل فيه ومسمى
 بالابتداء فانه وهم فلا يخفى ان تعريف الابتداء صادق على ما قام بالخبر والتعريف الصحيح
 تجريد المبتدأ عن العوامل اللفظية **(قوله)** لان المبتدأ ذات والخبر حال) هذا انما يتم
 كلياً لو لم يحز جعل الشخص خبراً ويجب ان يؤول هذا زيد بهذا مسمى زيد فالخبر انه
 حكم أكثرى قيل هذا الدليل جار في الفاعل فيلزم ان يكون اصله التقديم قلت نعم لان
 ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه تقديمه على الفعل لذلك الا انه منع مانع وهو ان المسند
 عامل ورتبة العامل التقديم وذكر الفاعل لداعى الفعل والداعى متقدم على مادعى
 اليه **(قوله)** جار في داره زيد) واختلفوا في صحة في داره قيام زيد وجوزة الاجفـض
 لان المضاف اليه للمبتدأ لشدة اتصاله بالمبتدأ في حكمه وقد جاء في أكفانه درج الميت
 ومنه آخرون **(قوله)** وقد يكون المبتدأ نكرة) لا يخفى ان المنظوم هو أن يجمع بين
 قوله واصل المبتدأ التقديم وقوله واذا كان المبتدأ مشتملاً على ماله صدر الكلام الى
 آخر مباحث التقديم والتأخير واعتذر بانه قدم بحث تنكير المبتدأ وكونه جملة على
 تمة بحث التقديم ليجمع بين الاصول الثلاثة التقديم وتعريف المبتدأ وافراد الخبر اذنبه
 على اصالة التعريف بايراد كلمة قد في قوله وقد يكون المبتدأ نكرة ونبه على اصالة
 الافراد بقوله والخبر قد يكون جملة ولتوقف بعض ما هو من تمة بحث التقديم على معرفة
 بحث التنكير والخبر الجملة والعذر شبهه بالقدر اذ لا يندفع به لامكان الجمع بتأخير اصل
 التقديم عن الاصلين الآخرين **(قوله)** اذا تخصصت بوجه ما) يقال الاخصر
 الاوضح اذا تخصصت بمثل ولعمد الى آخره ويدفعه انه يوجب التخصص بما ذكره
 بخلاف عبارته فانها لا توجه **(قوله)** اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة
 التي هي منافية للشركة غالباً فلا يرد أن مزية ادخل السوق على ادخل سوقاً في قلة
 الشركة غير ظاهرة وكما انه يقل الاشتراك بالتخصيص قد ينعدم الا انه خص بالذكر
 مأهو الغالب ويكفي للوقوع مبتدأ **(قوله)** وحيث وصف بالموثمن تخصص بالصفة)
 قيل لامعنى لعدم صحة انسان خير من فرس وصحة حيوان ناطق خير من فرس بل
 صحة جسم نام خير من حجر قلت ما ذكر سر نحوى لالتزام العرب تخصص النكرة
 في مقام الابتداء ولامناقشة في الاسرار لذوى الابصار **(قوله)** ومثل قولك ارجل
 في الدار ام امرأة) ومما يتخصص بوجه ما جواب هذا الاستفهام فانه يضح ان يقال رجل
 او يقال امرأة فانه تخصص بعلم المخاطب بثبوتها في الدار على وجه الاحتمال فكأنه قال
 رجل احتمال عندك انه في الدار في الدار **(قوله)** فكأنه قال اى من الامرين المعلومين
 كون احدهما في الدار) اعترض عليه بان هذا التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص

عند المخاطب وهو مندفع بانه تخصيص عند المخاطب ايضا بان الخبر يرجل معلوم لانه في الدار وهو مستفهم عن تعيينه فلم انه ينبغي له التعيين في الجواب واستفاد من الكلام ما ينتفع به واعترض ايضا بانه لو كان المخصص في المثال المذكور ما ذكره ينبغي ان لا يجوز أن يرجل في الدار وهو ايضا مندفع بان المخصص في كوكب عظيم انقض الساعة هو الصفة مع جواز كوكب انقض الساعة **(قوله فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل الى آخره)** الظ جعل الضمير راجعا الى كل واحد منهما لكن مراده رجل كما يفسح عنه قوله وفي الدار خبره ولك ان تراعى الظاهر وتريد بكونه مبتدأ كونه مبتدأ حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتدأ مبتدأ حكما **(قوله فان التكرة فيها وقعت في حيز التي فاقتت عموم الافراد وشمولها قعنت وتخصصت)** اي تخصصت حكما لانها وان لم يحصل فيها تقليل الاشتراك اورفمه لكنها صارت في حكم ما قل اشتراكه في التعيين فلا يرد أن تقليل الاشتراك اورفمه للتخصيص ببعض الافراد وهو لم يتحقق هنا **(قوله وكذا كل تكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة)** هذا قول امير المؤمنين عمر رضى الله عنه في تعيين فدية الجرادة اذا قتله من احرم والمقصود أنه يتصدق بما شاء وعموم التكرة مع الاثبات في المبتدأ كثير وفي الفاعل قيل نحو **(علمت نفس ما قدمت واخرت)** بخلاف ما في حيز التي فانه يستوى فيه المبتدأ والفاعل وغيرها **(قوله لشبهه به اذ يستعمل الى آخره)** اولانه كان في الاصل فاعلا قدم للتخصيص **(قوله بالنباح المعتاد)** فيه مسامحة اذ الهيرير صوت للكلب دون نباحه على ما في الصحاح **(قوله قد يكون خبرا)** قيل لبالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فنسب وفيه نظر لانه يهر اذا رأى الحبيب للنشاط لانه يراه غير اجنبي ونباحه اذا رأى العدو لاضطرابه حيث يراه اجنبيا **(قوله فيقدر وصف)** وقد يكتفى بجعل التووين للتعظيم والاول انسب بحال هذا العلم والثاني بعلم المعاني فلا تفضل فالمثال انما يكون للمخصص بما يخص به الفاعل اذا استعمل في نباح معتاد واما اذا استعمل في نباح غير معتاد فالمثال للمخصص بالصفة **(قوله وهذا مثل)** فصحيح الابتداء انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار المعنى التمثيلي فالتركيب مفيد من غير حاجة الى تخصيص المبتدأ **(قوله علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار)** اورد عليه ان قائم رجل كذلك ويمكن ان يعتذر بان هذا سر نحوى لا يطرده اعتباره ولا يخفى ان الاولى ان يقول لتخصيصه بتقديم الخبر الظرف **(قوله هذا هو المشهور فيما بين النحاة)** اما اشارة الى الحكم بان التكرة يجب ان تخصص حتى يقع مبتدأ فتح يكون قوله وقال بعض المحققين منهم الى آخره عديلا له واما اشارة الى ما ذكره في تفسير سلام عليك والمقصود منه الاشارة الى ما فيه

من المناقشات التي ذكره الفاضل الهندي والباحث التي نظمها في هذا المقام فارجع اليه ان كان فيه لك المرام **(قوله** وقال بعض المحققين منهم) يقال لا تنافي بين كلام النحاة وما ذكره بعض المحققين الا انهم لما رأوا ان المتبدي لا تنفي قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وغيره ضبطوا امثلة قلما يتخلف عنه الفائدة ليكون على بصيرة ما في الحكم على نكرة **(قوله** ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد) يرد عليه انه لا يصح حصر المصنف الكلام فيما هو من اسمين او فعل واسم **(قوله** اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا) خبر المبتدأ من الجمل التي لها محل من الاعراب وحصرها في سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه وجزاء شرط جازم وقع بعد الفاء او اذا والتابع لمفرد والتابع جملة لها محل من الاعراب والجملة التي لا محل لها من الاعراب ايضا حصرت في سبع المستأنفة ويسمى ابتدائية كما تسمى الجملة التي صدرها مبتدأ والمترضة والتفسيرية نحو **(قوله** واسر والنجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم) فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى والمجاب بها القسم الواقعة جوابا للشرط غير جازم مطلقا ولو لا وما وكيف او جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة صلة اسم او حرف والتابعة لما لا محل لها من الاعراب فليكن على ذكر منك هذه الجملة حتى يفضل لك الممارسة تفصيلا معينا **(قوله** ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية) بمعنى انها نائبة عن الفعلية والا فالظرفية جملة لانتقال اسناد الفعل الى الظرف ولهذا استتر فيه ضمير كان فاعلا للفعل ولك ان تقول لم يذكرها لانها سبقت غير مرة بل متصلا بهذه المسئلة **(قوله** فلا بد في الجملة) وكذا في المشتق والمأول به وقال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من ضمير عائد واستدل بالإجماع على ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر كان وخبر المبتدأ واجيب بان في خبر كان المقارنة بالزمان فهو بمنزلة الفعل وقوله فلا بد من عائد الظاهر فيه فلا بد لانه شبه مضاف لتعلق من عائد به كما هو الظاهر الا انه عمل ببعض اللغات في شبه المضاف وجعل من عائد خبرا بعيد من رعاية المعنى **(قوله** كاللام في نم الرجل) لا يخفى ان نم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع المضمرة الا ان الظاهر صلح لوضعه موضع المضمرة باعتبار لام العهد فلا معنى لجملة قسياله **(قوله** ووضع المظهر موضع المضمرة) جاز في مقام التعظيم مطلقا وفي غيره جاز في جملتين مطلقا هذا في سعة الكلام وفي الشعر جاز عند سيبويه بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش مطلقا **(قوله** وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ) الاولى عين المبتدأ ليشمل قولنا الشان زيد قائم ومقولى عمر وقائم **(قوله** وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا) واما غير الضمير فكون الخبر عين المبتدأ لا يقبل

الحذف ووضع الظاهر موضع المضمحل لئلا تفوت مع الحذف وكذا لام العهد اذ مع الحذف لا ينساق الذهن الا الى الضمير **(قوله لقيام قرينة)** دل كلامه على ان الحذف شائع كلما قام قرينة وليس كذلك بل خص ذلك بالضمير المجرور بمن اذا كان في جملة اسمية يكون المبتدأ منها جزءاً من مبتدأها واما في غيرها ففي المرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والمجرور سماعي **(قوله نحو البر الكرك)** كتب في الحاشية الكرك* دوأزده شربار مهذب* انتهى وتفصيله ان الكرك اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن وقوله الكرك منه الجار والمجرور والحذوف هنا حال من ضمير بنسبتين فيلزم تقديم الحال على العامل المعنوي فالاولى ان يقدر مؤخرا وان قيل ذلك جائز في الحال الظرف وقوله السمن منوان منه في هذا المثال صفة منوان **(قوله وما وقع ظرفاى الخبر الذى وقع ظرف زمان او مكان)** الظرف عندهم اسم لظرف الزمان والمكان وهم يتساحون فيطلقونه على الجار والمجرور ثم يتساحون فيطلقونه على مايم الجميع فالشارح جرى على التسامح الاخير تعميما للفائدة وظرف الزمان لا يقع خبرا عن عين لا يكون متجردا فلا يقال زيد يوم الجمعة بخلاف الهلال ليلة الجمعة ومن العجائب ما وقع لبعض في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله بان الاخبار عن الجثة بالزمان لا يفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة دون جثة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الزمان الخريف مفيد لمن لا يعرف ان الزمان يحدث في الخريف ولا يخفى ان الزمان الخريف من قبيل الهلال ليلة الجمعة فالاعتراض على ما نقل لا يعلى ما قالوا تأمل **(قوله فالأكثر من النحاة وهم البصريون)** لو كان التقدير بالجملة من البصريين لكان المناسب ان يقول وما وقع ظرفا فمقدر بجملة خلافا للكوفين فالظاهر ان التأويل بالجملة لا يخص قوما منهما بل يعم الأكثر وقوله على انه اشارة الى تقدير الجار ليصح كونه خبرا عن الأكثر ولو جعل المحذوف مضافا من المبتدأ اى حكم الأكثر أنه مقدر بجملة لكان اخف **(قوله اى ما اول بجملة)** اول التقدير بالتأويل لان التقدير يلزمه التأويل والصرف عن الظاهر ليصح تعديته بالباء والحكم على ما وقع ظرفا بكونه مقدر مع انه ليس بمقدر بل مذکور وهذه الجملة من مطارح الاقطار ذكروا فيه ما يجب ان يغمض عنه الألبار وما لا يبعد أن يقال ان التقدير بمعنى اللاحق يقال قدرت هذا بذالك اى الحقته به اى الظرف ملحق بالجملة ومجموع من جملتها وما يليك ان التقدير بمعنى التعيين يقال الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى اى المعينة فالمعنى ان الخبر الظرف مبهم عين بجملة عند الأكثر وبمفر د عند الأقل **(قوله بتقدير الفعل)** ذلك الفعل العام كالحصول والكون الا نادرا حتى حصر عامة النحاة الظرف المستقر فما كان عاملا عاما وحقق

بعض المتأخرين انه قد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليه بحسب المقام واما قوله تعالى ﴿ فلما آه مستقرا عنده ﴾ فالاستقرار فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول العام **(قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل)** هذا منقوض بمثل زيد في الدار ابوه او ما في الدار ابوه فان الخبر فيه جملة سواء قدر الفعل او اسم الفاعل لانه من قبيل حاصل ابوه وما حاصل ابوه وما حملتان **(قوله ان الظرف لا بدله من متعلق)** قيل اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث لان الظرف لا بدله من مظروف والمظروف في زيد في الدار هو زيد ولا حاجة الى امر آخر هذا قلت الظرف يكون ظرفا لامر من امور زيد من قيامه او سكونه او حصوله او غير ذلك فلا بد من تقديره ليم البيان **(قوله والاصل في الخبر الافراد)** قيل ليتوافق الركنان اقول لانه اسرع قبولا للربط **(قوله اى على معنى وجب له صدر الكلام)** وهو معنى يغير الكلام كالاستفهام والتنى والترجى الى غير ذلك **(قوله وذهب بعض النحاة)** كأنه لم يقل وذهب غيره لثلاث يتقضى بتأني سيويه فن قال بل غير سيويه فقد غفل **(قوله لكونه معرفة)** وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيويه الامتناع في المبتدأ المتضمن لمعنى الاستفهام وابن الحاجب منع كون من نكرة وكأنه اشار الشارح الى هذا المنع حيث قال فان معناه أهذا ابوك ام ذاك ولم يقل فان معناه اى رجل ابوك لكن في قوله وهذا مذهب سيويه خفاء فاعرفه ومما اجاز سيويه في الاخبار عن النكرة بالمعرفة الاخبار عن افعال التفضيل في جملة وقت صفة نحو مررت برجل افضل منه ابوه **(قوله او كانا متساويين)** لو اکتفى به عن قوله او كانا معرفتين لكنى الا انه هرب عن الحمل على التساوى في مرتبة التعريف فالمراد التساوى في صحة الوقوع مبتدأ **(قوله او كان الخبر فعلا له)** اى صورة فخرج بقوله له قام ابوه في زيد قام ابوه وبقوله صورة خرج الزيدان قائلان لان الخبر ليس فعلا صورة كذا قيل وفيه ان زيد قام ابوه ليس الخبر فيه فعلا صورة فلا حاجة لاخراجه الى قبله فعنى قوله او كان الخبر فعلا له او كان الخبر مشتملا على فعل له **(قوله اى تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور)** ليس الجزاء مقيدا بقوله في هذه الصور والا لكان القيد لغوا لاغناء الشرط عنه فينبغى ان يحمل على انه اشار الى ان الجزاء جزاء لثروط متعددة **(قوله او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او جموعا)** قيل وجوب التقديم في هذه الصورة مختلف فيه فلو حل مذهب الكتاب على عدم الوجوب لكان اخف **(قوله كالاستفهام)** قيل لا يتضمن الخبر من موجبات التقديم الا الاستفهام وفيه نظر لان ما قلتم زيد مما يجب فيه تقديم الخبر لتضمنه النفي فان قلت فينبغى ان يجب تقديم الخبر في زيد لاقام لانه تضمن الخبر معنى النفي قلت مقتضى صدر الكلام ما يغير معنى الجملة وفي زيد لاقم لا يغير حرف النفي

معنى الجملة فاعرفه **(قوله لتصدره في جلته)** وجملة ما يفهمه **(قوله او كان الخبر بتقديمه)** احتراز عن كون الخبر بتأخيره مصححا لكونه مبتدأ نحو زيد قام فان زيدا انما يصح كونه مبتدأ لتأخر قام حتى لو تقدم قام يجب كونه فاعلا **(قوله اي كان لتعلق الخبر التابع له)** لم يقل المصنف او لجزء الخبر ولم يفسر الشارح المتعلق بالجزء ليشمل مثل قرين كل رجل ضيعته والاخصر الاوضح ان يقول اي لتعلق الخبر الذي يتمتع بتقديمه عليه وانما اراد بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق العامل بالمعمول لان لتعلق الخبر لتعلق العامل بالمعمول ضميرا في المبتدأ في مثل على الله عبده متوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال اراد تعلق الجزء بالكل دون المعمول بالعامل ليشمل مثل قرين كل رجل ضيعته والفضل للمقدم **(قوله او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها)** وخبرها المؤول بالفرد مبتدأ لما كان الخبر عن ان لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتدأ اراد الشارح التنبيه على ان في الكلام مسامحة والمراد انه خبر عما يتركب عن ان ولم يتعرض لاصلاحه لظهوره بعد التنبيه على المسامحة ومن قال اصلح كلام المصنف اصلح الله شأنه ونحن نقول كلام المصنف على ظاهره اذ قولنا عندي خبر في التحقيق عن معنى ان لان عندي انك قائم في تأويل عندي تحقق قيامك والتحقيق معنى حرف التحقيق الذي هو ان قيل هذا اذا لم يكن ان بعد امانحو اما انك خارج فلا صدقه قلت هذا اذا لم يكن ان فيما يتعين موقعا للمبتدأ نحو اما انك خارج ولولا انك خارج وخرجت فاذا ان السبع حاضر والتخصيص بما بعد اما من ضيق العطن **(قوله اي)** تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور فان قلت ان كان المعنى على ما ذكره لكان الشرط مأخوذا في الجزاء قلت لم يرد بيان المعنى بل اراد تدكيما يرتبط به الجزاء من الشرط وهو كل واحد من هذه الصور فالاولى في كل من هذه الصور **(قوله)** وقد يتعدد الخبر من غير تعدد الخبر عنه قيده به تصحيحا لتقليل قد فان تعدد الخبر مع تعدد الخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمرو قاعد ولم يقيد بوحدة الكلام فيكون المعنى وقد يتعدد الخبر في كلام واحد لانه ايضا كثير كما في زيد ابوه قائم فانه تعدد الخبر في هذا الكلام الواحد ومن قال قد لتقليل اول التحقيق رد اللفظ بين المعنى الحقيقي والمجازي من غير صارف من الحقيقة **(قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد)** لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة فان قلت يلزم خلط الحلو مثلا من الضمير فيكون الخبر المشتق خاليا عن الضمير على انه يكذبه وجوب هذان حلوان حامضان قلت اعتبر في كل منهما ضمير استحق المجموع كما جرى على كل اعراب استحق المجموع **(قوله وفي هذه الصورة ترك العطف اولي)** هذا انما يتم فيما اذا لم يتعدد المبتدأ معنى نحو ما طام

(وجاهل)

وجاهل فانه حينئذ العطف واجب لانه يجمع المتعدد اولا في هذه الصورة بالعطف ثم يجعل خبرا ويجب ان يكون هذا الخبر جامدا لفظا او تقديرا لئلا يلزم خلوا خبر المشتق عن ضمير المبتدأ فهما عالم وجاهل في تقديرهما رجل عالم ورجل جاهل **(قوله ولا يبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف)** هذا هو الملايم بالحكم بامتناع تعدد الفاعل **(قوله وهو سببية الاول والثاني او للحكم به)** هذا مذهب اليه جمهور النحاة واما على تحقيق الشيخ الرضى ان معناه لزوم الثاني للاول فلا حاجة الى التكلف في ادراج وما بكم من نعمة فمن الله في القاعدة **(قوله فلا يرد عليه)** اى على هذا الاصل هذا المثال اى خروجه فلا يكون الاصل جامعا ولم يدفع بالحكم لشذوذه لكثرة وتوجيه ورود على ما قالوا ان كون النعمة معهم ليس سببا لكونه من الله ولوقيل بتعليل افعاله تعالى بالغرض لكان سببا الى ظهور تضمنه معنى الشرط فوقع الزمخشري في هذه الاشكال غفلة عن سهولة حل العقاب على قاعدة الاعتزال **(قوله في شبه المبتدأ الشرط)** لكن قصد السببية لازم للشرط اذ لا فائدة له سواها بخلاف المبتدأ فانه يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء الفائدة بدون قصدها فلذا افترقا بصحة الدخول على الخبر ولزومه في الجزاء ومن لم يتبته لهذا قال وجه عدم لزوم الفاء هنا كون المبتدأ دخيلا في معنى الشرط غير عريق **(قوله اما الاسم الموصول بفعل)** ماضيا كان باقيا على معناه او غيره على خلاف الشرط فانه لا يكون الا مستقبلا في المعنى والاول هنا قليل والشرط لا يكون ظرفا ايضا قيل لا يخصر هذا فيما ذكره لان المبتدأ الذى دخل عليه اما والمبتدأ الذى يكون احد الاسماء المتضمنة بمعنى الشرط ايضا كذلك وهذا مما يفرض منه العجب فان مدخول اما والاسماء المتضمنة لمعنى الشرط كالشرط في الفاء وليست مصححة لدخولها ولا نقض بالاسم الموصول باسم الفاعل والمفعول لانه الموصول بفعل معنى **(قوله او النكرة الموصوفة بهما)** اى باحدهما فالاولى به بافراد الضمير **(قوله ان الموت الذى تفرون منه فانه ملائكم)** نوقش بان الفاء هنا زائدة اذ المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط يجب ان يفيد العموم ككلمات الشرط ورد بان الشيخ الرضى صرح بان ذلك لا يجب فيه ويتجه ان معنى الشرط هنا منتف اذ لاسببية للقرار بالنسبة الى الملاقاة ودفعه بانه سبب للحكم بالملاقاة **(قوله كل غلام رجل يأتيني الى آخره)** فأتيني صفة رجل فان قلت كل رجل يأتيني ايضا مثال للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون لماضيف اليه كل لالكل على ما لا يخفى على المتتبع بكلامهم قلت المراد بالموصوفة الموصوفة معنى لا لفظا والكل المحيط لافراد الموصوف موصوف معنى **(قوله والشرط**

والجزء من قبيل الاخبار) اى الجملة الشرطية لا تكون الا خبرية فلا يرد أن الجزء قد يكون امرا وفيه انه يشكل بالاستفهام عن الجملة الشرطية فانه مقصد كثير الدوران فيما بين الناس يبعد أن يكون مهملا نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن ان يدفع انه لم يقع لتنازع الاستفهام وحرف الشرط في الصدارة وتدفع الحاجة بان يقال هل يتحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجودة ويجه عليه ايضا ان وجه المنع في ليت ولعل لو كان كونهما من يلين للخبرية لوجب ان لا يمنع باب كان وعلمت فالناظر أن يقال ان نواسخ الابتداء اذا دخلت عليه سقط اعتبار صدارة الشرط الذى تضمنه المبتدأ تضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه هو الصدارة فلم يصح دخول الفاء في خبر المبتدأ تضعف مقتضيه وحينئذ كان القياس عدم الدخول على خبر ان ايضا الا انه لعدم تأثيره في المعنى كالعدم وعدم منع ان المفتوحة لاحقاها بالمكسورة (قوله فان قيل باب كان) في التسهيل ان المنع من حيث التبع والاستعمال انما يتحقق في ليت ولعل وكذا الاختلاف على هذا الوجه انما وقع في ان المكسورة واما المنع والاختلاف في غيرها فمن باب القياس هذا فظهر وجه كل تخصيص وقع من المصنف في هذا المقام (قوله ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها) يشعر بان بيان المانع بالاتفاق متطفل لبيان الاختلاف ولا وجه له فالوجه انه دعاه الى بيان خبر الجروف المشبهة بالفعل ههنا انه سيقول وامره كامر خبر المبتدأ فلو لم يبين حاله ههنا لوقع الحكم المذكور فيما بعد المتعلم في الغلط (قوله وقد يجب حذفه) قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد في تقدير اهل الحمد هو واحتمال كون المخصوص خبر مبتدأ محذوف مما لا يعتد به بل يتعين كونه مبتدأ وما قبله خبره فيكون المقطوع من مواقع وجوب حذف الخبر من غير التزام غيره في موضعه فينتقض بيان وجوب حذف الخبر وبيان المصنف احتمال كون المخصوص خبر المحذوف ينبىء عن الاعتداده بل العذر في عدم ذكرها في هذا الموقع ان الاول في كتبهم من مبنيات بحث النعت والثاني من مبنيات بحث افعال المدح والذم (قوله اى المبتدأ المحذوف) جعله مثلا للمبتدأ المحذوف والظاهر جعله مثلا لحذف المبتدأ وعلى الاول في الكلام حذف مضاف اى كبتدأ قول المستهل وعلى الثاني حذف مضافين اى كحذف مبتدأ قول المستهل فكأنه لتقليل الحذف ترك الظاهر فقوله مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل بيان للمعنى لا للتقدير حتى يطلب وجه صحته (قوله المبصر للهلال) القمر الى ثلاثة ليال هلال وبعده القمر كذا قيل لكن في القاموس الهلال غرة القمر والليتين اولى ثلث اولى سبوع والليتين من آخر الشهر ست وعشرين

وسبع وعشرين وغير ذلك قر و اشار الى المراد بالمستهل لكننا لم نجد في كتب اللغة المستهل بمعنى المبصر للهلال بل هو الصبي الرافع صوته حين يتولد وفي القاموس استهل الصبي رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته او خفض هذا فاستمير للمبصر للهلال الرافع صوته وفي بعض الحواشي قيل الاستهلال * ماه نو. ديدن و بانك كردن * وكلاهما مستقيم فكأنه اشار الى ان قول الشارح اشارة الى استعمال اللفظ المشترك في معنيه **(قوله لان مقصود المستهل)** فيه منع لاحتمال ان يكون مقصوده تعيين شيء بالاشارة والحكم به على الهلال فالاولى ان يقال ليس من باب حذف الخبر لان العرب حين يصرح بالمحذوف لا يصرح الا بالابتداء **(قوله جريا على عادة المستهلين غالبا)** العادة ما انتفى خلافة او ندر فقوله غالب لتعيين ان العادة من اى قسم ووجه العادة ان الحكم مما يتكرر لان امتياز الرأى من بين المتوجهين الى الرؤية مع كثرتهم من مظان الانكار وقوله ولثلاثتهم نصب الهلال وجهه ان الغالب فيها هو فى آخر الكلام الوقف عليه وقيل الاصل فيها افردته بالذكر الوقف **(قوله فان تقديره على المذهب الصحيح)** واما على بعض المذاهب الغير الصحيح فليس مما نحن فيه لان منها ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع اى مكان خروجى وجود السبع ومنها انه ظرف زمان والمحذوف هو المضاف الى المبتدأ اى خرجت فوق خروجى السبع واقف فاذا ظرف للخبر المحذوف والذي يدل على صحة هذا المذهب عندى ان العرب اذا صرح بالمحذوف يقول فاذا السبع واقف واما قلنا على بعض المذاهب الغير الصحيحة لانه على بعضها مما نحن فيه ايضا وهو ان اذا معمول فاجأت المقدر والتقدير خرجت ففاجأت وقت السبع واقف ويحتمل ان يجعل ظرف مكان فى هذا التقدير ثم كلمة الفاء اما للعطف واما فاء الجزاء والشرط محذوف **(قوله فيما التزم)** يقال التزمه الشيء فالتزمه اى قبل ملازمته وقوله فيما التزم اى فى تركيب يقال عليه الاظهر فى خبر ثلاثين نحو الجملة عن المائد الى كلمة ما ولا يخفى انه لا معنى لظرفية الخبر لحذف الخبر فالحق مع الشارح والعائد محذوف اى فى موضعه منه فالتركيب من قيل البر الكرت بدرهم ولك ان يجعل ما مصدرية والمصدر حينها فيكون المعنى ووجوبا فى وقت التزام غيره فى موضعه **(قوله وذلك فى اربعة ابواب)** لم يلتفت المصنف الى حذف الخبر فى زيد فى الدار اى حصل او حاصل لان تقدير الخبر لامر لفظى لا يساعد المعنى والمعنى حاكم بان الخبر فى الدار ليس الا **(قوله الاول المبتدأ الذى بعد لولا)** الاولى ان يقول المبتدأ الذى بعد لولا وخبره عام ليستغنى عن قوله هذا اذا كان الخبر عاما وكأنه اختار ما اختار تنبيها على ان تعيين النحاة الضابطة الاولى قاصر لا بد من تقيده **(قوله لولا وجد زيد)** وزيف بان

حذف الفعل لا يكون واجباً من غير مفسر ولا في الماضي يجب تكريره في غير الدعاء
وجواب القسم الا نادراً **(قوله** وقال الفراء لو لا هي الرافعة) ولا يخفى انه لا بد
من القول بحذف مسند الكلام حينئذ ان كان خبراً فيلزم كون المسند اليه معمولاً لعامل
لفظي دون الخبر **(قوله** وتانيها كل مبتدأ كان مصدراً صورة) الاولى كان مصدراً
او مؤولاً به فان المتبادر من المصدر صورة ان لا يكون مصدراً حقيقة فافهم **(قوله**
منسوبا الى الفاعل) يدخل فيه نحو ضرب زيد عمراً قائماً وقد اشترط الرضى الاضافة
الى احدهما او كليهما نحو تضاربنا قائمين **(قوله** وبعده حال) ويجب في هذه الحال
الواو اذا كانت جملة اسمية **(قوله** واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون
الامير قائماً) قال الشيخ الرضى يجوز في هذا القسم رفع الحال على الخبرية بان تقول
اخطب ما يكون الامير قائم لان اول الكلام كان مجازاً والمجاز يونس المجاز جعل
آخراً مجازاً فان قلت فلا يكون التركيب من مواقع وجوب حذف الخبر فلا يتم القاعدة
قلت اذا رفع قائم لم يكن التركيب من القاعدة لان قضاء الحال ولا يخفى ان ما ذكره
من الجواز رفع الحال في هذا القسم مقيد بما اذا كان اوله مجازاً كما افاده تعليقه الا ان يكون
الحكم مبنياً على اطراد الباب وجوز الشيخ الرضى وغيره جعل المصدر في اخطب ما يكون
الامير حينئذ اي اوقات كونه فالمراد بافعال المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا
واسطة او بواسطة **(قوله** ضربني زيدا حاصل اذا كان قائماً) تقديره اذا كان يحصل
للحال عامل سوى المصدر اذا المصدر لا يجوز ان يكون عاملاً فيه كما استعرفه ولا يجوز
ان يكون العامل حاصلًا لان ذا الحال هو غير المصدر وفاعل حاصل هو المصدر فلو
جعل حاصل عاملاً اختلف عامل الحال وصاحبه وهو لا يجوز عندهم وبهذا عرف ان من جوز
الاختلاف له ان يخالف في تقدير اذا كان ويكتفى بتقدير حاصل **(قوله** حذف حاصل
كما يحذف متعلقات الظروف) الاولى متعلق الظرف **(قوله** ثم حذف اذا مع الشرط
العامل في الحال) اذ هذه ظرفية خالية عن معنى الشرط كما لا يخفى **(قوله** وفيه تكلفات
كثيرة) من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول
عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة ومن قيام الحال مقام الظرف هذا كتب
في الحاشية ولا يخفى عليك ان الواجب مع الجملة المضاف هو اليها وان حذف اذا مع
الجملة المضاف هو اليها اكثر من ان يحصى في غير هذا المقام مع الفاء الفصيحة ووجه جعل
كان تامة انهم لم يجدوا بداً من جعل المنصوب بعد المصدر حالاً ليظهر وجه لزوم
نكارته ولزوم الواو فيه اذا كان جملة اسمية فلو قدر كان ناقصة لكان خبراً جائزاً التعريف
غير حامل للزوم الواو اذ لا يدخل الواو في خبر كان الا تشبيهاً بالحال ولا يلزم وفيما

(ذكره)

ذكره من التوجيه الخالي عن التكلف ان المحذوف متفاوت لان الملاسة بالنظر الى
 الفاعل بمعنى وبالنظر الى المفعول بمعنى آخر وان صدور الضرب ووقوعه لا يهد
 التعبير عنها بالملاسة (قوله ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال) لو قال
 بحذف العامل وذى الحال مرة واحدة كما في راشدا مهديا لكان اكثر استراحة عن
 التكلف (قوله وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال) يقال وجهه ان الجنس
 المعروف اذا استعمل بلا قرينة تخصيص يم جميع ما يقع عليه دفعا للترجيح بلا مرجح
 وهذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر مضافا لوجوب اضافته الى المعرفة حتى يتعرف
 (قوله ضربى زيدا ضربه قائما) ولا عيب فيه الا انهم لم يجوزوا حذف المصدر
 مع بقاء معموله لانه كحذف ان مع الفعل مع بقاء معموله وهو حذف الموصول مع
 بعض صلته ولم يجوزوه (قوله لكونه بمعنى الفعل) يؤيده عدم صحة تأكيده
 المنوى وتوصيفه يقال وجه استفادة الحصر من غير تقدير الخبر غير ظاهر (قوله
 ونالها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة) جعل الشيخ الرضى حذف الخبر
 هنا غالبا وجعل الكوفيون الواو بمعنى مع خبرا فالرفع عندهم منتقل عن الواو الى
 مدخوله وهو تكلف (قوله وذلك كل رجل وضيعته) كتب في الحاشية الضيعة
 فى اللغة العقار الذى هو الارض والنخل والمتاع وهما كناية عن مصحفها اعنى الضئعة
 انتهى فكأنهم شبهوا صنعة الرجل بالارض المظلة التى لا تبنى وفى مثل هذا التركيب
 سؤال مشهور هو أن ضمير ضيعته لا يصح ان يعود الى كل ولا الى رجل ودفعه
 انه كما ان كل رجل نائب عن اسماء كثيرة ضميره نائب عن ضمائر كثيرة يعود بكل اعتبار
 الى رجل ما فى كل رجل فكأنه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا (قوله اى
 رجل مقرون مع ضيعته) لم يقدر كل رجل وضيعته مقرونان ليكون محل النائب عن
 الخبر متأخرا عنه فيصح الحكم بنسبته (قوله واقيم المعطوف فى موضعه) لان
 المعطوف على المبتدأ وان كان من تمته لكنه يذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر
 ويشغل مكانه ومن اشكل عليه هذا قال هو معطوف على ضمير وهو فاعل الخبر اى
 كل رجل مقرون هو وضيعته فحذف المؤكد مع المؤكد وهو جائز ومعنى كلامهم
 كل مبتدأ عطف عليه بالواو بمعنى مع انه عطف عليه صورة لاحقيقة ولا يخفى انه
 يستغنى عنه لما ذكرنا (قوله يكون مقسما به) يعنى متعينا لذلك مشتهرا فيه حيث يتبادر
 من سماعه انه ذكر للاقسام به ليكون قرينة على حذف الخبر الذى هو قسمى (قوله
 والعمر والعمر بمعنى واحد ولا تستعمل مع اللام آه) فى القاموس العمر بالضم
 والفتح البقاء والفتح الدين قيل ومنه لعمري (قوله اى من الرفوعات خبران واخواتها)

نبه على ان ذكر خبران ليس لانه من خبر المبتدأ بل لانه من المرفوعات ولم يرد أن خبران
 مبتدأ حذف خبره وقوله هو المسند جملة مستأنفة لانه تكلف بعيد لاحاجة اليه والاخوات
 بمعنى الاشياء وليس هذا وضما نحويا بل هو استعمال لغوي قال الله تعالى (كلمة دخلت
 امة لفت اختها) وانما قال المصنف خبران ولم يقل ومنها خبران قصدا الى البيان
 على وجه يحتمل المذهب الاصح ومذهب الكوفيين وهكذا في باقي الاقسام (قوله احد
 هذه الحروف) زاد لفظ الاحد لانه لا مرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف ولا بد
 من هذا التصرف في المحدود اى خبر واحد من ان واخواتها والواضح الاخصر
 الافع ان يقال خبر الحروف المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخوله (قوله عليهما)
 اى على المسند وشئ آخر ولا يخفى عليك ان المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف
 على المسند لاعلى المسند وشئ آخر وان كان صحيحا في الواقع ولا حاجة الى الحمل
 عليه فالاولى الاقتصار على ما هو المتبادر (قوله والمراد بدخول هذه الحروف) كأنه
 معنى عرفى للدخول والمتبادر في عرف الفن الدخول لا يراثر اثر لفظى لان نظر الفن
 فيه فالتعيم خلاف الظاهر ومع ذلك مضر لانه يدخل في التعريف المسند الذى دخل
 عليه ان الحفظة الملتغاة عن العمل فانها وردت على المسند والمسند اليه لا يراثر معنى
 هو التأكيد للنسبة المتعلقة بهما مع انه خبر المبتدأ لا خبران الا ان يتكلف ويراد بقوله
 لفظا ما يقابل تقديرا ومحلا وقوله معنى ما يشملهما (قوله فان يقوم ههنا من حيث
 اسناده الى ابوه) يقوم ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى اصلا فلا وجه لتقيده
 بالحيثية (قوله فلا يحتاج الى ان يجاب عنه) يعنى ان الجواب السابق يعنى عن هذا
 الجواب الذى يحتاج فيه الى تكلف بعيد لان المتبادر من المسند المسند المطلق لا المسند
 الى اسماء هذه الحروف وهذا انما يتم اذا كان ما حمل عليه الدخول معنى متبادرا من
 اللفظ متعارفا بين القوم كما اشرنا اليه (قوله ويلزم منه) عطف على قوله يجاب
 فيكون المعنى ولا حاجة الى ان يلزم منه ولا خفاء في محنته فاللائق ان يقول على انه
 يلزم ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى
 اسمائها وكما انه يلزم الاستدراك يلزم خروج قائم في ان زيدا قائم ابوه فان الخبر قائم
 وهو مسند الى الفاعل لا الى اسم ان وتوقف معرفة خبران على اسمه المنتظر انتظارا
 طويلا (قوله فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم) او تاويل الاسم بما هو اعم من الاسم حقيقة
 او حكما ويمكن ان يقال لاحاجة الى التاويل لان الخبر الجملة مبين بقوله وامره كاسم
 خبر المبتدأ كما ان الخبر الجملة للمبتدأ بين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد (قوله
 مثل قائم في ان زيدا قائم) نبه بالثال على ان المراد بخبران واخواتها خبر واحد منها

(وان)

وان المراد بدخول هذه الحروف دخول احدهذه الحروف **(قوله)** والمراد ان امره
 كامر الح) لاختفاء ان المراد من عبارة المصنف توضيح خبران بحيث يعرف ان اى
 خبر صحيح و اى خبر فاسد وما ذكره الشارح تكلف على انه بعد ما فسر قوله امره
 كامر خبر المبتدأ بان امره كامر في اقسامه ومن اقسامه الخبر المتضمن لصدر الكلام
 لزم ان يكون خبران ايضا كذلك والفساد انما طرأ من فوت بعض الاستثناءات وينبى
 ان يقول الا فى تضمنه استفهاما وفى وقوعه جملة انشائية نحو ان زيدا اضربه فانه
 لا يحوز مع جواز زيدا اضربه وما لم يذكره عدم صحة دخول الفاء على خبره مع تضمن اسمه
 معنى الشرط لكنه لم يلتفت لسبق ذكره **(قوله)** ان من اباك) ايراد على مذهب غير
 سيويه من ان من فيمن ابوك خبر وهو لا يرد على المصنف مع اختياره مذهب سيويه
(قوله) الا فى تقديمه) اى تقديم خبران فان حكم تقديم الامتناع وحكم تقديم خبر
 المبتدأ الجواز والوجوب وبهذاتين فساد ما قيل حق البيان الا فى التقديم لان التقديم
 قدر مشترك لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا **(قوله)**
 الا اذا كان ظرفا) فيه انه يلزم ان يكون حكمه حكم خبر المبتدأ فى التقديم اذا كان
 ظرفا مع انه ليس كذلك لان الخبر الظرف لان يتضمن ماله صدر الكلام ولا يجب
 تقديمه نحو ان زيدا لنى الدار فان لام الابتداء له صدر الكلام الا ان يقال اللام له صدر
 الكلام فى غير باب ان **(قوله)** وفى وجوبه اذا كان الاسم نكرة) فيه بحث لان ان
 يصح وقوع النكرة مبتدأ صرح به الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز فليس حكمه
 الاجواز التقديم فقول المصنف الا اذا كان ظرفا قاصر **(قوله)** خبر لا الكائنة لنى
 الجنس) قدر المعرف باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب
 التوصيفى والمشهور فى امثاله تقدير النكرة احترازا عن حذف الموصول مع بعض
 صلته فانه لا يحوز عند البصريين فالتقدير خبر لا كائنة لنى الجنس على جعل كائنة
 حالا من كلمة لا بتأويلها بالمفعول لمعنى الفعل المستفاد من اضافة الخبر اليها اى خبر ثبت
 لكلمة لا و عليك برعاية جانب المعنى اذا عارضه جانب اللفظ فانها الجادة لاولى
 الالباب **(قوله)** اى لنى صفته اذا لارجل قائم مثلا لنى القيام عن الرجل لانى الرجل نفسه)
 فيه ان لارجل بتقدير لارجل موجود لنى نفس الرجل لانى صفته والوجود وان
 كان صفة لكن اذا نى عن الشيء يقال نى الشيء ولا يقال نى صفة الشيء اذ نى الشيء
 ليس الا نى وجوده فى الصفة صار بمعنى نى غير الوجود فلا يكون لنى صفة الجنس
 يكون لنى الجنس فلوحل قولهم لانى الجنس على معنى نى صفة الجنس لم يتم التسمية
 فيما هو لنى الوجود ولو حمل على نى الجنس لم يتم فيما هو لنى صفة الجنس فلا بد

من التسمية بملاحظة حال بعض الافراد وحينئذ يصح حمل العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى صرفها عنه **(قوله)** والمراد بدخولها ما عرفت في خبران من الدخول ليراث اثر لفظا ومعنى ففي قوله فلا يرد نظر كما عرفت لظهور ايراث اثر معنوي في يضرب **(قوله)** وجعل في الدار صفة قال المصنف المثال الحسن ما يكون واضحا غير محتدل لانه للايضاح فحقه ان يستغنى عن الايضاح وكان في الدار في لارجل في الدار يحتمل ان يكون صفة رجل يحتمل ذلك في لاغلام رجل فذلك عدل عن جزئي المثال **(قوله)** لا يجوز ارتفاع صفة هكذا قال المصنف واعترض عليه بانه يجوز عند جماعة فزاد الشارح لدفعه قوله على ما هو الظاهر يعني ان رفع صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر في لاغلام رجل ظريف الخبرية دون الوصفية وهذا يكفي لوضوح المثال وحسنه **(قوله)** لا يتقيد بالظرف يعني من غير سماحة ويريد بنحوه الحال وفيه نظر لان الظرافة لو لم تقبل التقييد لم يصح صار زيد ظريفا فاللائق ان لا يتجاوز عن المثال ويقال لا يحسن تقييد الظرافة بغير الدار لانها لا تقبل هذا التقييد ولا يخفى ان نفي جمع غلام الرجل بين هاتين الصفتين ايضا غير مقبول والمعهود في مثله نفي الحصول في الدار عن الغلام الموصوف بالظرافة **(قوله)** وليكون مثلا نوعي خبرها وليكون مثلا للخبر المتعدد فانه احوج الى الايضاح فلوترك بيان نوعي الخبر لكان اشمل **(قوله)** ويحذف خبر لاهذه حذف كثيرا قدر موصوفا كثيرا مصدر الفعل والمشتهر في مثله تقدير الزمان وهو الملايم لقوله وبنو تميم لا يتبونه اصلا **(قوله)** لدلالة النفي عليه يقال لان النفي يقتضى منفا والممكن قرينة خصوص ينصرف الى العام وقيل لان النفي رفع الوجود ورد بان النفي رفع الوجود الشامل للوجود في نفسه وللوجود لغيره فلا يدل على الوجود في نفسه وهو ليس بشيء لان المتبادر من النفي نفي الوجود في نفسه كما ان المتبادر من الوجود الوجود في نفسه فينصرف عند الاطلاق الى نفي الوجود في نفسه **(قوله)** اي لا اله موجود الا الله جعل الزمخشري كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر وكتب فيه رسالة ومحصول ما ذكره ان اصل التركيب الله اله فدخل لا والا للحرص فالمسند اليه هو الله والمسند هو الآله وهذا مما يتحير في تعقله الازكيا ويتعجبون من كلامه هذا وانا واضحه لك بكلام وجيز وهو انه لو بدل لا والابكلمة انما وقيل انما اله الله لكان كلاما تاما من غير تقدير وانما هو النفي وكلمة الافعل ان قول النحاة بالتقدير لداع لفظي وهو ان لا يطلب خبرا ولا يحتاج اليه المعنى **(قوله)** انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر زيفه المصنف بان لا حينئذ يكون اسم فعل واسم الفعل لا يكون على هذه الصيغة ورد ايضا بان

اسم الفعل الذى بمعنى الفعل اللازم لا ينصب ما بعده ولم يلتفت الشارح الى تزييفه لانه يجوز أن يكون نائبة لانتق كناية يا مناب ادعو ويكون فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالنصب بعدها (قوله وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا فى مثل لارجل قائم على الصفة) اذا ثبت فى لغة بنى تميم لا غلام رجل قائم برفع قائم فلا يكون لانكار النحاة اثبات الخبر فى كلامهم معنى لانهم لا يقولون لم يحمل قائم خبرا لان هذا البحث ليس وظيفة العرب والانكار انما يأتى لو التزموا فى مثل لا غلام رجل قائم نصب قائم ولهذا قال الاندلسى لا ادرى من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم يقم قرينة واما اذا قامت فعند بنى تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز هذا فقول معنى كلام المتن ويحذف كثيرا انه يحذف كثيرا لقيام قرينة الا انه لم يصرح باشتراط قيام القرينة لظهور انه لا معنى للحذف بدون القرينة وكثيرا ما لا يصرح به لهذا كما فى قوله ويجوز حذف حرف النداء وقوله ويحذف المنادى وقوله وقد يحذفان معا يعنى الفعل والفاعل ووجه كثرة الحذف فى خبر لا دون خبر المبتدأ رعاية مطابقة لفظ الخبر ومعناه فى الانتفاء وحينئذ معنى قوله وبنو تميم لا يثبتونه انهم لا يثبتونه عند قيام قرينة ولو قال ودائما عند بنى تميم لكان اخصر (قوله وبما عرفت من معنى الدخول) قد عرفت ما يمنع من القبول (قوله اى عمل ليس) هذا مفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا لا تقول المستفاد من الاضافة عملهما لا عمل ليس قلت الحكم بالشذوذ على عملهما الاعلى عملهما عمل ليس حتى يتوهم كثرة عمل اخر وانما قال الشارح اى عمل ليس تعيينا لما هو الواقع ومن قال العمل مستفاد من التشبيه بليس فقد بعد وكذا تجوز رجوع الضمير الى التشبيه لان التشبيه واقع من غير الشذوذ وانما الشذوذ فى نتيجة التشبيه لانه لا شذوذ فى نفيه ودخوله على المبتدأ والخبر (قوله شاذ قليل) حمله على الشذوذ فى الاستعمال والشذوذ بمعنى الخروج عن القياس احتمال (قوله فيقتصر عمل لاعلى مورد السماع) وهو التكررة ومن قال وهو الشعر فيانه محل (قوله من صد) كتب فى الحاشية الصدود الاعراض والبراح الزوال والضمير فى نيرانها للحرب اى من اعرض عن نيران الحرب فلا زوال لى عنها (قوله ولا يجوز ان يكون لنى الجنس) ردة على الشيخ الرضى حيث قال انه لنى الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع بعد الاقوال التكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها بقى احتمال ان يكون لبراح من قبيل الاشياء فجعل الشاعر نفسه عدم المفارقة كما يحمل الرجل عين العدل فى رجل عدل واحتمال ان لا يكون لاعمالا لجواز ان يكون متعلق الظرف مرفوعا فلا استشهاد فى البيت على عمل لا (قوله اعلم ان المراد بالمسند) هذا التعرض مبنى على النقلة عما ذكره فى تعريف الفاعل

(قول له علامة كون الاسم مفعولا) اى من حيث انه علامة كون الاسم مفعولا فلا يبطل طرد تعريف علم المفعولية ولا طرد تعريف المنصوبات بمررت بمسلمات ومسلمين ومسلمين بل مررت بزيد وقوله وهى اى علامة كون الاسم مفعولا لامع قيد الحيثية فلا حاجة الى تقييد الامور الاربعة بالحيثية (قول له لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه) لغة واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل من الخمسة وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا ولا يخفى انه ينتقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمله التعريف الا ان يقال اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان فى الأصل مفعولا اصطلاحيا وقوله بخلاف المفاعيل فيه نظر لانتقاضه بضربته تأديبا وكرهت كراهتي وفعلت الضرب والتأديب ولت زيدا فى ضربه فانه يصح اطلاق المفعول على هذه الامور الا ان يقال لا يصح اطلاق المفعول على الاربعة مطلقا بل بالنسبة الى بعض افرادها ويتقدح عن هذا وجه آخر لوصف المفعول بالمطلق فيما نحن فيه فاحفظه فان قلت صحة اطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه فانك تقول فعلت الضرب وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا المفعول المطلق قلت المفعول فى اللغة ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول المطلق كذلك حتى فعلت فعلا بخلاف المفاعيل الاربعة واما ان القول بتعلق الفعل بالفعل يستلزم التسلسل فدفعه واضح على اهله فان قلت اذا صح اطلاق المفعول به صح اطلاق المفعول لان صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق المقيد قلت المفعول به تقييد فى الظاهر وتفسير فى التحقيق فان المفعول فيه ضمير يقيد به الصفة والمفعول به خال عنه متقيد بالاسناد الى به فقيد به مغير لمعنى المفعول لا مقيد وليس صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق هذا المقيد (قول له فلا يرد عليه مثل مات موتا) وكذا ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لانه فعله بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذكور اى بما قام به معنى الفعل المذكور فلا حاجة مع هذا التفسير الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل ضرب زيد ضربا كما ظن البعض بعض الظن (قول له وانما زيد لفظ الاسم) ما ذكره فى وجه زيادة الاسم واضح لامرية فيه انما الشأن فى تخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم فى تعريفه دون اخواته فلذا احتيج الى ما قيل ان زيادته لاخراج ضرب الثانى فى ضرب ضرب زيد فان ضرب الثانى ما فعله فاعل فعل مذكور ويجه عليه امران احدهما ما قيل ان ضرب الثانى ليس ما فعله الفاعل لانهم لا يجرون صفات المعانى التضمنية على الالفاظ وانما يجرون صفات المعانى المطابقة وتانيهما ما تقول انه لا ينفع لاخراج زيد ضارب ضاب فالوجه ان يقال زيادة الاسم هنا وتركه فى اخواته تفن

في البيان والشارح جعل الاسم محذوفا في تعريفات اخواته اكتفاء بذكره في تعريفه
(قوله او اسماء) عطف على قوله مذكورا او لا يعني ان الفعل المذكور يشمل المفعول
والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل وشبهه كما هو الشائع **(قوله)** وخرج به المصادر
التي لم يذكر فعلها لاحقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد) وكذا خرج ويل
لك وانواع الضرب وقعت او الف ضرب وقعت لكن لم يخرج بعد ضرب شديد في قولك
ضربي ضرب شديد وضربي انواع او الف وتحقيق الكلام هنا ان معنى اسم ما فعله
فاعل فعل مذكورا انه اسم يدل على ما فعله فاعل فعل بحسب التركيب مثلا ضربا في ضربت
ضربا يدل على ان الضرب فعله المتكلم فعلى هذا اسم ما فعله اخرج جميع المصادر ولا
حاجة لاجراجهما الى قيد فعل مذكورا انما هو لاجراجهما مثل اضراب زيد وضرب زيد
شديد ولا الى قوله بمنه لاجراجهما تأديبا في ضربت تأديبا وانما هو لاجراجهما اقاتل
وضارب زيد على سبيل التنازع فان ضاربا اسم ما فعله فاعل القاتل بحسب دلالة
التركيب لكن ليس بمعناه فتأمل وبهذا اندفع عن التعريف ورود نحو كرهت كراحتي
فان كراحتي لا يدل بحسب التركيب انه فعله فاعل **(قوله صفة ثانية)** لا يبعد ان يكون
متعلقا بمذكور **(قوله)** بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء
غفل الشارح عما ذكر ان الفعل اعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل فانه حينئذ قد يكون
معنى الفعل عين معنى المفعول المطلق ولا يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء
اذا كان مصدرا والمراد باشتمال العامل على معنى المفعول المطلق ليس اشتماله على مفهوم
لفظه بل على ما قصد به من الافراد لثلاثا ينتقض نحو ضربت انواعا فان ضرب يشتمل
على ما صدق عليه الانواع لاعلى مفهومها لان الضرب المقصود منه عين الانواع ثم
خروج تأديبا انما يتم لو كان التأديب غير الضرب اما اذا كان في التحقيق عينه فلا
يخرج فعليك بالتحقيق الذي سمعت **(قوله)** لتأكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على
ما يفهم من الفعل) اى لتأكيد العامل باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا او بعضه اذا كان
غيره نحو ضربت ضربا ونظيره ففحة واحدة ويلزم مما ذكره ان يكون مثل ضربت ضربا
في الزمان الماضى مفعولا مطلقا لتأكيد **(قوله)** والنوع ان دل على بعض انواعه) يريد
الدلالة على بعض انواعه فقط او في ضمن الدلالة على جميع انواعه لتلا يخرج نحو
ضربت جميع انواع الضرب **(قوله)** والعدد ان دل على عدده) اى عدد الفعل لاعدد
نوعه وبهذا امتاز الثنى للنوع عن الثنى للفرد الشخصى **(قوله)** لانه دال على الماهية
المعراة عن الدلالة على التعدد) والا لكان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل **(قوله)**
وقد يكون اى المفعول المطلق بغير لفظه) ومناط فائدة هذا الحكم كلمة قد المفيدة

للتقليل لانه وان علم من التعريف انه لا يشترط ان يكون بلفظه لكن لم يعلم ان ماهو
 بغير لفظه قليل او هو عطف على لا يثنى ولا يجمع اى الاول قديكون بغير لفظه فهو
 لدفع توهم ان كونه للتأكيد يوجب ان يكون بلفظه لان التأكيد المعنوي بالفاظ
 محفوظة واللفظي لا يكون بغير لفظه ولا يبعد أن يقال اراد التصريح بانه ليس تابع
 سيويه **(قوله نحو قعدت جلوسا)** هذا التركيب انما يصح بطريق الحقيقة لولم
 يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام كما ذكر في شروح
 المصايح النبوية ولا يخفى انه مثال للمغايرة بحسب الباب ايضا **(قوله)** وسيويه يقدره
 عاملا (اى فى ماعدا مثل ضربته انواعا والظاهر مع سيويه فى مثل انبته الله نباتا
 دون مثل قعدت جلوسا **(قوله خير مقدم)** هو من قبيل انواعا من الضرب وخير
 اسم تفضيل مخفف اخير ولا يغير فى التثنية والجمع والتأنيث وفى القاموس يقال فلان
 خير الرجال وفلانة خير النساء **(قوله)** والجدع قطع الاذن والآذنه فى الرضى
 كلمة او بدل كلمة واو وهو الموافق للغة وهو دعاء عليه بالذل وقبح الحال **(قوله)** وهذا
 معنى وجوب الحذف سماعا لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا هذا لكان
 القياسى ايضا واجب الحذف سماعا لانه لم يوجد فى كلام العرب استعمال الافعال
 العاملة فيه بل معنى وجوب الحذف سماعا انه لم يوجد استعمال الافعال العاملة فيه ولا
 قاعدة له يعرف بها **(قوله)** فاجاب بعضهم الصواب انه لا جواب للاعتراض لانه كل
 مصدر اضيف الى الفاعل او المفعول بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا ولم يقصد بها
 بيان النوع وجب حذف ناصبها سواء كان هذه المصادر او غيرها فحذف عاملها قياسى
 اوليس بواجب ولا يذهب عليك ان الاوفق بعبارة المصنف هو الجواب الاول **(قوله)**
 مثبتاى اريد اثباته) لاحاجة الى حمل المثبت على ما يريد اثباته **(قوله)** بعد نفي داخل
 الظاهر انه قدر نفي صفة لان الصفة الواحدة لا تصح ان يكون تابعة لموصوفين
 وقيل صفة نفي فالمقدر صفة معنى نفي وما ذكره الشارح اظهر اذ لا وجه للفصل
 بين الصفة والموصوف والحق انه صفة لقوله نفي او معنى نفي بتأويله بواحد من نفي
 او معنى نفي والصفة فى الحقيقة صفة واحدة منهما ولو قال بعد نفي داخل على اسم
 لاتكون خبرا عنه او معناه بارجاع ضمير معناه الى النفي المقيد لكان اوضح فافهم **(قوله)**
 داخل على اسم لا يكون خبرا عنه (اى داخل على طالب للخبر ولا يكون المصدر
 خبرا عنه لعدم قصد المتكلم خبريته والمراد بالدخول الدخول صورة او معنى ليشمل
 ما كان زيد الاسيرا بمعنى الايسر سيرا فان النفي وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه
 داخل معنى لانه لنى السير عن زيد كما فى ما زيد الاسيرا وخرج بقولنا لا يكون خبرا

(عنه)

عنه بقصد المتكلم نحو ما زيد الاسير بالرفع وقيل المعنى لا يصلح ان يكون خبرا بلا تأويل او مبالغة وفيه نظر لانه يصدق مع ذلك على ما زيد الاسير مع انه ليس محذوف الفعل **(قوله)** لانه لو كان خبرا عنه لكان مرفوعا على الخبرية) قيل فلا يكون مفعولا مطلقا لانه مرفوع ورد بان المفعول المطلق قد يرفع بالقيام مقام الفاعل قلت لا يكون مفعولا مطلقا لانه معمول للعامل المعنوي والمفعول المطلق لا يكون كذلك وفيه نظر فالاولى ان يمثل بما حالك الاسيرا شديدا فان حذف فعله لا يجب بل يصح ما حالك الا ان تسير سيرا شديدا **(قوله)** او وقع مكررا) لو قال او مكررا بالعطف على مثبتا لكا اخصر الا انه احتراز عن توهم عطفه على قوله خبرا **(قوله)** اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبر عنه) لا يخفى انه لا تقي العبارة بتقدير هذا وكأنه جعل المص ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكر ضمنا لكنه بعيد ايضا والاخصر الاوضح هو ان يقال ما وقع مثبتا بالاول او معناه او مكررا بعد مبتدأ لا يكون خبرا عنه **(قوله)** وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه) فيه انه يقتضى ان يجمع بين قاعدتي ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما في الوقوع مضمون جملة **(قوله)** تنيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر الخ) او على ان يكون للتأكيد والنوع ولم يلتفت الشارح الى هذا الوجه لانه يوم الحصر فيهما او على انه قد يكون بحيث يجب تقدير عامله بعد الاكتمال الاول اذ لا يصح استثناء السير المطلق عن السير المطلق وقد يكون بحيث لا يجب كما في المثال الثاني فانه يصح فيه تقدير العامل قبل الاى ما انت سير الاسير البريد **(قوله)** البريد) معرب * دم بريد * وهو اسم بمعنى * استريام * اذ علامته قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى * بيك * **(قوله)** ومنها ما وقع تفصيلا) قيل القرينة على حذف العامل مضمون الجملة فانه ينتقل منه الى آثاره وفيه نظر اذ لو كان الانتقال منه الى آثاره لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة بينة بل القرينة في حذف عامل المفعول المطلق تعينه لانه يتعين ان يكون بمعناه **(قوله)** والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل) فيما اذا كان مناط الفائدة نسبة المسند الى الفاعل او المفعول فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية وحينئذ نقول او المصدر المقيد بالحال فيما اذا كان مناط الفائدة الحال نحو احب مع زيد مسرورا فاما ان ينفعه او ينقطع فان مضمون الجملة هنا محبة زيد في وقت السرور والاثر اثرها فاحفظه فانه من المواهب الدقيقة الجليلة **(قوله)** وبآثره غرضه) وغرض الشيء اثر فاعله بواسطته سمي اثره وحينئذ نقول الظاهر ان يحمل **(قوله)** فشدة والوفاقا ما بنا بعد واما فداء **(قوله)** مفعوله فيستغنى عن تقدير العامل وانما اقتصر الشارح على بيان مفهومات

القيود واعرض عن بيان احترازاته المينة لغيره لان ما قيل ان مضمون جملة احتراز
 عن مضمون مفرد نحو له سفر يصح صحة او يقتضى اغتناما لانه مضمون المفرد كلام لا يحصل له
 لان صحته اثر مضمون الجملة لانه اثر سفره وسفره مضمون الجملة وكذا ما قيل ان متقدمة
 بيان للواقع لان التفصيل لا يتقدم على الاجمال ممنوع وكذا ما قيل الحذف غير واجب
 في صورة تقدم التفصيل لا وثوق له فلعدم تشخيص فائدة المتقدمة لم يتعرض له **(قوله)**
 وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة) هكذا فسره الرضى ايضا وهو يقتضى ان لا يجب
 الحذف في مثل **(فشد والوثاق منا بعد واما فداء)** او ففداء او ثم فداء ولو لم يذ كر
 المحتملة لتاوله **(قوله)** ومنها ما وقع للتشبيه اى لان يشبه به امر) يرد عليه مثل
 مررت بزيد فاذا له صوت مثل صوت حمار بان المفعول المطلق هنا للتشبيه شئ بشئ
 لا يشبهه شئ فالاولى ان يجعل للتشبيه بمعنى لان يشبه بشئ والمفعول المطلق
 الحقيقى في مثله لاحالة مشبه او بمعنى التشبيه الذى هو فعل المتكلم ووصفه اى وقع في الكلام
 لاجل التشبيه سواء كان مشبها به كما في المثال المذكور في المتن او اداة التشبيه
 كما في المثال ذكرنا او مشبها كما في له صوت صوتا مثل صوت حمار وقيل هذا التركيب
 لا يجوز لوجوب حذف الموصوف في مثله ولا بد من تصحيح النقل **(قوله)** لزيد
 صوت صوت حسن) يرد عليه واخواته انه خارج من المفعول المطلق لامن القيود
 والوجه ان يقال القيود المذكورة لتعيين محل الخلاف لانه في مثل هذا التركيب ذهب
 سيبويه الى انه لا حاجة الى تقدير العامل بل يكفي فهم العامل من الجملة السابقة فاراد
 المصنف التصريح بوجوب حذف العامل فيه واما بيان اعراجه فعند سيبويه صوت
 حسن بدل او وصف لصيرورته مع صفته بمنزلة شئ واحد فهو نظير الحال الموطئة
 واجاز الشيخ الرضى جعل صوت تأكيدا لفظيا **(قوله)** واحترزه عن نحو صوت
 زيد صوت حمار) الاولى انه احتراز عن مثل صوت حمار بصوت زيد **(قوله)** فاذا له
 صوت صوت حمار) جواز نصبه على الحالية ورفع على انه بدل او عطف بيان او صفة
 بتقدير مثل او بتأويله بمنكر هذا اذا كان منكرا اما اذا عرف فرفعه لا يكون بالوصفية
 الا عند التحليل لانه بتقدير مثل وهو لا يعرف بالاضافة وانما لم يجوز الجمهور ان يكون
 العامل المصدر المذكور لانه لا يصلح تأويله بان مع الفعل وعمله لهذا التأويل وانما
 لم يجوز لان مع الفعل مرجو وهو في هذا المقام مقطوع به **(قوله)** صراخ) قيل
 هو اسم بمعنى المصدر **(قوله)** لا محتمل لها غيره) الاوضح وقع مضمون جملة لا محتمل
 غيره وفي مقابله وقع مضمون جملة لا محتمل غيره واما هذه العبارة فغير مرفوع على انه
 خبر لا والمحتمل اسم مفعول كما هو الظاهر وقوله لها صفة محتمل اى لا محتمل تابثا لها
 غيره وقيل غيره منصوب مفعول للاحتمال والمحتمل مصدر وهذا خلاف الرواية

(المشهوره)

المشهوره (قوله اى اعترفت اعترافا) يبنى ان يكون خلاف سبويه في القسم السابق جاريا فيه وفيما بعده (قوله ويسمى هذا النوع من المفعول الى آخره) التسمية من متأخرى النحاة في هذا القسم وقسيمه فالاولى ان يكون وتسمى على صيغة المتكلم مع الغير ويكون ضمير المتكلم كناية عن المتأخرين (قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره) اخرج ما وقع مضمون مفرد سواء كان له احتمال غيره نحو رجع القهقري او لم يكن نحو ضربت ضربا (قوله لانه من حيث هو منصوص الى آخره) يعنى لان معناه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فقد جعل المؤكد معنى المصدر وجعل تسمية المصدر بالتاكيد تسمية باسم معناه ونحن نقول المناسب بالحق ان المؤكد لفظ المصدر لانه يؤكد اللفظ السابق في الدلالة على ما دل عليه ويقويه فالوجه ان يقال المحتاج الى التأويل قوله تأكيدا لنفسه ووجهه انه يؤكد جملة كأنها عينه لتعينها للدلالة على ماتعين المصدر للدلالة عليه واما التأكيده بغيره فلا تكلف فيه لانه يؤكد لفظ الجملة وهى غيره وليس فيها ما ينزل منزلة نفسه لانها لا يشاركه في التعيين للدلالة على ماتعين للدلالة عليه (قوله ويحتمل ان يكون المراد انه تأكيد لاجل غيره) هذا ما اختار المصنف واورد عليه فوت حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله وعلى هذا يبنى الى آخره وفيه انه بعد ليس هنا حسن التقابل لان هذا القسم ايضا تأكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر ومع ذلك تأكيد لدفع غيره فحسن التقابل انما يكون مرعا لوسمى القسم الاول تأكيدا ليس لغيره (قوله ومنها ما وقع مثنى اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية) فيه رده على من قال المراد ما يكون مثنى للتكثير واشارة الى ان المراد به اعم مما يكون للتكثير او لغيره (قوله مضافا الى الفاعل او المفعول) مع هذا القيد ينتقض بضربت ضربى الامير فانه مثنى مضافا الى الفاعل فلا بد أن يقال مضافا الى فاعل الفعل او مفعوله ومع ذلك ينتقض بضرب زيد ضربيه فالوجه ان يقيد الاضافة بكونه لالبيان النوع وقد صرح بهذا القيد الرضى (قوله وفي جعل المثال من تمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف) اذ الشائع تمام التعريف بدون المثال على ان التقييد بالمثال يفيد بظاهره اشتراط كون المثنى للتكثير واشتراط الاضافة الى المفعول (قوله ويجوز ان يكون من لب بالمكان) فان قلت بل يتعين للاستغناء عن الحذف الذى لا يرتكب الا للاحتياج اليه قلت كأنه احوج اليه حمل اللفظ على ما هو أكثر استعمالا فى القاموس الب اقام كلب ومنه ليك اى انا مقيم على طاعتك البابا بعد الباب او معناه قصدى والتجائى لك من قولهم دارى تلب داره اى تواجها او معناه محبتي لك من قولهم امرأة لبة اى محبة لزوجها او معناه

اخلاصى لك من قولهم حيب لباب خالص (قوله حذف الفعل) ليفرغ المخاطب
 عن سماع التلية فيأتمر بسرعة وقيل ليفرغ المتكلم عن التكلم بسرعة فيفرغ لسماع
 المأمور به والاول انسب بمقام رعاية الادب فافهم (قوله وعلى هذا القياس سعديك)
 اى سوى جواز أن يكون غير محذوف الزوائد فانه لم يحجى ثلاثى اسعد بمعناه (قوله
 المفعول به) قال المصنف انما سمي به لانه اوقع الفعل به او تعلق به يعنى ان الباء اما
 للسببية فيتعلق بالفعل اوللصلة ويتعلق بما ضمنه من معنى التعلق ومن خفى عليه مراده
 زاد عليه وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل سبب لوجود الحال (قوله ولم
 يذكره اى الاسم اكتفاء بما سبق) او اكتفاء بظهور أن المفعول به من اقسام الاسم
 او تفاديا عن اطلاق الاسم في التعريف على سبيل المسامحة فان المفعول به في قلت زيدا
 وقلت زيد قائم ليس اسم ما وقع عليه فعل الفاعل بخلاف اطلاق الاسم في تعريف
 المفعول المطلق او تفننا فيه في تعريف المفعول المطلق على ماهو حقيقة اليان وفي
 تعريف المفعول به على ماهو المجاز المشهور فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم معناه
 المطابق لا يقال قد يكون المفعول به دالا على ما وقع عليه الفعل تضمنا كما اذا تضمن
 معنى الاستفهام او الشرط لانا نقول المتضمن لمعنى الاستفهام والشرط دال على المعنى
 الاسمى مطابقة لان الدلالة على معنى الشرط والاستفهام طارية ولذا عدت اسما ولم
 يتعد بدلالته على معنى غير مستقل وقد صرحوا به ولو سلم فقد سلك في التعريف جادة
 التعليل (قوله والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم
 يقولون) يعنى ان ارباب اللغة يقولون لكنه تجه ذهبت بزيد فانه يقال الاذهب
 وقع على زيد ولا فرق في المعنى بين ذهبت بزيد واذهبت زيدا فوقوع الفعل يشمل
 هذا التعلق ويمكن ان يقال هذا التعلق بلا واسطة حرف جر وحرف الجر لتغيير المعنى
 وبعد التغيير تعلق الفعل بنفسه وبهذا تبين ان زيدا في ذهبت بزيد مفعول به دون زيد
 في مررت بزيد وخرج الحال لان تعلق الفعل به بواسطة حرف جر في المعنى فمعنى
 ضربت زيدا قائما ضربته في حال القياس وخرج المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل
 بهما بل في التمييز تعلق بما تبين به وفي المستثنى بما اخرج منه فمن قال المراد التعلق اولا
 ليخرج الحال والمستثنى والتمييز لم يكن على تميز فيما بين الاحوال على انه يشكل بالمفعول
 الثانى والثالث حينئذ اذ ليس التعلق بهما اولا وما يعجبك انه اشكل على بعض عمرو
 في اشتراك زيد وعمرو فاحتاج الى تقييد التعلق بتعلق غير الفاعلية وغفل عما تقرر
 ان المعتبر في جميع التعريفات ما يخرج التوابع ولم يتذكر ان التقييد لا ينفع في الانتقاص
 بضربت زيدا وعمرا نعم تقييد التعلق واجب لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوفا عليه

بل وقوعا بنفسه تأمل **(قوله والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته)** لا حاجة الى هذا الاعتبار
 لاخر اجله لانه لا يقال الضرب واقع على الضرب او الضربة بل يقال وقع الضرب او الضربة
(قوله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبار اسناده) الاولى فعل اسند وكذا الاولى في قوله فانه لم
 يعتبر اسناده لم يسند **(قوله فخرج به مثل زيد في ضرب زيد)** الاولى ان يقال فخرج به
 زيد ودخل درهما في اعطى زيد درهما واخراج زيد انما يتم لو لم يكن مفعولا به
 في اصطلاحهم وهو الارجح الا ليق بالاعتبار ما لم يوجد منهم تصريح بانه مفعول به
 وقولهم بان المفعول به وفيه يصح ان يكونا مفعول ما لم يسم فاعله لا يدل على تسمية
 مفعول ما لم يسم فاعله مفعولا به او مفعولا فيه كما لا يخفى فمن منع عدم كونه مفعولا به
 خفي عليه المانع لدقته **(قوله فلا يرد عليه انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر)**
 وله دفع آخر وهو انه لو قال الفعل لتبادر منه الفعل الاصطلاحى فيحمل عليه ويلزم
 في اسناد الوقوع المسامحة وكذا في الاكتفاء بالفعل الاصطلاحى لخروج شبه الفعل
(قوله لقوة الفعل) نبه على ان ذكر الفعل هنا ليس من قبيل الاكتفاء بما هو الاصل
 كما في نظائره لكن ينبغي ان يعلم ان اسم الفاعل والمفعول كالفعل **(قوله كوقوعه
 في حيزان)** وكون الفعل مؤكدا بالنون لان التأكيد يوجب كون الفعل اهم فينا في
 التقدم الدال على كون المفعول اهم وفيه نظر لجواز ان يكون التقديم للتخصيص لا
 للاهتمام **(قوله اى تريد مكة)** اى تريد مكة **(قوله تخصيصها بالذكر ليس للحصر)**
 الجمهور على ان العدد لا يفيد الحصر فان قلت فسا فائدة ذكره قلت لينضبط المذكور
 عند السامع ولا يفتلت شيء لكن يتجه ان المذكور خمسة خامسها المتدوب على طريقة
 المصنف فرعاية مذهبه تقتضى ان يجعل الابواب خمسة **(قوله لوجوب الحذف
 في باب الاعراء الخ)** كتب قدس سره في الحاشية نحو اخاك اخاك اى الزمه ونحو الحمد لله
 الحميد ونحو اتانى زيد الفاسق الخيىث ونحو مررت بزيد المسكين **(قوله نحو امرأ
 ونفسه)** معناه الحث على الفرار من المرء او قصر اليد واللسان عنه فعلى الاول الواو
 للعطف وعلى الثانى للمصاحبة ايضا **(قوله وانتهوا خير لكم)** انكر سيويه وجوب
 الحذف فيه واعترف به الز مخشرى واما ما قال العلامة الثانى المحقق التفتازانى
 ان التمثيل به لانه من حيث انه قرآن لا يصح فيه وجه آخر فما يجب منه لانه بهذا الاعتبار
 لا يمدون الحذف الجائر واجبا **(قوله سهلا من البلاد لاحزان)** في الحاشية السهل
 قبيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض **(قوله اما بوجهه او قبله)** لما كان الاقبال
 في اللغة قبيض الادبار فالتعريف بحقيقته لا يتساول نداء المقبل عليك بوجهه ولا نداء
 من لا يطلب منه الاقبال بالوجه ممن كان بينك وبينه حائل وكان خروج اكثر افراد

المتأدى من تعريفه مستبعدا جدا صرف قوله اقباله عن ظاهره لكن يجب انه لا حاجة الى جعل الاقبال اعم من الاقبال بالوجه وبالقلب ثم جعل الاقبال بالوجه او القلب اعم من كونه حقيقة او حكما بل يكفي ان يجعل طلب الاقبال حقيقة او حكما لانه يصير الاقبال بالقلب داخلا في الاقبال حكما **(قوله** او حكما مثل ياسماء او يا جبال) ومنه نداؤه تعالى لتزهره عن الاقبال اذ لا وجه له ولا قلب له فلا بد لذلك التزليل من امر نزل باعتباره وجعل داعيا الى التزليل وبيانه على علم آخر يقال في القول بتزيله تعالى منزلة من له صلوح النداء ترك الادب فالاولى ان يقال المراد بالاقبال الاجابة وفيه نظر لان القرآن نزل على لسان العباد فلا بأس بتزيله بعد ما ثبت في الشرع ولا معنى لارادة الاجابة لانه لو اريد بالاجابة انعام ما سئل فهو لا يستفاد من تقدير ادعومع انه قد يكون المقصود بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة فيه وان اريد التلبية فهو لا يكون مطلوبا منه تعالى **(قوله** وفيه تحكم) يمكن دفعه بان المندوب باب واسع كثير الدوران على ألسنتهم فاستبعد جملة مجاز غير ملحق بالحقيقة بخلاف ما عدها فانه قليل الوقوع **(قوله** فالاولى ادخاله تحت المتأدى كما فعله صاحب المفضل) وكأنه منع الوصف عن ذلك انهم لم يعدوا كلمة وامن حروف النداء **(قوله** بان يكون آلة الطلب لفظية) الطلب اللفظي يتوقف على لفظية آله والمطلوب فايها قدر صار الطلب تقديريا فالاحتمال الثالث من اقسام هذا الاحتمال فتأمل **(قوله** او للمتأدى او للحرف) وفي جواز حذف حرف النداء مع كونه نائبا بددغنة يمكن دفعها بان النائب يحذف اذا كان له نائب كما في ضربى زيدا قائما والقريته هنا نائبة وبوجه على جعل التفصيل للمتأدى انه لا وجه لتخصيص هذا التفصيل بتعريف المتأدى دون المفعول المطلق والمفعول به والابتداء والخبر الى غير ذلك **(قوله** وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل) كأن المبرد زعم ان الفعل المقدر عزل عن العمل وورثه ما لزم في موضعه فلا يرد أن المبرد لما قال بكونه سادا مسد الفعل فلا محالة جعله عاملا مجازا وسيبويه لا ينكره فلا مخالفة بينهما **(قوله** فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب) اللهم الا في اللهم **(قوله** فعند سيبويه جزء الجملة اى الفعل والفاعل مقدران) هذا انما يتم على قول من قال المستكن محذوف واما على ما حقق انه ليس بصوت ولا لفظ وفرق بينه وبين المحذوف فلا يصح القول بتقدير الفاعل هنا **(قوله** وعند المبرد بحرف النداء قائم مقام احد جزئى الجملة) لا يخفى ان الحرف لا يقوم مقام الفعل في افادة معناه حتى يستغنى عن تقديره فهو انما يقوم مقامه في العمل فلا بد أن يكون المقدر عنده جزئى الجملة **(قوله** وعند ابى على احد جزئها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه) اورد عليه ان اسم الفعل لا يضر فيه ضمير المتكلم ونقص باف بمعنى أتضجر وتعقب بانه

(صوت)

صوت لاسم فعل وان اسم الفعل لا يكون على حرف واحد ومن حروف النداء الهمزة
واورد عليه وعلى مذهب سيبويه انه لو لم يكن المنادى جزء الكلام لم يكن الكلام بدون المنادى مع
انه لا يتديا وحده واجيب بانه قد يعرض للجمله ما يخرجها عن الاستقلال كما في الشرط
والقسم وهذا لا يتم مالم يبين ما عرض هنا بل الجواب على مذهب سيبويه ان الكلام تام
بدون المنادى وانما لا يفيد حرف النداء بدون المنادى لانه متعلق بحرف النداء والحروف
لا يفيد بدون متعلقها وعلى مذهب ابى علي انه استعمل الجملة هنا لطلب اقبال زيد فهي
بجزئها بمنزلة فعل اقبل والمنادى بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة بالنظر الى ما هو المقصود
بدون المنادى فاعرفه **(قوله ويبنى)** اى يجب ان يبنى لانه يجوز ان يبنى لانه ظاهر
الحال في المسائل لالجواز فالعلم الموصوف بابن مستنى عن الحكم كاسيأتى **(قوله لقلتها)**
اى لقله كل منها لالقله الثلاثة لتساوى المجموع بالنصب اذ اقسام المنصوب ثلثة كاقسام
المرفوع والمخفوض والمفتوح فن قال اقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح اثنان مفرد
معرفة ومستغاث بخلاف المنصوب فانها ثلاثة مضاف وشبهه ونكرة غير معينة يرده ان
اقسام غير المنصوب ثلثة مفرد معرفة ومستغاث باللام ومستغاث بالالف **(قوله ولطلب
الاختصار في بيان النصب)** لا يخفى انه لو قال ويخفف بلام الاستغاثه ويفتح بالفها
وينصب المضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة ويبنى على ما يرفع به مساواها لكان الاختصار في بيان
البناء على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار
في بيان البناء حتى يتم نكتة تقديم ما عدا النصب عليه ويمكن ترجيحه بان الاختصار فيه لكثرة
اولى من الاختصار فيما هو اقل منه والاوجه في نكتة التقديم ان يقال بيان البناء على
ما يرفع به اهم لانه من خواص النداء بخلاف النصب فانه لكونه مفعولا به وبخلاف
الخفض فانه بحرف الجر وبخلاف الفتح فانه لاحاق الالف فقدم المستغاث لاتصال
بينهما للبناء او التغير من حاله الاصلى **(قوله يرفع به المنادى في غير صورة النداء)** اما
قبل النداء فيكون اسناد يرفع الى المنادى باعتبار ما يؤول اليه واما بعده فيكون التمييز
عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان فمن قصر النظر على الاول فقد غفل ولك ان تجعل
الضمير الى ذات المنادى فيكون من قيل **(اعدلوا هو اقرب للقوى)** **(قوله او الفعل
مسند الى الجار والجرور)** عطف بحسب المعنى على سابقه فانه في قوة ان الفعل مسند
الى ضمير المنادى كأنه قيل ويبنى على ما به الرفع وتجه عليه ان ما به الرفع والنون وكأنه
لهذا اختار البعض ارجاع الضمير الى الاسم **(قوله اى لا يكون مضافا ولا شبه
مضاف)** المفرد في هذا الباب بمعنى ما يقابل المضاف واما مقابلته بشبه المضاف
فدائرة على الارادة بارادة مفرد مخصوص بقربة ذكر شبه المضاف في مقابله

وقيل ينصرف المفرد اليه لانه الفرد الكامل للمفرد بمعنى ما ليس بمضاف (قوله) وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه) هذا امر لا انضباط له ولا يرجع الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في باب النداء دون باب لا فان ياحليا لا يجعل شبه مضاف دون لاحليم لا يجعل كما لا يخفى على المتتبع لاسرار الفن ولا الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في هذا الباب دون الموصوف بالمفرد وقد سعى فيه الشارح واخل بكلام الشيخ الرضى فانه قال هو اسم يحى امر بعده من تمامه فظن ان المعنى انه من تمامه من حيث المعنى وليس بذلك بل المعنى انه من تمامه في اعتباراتهم اما لداع معنوى او لاضطرار نحوى اما الاول فكأنه يكون مابعد معمولاله معطوفا عليه ويكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه اسمائى اما علما نحو يا زيدا وعمرا اذا جعل علما او اسم جنس نحو يا ثلثة وثلثين رجلا فان ثلثة وثلثين اسم لعدد مخصوص كاربعة واربعة عشر واما الثانى فكالمنادى الموصوف بالجملة والظرف فانه لا يد وان يجعل من نداء الموصوف لامن وصف المنادى والالزم وصف المعرفة بالجملة والظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لافانه لو جعل من وصف المنى لامن نى الموصوف لم يلزم وصف المعرفة بالجملة هذا فاعرف ان شبه المضاف في باب المنادى العامل فيما بعده والمعطوف عليه الذى مع المعطوف اسم لثىء والموصوف بجملة او ظرف وفي باب لا الاولان فقط (قوله) لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية) فقولهم المبني ماناسب مبنى الاصل بمعنى المناسبة له بواسطة او بغير واسطة ويمكن ان يجعل علة البناء عروض الحاجة للمنادى في الدلالة على المعنى المراد منه الى قرينة التخاطب كالضمير للمخاطب فيبنى لتلك المشابهة بالحرف وتلك الحاجة وان فقدت بالعلم لكن لم يعتبر فقدانه طردا للباب (قوله) وكونه مثلها افراد او تعريفا) قيل اعتبره ثلاثا يلزم بناء المضاف وما في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة وفيه ان النكرة الغير المعينة لم تقع موقع كاف الخطاب (قوله) ويا زيدا) ما اشتهر فيما بينهم ان العلم اذا تى او جمع بالو او والتون لزمه لام التعريف مخصص بما سوى المنادى فلا يرد ان المثال لا يصح والصواب يارجلان (قوله) اى بلام تدخله وقت الاستغانة) يعنى الاضافة لادنى ملابسة وليس من قيل اضافة اللفظ الى مدلوله كما هو التسادر (قوله) وهى لام التخصيص) قلت بل لام التعليل اى اغنى لتفكك ولا جرك وفي بالله اغنى لمقتضى ذاتك ولكرمك (قوله) نحو يا زيدا) لا يكون الاستغانة بغير كلمة يا ولا يكون لام الاستغانة الا في مقام الاغاثة او التعجب او التهديد (قوله) واجب) اى عن الاعتراضين فاقيل او بان قوله مثل يا عبد الله من تمة القاعدة مبنى عن الغفلة

(قوله)

(قوله كالمهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد الى آخره) فيه انه يأبى عن هذا التوجيه ان المتكلم بهذا النداء في حضور المهدد والمتعجب منه وانه لامعنى للاستغاثة بشئ يلحضر فينتقم منه لانه لا يتصور الاغاثة منه فالوجه ان يقال يستغيث بالمهدد ليغير حاله ويترك ماوجب قتله اوضربه فيميت المهدد ويخلصه عن اثم القتل او الضرب او يستغيث به له بان يحيى نفسه عن القتل بتغيير احواله وترك مساوى خصاله ويستغيث بالمتعجب منه ليغيثه في التعجب المفرط الذى فوق طاقته فيغير حاله ويدفع عنه ماوجب هذا التعجب

(قوله لانثناء مايقضى فتحها) لا يخصر المقضى فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب صورة (قوله ولللام فيه حينئذ) ظاهر كلام المصنف ان الجملة حالية فيدخل بالمقصود لانه يفيد قيد الفتح بالالف بمد اللام لا تقول لاعتداد بهذا الاحتمال لظهور انه لا يمكن غير الفتح مع اللام ايضا لان الالف يوجب فتح ماقبلها لانا تقول وجود الالف غير ضرورى لجواز انقلابها ياء لاقتضاء اللام الخفض وقوله فين اثرهما تناف فيه بحث فانه لا تناف بينهما في الالحداء لان جر غير المنصرف بالفتحة الا ان يعتبر اطراد الباب ولك ان تقول ليس التنافي لاختلاف حركتى الجر والفتح بل لان احديهما بناءة والاخرى اعرابية (قوله وينصب ماسواها) فيه انه ان اراد النصب لفظا او تقديرا يخرج عن الحكم نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعنى ويا غير ما يضرنى مما هو مبنى على الفتح لانه لم ينصب لفظا ولا تقديرا بل محلا مع انه داخل فيما سواها وان اراد ان ينصب ماسواها لفظا او تقديرا او محلا فهو مشترك بين كل منادى ولا يخص ماسواها ويمكن ان يقال اراد ويبقى على ما كان عليه من النصب ماسواها وبهذا عرفت فائدة قوله ان كان معر باقبل دخول حرف النداء والاستثناء عنه على ان فيه انه يبقى على هذا التقدير بيان مثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون مهملا في بحث المنادى (قوله ياطالما جبلا) هذا المثال من المراتق النحوية فانه لا يعتمد لعمل طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفه منادى مفردا معرفة ويجب تعريف طالعا ولا يكون هناك شبه مضاف وذكور من لامثال له في حله ماشاء (قوله ويا حسنا وجهه ظريفا) في الحاشية انما قيدناه بقوله ظريفا ليكون نصفا في كونه نكرة لم يقصده معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجهه الظريف بهذا لكن وصف شبه المضاف بالمعرفة بعد قصد المعين مشروط بان لا يكون موصوفا بجملة او ظرف نحو يا حلما لا يعجل قدوسا فانه لا يجوز القدوس ويا نخله من ذات عرق طويلة فانه لا يجوز الطويلة (قوله وتوابع المنادى) يريد التوابع من كل وجه اعنى التابع في الصورة والحقيقة فخرج يا ايها الرجل لانه تابع صورة منادى حقيقة وسيجيء في كلام الشارح نكتة عدم قيد

التابع هنا بما يخرج من ذكر هنا ما يحىء في كلام الشارح فلم يتبع كلامه ادنى تتبع (قوله
 المبني على ما يرفع به) قيل هو المتبادر من لفظ المبني هنا لانه قيل فيه وبينى دون غيره
 (قوله لان توابع المنادى العرب تابعة للفظه) هذا الحكم صحيح على اطلاقه فان
 يا عبدالله وعمرو وعمرو وفيه تابع للفظ عبدالله لانه منصوب المحل بالتبعية لا غير واما بناؤه
 فليس بالتبعية فمن قال يريد بالتوابع غير البدل والمطوف الا في حكمه لم يساعده حكمه
 وكذا يلازيد وعمرو ويجب فيه جر عمرو ولم يحجز نصبه حملا على محله (قوله لان توابع
 المستغاث) يعنى ان الحكم على توابع المبني يرشد الى تقييد المبني لانه حكم مخصوص
 ببعض افراده عقلا وانما خص فائدة التقييد بالنظر الى تابع المستغاث دون تابع العلم الموصوف
 بان مضافا الى علم آخر نحو يازيد بن عمرو والمائل فانه لا يجوز في العاقل الا التصب
 لانه لا يرشد الى التقييد كالمستغاث لانه لم يعلم حكمه بعد (قوله ولا شبه مضاف) المفرد
 الحقيقى يشمل شبه المضاف فلا حاجة لادراجها الى تعميم المفرد وانما يحتاج اليه ادراج
 المضاف بالاضافة اللفظية (قوله ولما لم يحجز الحكم الا في آخره) فيه ان عدم
 الجريان المذكور لا يستدعى التفصيل بل التقييد فيصح ان يقال وتوابع المنادى المبني المفردة
 سوى البدل والمطوف الغير المتمتع دخول يا عليه بل لو لم يقيد لكان بيان حكمهما
 فيما بعد بمنزلة الاستثناء كما هو عادته فالتفصيل ليعرف التوابع اجمالا وبينه بذكر
 التأكيد والصفة على انه لم يتبع الاصمى في امتناع وصف المنادى ولم يتبع الاكثرين
 في جعل التأكيد اللفظى كالبدل (قوله لان تأكيد اللفظى حكمه في الاغلب) الظاهر
 ان يقول عند الاكثرين ليلايم قوله وقد يجوز فانه يدل على ان المسئلة خلافة لان
 استعمال العرب مختلف يرشد الى ذلك قوله وكان المختار عند المصنف ذلك (قوله
 ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوى) واقوى منه انه لم يقل فيما بعد والبدل والمطوف
 والتأكيد الغير المذكورين حكمها حكم المستقل لكن تصرّحه في شرح المفصل بتقييد
 التأكيد بالمعنوى يشعر بان ترك التقييد هنا مبنى على الغفلة (قوله والصفة) فيه رد
 على الاصمى حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالضمير واول نصب العالم
 ورفعه في يازيد العالم بانه على الاختصاص لضعف الداعي وعدم جريان التأويل
 في وصف المنادى المستغاث الا ان يقال مشابهة المستغاث بالضمير لم تعتبر حيث لم بين
 بخلاف المنادى المفرد المعرفة (قوله والمطوف المتمتع دخول يا عليه) يعنى المعرف
 باللام ينبنى ان يقيد بقولنا سوى لفظ الله ولهذا لم يقل المصنف والمطوف المعرف
 باللام مع انه اخصر واوضح (قوله ترفع على لفظه) هذا من غوامض التحولان
 العامل في التابع هو العامل في المتبوع والتابع باعراب سابقه من جهة واحدة والمقام

(لا يحمل)

لا يجتمهل تفصيله فتركناه للموا اهل وقوله الظاهر او المقدر قاصر لانه لا يشمل الجمل
 على محله نحو ياهؤلاء العاقلون فان لهؤلاء محلين محل نصب ومحل رفع **(قوله)** واقصر
 على مثالها) اولاته اول ما يمكن ان يمثل فيه بالمعرف باللام المتأني لحرف النداء وهو
 اولي بالتمثيل ليعلم انه ثبت فيه اثر حرف النداء مع منافاته له **(قوله)** وهو استاد سيويه
 وهو الذي قال صاحب اعراب الفاتحة في شأنه لم يتقدمه مثله ولم يخلف مثله وقال
 المحقق الشريف في حاشية الكشاف وهو اعل كبا من سيويه **(قوله)** لان المعطوف بالحرف
 في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه) فيه انه لو باشر المضاف
 بالاضافة اللفظية اوشبه المضاف حرف النداء لكان منصوبا فينبغي ان لا يختار فيها
 الرفع **(قوله)** ان كان كالحسن) يعني علما فقوله والا يعني ليس يعلم كذا حقق الشيخ
 الرضى مذهب المبرد لكن المصنف في شرحه ذهب الى ما ذكره الشارح فكأن المصنف
 للمراى ان المقول ان اللام في بعض الاعلام لازم كاللام في اسم الجنس فلا يبنى الفرق
 بينهما قيد العلم في كلامه بما يمكن نزع اللام عنه وحمل اسم الجنس على اسم الجنس
 وما في حكمه من الاعلام وحينئذ لا بد من معرفة معرف باللام يجوز نزع اللام عنه وهو
 علم كان في الاصل مصدرا او صفة او اسم جنس قصد به مدح كالاسد او ذم كالكلب
 لكنه ليس كل اسم كذلك مما جاز دخول اللام ونزعه فان عمدا وعليا لم يجز دخول
 اللام عليهما وما لا يجوز نزع اللام عنه معرف باللام قصد بلامه التعريف او جعل
 لامة جزء العلم وذلك في علم هو اسم جنس في الاصل خص بمفرد منه لخاصية اقتضت
 ذلك التخصيص ويسمى علما غالبا وتلك الغلبة اما تحقيقية كافي الصق نحو ولد سمي به
 لانه اصابه الصاعقة واما تقديرية اما لعدم تصور معنى جنسى كالدبران او تصوره
 وعدم ثبوته كالارباء فانه يتصور له معنى جنسى هو الرابع لكن لم يثبت لهذا اللفظ او يتصور
 ويثبت لكن لا يعلم ثبوته للمعنى العلمى كالمشترى **(قوله)** والمضافة عطف على المفردة
 وتنصب على ترفع عطف امرين على معمولي عامل واحد لان العامل في صفة المتبدأ
 واخير واحد هو الابتداء **(قوله)** حكمه اى اى حكم كل واحد منهما) او الضمير راجع
 اليهما بتا ويلهما بما بقى من التوابع فيعلم منه انه لو قال وما بقى حكمه حكم المستقل لكان اخصر
(قوله) والعلم الموصوف) فان قلت هذا من مسائل المنادى فكيف ذكر مع مسائل
 التابع قلت هو من مسائل التابع باعتبار أن التابع المضاف اوجب اختيار بناء المنادى
 على الفتح **(قوله)** النبي عن جواز ضمه) لانه لم يعرف من البناء الا البناء على الضم
 او الفتح وفيه نظر لجواز أن يبنى اختيار الفتح عن جواز الجر في يالزيد بن مغيث
(قوله) مجرد عن التاء او ملحق بها) يعني من غير تغيير اذ لا يجوز الفتح في ياهند بنت عمرو

(قوله بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر) المتبادر ماهو الاعم

(قوله اى اذا اريد نداؤه) فيه انه اذا لم يحجز جعل المعرفة باللام منادى فلا يريد احد

من ارباب اللسان نداؤه فكما انه لا يصح ان يكون المعرفة باللام منادى لا يصح ان يكون مراد النداء فتقدير الارادة لا يسمن ولا يفتى من جوع ولا يذهب عليك ان هذا ايضا من مباحث التوابع لانه تين انه قد يكون تابع المنادى المبني ملتزم الرفع فلا يتجه ان

موقفه ما بين احكام المنادى (قوله قيل مثلا) يعنى الكلام على سبيل التمثيل فلا يريد

انه لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل آه لجواز أن يقال يا هو لاء الكرام ويا هذه المرأة

ويا هذان العالمان الى غير ذلك ومن فتنه فطنة الناظر في هذا المقام انه اذا اريد نداء

الزيدين يقال يا زيدان بحذف اللام لان النداء يعنى عن جبر نقصان تعريف العلم حين

تثنيته وجمعه باللام وما اجيبه عنه من ان اللام فيه لجبر نقصان التعريف فلا

يدخل في المعرفة باللام اذ في الجواب ان جبر نقصان التعريف ليس الا بالتعريف على

ان المعرفة باللام عندهم ذواللام ولهذا احتيج الى استثناء يا الله من هذه القاعدة

وفي السؤال ان بناء الكلام على التثنية يدفعه وفيه ما فيه وان قصد النداء في يا زيدان

الى تثنية العلم لا المعرفة باللام حتى لو اريد الزيدان المعهودان لقليل يا ايها الزيدان فاعرفه

فان مراتب الكلام هنا بلغت اعلى المقام الذى لا يناله الا الكرام (قوله يا ايها الرجل بتوسط

اى) الموصوفة المحذوف ما اضيفت اليه بتعويض حرف التثنية عنه عند غير الاخفش

الموصولة عند الاخفش بتقدير يا اى هو الرجل حذف صدر الصلة لان المنادى

طالب التخفيف والاول هو المرجح وان كان الموصولة اكثر ليكون هذا واى في التوسط

على نحو واحد ولانها لو كانت موصولة لصح يا ايها النجم او الصعق ولان جعل

المعرفة باللام وصفا اقرب بافادة كونه مقصودا بالنداء فمن رجح قول الاخفش بتدور

الموصوفة احتجب عن هذه الوجوه المكشوفة (قوله مع هاء التثنية) ليخبر بعد

المقصود بالنداء عن حرف النداء بقرب حرف التثنية المشارك لحرف النداء في التثنية

وقوله يا هذا الرجل يشعر بالتزام حرف التثنية في مقام التوسط والفرق بين ايها

وهذا ان ايها لا يكون مقصودا بالنداء اصلا وهذا يحتمل الامرين فلذا قدم ايها

(قوله والتزموا) فيه رد على الاخفش حيث جعل اى موصولة لانه على هذا التقدير

لا حاجة الى نكته التزام الرفع (قوله ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم)

اى صفة الاسم المبهم الذى جعل وسيلة الى نداء المعرفة باللام اذ لا يجوز اخراج

صفة الاسم المبهم مطلقا من القاعدة السابقة اذ يجوز في يا هذا الرجل وجهان اذا قصد

نداء اسم الاشارة (قوله منادى معرب الخ) ولهذا لا ينصب تابع المنادى المستغاث

باللام فلا يرد أن تابع العرب قديمتبع محله لان تابع المنادى العرب لا يتبع محله ومنهم من قال التنوين في معرب للوحدة اى تابع معرب واحد وتابع المعرب الواحد تابع لفظه والمراد بالمعرب الواحد ما يكون له اعراب واحد فان المعرب باعرابين معربان حكما ولا يخفى انه بلغ من التكلف مبلغا لا يلتفت اليه الامن لا يتحاشى عن التصسف واما ما قيل انه لكونه منادى حقيقة منصوب فيكون له اعرابان ففيه ان اعراب النصب للمنادى لفظا للمنادى حقيقة **(قوله وقالوا يا الله خاصة)** هذا اشارة الى ثلثة احكام للفظ الله في باب النداء قطع همزته واختصاص ندائه بكلمة يامن بين حروف النداء كاختصاص نداء ايها وايتها ذكره في معنى اللبيب ونداؤه بلا توسط المبهم وتخصيصه بالحكم الاخير وان كان اشد تناسبا بالمقام فن ضيق العطن الذي لا يليق بالكرام ولك ان تجعل معنى قوله خاصة انك تقول يا الله خاصة من غير أن تقول يا ايها الله مثلا في حين ومن خصائص هذا اللفظ انه يحذف منه حرف النداء ويعوض عنه الميم المشددة في آخره فيجب حذفه وهو مختص بالدعاء **(قوله بانه اشد شذوذا)** الظاهر اشد كأنهم توسلوا في التفضيل بصيغة اشد ولم يبنوا من الشذوذ لجعل الشذوذ بمنزلة العيب **(قوله وتيم الثاني تأكيد لفظي)** ولم يبنوا لعدم انصرافه لكونه علما مؤنثا بتأويل القبيلة اولكونه علما واقما في الشعر يقتضى الشعر عدم صرفه فلم يصرف بسبب واحد وهو العلمية كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال واما ما قاله الشيخ الرضى فهو أن التأكيد اللفظي في الاغلب تكرير اللفظ الاول بلا تغيير و بلا تفاوت فكما حذف تنوين الاول للاضافة كرر بلا تنوين فجاء الثاني بلا تنوين وان لم يصف **(قوله وذلك مذهب سيويه)** المذهب لاستاده هو الخليل وهو تابع له فيه **(قوله والسيراني اجاز الفتح مكان النصب)** وكأن المصنف اشار الى رده بحصر الاحتمال في الضم والنصب بتقديم الخبر **(قوله لا ابالكم)** قال الجوهرى هو مدح اى انك شجاع ماجد مستغن عن الاب وقال الازهرى انه شتم لاشتم فوقه والمعنى انك لست بامن رشيد قلب لا نزاع في ذلك لجواز أن يكون من الاضداد وفي القاموس لا اب لك ولا ابالك ولا اباك ولا ابك كل ذلك دعاء في المعنى لا محالة وفي اللفظ خبر **(قوله فتح الياء)** وهو الاصل كما هو المشهور والسكون اكثر **(قوله احتراز عن نحو ياقنأى)** ويا قاضى واما يامسلى جمعا وتثنية فينبى ان يجوز فيه اسقاط الياء لدلالة ياء الجمع والتثنية على الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد المعرفة في صورة الحذف هذا اذا كان الحذف اكتفاء بالكسرة او ما في حكمها واما اذا كان اكتفاء بالشهرة كما في لغة الضم ومنها القراءة الشاذة **(قوله رب احكم)** بضم الباء فينبى ان يجوز ياقنأى اذا اشتهر

اضافته الى ياء المتكلم ولا يذهب عليك انه كما ان الاكتفاء بالكسرة مخصوص بغير
 ياقى كذا القلب بالالف وقوله المعيرة بالحذف او القلب مغير عبارة الرضى حيث قال
 لتدل الشهرة على الياء المعيرة او المحذوفة وهو الاولى لانه لا يسمى المحذوف مغيرا
(قوله وقد جاء شاذاً) في غير يابى فانه كثير فيه الفتح لتقل اليائين (قوله) ويكون
 المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفاً) **جمل بالهاء متعلق** ويكون
 فيكون الجملة عطفاً على الخبر او على الجملة الاسمية وعلى التقديرين قيد العبارة وجوب
 الهاء في الوقف والوجوب ليس الامع الالف اما الوقف على غلامى بسكون الياء
 فبالسكون اجود ويجوز بحذف الياء واسكان ما قبله واذا وقفت على غلامى بالفتح يجوز
 الهاء والاسكان فالاولى ان يكون قوله بالهاء عطفاً على محذوف اى بلاههء وبالهاء
 وقفاً فيكون في حيز الجواز الا انه يجب ان يحمل الجواز على ما يشمل الوجوب لثلاثا
 يشكل بيا غلاماه **(قوله) وقالوا يا ابي ويا امى على الوجوه الاربعة) يستفاد هذا**
 من عدم التقييد بوجه بل لا يقتصر المستفاد على الوجوه الاربعة ويشمل الوقف
 بالهاء والاخصر الاوضح ان يقال ويا ابت ويا امت خاصة بالمعطف على يا غلامى فيكون
 المعنى والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا ابت ويا امت خاصة **(قوله) بابدال التاء بالياء**
 الباء صلة الابدال وانما تدخل على المتروك فهو التحتانية وما فوقها الفوقانية دون
 العكس كما سبق الى الاوهام **(قوله) وقد جاء الضم ايضا) وفي لغة الضم جاء الهاء على ما**
 فى القاموس وطولت التاء لانها غير متمحضة للتأنيث لكونها بدلا عن الياء كما
 فى بنت لكن يوقف عليها بالهاء لكونها عوضا عن زائد بخلاف بنت فان تائها عوض
 عن حرف اصلى **(قوله) او مكسورة لمناسبة الياء) الياء لا يناسب الكسر الوارد**
 عليها بل يتأقفاها وانما يناسب الكسر قبلها فالوجه ان يقال لما ابدل التاء بالياء
 فاقضت كسائر تآت التأنيث فتح ما قبلها انتقل اليها الكسر الذى هو مقتضى
 الياء ومحفوظ بعد حذفها للدلالة عليها كما ان اعراب المستثنى ينتقل الى غير بعد أن
 غير المستثنى بما احدث فيه من الاعراب **(قوله) وبالالف) عطف بحسب المعنى**
 على يا ابت فانه فى معنى ويا ابتا ويا امتا او عطف على فتحا اى كائنه مع الالف
 وقيل عطف على محذوف اى بلا الف والفضل للمتقدم **(قوله) فانهم يقولون**
يا بنت ام) لو كان اعتبار الاختصاص بالنظر الى الام والم دون المضاف لا قادت
 العبارة جواز يا غلام ام ويا غلام عم فالوجه ان يعتبر الاختصاص بالنظر الى
 الجزئين ويحمل المؤنث اذا خلا تحت ذكر المذكر كما شاع **(قوله) وقالوا يا ابن ام**
ويا ابن عم الى آخره) الاخصر وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامى

(وقفاً)

وفتحاً (قوله مثل باب ياغلامي فقالوا الى آخره) وقالوا بالهاء وقفا (قوله الترقيم)
 في القاموس رخ الكلام ككرم ونصر لان وسهل فهو رخيم والجارية اذا صارت
 سهلة المنطق فهي رخيمة ورخيم ومنه الترقيم في الاسماء لانه تسهيل للنطق بها (قوله
 اى واقع في سعة الكلام) يعنى ان الجواز وقوعى ومقيد بسعة الكلام ليحسن مقابلة
 الضرورة وحال الضرورة في النداء معلوم بالطريق الاولى والاوضح ان الجواز
 فيه مطلق وفي غيره مقيد بالضرورة (قوله اى لضرورة شعرية) ظاهره انه جعل
 ضرورة منصوبا على انه مفعول له وعامله الجواز فورد أن الجواز صفة الترقيم
 والضرورة اى الاضطرار صفة المتكلم فلم يوجد شرط نصب المفعول له على ما سيجيء
 وهو المشهور فيما بين الجمهور قيل العامل في ضرورة الترقيم والتقدير ويرخم في غيره
 ضرورة ولك ان تجمل اللام للوقت اى جائز وقت ضرورة ولك ان تجمل الاضطرار
 صفة الترقيم اى الترقيم في غير المنادى واقع لاضطراره الى الوقوع (قوله اى المجرد
 التخفيف) ويسمى حذفاً على سبيل الاعتباط وهو ادراك الموت شاباً صحيحاً كذا
 في القاموس وما في هذا المقام في كتب النحو أن الاعتباط ذبح الشاة بلا علة لم يثبت
 القاموس وجعله معنى المجرد واورد عليه نحو يدفانه حذف لانه للاعلال بدليل ضرورة
 ما قبله متعقب الاعراب والمخذوف لعله لا يكون منسياً وقيل حذف ليصير الاعراب
 ظاهراً للمجرد والتخفيف وقيل الترقيم حذف بعد التركيب والحذف في بدقيه (قوله
 او شرط الترقيم اذا كان واقفاً في المنادى على التقدير الثاني) لم يلتفت الى ارجاعه الى ترقيم
 المنادى حينئذ استبشاعاً لجعل الضمير لترقيم المنادى بعد جعل الضمير في قوله وهو حذف
 الى مطلق الترقيم ومن لم يثبت له ذلك قال ولك ان تجمل الضمير الى قوله ترقيم المنادى
 (قوله امور اربعة ثلثة منها عدمية) للثلثة عدمية رابع فانهم وهو أن لا يكون
 المنادى الذي مع التاء موقوفاً في غير مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول فيه يا ضباعة
 في الوقف لا محالة يا ضباعة بالهاء الا في مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول فيه يا ضباعا
 فترخم بحذف التاء وتقف بالف الاطلاق (قوله لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظراً الى
 المعنى) لان المنادى في ياغلام زيد الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد (قوله
 وان لا يكون جملة) وبض العرب يرخمها بحذف الجزء الاخير (قوله ولزيادته
 على الثلثة لم يلزم قصص الاسم) ولا يجوز قصص الاسم عن اقل ابنة العرب وان جاز
 قصصانه ان لم يكن معرباً او مافى حكمه نحو ما ومن فقد غفل من قال لا بد من تقييد الاسم
 بالذى في حكم العرب (قوله بلا علة موجبة) كما في عصا اذا المحذوف لعله موجبة
 في حكم التائب (قوله واما اسما ملتبسا بتاء التانيث) واذا وقف على المرخم منه

يوقف بالهاء فيقال في ياطلح ياطلحة الا ان يكون مقام الف الاطلاق نحو * قفى قيل
 التفرق ياضاعا * ولايك موقف منك الوداعا * (قوله ولما فرغ من بيان شرائط
 الترخيم الى آخره) او نقول لما فرغ من بيان شرائط مطلق الترخيم شرع في بيان شرائط
 خصوصياته او نقول لما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان اقسامه (قوله
 زيادتان) قيل لا بد أن يكونا لمعنى فخرج نحو عصب (قوله في حكم الواحدة
 في انهما زيديتا معا) وان كانا لمعنيين نحو مسلمان ويسلمان علمين وهاتان الزيادتان زيادتان
 التثنية والجمع والتأنيث والنسبة واللاحق وزيادتان عمران هكذا قيل وفيه نظر لان زيادتي
 آخر شملة لللاحق ولا يحذف منه الا التاء ويمكن دفعه بانهما ليستا بما زيديتا معا لان اللام
 الزائدة موجودة في كثير من الصيغ بدون التاء (قوله واحترز به عن نحو ثمانية
 ومرجاة) نبه به على وجه حذفهما معا (قوله او كان في آخره حرف صحيح اى صحيح
 اصلى لتبادره الى الذهن) فاعتباره اولى من قيدا اعتبره الرضى حيث قيده بغير التاء لاجرا
 نحو سعادة والسعادة بكسرهما القول او ساحرة الجن كذا في القاموس
 ولك ان تريد با آخره الحقيق وتاء التأنيث في آخره حكما وهو كلمة اخرى حقيقة
 (قوله وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما) يمكن بان يفسر ما في حكم الحرف الصحيح
 بما يقبل الاعراب فيلايم جعلهم المعتل الذي يقبل الاعراب ملحقا بالصحيح (قوله اى الف
 او واو او ياء ساكنة) احترز به عن نحو دلو وظي فانه ليس الواو والياء فيهما حرفي
 مدة (قوله حركة ما قبلها من جنسها) احترز به عن نحو رجيل وسنور فانها
 لا تسمى مدة (قوله والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها)
 او المراد ما هو مدة مطلقا والف مختار لم يكن في اصله مدة وانما صار مدة بالاعلال وانما
 لم يؤخذ هذا القيد ولك ان تأخذه فيهما وتجعل ثبوت اكثر من اربعة احرف في الاصل
 (قوله لان نحو ثبون) جمع ثبة وايالك وان تجمل بنون جمع ابن لانه لم يستعمل الا كشمود
 فينبغي ان يقيد القاعدة بما يخرجها فاعرفه (قوله حدقا اى الحرفان الاخيران في كلا
 القسمين) لا يؤخذ في الجزاء التقييد بالشرط لانه لغو تفسيره ليس كما ينبغي ولو قال
 المصنف ان كان ما قبل آخره مدة حدقتا لورد نحو سعادة وسعيد فن قال لو قال كذلك لكان
 اخصر واتم الا انه لم يقل لعدم اشتراك القسمين في جهة حذف الحرفين فقد غفل (قوله
 وبلت) من البول والنقد صغار الغنم على ما كتب في الحاشية (قوله فيحذف حرف
 واحد) قدر المضارع مع مضى اخواتها الماطية لداعى كلمة الفاء فانها لا يجوز في الجزاء
 الماضى بغير قد والانساب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد فافهم * واعلم ان قوله وان
 كان مر كبا حذف الاسم الاخير وقوله والا حرف واحد ينتقضان بياضاربه فان ضاربه

(مركب)

مركب ولا يحذف منه الاسم الاخير بل الحرف الواحد ويدفعهما حل المركب على المركب حقيقة وحكما والضاربة مركبة حقيقة مفردة حكما (قوله وهو في حكم الثابت) مع ان الحذف لاللة موجبة وما هو في حكم الثابت ما يكون لاللة موجبة بخلاف ما ليس كذلك نحو يد ودم ويستثنى من القاعدة اسم ازال الترخيم فيه موجب حذف حرف اللين نحو اعلون وقاضون فيقال بعد الترخيم يا اعلو ويا قاضي فيعود المحذوف لارتفاع التقاء الساكنين واسم قبل آخره مدغم ساكن في الاصل قبله مدة نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها لبت فانه يفتح للساكنين عند سيويه ويكسر ايضا عند غيره دفعا لالتقاء الساكنين واسم قبل آخره مدغم متحرك في الاصل قبله الف نحو رادة فانه يرد الى حركته واسم قبل آخره مدغم ليس قبله الف على مذهب الفراء نحو يا محرم فان النحاة سبقونه على سكونه والفراء يردّه الى حركته (قوله فيقال) الفاء فاء النتيجة ومن قال هو فصيحة خرج عن الفصاحة (قوله ويا كرو) وفي الحاشية كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراخ هو طائر يقال له الجباري * وآنرا شواظ كورندي كرى زوى * كراوين جماعة كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس (قوله كادل في ادلو) لان المنادى في حكم المعرب لعروض بناءه فاعل بما يعمل به الاسم المعرب ولم يجعل في حكم هومع انه مبنى (قوله وقد استعملوا) لوجه لا يراد المندوب في اثناء مباحث المنادى والفصل به بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى برمه (قوله لكونها اشهر صيغها) ولهذا اطلق صيغة النداء واريد يا خاصة لانصراف المطلق اليه ولم يقل وقد استعملوا ياتي المندوب مع انها اخصر واظهر للتنبيه على ان الصيغة اعيرت للمندوب (قوله وهو المتفجع عليه وجودا او عدما) المتبادر من المتفجع عليه من يبكي عليه لا ما يبكي لاجل وجوده فالحمل على ما ذكره الشارح بعيد جدا والاولى ان يقال جعل المصنف واويلاه ووامصيته وواحسرتاه كناية عن الميت لانه كأنه هلاك النادب ومصيته وحسرتة (قوله واخص المندوب بوا ممتازا به) يعني ان تعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمنين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التي صلة الاختصاص لا تدخل الاعلى المقصور عليه ففيه ردة على العلامة التفاضل حيث قال العربي دخول الباء في الاختصاص على المقصور ووجه الرد ان الباء الداخلة على المقصور ليس صلة الاختصاص والعربي في صلته دخوله على المقصور عليه (قوله ليردانه لا يقع نكرة) ليس ورود هذا باعتبار قويا على تأويل قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى بما اوله به لكون قوله ولا يتدب الا المعروف في حكم المستثنى عن قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى (قوله وجاز

لك زيادة الالف) فيه رد على الاندلسي حيث قال يجب مع يائلا يلبس بالمنادى وفيه انه لا يندفع الالتباس بالاستغاث وفي ذكر لك المشعر بالنفع اشعار بوجه زيادته (قوله فان خفت اللبس) خالف الشيخ الرضى المصنف فيما كان حركة آخره اعرابية كفا في ضرب الرجل فانه يقول فيه واضرب الرجله وانما قال المصنف فان خفت اللبس بالترجيع اشارة الى ان زيادة غير الالف متفرع عليه وهو الاصل والاظهر ان الياء منقلب عن هذا الالف بعد حفظ حركة آخر المندوب لدفع الالتباس وكذا الواو لانه معدول اليه وحينئذ بكلمة الفاء في عبارة المصنف اوقع في مكانه (قوله واغلامك) نبه بهذا المثال على جواز ندبة المضاف الى المخاطب على خلاف المتادى فانه لا يجوز لانه لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف ولا يبعد ان يكون هذا داعيا الى اخراج المندوب عن المتادى وعدم جعله منادى على ضرب من الدعوى والتزييل كما في يا جبال لانه لو كان منادى لكان مقصودا بالخطاب ولم يصح واغلامك (قوله لانه حتى به تمام المضاف) لان الاسم انما يتم بالتوين او باللام او بنون التثنية او الجمع او بالاضافة (قوله لانحادهما بالذات) اى دائما وقوله بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متبايران اى في الجملة والافالمضاف والمضاف اليه في الاضافة اليانية متحدان (قوله والجمجمة القدرح) ومن غرائب هذا المقام انه قال المصنف في ايضاح المفصل الجمجمة الرأس (قوله الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس) الاولى الا مقارنا مع اسم الجنس لانه لا وجه بتقدير اذا كان (قوله ويعنى به ما كان تكرة) سواء كان مضافا او غيره وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه (قوله لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم) وما غير العلم من المعارف وان لم يكثر كثرة العلم فالحق بالعلم لمزيد مناسبه بالعلم فلا يرد ان هذا التعليل يقتضى اختصاص الحذف بالعلم (قوله فبقى على هذا من المعارف التي) حال من قوله العلم وما عطف عليه (قوله سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه) هذاردة لما اعترض به الرضى انه لم يتم بما ذكره بيان ما لا يجوز حذف حرف النداء فيه لان منه لفظ الله ولا يخفى ان الرد ضعيف لان المستفاد من بيان المصنف انه يجوز الحذف من الله مطلقا كما في سائر الاعلام فالوجه ان يقال قوله فيما سبق وقالوا يا الله خاصة من جملة معانيه انه لا يقال بحذف حرف النداء فلم يحتج الى بيان عدم جواز حذف حرف النداء عنه (قوله نحو يوسف) الاصح انه عبري وقيل عبري والاصل يوسف على وزن يوجب الا انه غير كما يغير الاعلام المنقولة كما في شمس ابن مالك بضم الميم والاصل شمس كضرب مجهولا (قوله واياها الرجل) ينبى ان يذكر اى الذى لم يوصف بذى اللام او الموصوف به فيما لا يجوز حذف حرف النداء عنه لئلا يحتل البيان (قوله قالته

(امرأة)

امرأة امرئ القيس فلما أصبحت اخذت منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمله المغموم (قوله قاله شخص) صار مثالا للحث على تخلص النفس من الورطة الشديدة (قوله واطرق) الاطراق * چشم در پيش افكندن وسرفرو كردن * (قوله حتى يصاد) بان يلقي عليه نوب فيصاد صار مثالا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه (قوله فان ان حينئذ ناصبة) وان لا يسجدوا مفعول لا يهتدون قبله ولا زائدة او بدل من اعمالهم او متعلق بصدتهم او بزين بتقدير لام التعليل (قوله اى مفعول اضر عامله) فسره بمطلق المفعول لانه بصدد بيان مفهوم ما اضر عامله على شريطة التفسير لا بصدد بيان ماهو من افراده في هذا المقام وبعد معرفة عموم مفهومه يحصه العاقل بما هو المراد في هذا المقام وحينئذ التعريف للعام ولهذا جعل جنس التعريف الاسم لا المفعول به بل ادخل كلمة كل تنصيحا على انه اعم من المفعول به وهذه من فوائد لفظ الكل في التعريف قد تفرد به المقام وقد تفردت به ولا يبعد أن يقال الاحكام التي ذكرت فيما بعد ايضا لم تحصر بالمفعول به بل ذكرت على وجه العموم وهو مرجع الاجال في بحث المفعول فيه (قوله الشريطة والشرط واحد) والتاء اما للنقل اولكونها صفة محذوف هو العلة ونظيره الحقيقة (قوله اى اضر عامله بناء) قدر لكلمة على متعلقا خاصا هو كلمة بناء وهو اما مفعول مطلق للاضمار او مفعول له ولك ان تجعل على بمعنى مع نظر فالقوله (قوله احترازا عن الجمع) الاولى احترازا عن صيرورة التفسير عبثا لثلا ينقض بمثل جاء رجل اى زيد وبعد فيه نظر لان العبث انما يلزم في زيدا ضربته وزيدا مررت به واما في زيدا ضربت غلامه فلو قيل اهنت زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو وكذا لو قيل لا بست زيدا حبست عليه فلا بد في اتمام وجه وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب (قوله مشتغل) صفة لاحد الامرين المفهوم من كلمة او وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة المصنف خلاف مذهبه وهو اعمال الاول كما هو مذهب الكوفيين (قوله مشتغل عنه) متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ او الاعراض وينع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق المجرور الثاني به (قوله او متعلق ضميره) بان يكون مضافا اليه لمفعول المفسر او المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت غلامه وضربت عمرا وغلامه او معمولا لصفة مفعوله او لصلته نحو زيدا ضربت رجلا اهانه او ضربت الذي اهانه او معمولا لصفة المعطوف على مفعوله او لصلته وعلى هذا فقس (قوله اى ما يناسبه بالترادف) قيل فيه مساهلة لان الترادف في المفردات لا غير وفيه بحث لان العامل مجرد الفعل او شبهه لا المركب وهو مفرد (قوله كما هو الظاهر المتبادر) متعلق بجميع امور اعتبرها في كلام المتن لا بمجرد قوله بالمفعولية

(قوله) وبقي الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته (فيه انه خرج جميع صور ما اضرر لانه ليس المانع عن العمل بمجرد الاشتغال بل شغل العامل المقدر اياه ايضا مانع الا ان يقال لا مانع من العمل صوزة الا ذلك الاشتغال بخلاف زيد ضربته فان رفع زيد مانع عن عمل ما بعده فيه (قوله) وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان نحو زيدا كنت اياه) ولا يخفى انه خرج خبر كان بقوله كل اسم لانه كما ان المتبادر في هذا المقام من قوله لنصبه النصب بالمفعولية كذلك المتبادر من كل اسم المفعول ولك ان تقول كل اسم اعم من المفعول والتعريف المطلق ما اضرر عامله على شريطة التفسير ومنه زيدا كنت اياه فلا معنى لتقييد قوله لنصبه لا خراجه (قوله) والا حسن في ترتيبها حينئذ) وجه الغير الخفي بمقتضى سوق كلامه خلوص اقسام المشتغل بالضير عن الفصل بينها بما ليس منها وله وجه آخر وهو خلوص امثلة المشتغل بالضير عن الفصل بينها بما ليس منها ولما فعل المصنف ايضا وجهها حسن الاول عدم الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول اعني حبست عليه والثاني تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط باللازم الا انه قدم في هذا القسم ما هو اعرف فيه تأمل (قوله) بنصب زيد جعل ضمير ينصب الى زيد دون ما اضرر عامله على شريطة التفسير لا قضاء قوله اى ضربت آه ذلك ولك ان تجعله تفسيراً لتأصب ما اضرر عامله على شريطة التفسير بالمثل وفيه ردة لمن قال انه منصوب بما بعده ووجه الرد مستغن عن البيان (قوله) فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضرر ضربت الاول لوجود مفسره) فيه ان الاصل فيه ضربت زيدا ولما حذف ضربت ذكر المفسر اذ لا احتياج الى المفسر مع الذكر ولذا لا يجوز ذكره (قوله) في مظان الاضمار) في حاشية الكتاب اى في مواقع يظن في بادى النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع هذا وفي القاموس مظنة بالظاء موضع يظن فيه وجوده ومثله لان يكون كذا اى جدير فيه ان يقال انه كذا (قوله) ويختار الرفع) قدم ما اختير فيه الرفع على ما اختير فيه النصب مع ان مناسبة الثاني بالباب اولى لان جعل ما هو ابعد من الباب منه اهم وقيل لانه ارجح بسلامته من الحذف (قوله) بالابتداء) يحتمل امرين الابتداء الذى هو العامل في المبتدأ والخبر وحينئذ لا يتبين يذكره كونه مبتدأ والثاني مصدرا للمبتدأ الذى بمعنى كونه مبتدأ وفيه ردة لجعل رافعه فعلا مجهولا مقدرا لانه ارتكاب ما لا حاجة اليه واشعار بجمه كون الرفع مختارا وهو الاستغناء من تكلف تقدير العامل (قوله) لان تجرده عن العوامل اللفظية) لا بدله من قيد آخر وهو الاسناد يعرف الداعى لتعريف الابتداء وفيه ان تجرده يوجب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله يصحح الا ان يقال المراد صحة تجرده تصحح فتدبر (قوله) اى قرينة ترجح خلاف الرفع) وهى ما زاد على مصحح النصب الذى لا محالة موجود لا ما حصل

منه الترجيح بالفعل لانه في صورة استواء الامرين ليس قرينة ترجح خلاف
الرفع بالفعل بل مازاد على المصحح وايضا لو اريد عدم ما يرجح النصب بالفعل
لايستغنى عن قوله او عند وجود اقوى منها لانه في صورة وجود اقوى يتحقق
عدم قرينة ترجح خلاف الرفع وقيل لو جعل ضمير خلافه الى اختيار الرفع لم
يحتاج الى قيد القرينة المرجحة لكن ينبغي ان يعلم ان المراد مقتضى الاختيار في الجملة
لا موجب الاختيار في التركيب والا لاستغنى عن قوله او عند وجود اقوى منها بل لم
يكن له معنى لانه لا يمكن وجود اقوى من قرينة توجب خلاف اختيار الرفع في التركيب فافهم
وانما حمل قرينة خلاف الرفع على قرينة الترجيح دون التصحيح املاذا كر ان قرينة التصحيح
لا محالة موجودة واما لان عدم قرينة صحة النصب لا تجامع اختيار الرفع لان الرفع واجب
(قوله لان قرينتي الصحة الى آخره) متعلق يختار لابتسار قرينة خلاف الرفع قرينة
ترجح خلاف الرفع كما توهم **(قوله)** بسلامته عن الحذف) يقال يعارضه كون الخبر
جملة على تقدير الرفع ورد بان السلامة عن الحذف ارجح لكن حينئذ يكون زيد ضربته
بما اختير فيه الرفع لوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف الرفع لاعدم القرينة المرجحة
للنصب والمشهور خلافه بل يلزم ان لا يوجد ما يختار فيه الرفع لعدم قرينة خلافه
(قوله كما) الاخصر الاوضح او عند وجود اما مع غير الطلب او اذا للمفاجأة
فان الاقوى الذي يوجد مع قرينة النصب ليس الا ما هذه واذ هذه **(قوله مع غير الطلب)**
لم يقل مع الخبر لان المتبادر من الخبر في عرفهم خبر المتبدأ **(قوله)** فان الرفع يقتضى وقوع
الطلب خبرا وهو لا يجوز الى آخره) قيل اولانه يلزم كون الجملة الانشائية اسمية
وهو قليل قلت اذا كان وقوع الطلب خبرا بتاويل لا تكون الجملة الاسمية انشائية
قوله فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها وقيل اللزوم في غير باب الاضمار على
شريطة التفسير **(قوله بالعطف)** على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل
ضارب عمرا وهذا يقتلها فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل في حكمه واستتى سيويه
عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو أحسن زيد وعمرو يضربه لكون فعل التعجب
لمجوده وتجرده عن العروض لاحقا بالاسماء يقال والظاهر أن الجملة الثانية في المثال
المفروض اعتراضية لاعاطفة والالزم عطف الخبرية على الانشائية وفيه ان عمرو يضربه
استعمل في انشاء التحزن والتحسر وما اظنه انه ينبغي ان يستثنى ما اذا كانت الجملة
مقولى القول نحو قال زيد عمرو قائم وبكرا ضربته فانه ليس العطف في مقولى القول
باعتبار اشتراكهما في التحقق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية في التاسب بل باعتبار أنهما
مقولان ولاتفاوت في المقولية بين الانشاء **(قوله)** ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل

كأنه اراد أنه لا يقدر وجوبا لانه يكفي فيما هو بصدده نفي وجوب التقدير فلا يرد أن من وجوه الفرق بين لم ولما انه يجوز حذف فعل لما دون لم كما سيأتي في محله فلا يصح انه لا يقدر معمول لما هذا لكن الظاهر أن جواز حذف الفعل بعد لما فيما سيأتي بمعنى يقابل الامتناع لا الوجوب (قوله وانما قال حرف الاستفهام) لو قال والاستفهام عطفًا على حرف النفي لخرج عنه نحو من ضربته لانه ليس بعد الاستفهام بل معه فا ذكره لا يصير نكتة لادراج الحرف وانما يصير نكتة لذكره بعد واختياره على معنى الاستفهام فتأمل واما وجه ذكر الحرف فهو أن اسم الاستفهام يجب دخوله على الفعل الصريح فلا يجوز من زيدا ضربته صرح به الرضى (قوله ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحة النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل) ما يدل عليه كلام النحاة ان هل لا يفارق لفظ الفعل اذا ذكر في الكلام فعل ولا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اما اذا لم يذكر في الكلام فعل فقد دخل على الاسم نحو هل زيد قائم فقول انما قال حرف الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل نحو هل زيدا انت ضاربه فان المختار فيه النصب فلا يحتاج في اختياره حرف الاستفهام الى التمسك بالتركيب المستقبح على ان القول بقبح هل زيد عرف انما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه فهل زيدا ضربته لا يجوز على بيان غير المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته وعلى بيان المفتاح لا يقبح هل زيدا ضربته بل يحسن فلا وجه مع القول بجواز هل زيد ضربته للحكم باستباح هل زيدا ضربته وفي ما ذكره وما ذكرنا ردة لما ذكره الرضى ان المراد بحرف الاستفهام الهمزة لعدم جواز هل زيدا ضربته لوجوب دخول قد على الفعل في هذه الصورة لانه لا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اذا وجده في الكلام (قوله وبعد اذا الشرطية) خلافا للكوفيين في اختيار الرفع بعده لان اذا ليس قرينة النصب لوقوع الجملتين بعده على السواء وخلافا للمبرد في انه يجب بعدها الفعلية فيجب النصب بعدها (قوله وفيما قبل الامر) قد تباعد في التكلف او لا في التقدير وثانيا في التفسير حيث قدر الموصول مع بعض الصلة وحذف المضاف مع ابقاء المضاف اليه على اعرابه وهو قليل وحيث فسركلة ما المقدرة بمعنى موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي ولا حاجة الى الاول اذ يصح ان يراد ويختار النصب في وقت الامر لان حذف الزمان عن المصدر كثير ولا الى الثاني لانه يصح تفسير ما باسم اى يختار النصب في اسم قبل الامر (قوله اى مواضع وقوع الفعل فيها اكثر) يعنى ان اضافة المواقع الى الفعل باعتبار ان لها مزيد اختصاص بالفعل لانها مخصوصة به يدل عليه اختيار النصب (قوله وعند خوف لبس المفسر) اى

(عند)

عند خوف لبسه حال الرفع وانما قال عند خوف اللبس دون عند اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لانه يمكن رفع اللبس بقرينة لكن النصب راجح لان فيه غنى عن تكلف قرينة ومن قال ادرج الخوف لان مع اللبس يجب رفع اللبس فيجب النصب واما عند الخوف فرفع اللبس مختار اذ لو لم ينصب لعلم كونه خبرا بان الخبر افيد من الصفة لانه يفيد فائدة تامة فيرد عليه انه يرجح كونه صفة رجحان كون قوله بقدر خبرا على كونه متعلقا بخلقناه لانه يفيد فائدة تامة على انه كلما زاد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه افيد وانه ينبغي ان يذكر اللبس في مواقع وجود النصب واعلم ان خوف اللبس بالصفة فيما اذا كان المنصوب نكرة ويكون للمفسر متعلق بمحمل جملة خبرا اذا رفع المنصوب فلا يتحقق خوف اللبس في المنصوب المعرفة ولا فيما اذا لم يكن للمفسر متعلق فلوقيل الشيء خلقناه بقدر بتبديل كل باللام الاستغرافية فلا التباس وكذا لوقيل كل شيء خلقناه ثم اعلم ان من مواضع اختيار النصب ما استخرجته من القوة الى الفعل وارجو الله ان يكون فيضانه وهو فيما اذا التبس المقصود بالافادة بنيره في صورة الرفع نحو زيدا ضربت غلامه فان المقصود بالافادة اهانة زيد فاذا قيل زيد ضربت غلامه يكون ظاهرا في قصد افادة ضرب غلامه وربما لالتفت النفس الى الاهانة اللازمة (قوله فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق الى آخره) بقرينة قراءة النصب فلورفع وحمل على الصفة فان هذا المقصود وتبديل بمعنى غير مقصود ولا حاجة في نفي كون المقصود صفة الى الاستدلال بانه يستدعي فسادا لان المدعى ان في مقام قصد الاخبار بالجملة التي بعد الاسم النصب اولى اذا كان مع الرفع يلبس بالصفة لان الصفة غير مقصودة سواء كان التقييد بالوصف معنى صحيحا او لا على انه على ما ذكره يلزم ان لا يكون النصب في الآية مختارا عند المعتزلي مع ان الفريقين متفقان في ذلك فتدبر (قوله اي عنده اوفى طاره ونحو ذلك الى آخره) فان قلت فلا يصح كونه مما يستوى فيه الامر ان لترجح الرفع باستغناء عن تقدير نحو عنده قلت اذا كان المقصود اكرام عمرو عنده فلا بد من تقدير عنده على تقدير الرفع ايضا (قوله قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه) ولك ان تقول فان نصب مرجح باستغناء عن تكلف جعل الجملة خبرا (قوله قلنا هذا باعتبار المنتهى) اما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب لم يمهدها فيما بين ارباب العربية اعتبار مثل هذا القرب ولا بد لاعتباره من شاهد (قوله والا) بالتشديد ليس الا عند غير التحليل فيه لطافة (قوله لوجوب دخولهما على الفعل) اما حروف التحضيض فبالاتفاق وحروف الشرط عند غير الاخفش فعنده يختار بعدها النصب وما يجب النصب بعده عند بعض الالعرض والمصنف فانه اما هنا

او فيما يختار النصب فاعتمه ونما استخرجته من القوة الى الفعل من مواضع وجوب
النصب ان يكون ما ضم عامله على شريطة التفسير نكرة صرفه نحو رجلا ضربته فانه
لا يجوز فيه الرفع لامتناع التكرار الصرف للمبتدأ (قوله) فالاتحاد فيما ذكرته مفقود
تحقيق المقام ان الملابس ما يلبس الفعل المفسر في القصد ويكون مقصودا به فلو قصد
يزيد ذهب به اذهب احد زيدا ودل قرينة عليه فهو بما نحن فيه فعدم كون هذا المثال
منه ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس بما يقصده هذا المعنى مثلا أزيد خلق
من هذا الباب بتقدير أخلق الله زيدا لانه حذف الفاعل فيه لتعنيه فهو بمنزلة المذكور
فجعل اتحاد الفاعل ضابطة بما لا يعمل عليه نعم كما اتحد الفاعل يكون كذلك لكن
لا يقتصر عليه وبهذا اندفع ما يقال ان أزيد ذهب به يصح ان يكون في تقدير اذهب
الذهب زيدا بان يكون الناصب لزيد الاذهب المسند الى المصدر مجازا لانه عالم
يقصده ولودل قرينة على قصده فليكن منه وقد رده الشيخ الرضوي بان المصدر
الذي يسند اليه الفعل ما يكون له اختصاص بالفعل وفيما نحن فيه ليس كذلك يريد به ان
الذهب وان ينصب بأذهب فيقال اذهبت زيدا ذهابا كما يقال انبت الله نباتا لكن ليس له
اختصاص ومزيد مناسبة به بل اختصاصه بذهب والفعل لا يسند الا الى مصدره كذلك
وفما نقلنا عنه شاهد على انه لا يجب اتحاد الفاعل اذ لو وجب لم تلفت الى رد هذا الاحتمال
لهذا المثال (قوله) واجب بالابتداء) تقييد الرفع بالابتداء يتبادر من اطلاقه في هذا المقام
وقد قيده المصنف في شرحه به ايضا ووجهه ان احتمال تقدير اذهب زيد مرجوح لاحتياجه
الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء وفيه ان كون الاستفهام اولى بالفعل يرجح على ان
احتماله مرجوحا يكتفي في ابطال الحكم بوجوب الرفع بالابتداء (قوله) وكذا اي مثل
ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء آه) يريد المصنف ان مر فوعا وقع بعده فعل هو صفة للمرفوع
لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب تقيدي ولو سلط الفعل على المرفوع ونصب به
لا تقلب التقييد الى الاخبار ويفوت المقصود قوله (كل شيء فعلوه في الزبر) كناية
عن مثل هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه من هذا الباب الى بيان انه لو سلط لفسد
المضمون ويكذب على تقدير ويصح على تقدير لكن لا يكون مقصودا كما اتفق عليه كلمة
سائر الشارحين في هذا المقام وتبعهم الشارح نعم لو بين كون الآية بما يقصد فيه وصف
المرفوع بما بعده لكان لا تقا بالمقام لكن حمل عبارتهم على هذا المعنى بعيد عن دأب الكرام
واعلم ان قوله تعالى (كل شيء فعلوه في الزبر) مثل أزيد ذهب به في انه يتوهم انه
من باب الاضمار ومما يختار فيه النصب لانه على تقدير الرفع خوف لبس المفسر بالصفة
(قوله في الزبر اي في صحائف اعمالهم) في القاموس الزبور كالمقبول الكتاب جمعه زبر

(كسر)

كسر (قوله لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون او وقعوا فيها كتابة افعالهم) كأنه ذكر ذلك دفعا لحمل الفعل على الكتابة بانه لو حمل عليه ايضا لا ينفع في هذا المقام لانهم ليسوا كاتبين وفيه انه بعد تجويز حمل الفعل على الكتابة يصح اسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب كتابة الكرام نعم ان هنا مانعا آخر عن حمل هذا الفعل على الكتابة وهو أنه لم يكتب في صحائف اعمالهم كل شيء بل كل مفعول لهم ولك ان تجعل قوله بل الكرام الكاتبون او وقعوا فيها كتابة افعالهم اثباتا لهذا المانع بان يكون مناط الفائدة اختصاص كتابة كرام الكاتبين بافعالهم (قوله وان كان صفة لشيء) بناء على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف بنحبر الموصوف (قوله لان كل شيء كأن في صحائف اعمالهم مفعول لهم) ان اراد فيه لعدم موافقته لما في الآية الاخرى فلا يصلح نافيا لان الافادة خير من الاعداء وان اراد أنه ليس في افادته غرض لاثق بخلاف افادة المعنى السابق فلا يتم لان فيه بيان انه لا يكتب في صحائف اعمالهم كاذب بل صحائف اعمالهم مطابق لاعمالهم (قوله بحيث لا يغادر) اي لا يترك (قوله والظاهر ان قوله تعالى الخ) كون دخوله تحت القاعدة ظاهر الامر انما هو بالنسبة الى مبتدئ الغير العارف بقاعدة اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها او باعتبار ان جعل الانشاء خبرا لخلاف الظاهر ولهذا جعل توجيه المبرد ايضا محلا في اخراج الآية عن هذا الباب مع ظهور كون الفاء بمعنى الشرط (قوله عن بعضهم) هو عيسى بن عمر (قوله الفاء فيه مرتبطة الى آخره) تقدير الخاص بعيد عن الفهم والتبادر تقدير كأن وجعل الباء للسببية (قوله ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله) يريد بمثل هذا الفاء فاء الشرط الذي وقع موقعها وليس هذا المقام بمقام يخرج فيه الفاء عن موقعها ومعرفة موضع الفاء ومقام اخر اجه عنه مقام آخر (قوله والاية جلتان الى آخره) اشار الى ان قوله تعالى ﴿الزانية والزاني﴾ عطف على ﴿كل شيء فعلوه في الزبر﴾ وقوله جلتان بتقدير والاية جلتان عطف على قوله الفاء بمعنى الشرط عند المبرد والملتان تعليل لكون الآية مثل قوله ﴿كل شيء فعلوه في الزبر﴾ ويحتمل كلام المترج خلاف ما اشار اليه بان يكون نحو مبتدأ خبره قوله الفاء بمعنى الشرط والعائد تعريف الفاء فانه في معنى فاؤه فن قدر العائد فيه فقدر تكب مالا حاجة اليه وملتان عطف على الخبر وتكون النكتة في قطع الآية عما قبلها انه من هذا الباب عند بعض بخلاف ما قبلها وقوله جلتان مستقلتان دفع لما توجه ان زيادا ضربته ايضا جلتان والمراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احدهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى ولك ان تريد أن الزانية والزاني جلتان مع رفع الزانية وما هو جلتان في حال الرفع لا يصح ان يكون من باب الاضمار فلا يحتاج الى تقييد الملتين بالاستقلال (قوله او للتفسير) هذا الظاهر (قوله واختيار النصب باطل لا اتفاق الى آخره) يعني قوله والافالخاتار

النصب دليل على اثبات احد الامرين السابقين ولك ان تجعله دليلا على دعوى ان الآية ليست من الباب وعلى التقديرين يحج ان السوق يستدعي ان يقول والافليزم اختيار النصب فالوجه انه اشار المصنف الى جميع ما ذكر في الآية مع تنبيه على ماهو القراءة المعتبرة فقال الآية ليست من الباب لان الفاء بمعنى الشرط عند المبرد والآية جملتان عند سيويه وان كان من الباب كما ذهب اليه بعض النحاة فالنحاة المختار النصب ولا يبعد أن يحمل قوله والافالنحاة النصب بمعنى انه ليست التراكيب الثلاثة المتقدمة من الباب والافالنحاة النصب فيها اما في الاول والثالث فظاهر واما في الثاني فللا لتباس بالصفة (قوله لضيق الوقت عن ذكره) لانه لو ذكر لفات وقت التحذير سما في القسم الثاني الذي احتج فيه الى تكرار المحذر منه لعدم اشتماله على مخافة يسرع السامع لها الى الاحتراز عنه بمجرد سماعه ولهذا لم يذكر المحذر (قوله اي اسم عمل فيه) به يذك على ان المعمول بتأويل المعمول فيه فالمعمول في هذا المقام من قيل الحذف والايصال وقيل من قيل اطلاق اسم الحال على المحل (قوله او ذكر تحذيرا فيكون مفعولاه) فان قلت في جعل تحذيرا مفعولاه للتقدير نغى عن تقدير ذكر او حذر فقد ارتكب الشارح ما لا حاجة اليه قلت دعاه الى التقدير تصحيح عطف او ذكر لا يقال لا يصح جعل تحذيرا مفعولاه للتقدير لانه لا يستدعيه بل يحصل التحذير بالذكر ايضا لانا نقول بذكر العامل يفوت فرصة التحذير فقصده التحذير داع الى التقدير ومن لم ينطق لهذه الدقيقة اطال على نفسه المسافة فقال التحذير علمه لتقدير اتق دون غيره والاولى جعل ذكر مصدرا منصوبا بالعطف على المفعول به اي بتقدير اتق اما للتحذير عما بعده واما لذكر المحذر منه مكررا وطول الكلام به (قوله اي مما بعد ذلك المعمول) هذا بظاهره يدل على وجوب تقدير الفعل قبل المفعول به ولادليل عليه لجواز تقدير اياك اتق بل هو اوفق بمصلحة الضمير المنفصل فتأمل (قوله فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف) هذا ممنوع بل لا بد من عاذه وهو اعم من الضمير وكيف لا ولو تم وجوب الضمير لما ينفع ما ذكره في الجواب فالاولى ولا بد من عاذه ليصح ما ذكره مع تسليم الوجوب وفي حمل الضمير على العائد بعد الضمير عن افادة ما في الضمير (قوله مثل اياك والاسد) به بكثرة تكرار مثال اياك على ان الاغلب في هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا ان يكون ضميرا مخاطبا وقد يحى متكلما نحو اياي والشر والظاهر فيه تقدير لاتق على صيغة المتكلم على ما ذهب اليه سيويه لكن قول المصنف بتقدير اتق يشعر بانه اختار مذهب غيره من ان التقدير حينئذ على صيغة الخطاب ايضا على سبيل الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو نفسك والشر واما القسم الثاني فيستوى فيه الاسماء الظاهرة والمضمرات كلها (قوله ولا يخفى عليك ان

(تقدير)

تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال الى آخره) وكذا تقدير اتق بتضمين
 معنى التباعد لان القرينة لا تدل عليه فمن قال يجوز تقدير اتق بتضمين معنى التباعد فقد
 خلف ومال ونحن نقول اياك والاسد بتقدير اتق نفسك والاسد بالتعبير عن الاسد
 بنفسك وتفسيره بالاسد واياك من الاسد بتقدير اتق نفسك من الاسد فعبّر عن الاسد
 بنفسك لكمال قربه منك وابدل من الاسد عنه **(قوله)** وان تقدير بعد في مثال النوع
 الثاني غير مناسب لان المعنى اه) فيه ان الاتقاء عن الطريق انما يكون بتبعيده عن جزء
 منه يتضرر فيه بالزحامة فيصح جعل التقدير بعد نفسك عن الطريق نعم لا يناسب تقدير
 بعد الطريق لكنه ليس من ضرورات تقدير بعد الا ان يقال يلزم حينئذ نصب الطريق
 بحذف الجار وهو سماعي **(قوله)** فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد) فيه ان
 التقدير بعد نفسك يوجب كون النفس محذرا لا محذرا منه فلا يكون من افراد النوع
 الثاني وليس من افراد النوع الاول ايضا لانه ليس تحذيرا بما بعده الا ان يراد بما بعده
 ما بعده لفظا او تقديرا وغاية ما يمكن ان يقال ان التحذير عن النفس بالتوصية على تبعيده
 عن الرذائل التي تؤذيك ولا يخفى انه يصح تقدير اتق فيه ايضا الا ان المرجح تقدير بعد
 لاستغناء عن النصب بتقدير حرف الجر ولاشتماله على بيان كيفية الحذر فافهم ولبعض
 الناظرين في هذا المقام كلام يعجب الافهام ويدهش الاوهام وهو ان اتقاء الشخص
 من نفسه والتحذير منها ليس الا لايقاعها الشخص في ضرر فالمحذر منه في الحقيقة هو الضرر
 وهي محذرة بالمال فاذا نظر الى المال صح هذا المعنى **(قوله)** وتقول في قسمي النوع الاول
 اياك من الاسد) فتذكر المحذوف وتحذف المعطوف لان المقام لا يسع المحذوف والمعطوف
 معا **(قوله)** اياك ان تحذف بتقدير من) لا بتقدير العاطف فانه لا يجوز في سعة الكلام ولما
 علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف ثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع
 تقدير من ولا يتجه قوله فان قلت فليكن بتقدير العاطف وما ذكره من الجواب بقوله
 قلنا لا ينفع لان السؤال ان قوله لا امتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضمنية امتناع
 تقدير الواو فيبان ان امتناعه اشد من امتناع تقدير حرف الجر لا ينفع ما لا يدعى ان
 امتناعه واضح مستغن عن التعرض والبيان **(قوله)** شامل لاسماء الزمان والمكان المراد
 باسم الزمان المعنى الاضافي للمفهوم الاصطلاحي وهو ظاهر **(قوله)** فانه لا يخلو زمان
 او مكان عن ان يفعل فيهما) صوابه فيه **(قوله)** سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما) لفظا
 او تقديرا وهو المراد بالذكر والمذكور في هذا البحث فلا تنقل **(قوله)** مثل يوم الجمعة يوم
 طيب) لا تقول ما من يوم الجمعة الا وفعل فيه طيب لانا نقول الفعل المذكور طيب
 يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة لم يفعل فيه والا لكان للزمان زمان ولك ان تقول اذا ذكر

طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا في ضمنه لان ذكر المقيد لا يمكن بدون ذكر المطلق
 فيوم الجمعة مما فعل فيه فعل مذكور ضمنا والمذكور في تعريف المفعول فيه يجب ان
 يكون اعم من المذكور ضمنا اذ كثيرا ما ينتصب المفعول فيه من المذكور ضمنا
 (قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية) اعترض عليه بانه لو اريد بقوله ما فعل فيه
 مانسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي
 لم ينفع اعتبار قيد الحيثية اذ يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة لو اخذ موصوفا
 بكونه ما فعل فيه فعل لم يصير مفعولا فيه وفيه نظر لانه لو اريد ما نسب اليه الفعل
 بكلمة في ولم يعتبر قيد الحيثية لصدق يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه
 فعل مذكور بكلمة في في قولنا شهدت في يوم الجمعة ولو اريد معناه الحقيقي واعتبر
 قيد الحيثية كان المعنى هو اسم ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور
 ويوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل مذكور لكن لامع هذه الحيثية
 لانا نقول يستفاد من كلام الشارح حيث قال فان ذكر يوم الجمعة فيه الى آخره انه جعل
 قيد الحيثية متعلقة بقوله مذكور فيخرج شهدت يوم الجمعة لانه لم يذكر من اجل هذه
 الحيثية لانا نقول فلا تكون هذه الحيثية مما شاع اعتباره في التعريفات ويكون بعيدا
 من الاعتبار ولا يكون قيد مذكور مستغنى عنه بعد اعتبار الحيثية كما ادعاه الشارح لانه
 متعلق الحيثية والمعلل بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس الى آخره معناه انه ليس
 ذكره من هذه الحيثية حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل من حيث انه كذلك ولا بد
 لصدق التعريف مع الحيثية على الشيء بان يكون ذكره لاجل انه فعل فيه فعل فتأمل
 (قوله ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية) لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد
 قوله مذكور فاغناؤها عن المذكور اغناء المتقدم عن المتأخر وهذا مما لا يعاب الان
 يقال لم يجب بل نبه على امكان الاختصار (قوله مبهما كان او محدودا) المبهم من
 الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر
 والسنة (قوله وظروف المكان ان كان المكان) جعل الضمير راجعا الى ظروف
 المكان بتأويله بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير
 و اشار بقوله ان كان المكان مبهما الى وجه التذكير وطريق التأويل فلا يرد ان الضمير اذا
 رجع الى المكان خلا الجملة عن ضمير المبتدأ ولا يحتاج الى ان يقال لما رجع الضمير الى
 المضاف اليه للمبتدأ بالاضافة البيانية كانه رجع الى المبتدأ والاظهر ان الضمير راجع الى
 ظروف المكان بتأويله بالقسم لانه قسم من الظروف (قوله وفسر المبهم بالجهات الست)
 ومنهم من فسره بالنكرة فبرد انه غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد وجانب
 فيه وقيل غير جامع لخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجهات الست مثل غير ومثل

في عدم التعريف بالاضافة صرح به الفاضل الهندي في الارشاد ومنهم من فسره بما فسر به الزمان المبهم ويزد عليك جانب وما في معناه فانه لا يقبل النصب بتقدير في وكذا الميل والفرسخ فانهما يقبلان مع انهما معنيان بهذا التفسير **(قوله لابهامها)** اراد بالابهام اللغوي لاما يشتق منه المبهم الاصطلاحى **(قوله ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما)** ولك ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما بجعلهما بمنزلة المشبه والمشبه به ولك ان تجعل الضمير راجعا الى المبهم وعند ولدى وشبههما بتاويلها بالمحمول والمحمول عليه وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذكور ولك ان تجعل الضمير الى عند ولدى وتجعل لابهامها بيانا لوجه الشبه لالوجه الحمل اى شبههما لاجل ابهامهما فحلم يكن وجه الحمل مذكورا اصلا **(قوله وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر)** والظاهر رجوعه الى عند ولدى وشبههما ويحتمل الرجوع اليها والمبهم **(قوله ولفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرة في الاستعمال)** قيل لا يقال كتبت مكانك ويقال جلست بمجلسك فكل اسم مكان ينتصب بما اشتق منه او مرادفه ولا ينتصب اسم المكان بغير ما اشتق منه او مرادفه وحمل الشارح وغيره قوله لكثرتة على كثرة استعماله وهو بعيد عن العبارة ويحتمل ان يراد انه حمل لكثرتة المورثة للابهام فانه اذا كثر مكان الشيء يحتمل مكان الشيء الامكنة الكثيرة فيصير مبهما **(قوله ما بعد دخلت)** وسكنت ونزلت **(قوله فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به)** اختلافهم في انه مفعول به يدل على انه لم يستعمل مع في والاما كان لكونه مفعولا به مجال لكن قال الشيخ الرضى ان دخول في لازم في غير المكان جائز فيه وسيجي ان استعماله مع في صحيح وحكم سيويوه بشذوذه **(قوله فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه)** فيه بحث ويعارضه انه يقال في الفارسية * در آمدم در خانه **(قوله يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره)** هذا لا يصح على كليته اذ يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء الدار والحلة او البلد **(قوله وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك)** فيه انه يصح ذلك في دخلت الباب دخلت الدهليز دخلت الدار واذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك كل ما بعد دخلت **(قوله قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذى هو فيه)** ويرد حينئذ نحو اعجبني التأديب الذى ضربت لاجله بل يرد اعجبني التأديب لانه يصدق عليه انه ما فعل لاجله الفعل المذكور معه في التركيب الذى هو فيه في قوله اعجبني التأديب الذى ضربت لاجله **(قوله اللهم الا ان يراد بذكره معه ارادته معه للعمل فيه)** فيه ان تعريف المفعول له يعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته على انه ينتصب

بالفعل واورد الفعل لينصبه لدار وفيه ايضا انه يرد عليه بعد اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله بل اعجبني التأديب ايضا لانه يصدق على التأديب انه مافعل لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه في تركيب ضربت زيدا للتأديب فافهم **(قوله)** مثل ضربته تأديبا الى قوله فان التأديب انما يحصل بالضرب قيل التأديب عين الضرب فكيف يحصل به واجيب بانه يحصل به مايتضمنه التأديب وهو التأديب وانما نصب التأديب لتضمنه التأديب ويكذبه امتناع ضربته تأديبا كما صرح به الرضى ناقلا عن النحاة فالجواب منع ان التأديب عين الضرب بل هو احداث التأديب والضرب سبب الاحداث ووسيلته **(قوله)** يخالف خلافا ظاهرا للزجاج) لافائدة لقوله ظاهرا والاطهر ان يقدر يخالف الزجاج هذا القائل خلافا لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه **(قوله)** ورد قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لا يدخله في حقيقته) فيه ان الزجاج لا يدخله في المفعول المطلق لصحة تأويله بما يؤول معناه الى المفعول المطلق بل دعواه ان مراد التركيب بهذا المعنى فدفعه بمنع كون المراد ذلك بل ما يؤول اليه وردته المصنف بانه لا فرق في المعنى بين تأديبا وللتأديب وليس قوله للتأديب مفعولا مطلقا وهذا لا يتجه لان قولنا للتأديب مفعول له عنده لا عند القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق **(قوله)** وخص اللام بالذكر) التعرض لوجه تخصيص اللام هنا دون في في المفعول فيه مبنى على الغفلة عن ان الباء ايضا من دواخل المفعول فيه نحو وقت بالمسجد **(قوله)** احتراز عما اذا كان عينا) ينبغي ان يقول احتراز عما اذا كان غير فعل ليشمل نحو جئتك للسواد **(قوله)** اى ائخذ فاعله وفاعل عامله) اشار الى ان المصنف لو قال هكذا لكان اولى فانه الواضح الاخصر **(قوله)** ومقارناله اى للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودها) فالعبارة الواضحة الموجزة انما جاز حذفها اذا ائخذ فاعله وفاعل عامله وزمانها **(قوله)** او يكون زمان وجود احدها بعضا من زمان وجود الآخر) لاجابة الى هذا التصحيح في المثال المذكور لان علة القعود هو الجنب الموجود مع القعود لالجنب السابق عليه الا ان يقال بعد الجنب من اوله الى آخره جنبا واحدا لاجبانا متعددة **(قوله)** ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح) لا يخفى انه يصح هذا التركيب وان لم يقع الشاهد الصلح فلم يجب كونه مقارناله في الوجود اذ لم يجب الوجود فضلا عن المقارنة في الوجود الا ان يقال المراد بالمقارنة هنا ام من المقارنة في الوجود في الواقع او في قصد المفاعل **(قوله)** وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا) لجعل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل وخلوه عن تكلف ضمير راجع الى المصدر واقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز

اصلا ومن السوانح توجيه ثالث وهو أن معه متعلق بمحذوف هو فاعل والظرف قائم مقامه تقديره الذي فعل كائن معه أى مع فعله فالظرف فاعل مجازا كما انه خبر مجازا في نحو زيد في الدار وفيه تأمل (قوله العير والتزوان) كتب في الحاشية العير الحمار الوحشى والاهلى والتزوان الوثوب (قوله احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء) لا يقتصر الاحتراز على ما ذكره بل احتراز عما لم يذكر بعد شئ أيضا فالحق ان المقصود الاحتراز عن المذكور بعدمع ولولاه لقال المذكور لمصاحبه الى آخره (قوله متعلق بمذكور) فيه لطافة ولو قال بالمذكور لكان اللفظ قدبر (قوله او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم) اتفاق النحاة على ان ضربت زيدا وعمرا من قيل العطف لا غير يمنع كون زيد في كفاك وزيدا مفعولا معه اذ الفارق بينه وبين ضربت زيدا وعمرا مجرد تحكم وانما جرّ الشارح على ذلك حسبك وزيدا وهو لا يسمن ولا يغني من جوع لان حسبك مضاف ومضاف اليه ولذا جعل حسب جاريا مجرى الظروف المنقطعة عن الاضافة فالمراد بمعمول فعل ماعدا المفعول به المنصوب (قوله وسواء كان الفعل لفظا) اراد بالفعل ما يدل على الحدث كما سيحى فاندرج فيه المشبه بالفعل ومعنى الفعل ايضا لان ما يدل على الفعل فيه ايضا لفظي فلا وجه لقوله او معنى فالوجه ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحى ويجعل شبهه في قوة المذكور اذ كثيرا ما يكتفى عن ذكره بذكر الفعل ويكون قوله او معنى اشارة الى معنى الفعل وانما تعرض له لان بعض معنى الفعل اعماله سماعى وهو ماعدا اسماء الافعال السماعية ولا يخفى ان الاولى بيان معنى الفعل هنا ولا وجه لتأخيرها الى قوله فان كان الفعل لفظا (قوله والمراد بمصاحبه بمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد) هذا مذهب الاخفش ويرده المثال المشهور في السنة الجمهور من قولهم استوى الماء والخشبة لانه لم يستو الخشبة بل ضفحة الماء اذا ساوى الخشبة واجاب عنه صاحب العباب شارح الباب بان استوى بمعنى استقام اى بلغ كاله كما يقال استوى الرجل وليس بشئ لانه لم يستقم الخشبة ولم يبلغ كاله بل الماء فقط وغير الاخفش لم يشترط المشاركة بل مجرد المعية ويشهد له سرت والنيل ايضا فهذه الامثلة مما لا يصح فيه العطف ويتمين فيه النصب (قوله او مكان واحد) ما ذكره الشارح في هذا المقام بعينه عبارة العباب قيل ان اعتبار الوحدة في المكان خلاف المشهور ونحن نقول لو لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة في الزمان ايضا لم يصح لان تركها في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان ترضع الناقه ولدها فلا يتم ان المقصود فيه المشاركة في مكان واحد لاني زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور من تفسير المصاحبة بالمشاركة في زمان

واحد وتجعل الملازمة مبنية على ان الترك عدم المحافظة يعني لو لم تحفظ الناقه واحملت ولم يحفظ في هذا الزمان ولدها ايضا لرضعها وتركهما في مكانين من قبيل حفظهما وداخل في عدم تركهما (قوله نحو لو تركت الناقه) على صيغة المجهول ولو جعلته صيغة معروف لكان من باب ضربت زيدا وعمرا ولم يكن مما نحن فيه (قوله وفصلها) كتب في الحاشية فصيل * بجه شتر از شير باز کرده * رضع الصبي * شير خورد كودك * (قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة) احتز بقوله جمهور النحاة عن عبد القاهر فانه جعل الواو نفسها عاملة وعن مذهب الاخفش فانه جعل معمول الفعل الواو لكونها بمعنى مع وجعل اعراب ما بعدها كاعراب ما بعد الالف (قوله واصلها واو العطف) ولذا لم يجز تقديم المفعول معه على مصاحبه خلافا لابي الفتح ولا على عامله خلافا للشيخ الرضى فيما تقدم مع مصاحبه على الفعل بحيث لم يلزم تقدمه على مصاحبه (قوله لفظا) او اسم فعل فان اسم الفعل داخل في معنى الفعل على ما ذكره الشيخ الرضى في بحث الحال مع انه يجوز في المفعول معه الذي هو عامله وجهان (قوله وجزاى لم يجز) حمل الجواز في كل موضع على معنى بعيد وانما حمله عليه جعل معمول الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل في التعريف كفاك وزيدا ولا يخفى انه حينئذ يدخل في التعريف ضربت زيدا وعمرا ايضا مع انه ليس مفعولا معه فنقول ضربت زيدا وعمرا خارج عن تعريف المفعول معه لتخصيص معمول الفعل كما ذكرنا حينئذ ضربت زيدا وعمرا خارج عن التقسيم فلو حمل قوله خارج على معنى عدم الامتناع لا ينتقض الحكم بالمثال المذكور (قوله فالوجهان) جعله مفعولا معه ومعطوفا لا العطف وعدمه حتى يتحد الشرط والجزاء (قوله تعين النصب) ذهب غير المصنف الى ترجيحه (قوله تعين العطف) عند غير المصنف ترجيح العطف فان قلت ما لزيد وعمرو خارج عن التقسيم لانه ليس مفعولا معه بل من التوابع قلت هو مفعول معه اذا صرح بمعنى الفعل فيقال ما يصنع زيد وعمرا والمراد بالمفعول معه المذكور بعد الواو لمصاحبه غير المفعول به سواء كان مفعولا معه ظاهرا او حقيقة فافهم (قوله ولم يجز عطف عمرو على الشان) فيه بحث لجواز العطف بجمل الكلام على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والنصب وان ترجح بالسلامة عن الحذف يرجح الرفع بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوى (قوله وانما حكمتنا) تكلف في بيان المثل بقوله لان المعنى ما تصنع والاظهر ان المثل النصب اى نصب الاسم في هذين المثالين لان المعنى ما تصنع (قوله الحال) من حال الشيء يحول اى انقلب سمي هذا القسم بها لانقلابه غالبا (قوله هيئة الفاعل) الهيئة الحالة الظاهرة مما للمتهم الشيء كذا في المغرب والمراد هنا الحالة والمراد اعم من الحالة

المحققة والمقدرة نحو ﴿ فادخلوها خالدين ﴾ اى مقدرى الخلود ويسمى الاولى
حالا محققة والثانية حالا مقدره وايضا هي اعم من حال نفس الفاعل او متعلقه مثلا
نحو جاءنى زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاءنى زيد والشمس طالعة الا ان يقال الجملة
الحالية تتضمن بيان صفة الفاعل اى مقارنته بطلوع الشمس وايضا هي اعم من ان يدوم
للفاعل او يكون كالدائم لكون الفاعل موصوفا بها غالبا وتسمى دائمة ومنها المؤكدة
كاسيحيء ومنها ان يكون بخلافه وتسمى منتقلة (قوله اى من حيث هو فاعل او مفعول)
لاخفاء فى ان قيد الحيثية مقيد لاضافة الهيئة وثبوتها للفاعل فهو اما لتعليل فيشكل
بجاء زيد سمينا فان السمن لم يثبت لزيد من اجل انه فاعل واما تقييد ولا يخفى ان الحال
لا يثبت للذات المأخوذة مع صفة الفاعلية بل نفس الذات فى وقت الفاعلية واما تمييز
فيكون المعنى ما يبين صفة الفاعلية وهو وان يمكن تصحيحه بان يبين كون الفاعلية فى وقت
خاص الا انه ينتقض التعريف حينئذ بالمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له الى غير ذلك
واعترض بان الحال لا يدل على هيئة الفاعل او المفعول النحوى بل يبين هيئة ماصدر
عنه الفعل او قام به او تعلق به (قوله مثل ضرب زيد عمرا راكبين) يجوز فيه ضرب
زيد راكبا عمرا راكبا واما اذا تخالفت حال الفاعل او المفعول فلا بد من التفريق
فان لم يكن قرينة فالاولى جعل كل منهما بجانب صاحبها وقديد كر على سبيل اللف
والنشر المرتب وقيل حقه هذا وقد جاء على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير
حال الفاعل (قوله او يبين على صيغة المضارع المجهول) او على صيغة المضارع المعلوم
المخاطب وهو اوفق بما هو المشهور (قوله ومن غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول)
لا يخفى ان المتبادر من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول لدخول احد الحالين فحينئذ
لا يصح استثناء قوله الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه عنه واعلم ان قراءة
عبارة المتن على احد هذين الوجهين انما يصح اذا تحقق ان مذهب النحاة ان الحال
يقع عن المفعول مطلقا ولا يتقيد بالمفعول به محققا او مؤولا مثلا يجعل العرب الحال
فى ضربت الضرب شديدا عن الضرب بلا تأويل باحداث الضرب (قوله و زيد
فى الدار قائما مثال اللفظى الملفوظ حكما) رده على ما فى شرح المصنف انه مثال للحال
عن الفاعل معنى (قوله فان مفعولية زيد آه) الظاهر انه اذا اعتبر العامل حرف التنيه
يكون ذوالحال اسم الاشارة لاتصالها به بل الظاهر ان الاشارة المستنبطة منه ايضا
مامل فيه لان الاشارة متعلقة بما يعبر عنه باسم الاشارة وذكر زيد ليس لتعلق الاشارة به
بل للحكم به قد بر (قوله وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه) اى يشتمل على حروف
الفعل المفيد هو لمعناه وحينئذ خرج اسم الفعل عن شبهه ولا يخفى انه لا يدخل فى معنى

الفعل على ما صرح به الشارح فالاولى ان يفسر معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم
 الفعل (قوله او معناه المستنبط) ولا عمل لكل ما يستنبط فان ان والاستفهام والنفي
 لا يعمل ما استنبط منها بل العمل سماعي وجعل حروف النداء منه مبنى على ان لا يكون
 المنادى بتقدير ادعوا بل العامل في المنادى حرف النداء فهي ليست من العامل المعنوي
 عند المصنف ونما سمع عند النحاة التثني والترجي وخالفهم الشيخ الرضى في ان المعنى على
 تقييد خبر التثني بالحال لا على تقييد التثني (قوله نكرة موصوفة) قيل لو قال مخصوصة
 ليشمل النكرة المضافة لكان اولى قلت لو قال مخصوصة لتناول جميع الصور لان
 ذا الحال في جميع الصور تكررات مخصوصة فينبذ لا يحسن التقابل بينه وبين باقى الصور
 (قوله ان جعلت امر احالا من كل امر) اما لو جعلته حالا من المستتر في حكيم فليس بما
 نحن فيه (قوله او بعد الاقضاء للنفي) فيه بحث من وجهين احدهما ان مثل ما جاءني
 رجل الا راكبا النكرة فيه مستغرقة فلا تقابل الاستغراق واثنيهما ان النكرة لم تقع
 فيه بعد الا بل حالها ومنهم من قال فاعل بعد الا الحال على سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله
 بعد الاعطفا على قوله في حيز النفي فهو ظرف لغو لا يعمل والاظهر انه سهو والصحيح
 او قبل الا ويمكن ان يجاب عن الاول بان ما جاءني رجل الا راكبا صحح تنكير صاحب
 الحال فيه منع الاحتمال و صفتها لذي الحال على ما صرح به المصنف فهو بهذا الاعتبار
 يقابل الاستغراق نعم فيه مصححان كافي (يفرق كل امر حكيم) وفيه ان منع الا
 لو كان مصححا لصبح جاءني رجل الا علما ولغا قوله نقضا للنفي فالمصحح الاستغراق واما
 من قال لا يمنع الا للجواز وقوع الصفة بعد الا فقوله فرية بلاسمية لان الصفة النحوية
 لا يكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتدأ والحال (قوله وارسلها العراك)
 اورد امثلة موثوقا بها للنقض الاول من شعر لبيد والثاني مما شاع في المحاورات والمحاطبات
 ولم يورد الاول على وجه يشعر بشعريته اما لاشتهار البيت فيما بينهم بحيث يكفي الاشارة
 اليه واما لانه ايضا شائع في المحاورات بحيث لا يحتاج الى التمسك بوقوعه في شعر
 البليغ قال صاحب القاموس يقال اورد ابه العراك اى اوردها للماء جميعا والاصل
 عراكا فادخل ال ولم تغير معنى المصدر هذا كلامه (قوله ولم يددها) كتب في الحاشية
 الذود المنع (قوله ولم يشفق على نغص الدخال) كتب في الحاشية الاشفاق الخوف
 والنغص بالصاد المهملة والعين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اى لم يتم مراده
 انتهى في الصراخ نغص * بمراد تمام نارسيدن وسيراب ناشدن * (قوله وكان المراد
 بالارسال البعث والتخلية الى آخره) الظاهر هو الثاني وعطف لم يددها للتعريف (قوله
 ثم يرد) مضاعف مجهول (قوله من العطن الى الحوض) كتب في الحاشية العطن

(ماحول)

ماحول الحوض والبثر من مبارك الابل والمبرك المتاخ يعني *جاء شترخوا با نیدن (قوله
 ومررت به وحدة) كتب في الحاشية الواحد مصدر وحديد وحد او وحدة كوعد
 يعد وعدا ووعدة انتهى قال الشيخ الرضى وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة
 الى المضمرة ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة (قوله مثل فعلته جهدا) كتب في الحاشية
 الجهد هنا بضم الجيم والجهد بضم الجيم وفتحها الاجتهاد قال الفراء هو فتح الجيم المشقة وبضمها
 الطاقة (قوله تناول) اي كل واحد منها كذا قيل قلت وكذا ضمير نحوه بل هو احق
 بالتأويل والظاهر أن المراد نحو العراك المعرف باللام من المصادر وغيرها نحو مررت
 بهم الجم الغير اي كثيرا ساترا بكثرتهم وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول اي
 اولاً فاولاً ونحو وحده المضاف من المصادر ومن غيرها نحو جاءني الرجال ثلثتهم الى
 عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية مضافات الى ضمائر ما تقدم منصوبات على الحالية
 في الجواز لوقوعها موقع التكرار فانها في معنى مجتمعين في المحيى وتأكيدات لما قبلها
 في تيم معربات باعرابه ولا يبعد أن يجعل الحال التي هي جملة داخلية في نحوه لان الجملة
 ليست بتكرار اذ هي كالمعرفة من اقسام الاسم بل هي مأولة بالتكرار فجعل العراك ونحوه
 مصدرا للجملة الحالية المحذوفة اطالة للطريق (قوله احدهما انها مصادر لافعال
 محذوفة) هو الاصح على قياس تقدير الخبر الظرف بالجملة ويجوز تقدير الصفة اي معتركة
 لان الاصل في الحال الافراد فجرى الشارح على مذهب الاكثر ومن لم يتبه زاد على
 كلام الشارح حيث قال لافعال محذوفة او صفات فسوى بينهما (قوله اي تعترك)
 اشارة الى ان العراك مصدر لم يستعمل فعله بل استعمل المزيد فيه (قوله فهذه الجملة
 الفعلية وقعت حالا) الظاهر احوالا (قوله) وثانيهما انها معارف موضوعة موضع
 التكرار) هذا هو الوجه المرجح الذي يليق ان يكتب به بجزايته في الاحوال المعرفة
 كلها بخلاف الاول فانه لا يجزى الا في المصادر (قوله فان كان صاحبها اي صاحب الحال)
 بمعنى المفردة اذ الجملة لا يجب فيها التقديم بل الواحد من الضمير والواو كلاهما
 (قوله ولم تكن الحال مشتركة) الحال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والتكرار ومجموع
 المعرفة والتكرار ليست بمعرفة ولا نكرة نحو جاءني رجل وزيد را كين فبقوله نكرة
 يخرج صاحب الحال المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين
 معرفة ومن هذا يظهر وجه بدع لتقييد تعريف صاحب الحال بكونه غالباً فاحفظه فانه
 لاضايفنا (قوله) لانها في المعنى مبتدأ وخبر) فيه ان جاء قائماً رجل في الحقيقة قائم
 رجل فالتخصيص بالخبر المتقدم الذي ليس بظرف وهو لا ينفع في تصحيح الابتداء
 لا تقول الحال بمنزلة الظرف فتقدمه كتقديم الخبر الظرف لانا نقول لا يصح الاخبار عن الجنة

بظرف الزمان **(قوله)** ولئلا يلتبس بالصفة في النصب) ينبي ان لا يقيد تخصيص
 ذى الحال بالاضافة الى نكرة ولا بصفة ولا باستعراق نحو رأيت غلام رجل راكبا
 ورأيت رجلا عالما راكبا ونحو ما رأيت رجلا راكبا لان الالتباس بالصفة باق بعد
(قوله) ولا يتقدم اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو واقعدا) يعنى فيبادل على حدتين
 غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال بان يتعلق لكل منهما حال فانه يجب ان يلى متعلق كل
 حدث صاحبه وان لزم التقدم على العامل الضعيف فان التشبيه يدل على حدث قائم بالمشبه
 وعلى حدث قائم بالمشبه به وتعلق بمقام بالمشبه القيام وبمقام بالمشبه به القعود **(قوله)** على
 العامل المعنوى) ولاعلى الفعل الغير المنصرف ولاعلى المصدر بماله صدر الكلام
 ولاعلى المصدر بالحروف المصدرية ولاعلى المصدر باللام الموصول ولاعلى افعال التفضيل
 فياعدا هذا بسرا اطيب منه رطبا فهو من قبيل زيد قائما كعمرو واقعدا **(قوله)** فعلى هذا
 معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى اتفاقا) كون مدار المخالفة بين العامل
 المعنوى والعامل الظرف كون احدهما متفقا والآخر مختلفا فيه مما لا يفيد العبارة
 اصلا ولا يرضى به المتدرب فى الاستفادة من دلالات الكلام فالوجه ان يقال المراد أنه
 لا يتقدم على العامل المعنوى اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه فى الجملة وهو فيما تقدم
 المتبدأ على الحال فيكون بناء الكلام على مذهب الاخضس وبعد يتجه ان العامل المعنوى
 كما يخالف الظرف فى عدم التقدم عليه اصلا يخالف العامل الفعل والمشتق ايضا فان الحال
 يتقدم عليهما مطلقا فتخصيص المخالفة بالظرف بما لا يبدله من وجه **(قوله)** ويحتمل
 فرق بين هذا الاحتمال والاحتمال السابق بان قوله بخلاف الظرف على هذا الاحتمال متعلق
 بضمير يتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله على العامل المعنوى حالا كان او جملة معترضة
(قوله) هذا اذا لم يكن الظرف داخلا فى العامل المعنوى) فيه نظر لان الظرف
 لا يتقدم على العامل المعنوى الذى لم يكن طرفا او شبهه من الجار والمجرور واذا لم يدخلا
 فى العامل المعنوى لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوى **(قوله)** فالمراد هو
 الاحتمال الثانى لا غير) لان اللائق حينئذ استثناءه عن العامل المعنوى لان بين المخالفة
 بقوله بخلاف الظرف **(قوله)** ولاعلى ذى الحال المجرور) التبادر من عبارة المتن
 ولاعلى العامل المجرور فالانساب الاوضح ان يقال ولا يتقدم على المجرور فى الاصح ولاعلى
 العامل المعنوى بخلاف الظرف واما التقديم على ذى الحال المرفوع والمنصوب فبما مطلقا
 عند البصريين ويمتنع عند الكوفيين الا فى مرفوع تقدم عامله على الحال **(قوله)** لم يتقدم
 عليه الحال اتفاقا) الا اذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف اليه مقامه نحو
(قوله) بل تتبع ملأه ابراهيم حنيقا) لان الحال تابع وفرع لذى الحال) نقض بجواز

(راكبا)

را كجاء زيد مع عدم جواز تقديم ذى الحال ولك ان تعتذر بجواز تقديم ذى الحال
 لاداء هذا المعنى بعينه الا انه لا يسمى فاعلا بل مبتدأ **(قوله)** والكل تكلف وتصنف
 اما كون الاول تكلفا فلان تاء المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكرها البعض
 في غير فعال وفعول ومفعال والاستشهاد بالكافية والشافية غير سديد لانه يحتمل تقدير
 موصوف مؤنث كالفائدة وغيرها واما كون الثاني تكلفا فلا حاجة الى تقدير الموصوف
 واما كون الثالث تكلفا فلان اتيانه مصدرا غير معلوم واما كون الثالث تصنفا فلان
 كافة كقاطبة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا **(قوله)** وكل ما دل على هيئة اى صفة
 سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضى من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال
 الموطئة وهى اسم جامد موصوف بصفة هى الحال فى الحقيقة فكأن الاسم الجامد
 وطاء الطريق لما هو حال فى الحقيقة نحو قوله تعالى ﴿ انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾ ونحو
 جاءنى زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اى مثل اسد او شجاعا
 ومنها الحال فى نحو بعت الشاة ودرهما وضابطته ان يقصد التقيس فيجعل لكل جزء
 من اجزاء الجزأ قسطا فنصب ذلك القسط على الحال وتأتى بعده بجزء تابع بو او العطف
 او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم هذا اقول القول بالحال الموطئة انما يحسن
 اذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبى ان يقال فى جاء زيد رجلا بهيا انهما حالان
 مترادفان **(قوله)** لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به) فيه ان المقصود من
 التعت ايضا بيان الهيئة ومع ذلك اشترط المصنف فيه ان يكون مشتقا او جامدا ليكون وضعه
 لغرض المعنى فينبى ان يكون الحال ايضا كذلك اذ لا اعتداد بما يدل على الهيئة وليس
 الغرض من وضعه تلك **(قوله)** هذا بسرا) بفتح الباء وقد يضم كذا فى القاموس **(قوله)** ولا
 حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر) لم يأت المبسر بمعنى الصائر بسرا وجاء المرطب
 بمعنى الصائر رطبا كما جاء بمعنى الصائر ما عليه رطبا وحينئذ صفة النخلة فوجه
 قوله لاحاجة الى تأويل البسر بالمبسر انهم كانوا يأولون الجامد باسم الفاعل او المفعول
 المصنوع اذا لم يوجد فى استعمالهم اذ مقصودهم تحصيل معنى الصفة فى الجامد
 وذا لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق المفروض انما هو
 لتصور المراد به واما قوله من ابسر النخل فيدل على انه جاء المبسر لكن
 صفة للنخل فهو انما يصح اذا كان هذا اشارة الى النخل لا الى ما عليه وهو
 غير ظاهر لانه وان سمي بسرا لكن لا يسمى مبسرا حتى يصح جعله حالا من غير
 تأويل كما اختاره المصنف فالوجه ان هذا اشارة الى ما عليه النخل والموجه ما قدمنا
 قدبر **(قوله)** لكن لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالمدم) الاظهر لما كان المستر

بالنسبة الى المظهر والبارز كالعدم فافهم (قوله) لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس
 فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية) فيه انه فيمكن حينئذ حالا مقدره (قوله) نحو تمره نحتي
 بسر الطيب منه رطبا) يقال هذا المثال مصنوع لا يوثق به والله اعلم وله الحمد الا تم (قوله)
 ويكون جملة) قال الشيخ الرضى قد يقام الجملة الحالية مقام المفرد فيعرب الجزء الاول منها
 اعراب الحال ويلزم تنكيره لقيامه مقام الحال وناه الى في شاذ نحو بعت يدا بيداي ذويد بندي
 يد اي التقدي بالقد ونحو بعت الشاء شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت
 الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقر وان نصب
 هنا الجزآن لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز أن تأتي به على الاصل نحو بعت الشاء
 شاة بدرهم وشاة ودرهم هذا ولا يخفى انه اذا يؤتى بالاصل ينبغي ان يؤتى بالواو لعدم
 جواز خلو الاسمية عن الواو والضمير ولا عن الواو الا على ضعف (قوله) فالاسمية
 وفي حكمها الجملة المصدرية بليس لانها مجرد التني على الاصح ولا يدل على الزمان
 فهو كتنى داخل على الاسمية وقد يخلو الاسمية عن الرابطين عند ظهور الملابس نحو
 خرجت زيد على الباب وهو قليل (قوله) والمضارع المثبت) والحال المؤكدة مثله كما عرفت
 وكذا المضارع المنفى بكلمة ما والمضارع المنفى بكلمة لم وبكلمة لا في الاغلب ويشترط في المضارع
 المثبت الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن (قوله) ويجوز حذف
 العامل في الحال) لم يقل حذف الفعل لان المتبادر منه حذف الفعل وشبهه كما يشاع
 ارادته في نظائره المتكررة والمقصود جواز حذف عاملها باقسامه الثلاثة من الفعل وشبهه
 ومعناه مثال الثالث الهلال بينا اي هذا الهلال بينا ولا مقال في حسن قوله قرينة حالية
 والمراد براشدا مهديا الراشد بنفسه مهما امكن المهدي اذا لم يكن الرشيد بدون الهداية
 فلا يرد ان الرشيد فرع الهداية فينبغي تقديم مهديا وكونه حالا بعد حال يحتمل الترادف
 والتداخل وعلى الثاني ليس مما نحن فيه كما اذا كان صفة (قوله) ويجب حذف العامل
 في بعض الاحوال المؤكدة) وكذا في حال تبيين ازدياد ثمن او غيره مما دخله الفاء او ثم
 نحو بعت بدرهم فصاعدا وقرأت جزأ من القرآن فصاعدا اي فذهب القراءة في الصعود
 (قوله) والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة) فان قلت المؤكدة التي تفارق ذا الحال نادرا
 تقيد العامل فلا يصح اطلاق قوله بخلاف المؤكدة قلت يتبادر مقارنة عاملها بالحال
 لغلبتها فيكون مؤكدة لا مقيدة (قوله) اي تحققت ابوته) دفع لما ذكره المحقق الرضى
 من انه لا معنى لقولك تيقنت الاب في حال كونه عطوفا نعم يصح ان يكون المعنى اعلمه
 عطوفا لكن عطوفا حينئذ مفعول ثان لا حال ووجه الدفع ان احقه في تقديره أحق ابوته
 بحذف المضاف لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا اثبتته (قوله) ان يكون

(مقررة)

مقررة اى مؤكدة) اما تحقيقه واما بالاستدلال عليه لان الدليل مقرر للشيء ومؤكده فلا يرد أن الحال المؤكدة قد يكون للتقرير وقد يكون للاستدلال وانما جعل قول المصنف بمعنى شرط وجوب حذف عاملها تطبيقا له على ما هو الحق من كون الحال المؤكدة اعم من مؤكدة الجملة الاسمية والفعلية كما صرح به الزمخشري ومنه قوله تعالى ﴿ولا تعسوا في الارض مفسدين﴾ لكنه تكلف لا يرضى به صاحبه قال المحقق التفتازاني في شرح التلخيص: الحال المؤكدة مخصوصة بمقرر مضمون الجملة الاسمية فليس قوله تعالى ﴿ولو امد برين﴾ منه فان اردت له اسما فلتسمه دائماً (قوله لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها الخ) يريد أن رسولا لا يؤكد الا الارسال لا ارسال الله تعالى اذ كون الشخص رسولا لا يطلب الا الارسال دون ارسال الله تعالى لكن هذا اذا اريد بالرسول معناه اللغوي المواريد معناه الشرعي وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله تعالى (قوله ولا بد ههنا من قيد) فيه نظر لانه يصح ان يراد بمضمون جملة اسمية ماله مزيد اختصاص بالجملة الاسمية وهو مالم يكن مضمون جملة فعلية ومضمون الله شاهد شهادة الله وهو مضمون شهد الله ايضا ومضمون الاسمية خاصة بما يكون الاسمية ليس فيها مشتق ولو سلم يصح ان يقدر في الله شاهد قائما بالقسط احقه ويكون التقدير فيه مع وجود ما يعمل في الحال طرفا للباب والله اعلم بالصواب (قوله التمييز) ويقال له التبيين والتفسير والمميز على صيغتين (قوله اى الاسم الذى يرفع الابهام) احترز بقوله اى الاسم عن نحو فملت اى قلت فان قلت يرفع الابهام الوصوى عن فعلت لكنه ليس باسم لكنه ينتقض بمثل اعجبتى شيء حسن زيد واى حسن زيد وكذلك ينتقض بخوزيد حسن الوجه او وجهه بالنصب لانه يرفع الابهام كوجهامع انه ليس بتمييز عند البصريين للتعريف المنافع عن كونه تمييزا بل هو شبهه بالفعل وكذا يشكل بغبن زيد رايه وسفه نفسه والم بطنه بالنصب مع انها ليست بتمييزات عند البصريين مع انها ترفع الابهام ويدفع بان المعنى غبن في رايه والم شاكيا بطنه وسفه نفسه بالتشديد على ضرب من التجوز ولا يخفى انه تكلف لا ينبغي ان يلتفت اليه وان اتفق عليه الجمهور اذ لا فرق في المفهوم بين سفه نفسه وسفه نفسا ولا وجه للعلم حسن الوجه شيها بالمفعول دون هذه الامثلة فالاولى ان يفسر كلمة ما بنكرة اعتمادا على اشتهار وجوب تكثير التمييز (قوله في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له) رطل زيتا يرفع الابهام عن المعنى المراد وهو الموزون وهو ليس بموضوع له لانه موضوع للوزن وهذا اشكال لم يوجد له الى الان انحلال ودفعه بانه زيتا يرفع الابهام المستقر فيما وضع له الرطل وهو ابهام موزونه وان ليس الموضوع له مرادا فخذ مثلا لتزل فانه من مزال الق الاقدام

(قوله لكن المطلق ينصرف الى الكمال) هذا اذا تعذر العمل باطلاقه والتعذر هنا موجود لانه لو كان على اطلاقه للغا ذكره وبعد فيه ان الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معا ومنهم من قال المستقر بمعنى الثابت والثابت قديقال في مقابلة المدوم وقد يقال في مقابلة الحادث والمراد هنا الثاني وفيه ان الثابت اعم من الثابت بحسب الوضع او بحسب الاستعمال فلا ينفع تفسير الثابت بما يقابل الحادث في دفع الاشكال بانه لا يخرج امثال عين جارية بالمستقر على ما هو مفهومه فلا بد من تكلف محل التعريف وقد يدفع عينا جارية وامثاله بانها من التوايح والكلام في المعرب اصالة على ما مر غير مرة ولو فسر المستقر بما هو الثابت في قصد المتكلم فان التمييز للتفسير بعد الابهام ليتمكن في النفس فالابهام ثابت في القصد في صورة التمييز بخلاف رأيت عينا جارية فان المقصود بالعين العين الا انه لزمه الابهام من غير قصد فاذ ازاله لكان حسنا (قوله ولا ابهام في هذا المفهوم) يتجه عليه انه يلزم ان لا يصح جذرا رجلا على انه تمييز من كلمة ذا على ما اتفقوا عليه ولا يصلح كونه ذا عبارة عن مبهم لانه استعمال مجازي فلا ابهام وضما الا ان يقال تعارف ذا مع حب في المبهم بحيث صار موضوعا له فصح التمييز عنه وكذا في (ماذا اراد الله بهذا مثلا) تعارف بعد ماذا في المبهم (قوله عن ذات لإعن وصف) فرق بين التعت والحال والتمييز بان وضع الصفة والحال لبيان ثبوت وصف في شيء فهو يرفع الابهام عن الوصف ووضع التمييز لرفع الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اى جنس فرجل عاقل لبيان صفة العقل في زيد ورطل زيتا لبيان ان الرطل كائن تحت الزيت وذلك فرق واضح لاختفاء فيه (قوله الامن حيث ذاته) حمل الذات على الجنس ولو اريد بالذات ما يقابل المفهوم لصح وكان اوضح فيقال في رطل زيتا ان فرد الرطل مبهم لا يعلم من اى جنس فلما قيل زيتا بين ذاته بان يبين انه من جنس الزيت وبعد بشكل بخروج تمييز هو صفة نحو لله دره فارسا فانه يرفع الابهام عن الصفة فان الغرض من وضع المشتق المعنى الا ان يقال التمييز اخرج الاسم عن وضعه الذى لغرض المعنى وجمله لبيان الجنس (قوله فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد) فيه ان هذا التقدير مع كثرة والاستغناء بتقدير مجرد المضاف عنه يتجه عليه انه لا يناسب في كفى زيد رجلا فان الرجل عين زيد لاشيء منسوب اليه وقدر الشيخ الرضى في مثله طاب شيء زيد بتقدير الشيء منونا وجعل زيد بدلا (قوله ويعنى به ما يقابل الجملة) لم يحىء المفرد بمعنى ما يقابل هذه الثلاثة وكأنه اراد معنى مجازيا بقرينة المقابلة وفيه ان المفرد قوبل بالنسبة في هذه الامثلة فالمقابلة تقتضى ان يراد ما يقابل نسبة في جملة او شبهها او اضافة ويتجه على ما ذكره على التمرة مثلها زيدا فانه مضاف وقد جعل من امثلة المفرد المقدار وكأنه

(اراد)

اراد بما يقابل المضاف ما يقابل المركب الاضافي **(قوله)** والمقدار اما متحقق في ضمن عدد جعل ظرفية العدد للمقدار من قيل ظرفية الخاص للعام والاطهر أن يحمل من ظرفية المدلول للدال فان المفرد المقدار يستعمل في عدد وفي غيره فافهم **(قوله)** فان الرطل نصف المن) لوقال نصف المتالكان بيانا لمنوان ايضا فانه تنبيه منا بالقصر وهو أوضح من المن بالتشديد **(قوله)** وكالكيل نحو قفيزان برا) القفيز مكيال ثمانية مكا كيك والمكوك كتثور مكيال يسع صاعا ونصفا او نصف رطل الى ثمانية اواق ونصف الويبة او ثلث كيلجات والكيلجة منا وسبعة اثمان منا والمنا رطلان والرطل بالفتح والكسر اثنا عشر اوقية والاوقية اطار وثلث استار والاسرار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلاثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزء من درهم والويبة اثنان او اربعة وعشرون مدا والمد بالضم مكيال وهو رطلان او رطل وثلث او ملاء كفي الانسان المعتدل اذا ملاءها ومديديهما وبه سمي مدا وقد جربت هذا فوجدته صحيحا نقلت جميع ذلك من القاموس **(قوله)** وانما اقصر المصنف على الامثلة الثلاثة) من غير العدد والافقد مثل للعدد ايضا والاولى ان يبدل منوان سنا بقفيزان برا وقوله وهو التثوين محققا او مقدرا كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا ويريد بما تم به المفرد ما ينتصب به التمييز والا لوجب التنبيه على المعرف باللام ايضا بقي ان من التام الناصب للتمييز التام بنفسه كما سيأتي وانما تصدى لاستيفاء اقسام الاسم التام الناصب دون المقدار لابتداء حكم نحوي على معرفة اقسام الاسم التام وهو ما اشار اليه بقوله ثم ان كان بتثوين الى آخره ولا يخفى انه لو لم يفصل بين هذا الحكم وبين استيفاء الاقسام للاسم التام لكان ادخل في الانتظام **(قوله)** لان المضاف لا يضاف ثانيا) اي بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو بان يكون غلام مضافا الى زيد ثم عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما في حب رمانك فان الحب اضيف الى الرمان ثم الى المخاطب لانه لا يقال الا اذا لم يكن للمخاطب رمان بل حب رمان لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان الى المخاطب ولا ينتقض هذا بكل فرد فانه متاويل بحذف العاطف اي كل فرد وفرد **(قوله)** فاذا تم الاسم بهذه الاشياء) وقال الرضى قد تم الاسم بنفسه كالضمير في ربه رجلا وهذا فيما اذا اراد الله بهذا مثلا **(قوله)** عندى الراقود خلا) في القاموس الراقود الدن الكبير او الطويل الاسفل يسع داخله بالقار وفي الاساس مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا **(قوله)** وهو ماتشابه اجزاؤه) اي تشابه اجزاؤه في اسم الكل والاولى هو ماتشابه نفسه وجزؤه ولك ان تجمل

تشابه مضارع المفاعلة ومسندا الى ضمير ما واجزاؤه مفعولا به وبشكل بالابوة لانه
لاجزء له فالاولى الاقتصار على الوقوع مجردا عن التاء على القليل والكثير قال الرضى
اذا قصد الانواع جرد عن التاء واذا لم يقصد يلتزم التاء (قوله طاب زيد جلستين
للتوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد) وانما مثل بطاب زيد جلستين دون ان
يقول عدل ثوبين لانه يمكن المناقشة في كون الثوبين للعدد بخلاف جلستين بالفتح فانه
لقصد الافراد لاحالة وفيه انه من قبيل التمييز عن النسبة وكلامنا في التمييز عن ذات
مذكورة فهو خارج عما نحن بصدده واعترض عليه بان التاء اخرج الكلمة عن
كونها جنسا فهو خارج عما نحن فيه وفيه نظر اما او-لا فلان التاء فيها من اصل الكلمة
سواء كانت صيغة المرة او النوع وليست الفارقة بين الجنس والواحد فلا ينافى كون
الكلمة اسم جنس شاملا للقليل والكثير من انواع الجلوس او آحادها واما ثانيا فلان
المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين والجواب بان الشارح اجاب على سبيل التزل
ليس مما يستحسنه ارباب الترقى (قوله ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع
حصص الجنس) هذا بعيد جدا ومع ذلك الاولى ان يقال افراد الجنس بدل الحصص
لان الحصة لا تطلق على المتعارف الاعلى الفرد الاعتبارى الذى يحمله العقل من اخذ
المفهوم الكلى مع الاضافة الى معين ولا يطلق على الفرد الحقيقى (قوله ويجمع
في غيره اى يورد التمييز على ما فوق الواحد) قد جاوز حد التكلف كيف والجمع
اذا قوبل بالافراد يراد به صيغة الجمع مع انه لاحاجة الى تكلف لان المصنف لم يجوز
في قصد المتعدد الا صيغة الجمع فلا يجوز عنده الا عدل اتوا با صرح به في ايضاح
الفصل ويؤيده انه لولا المراد بقوله ويجمع في غيره صيغة الجمع لكان مستغنى
عنه اعلم ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بغيره غير الجنس والتحقيق ان المراد غير
الجنس والجنس المقصود به الانواع (قوله ثم ان كان اى المفرد المقدار) الظاهر
ان الضمير راجع الى المفرد المقدار الغير العدد وان كان الحكم المذكور شاملا
للمفرد المقدار مطلقا (قوله او المعنى ان وجد التمييز) لا موجب لجعل كان في التوجيه
الاول ناقصة وفي الثانى تامة وكأنه اراد الاشارة الى توجيهين لكان في التوجيهين
والتوجيه الثانى بعيد جدا لان جعل التمييز ملتبسا بتوين المبهم او نونه ريك جدا
والمبادر من قوله جاز الاضافة اضافة الملتبس بالتوين لا اضافة الشيء اليه ولا داعى اليه
الامرعاة مشاركة ضمير مفرد وان كان في المرجع والمصنف نبه على ذلك التفاوت
بالعطف ثم فانه ليس هنا للبراخي في الزمان بل لتفاوت الحكمين وان احدهما متعلق
بالتمييز والاخر بالميز (قوله انه اراد عشرين رمضان) يجب ان يقال عشرين

رمضان لان رمضان وان كان غير منصرف للعلمية والالف والتون المزيدين لكنه اذا وقع تميزا يكون منكرا لوجوب تنكير التميز وحينئذ في الالتباس في هذا المثال ايضا نظر لانه في صورة الاضافة الى التميز نكرة مصروفة وفي صورة الاضافة الى غيره معرفة غير مصروفة الا ان يراد اليوم العشرين من رمضان ما لكن سوق كلامه لا يساعده **(قوله وعن غير مقدار)** قال الشيخ الرضى هو كل فرع حصل له بالتفرع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم الاصل عليه نحو خاتم حديدا واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب اقول فيشكل تعريف التمييز بقطعة ذهب لان ذهابا يرفع الابهام المستقر عن قطعة الا ان يقال انه تمييز الا انه لا يجوز نصبه كافي ثلثة رجال وهو ايضا من موجبات ان الخفض اكثر في الثاني تأمل **(قوله لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها)** الابهام في طرف النسبة لا يستلزم ابهاما فيها يرفع القسم الثاني من التميز ألا يرى ان قولنا عندي رطل لا ابهام في النسبة فيه انما الابهام في الطرف وبازالة الابهام عن النسبة لا يزول الابهام عن الطرف وبازالة الابهام عن الطرف لا يزول الابهام عن النسبة نحو طاب رطل زيتا فان النسبة فيها على ابهامها فكل من الحكمين اعنى قوله الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وقوله رفعه عنها يستلزم الرفع عنه محل بحث الا ان يراد الطرف المقدار **(قوله وكذا كل ما فيه معنى الفعل)** يشكل باسما الافعال فان فيها معنى الفعل وليست بشبه جملة بل جملا واعلم ان في قوله وهو اسم الفاعل الى آخره مسامحة والمراد هو اسم الفاعل مع فاعله وهكذا ينبغي ان يخص اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ايضا بما ليست جملا ذكرتها لك جملا رجاء ان لا يخفى على محوك والاولى في قوله حسبك زيد رجلا حسبك لان حسبك زيد جملة وشبهها حسبك فالمثل به هو التمييز من حسبك لان من حسبك زيد **(قوله والله دره فارسا)** قال الشيخ الرضى الدر في الاصل ما يدر اي ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغنم ومن المطر وهو هنا كناية عن فعل المدح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشيء العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفون اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله وفي القاموس وقولهم والله دره اي عمله فقول الشارح اي لله خيره يجعل الدر كناية عن الخير لا يوافق تحقيق اللفظ **(قوله ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه)** قيد الشرط بهذا القيد لدفع ما اورد عليه من النقص بطاب زيد نفسا فان التميز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله لتعلقه وبعد تقييد الشرط هنا لما صار مظنة ان يكون قوله والامتا ولا طاب زيد نفسا فيبطل به قوله فهو لتعلقه قيد قوله والا ايضا به وفيه نظر لانه انما يحتاج

الى التقيد في القسمين لو حمل الصحة على الامكان العام واما لو حمل على الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقيد الا في القسم الثاني فلا وجه لصرف الصحة عن ظاهر هاتم تقيد الشرط بكونه اسما ولان التمييز لا يكون محتملا الا بكونه دائرا بين المنتصب عنه والمتعلق فلا معنى لعدم كونه نصا في المنتصب عنه الا كونه محتملا لما انتصب عنه ولتعلقه فيتحد الشرط والجزء حينئذ وكذلك يتجه على قول المصنف والا فهو لتعلقه انه ليس فيه فائدة تامة لان التمييز اذا لم يصلح للانتصب عنه يكون لتعلقه بلاخفاء هذا وهذا المقام من مزالتى الاذكياء وقد خصصت فيه بمزيد فضل يعطى اجلة الاغنياء وشرحت عبارة المصنف بحيث لم يتجه عليه شيء ولم محتج الى تقدير وتاويل لكن جعلته من خصائص شرحى على الكتاب فلو ظفرت به لجئته مع ما لا يحصى من العجائب (قوله بان يكون تمييزا برفع الابهام عنه) فيه انه لا ابهام فيها انتصب عنه بل في الذات المقدرة وكأنه اراد رفع الابهام عن مبهم هو نفس ما انتصب عنه (قوله فمى لتعلق زيد وهو الذات المقدرة) اى المتعلق الذات المقدرة دون عين زيد (قوله اعنى الشيء المنسوب الى زيد) تفسير للذات المقدرة التى حكم على المتعلق فانه هو حين كون التمييز لتعلق ما انتصب عنه فلا حاجة الى تقيد الشيء المنسوب الى زيد بكونه مغيرا له بناء على ان الشيء المنسوب الى زيد هو الذات المقدرة التى قد يكون عين زيد كاطن (قوله فيطابق التمييز فيهما اى فيما جاز الخ) الظاهر ان ضمير فيهما راجع الى القسمين المذكورين فيبقى حكم كما كان نصا في المنتصب عنه فكلف في مرجع الضمير بحيث يشتمل ما كان نصا ولا يخفى انه تصنف جدا (قوله اذا اردت ابا واجدادا له) والمراد بالاجداد ما فوق الواحد (قوله فانه اذا قصد تثنيته او جمعته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس) هذا ينافى ما سبق منه ان تثنية الجنس وجمعيته لا يخص قصد الانواع بل امر مشترك بين قصد الانواع وقصد الافراد حتى احتاج الى التكلف بل التصنف بحمل الانواع على ما يشمل الافراد ما عجل نسيانه بما شيد عن قريب بنيانه (قوله الواو بمعنى مع) والطبق مفعول معه لمصاحبه فاعل كانت اى كانت الصفة ومطابقته اى لما انتصب عنه وبما يقضى منه العجب انه جعل مفعولا معه لمصاحبه خبر كان فاحتيج الى جملة فاعلا معنى وكان وجه جملة فاعلا انه بتاويل ثبت للاسم فاحتيج الى ادلة الصحة جعل الخبر فاعلا معنى هن او هن من بيت العنكبوت فثبت المدعى بما هو احوج الى الثبوت (قوله اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه) يعنى الطبق يصح ان يجعل مبنية للفاعل ويصح ان يجعل مبنيا للمفعول والاول اظهر لسباق الكلام وسبقه لانه جعل التمييز مطابقا لما انتصب عنه او لتعلقه فالمناسب ان يجعل

(الصفة)

الصفة مطابقة له وان صح العكس ولكون المتبادر من المصدر المضاف الى المفعول المبني له
(قوله) ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل (لامعنى للاقتصار على كونه بمعنى الفاعل مع
تجويز كونه مبني للمفعول في التوجيه السابق **(قوله)** واحتملت اى الصفة المذكورة
الحال) لامعنى لخصر الاحتمال في الصفة والحال لايجب ان تكون مشتقة بل كل ماد
على هيئة صح ان يقع حالا **(قوله)** لكن زيادة من فيها الخ) زيادة من في التمييز عن ذات
مذكورة يجوز مطلقا ويجوز في التمييز عن الذات المقدرة اذا كان لما انتصب عنه وقيل
مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضى وانكر المقتبس صحة عشرون من درهم وكان المصنف
معه حيث صرح بتجويز دخول من على مميزكم فلو كان تجويز دخول من على التمييز
من الذات المذكورة عاما لم يخصهما بهذا الحكم فتأمل **(قوله)** يؤيد التمييز) قلت
بل زيادة من يؤيد احتمال الحال اذ زيادة من ليكون تنصيضا على ان المراد التمييز لا الحال
(قوله) على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق) يشكل بما اذا كان تمييزا عن نسبة اسم
الفاعل والمفعول فانه لا يتقدم التمييز على عامله عند الجمهور مع ان عامله اسم تام هو اسم
الفاعل او المفعول فالاولى ان يقول لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن ذات مذكورة
بالاتفاق **(قوله)** اذا جملة لازما) يعنى ان التمييز فاعل لهذا الفعل او ما ينوب منابه
في تركيب يؤدى مضمون هذه الجملة في هذا الاعتبار جعل كالفعل له وليس المعنى ان فخرنا
الارض عيوننا فخر فيه منزل منزلة اللازم لتضمنه معنى الانفجار وعيونا تمييز عن نسبة
الانفجار لعدم احتمال سوق العبارة اياه والالقال فاعلا لما يتضمنه وكذا الحال في امتلاء
الاناماء فن بنى الكلام على تضمين المثال فضمان تصحيح كلامه عليه **(قوله)** وهنا بحث
ليس البحث واردا لان سر وجوب تأخير التمييز عن العامل كونه فاعلا اما حقيقيا لورد
الفعل المذكور الى المتعدى واما مجازيا ان لم يرد الا انهم تعرضوا لكونه فاعلا حقيقيا
بالرد اظهارا لما خفى من الوجه **(قوله)** ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهى ان التمييز الخ
قاعدتهم المشهورة ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى ولهذا احتاجوا الى تأويل فخرنا الارض
عيونا **(قوله)** فانهم يجوز ان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمى الفاعل والمفعول
فكلام المصنف قاصر لانه ان اريد بالفعل مجرد الفعل يفيد ان خلاف المازنى
والمبرد في مجردة وان اريد به الفعل وشبهه كما هو المستفيض في كلامهم يفيد
ان خلافهم في جميع ما يشبه الفعل **(قوله)** وما كاد نفسا) قيل الرواية الصحيحة وما كاد
نفسى **(قوله)** المستثنى) في المصادر ان هذا الباب يدل على ذكر الشيء مرتين
او جملة شيئين متوالين متباينين ولفظ الاستثناء من قياس الباب وذلك لان ذكره
ينى مرة في الاجمال ومرة في التفصيل هذا ولك ان تقول بالاستثناء بجمل المستثنى

منه ثنتين قسما داخلا في الحكم وقسما خارجا عنه (قوله ولما كان معلومته بهذا الوجه الغير المحتاج الى آخره) يشعر بأنه يمكن تعريف المستثنى فقد تبع فيه رأى المحقق الرضى حيث عرفه بالمدكور بعد الا واخواتها مخالف لما قبلها نفا واثباتا لكن المصنف صرح بأنه ليس له مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق اذ لا مطلق فلذا قسمه او لا تقسيم اللفظ المشترك ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز وقيل المراد ان اداة الاستثناء فيه مجاز لالفظ المستثناء (قوله المخرج) سواء كان الباقي اقل او اكثر او مساويا (قوله عن متعدد) اى عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ لاعن حكمه حتى يلزم التناقض بادخاله في الحكم واخراجه بل الحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى عنه واورد عليه انه لا يصح ذلك في جانبى القوم سوى زيد فانه ظرف للمجيء وكذا ما خلا زيدا وما عدا زيدا فليس الاسناد الى المتعدد المخرج عنه زيد واجيب عنه بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية لصورة الاسم ولا حاجة اليه لان الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد المجيء بالظرف قرينة ان المراد سواء ولك ان تريد أنه مخرج عن النسبة الى المتعدد بان تريد جميع المتعدد وتنسب الشيء اليه فتأتى بالاستثناء لاخر اجه عن النسبة ولاتناقض لان الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد ولم يرد بالنسبة افادة الاعتقاد بل قصد النسبة ليخرج عنه اشياء ثم يفيد الاعتقاد وهذا غاية ما يتسرلى في تحقيق المقام ولا تجدد في كلام غيرى تحقيرا الا اطالة الكلام والله هو الواهب بالالهام اجل الانعام (قوله سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا) جعل قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للمتعدد باعتبار كونه مذكورا او مقدرا ولك ان تجعله تفصيلا له باعتبار كونه متعددا باعتبار اللفظ بان يكون دالا على متعدد صريحا وكونه متعددا باعتبار التقدير بان يجعل متعددا بالتأويل نحو اشترت العبد الاصفه فانه لا تعدد في العبد الا يجعله في تأويل الاجزاء ولك ان تجعله تفصيلا للمخرج اذ المستثنى كما يكون ملفوظا يكون محذوفا نحو جاء زيد ليس الا (قوله اى بعد الا واخواتها) لا يكون المنقطع الابدالا وغيره بيد مضافا الى ان مشددة (قوله في كلام موجب اى ليس بنىء) هذا هو المعنى الاصطلاحى للموجب وغير الموجب ما يقابله (قوله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون) قوله بان يكون تفسير لما اصطاح عليه في الكلام التام في باب المستثنى ويسمى ما يقابله كلاما ناقضا (قوله لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا) الظاهر أن الكلام في كونه منصوبا ينصب استحقه لذاته لا لكونه نائبا مناب المستثنى منه فيثبت لا بد من قيد تام ليم الضابط (قوله الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا) نقضه المصنف بقولنا القوم

اخوتك الا زيدا ولعل الشارح لم يلتفت لعدم وثوقه على المثال وجواز أن يكون مصنوعا
(قوله او مقدا) لم يمدّ كان في هذا القسم وقسم المنقطع كما اعاده في خلا لان الثلاثة
 مشتركة في وجوب كونها بعد الاقوله بعد الامتعلق بخبر كان وهو قوله في كلام موجب
 قدمه ليشارك فيه المعطوفين على خبر كان لان المعطوف على المقيد بقيد متقدم يشاركه
 في القيد لاحالة فقول الشارح عطف على قوله بعد الاعل نظر لانه يوجب ان يجب
 النصب في المستثنى في قولنا ما جاء في غير زيد القوم وفي قولنا جاءني القوم غير حار الا
 ان يقال المستثنى بغير في حكم المستثنى لمجيء حكمه بعد وقد نبه الشارح ايضا على ان
 هذا الحكم في المنقطع يفتر الى تقييده بكونه بعد الا حيث قال اذا كان منقطعا بعد الا
 وان غفل عنه في قوله او مقدا **(قوله سواء كان في كلام موجب او غيره)** اشار الى ان بين
 هذا القسم وما تقدم تداخلا ولم يقيد كلاهما بما يقابل به الآخر ليعلم ان ما اجتمع فيه
 القسمان وجب نصبه لوجهين **(قوله اي المستثنى منصوب ايضا)** ذهب سيبويه الى ان
 المنقطع ينتصب بما قبل الا كما ينتصب المتصل به والى ان ما بعد الامفرد سواء
 كان متصلا او منقطعا ولكن في وقوع المفرد بعدها وان ليس حرف عطف والتأخرون
 لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن المشبهة بالفعل وخبرها محذوف
 في الاغلب فجاءني القوم الاحرار في تقدير لكن الحمار لم يجيء وقد يجيء ظاهر نحو قوله تعالى
﴿ الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا ﴾ وقال الكوفيون هو بمعنى سوى ويردّه ان سوى
 لا يفيد الاستدراك فالمستثنى المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخوله في الحكم السابق **(قوله**
في الاكثر) متعلق بمنصوب **(قوله اسم يصح حذفه)** متعددا كان او غير متعدد نحو
 ما جاءني زيد الاعمر **(قوله او الى بعض مطلق من المستثنى منه)** يعنى ان الضمير راجع
 الى بعض منكر للاستغراق في الايجاب كما في علمت نفس اي كل نفس وانما قلنا الى بعض
 منكر لدلالة قوله فيما بعد او بعض منهم ولقلة عموم التكررة في الاثبات اذا كان فاعلا تكلف
 من قال قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريده منه ههنا هذا المعنى والاوجه ان الضمير راجع
 الى البعض المضاف اي خلا بعضهم والاضافة للاستغراق **(قوله وها في محل النصب**
على الحالية) الاحسن ان خلا في تقدير زمان مضاف اي زمان خلا زيدا كما في مذافر فيطابق
 في المعنى ما خلا **(قوله اي النصب بهما اتما هو في اكثر الاستعمالات)** الانسب ان يجعل
 المستثنى المنقطع والمستثنى بخلا بما يختار فيه النصب **(قوله تقديره خلوزيد وعدو عمرو)**
 وهذا لا يستقيم لان الفعل المسند الى الفاعل المستتر اذا صار في تقدير المصدر المضاف
 الى الفاعل فيكون تقديره خلوه زيدا على ان الضمير راجع الى المجيء او الجائي
 او البعض **(قوله اي وقت خلوهم)** الظاهر خلوه بعضهم وكذا في قوله وقت مجاوزتهم

ولا وجه للاقتصار على التوجيهين لاحتمال رجوع ضمير ما خلا الى الجائى ايضا كما سبق في خلا (قوله) وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل الى آخره) لم يذكر هنا احتمال الرجوع الى المصدر لعدم صحة ان يكون زيد خبرا عنه وفيه نظر لان عدم صحة وقوع العين خبرا عن المصدر في الاثبات لافي النفي والاولى ان نفي زيد عن المحيى لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه فلذا لم يجوز رجوع الضمير الى المصدر نعم لوجعل زيد مضافا اليه للمحيى فيكون التقدير ليس المحيى محيى زيد يفيد المقصود لكنه تكلف لفظا ومعنى فانهم (قوله) ولا يتصرف فيها) ولا يغير لا يكون الى غيره مما يكون وما كان ولم يكن (قوله) حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الا) لاختفاء في محنة هذا التوجيه اذ اليان التعارف في هذا المعنى ويجوز فيه النصب بعد الا ولا معنى لان يقال في محل واقع بعد الا فلو كان كلمة فيه في يجوز فيه كما نقل الشارح فقوله فيما بعد الا بدل عن قوله فيه بدل البعض عن الكل ومما يقضى منه العجب انه قيل توجيه الشرح احسن لان المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم النتيجة كيف والبديل مستثنى بعد الا والمقصود هنا بيان حاله جعل ذكر مطلق المستثنى في حكم النتيجة لا يخل بالمقصود (قوله) وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير الواو على انه صفة الكلام غير موجب) لا ينبغي ان يتوهم ان الاوجه ان يجعل على هذه النسخة ايضا حالا ليوافق النسختان في المعنى لانه حينئذ لا بد من اعتبار ضمير في المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك الضمير يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له فيجب الانفصال وان يقال المستثنى هو منه لا يقال احترز عن تقدير قد بلا ضرورة لانا نقول تقدير قد اهون من تقدير الضمير العائد الى الموصوف وفي قوله صفة لكلام غير موجب مسامحة لانه صفة ثانية للكلام (قوله) ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدا) ما ذكره من وجه عدم التقيد ضعيف اذ عادة المصنف استثناء المتأخر عن الحكم العام المتقدم المنافي للمتأخر لا العكس فعدم التقيد هنا يوجب اخراجه عن الحكم السابق ولا يقتضى تقديمه اخراجه عن الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى المقدم في المنقطع في كلام غير موجب ايضا ما تقدم لكان ذكر قوله او مقدا وقوله او منقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب لغوا لافائدة فيه فلم انه على عمومه فياسبق فلم يحتج هنا الى التقيد لعدم كونه مقدا ثم الاوجه ان يقال اختيار البديل فيما يتصور فيه البديل ولا يمكن في المستثنى المقدم لعدم جواز تقديم البديل ولا في المنقطع لان البديل فيه لا يكون الا بديل الغلط ولا يمكن الغلط في الاستثناء لان مبناء على الرواية كما تقدم فلذا لم يحتج الى التقيد بما يخرج المنقطع

(والتقدم)

والمقدم على ان المتبادر من قوله ذكر المستثنى منه ماهو الشائع في ذكره فاستثنى به عن التقييد بما يخرج المستثنى المقدم ولا بد في هذه القاعدة من قيدين آخرين احدهما ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه مثل ما جاء في القوم الازيدا ونايهما ان لا يكون رد الكلام تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الازيدا في جواب اقام القوم الازيدا فانه في هاتين الصورتين يجوز البدل ويختار النصب ومن ههنا تين ان المصنف لم يستوف اقسام اعراب المستثنى وقاته هذا القسم **(قوله واعراب البدل بالاصالة)** المراد بالاصالة ليس ما يقابل التبعية **(قوله ويعرب على حسب العوامل)** اى على قدر العوامل فان العوامل ثلثة عامل الرفع والنصب والجر فالاعراب على قدرها كناية عن الاعراب بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع ان المراد ان كان عامل المستثنى منه يشكل بقولنا ما مررت الا يزيد فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى فكل مستثنى معرب على حسب عامله على انه يمكن اختيار الشق الاول ايضا ويقال الجار في يزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله وعامله الفعل بواسطة الا ومن قال عامله الفعل بواسطة الباء قد سها **(قوله فالمراد بالفرغ المفرغ له)** يعنى المفرغ مما حذف فيه الجار واوصل الضمير المحرور به ولك ان تستثنى عن هذا التكلف بان تجعل المفرغ وصفا للمستثنى بحال متعلقه فيكون الما آل المفرغ عامله او ان تجعل المستثنى مفرغا عن اعرابه للعامل فيكون المستثنى مفرغا والعامل مفرغاه **(قوله وهو اى والحال ان المستثنى)** جعل الواو للحال ولك ان تجعلها للتعطف وتجعل هو عطفًا على المستثنى منه وفي غير الموجب عطفًا على غير المذكور وعلى اى تقدير يمكن جعل الضمير عائدا الى المستثنى منه بل ماهو في غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى والاوجه ان يجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه ويجعل قوله وهو في غير الموجب جملة معطوفة على ماسبق يعنى وعدم الذكر في غير الموجب ليفيد الكلام الا ان يستقيم المعنى فح يصح عدم الذكر في الموجب فصح حينئذ استثناء قوله الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف واما على التوجيهات الاخر فهو مستثنى من فحوى الكلام اى لا يعرب على حسب العوامل في الموجب وقما من الاوقات الا ان يستقيم المعنى **(قوله ليفيد فائدة صحيحة)** يعنى ليفيد الكلام فائدة صحيحة ولك ان تقول ليفيد المستثنى ماهو فائدة من جعل الكلام صادقا اذ بالاستثناء من الكلام الموجب لا يصير الكلام صادقا بخلاف النقي على ماسيحقق **(قوله مثل ما ضربني الازيد)** يجتمل ان يكون فاعل يفيد **(قوله الا ان يستقيم المعنى)** قيل لا بحث للنحوى عن استقامة المعنى انما وظيفته بيان الكيفيات التركيبية فهذا البحث من قيل وضع الشيء في غير

محله قلت مآل بجنه هذا ان الاعراب على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير
 بخلاف الموجب فانه قليل لقلة استقامة المعنى فيه اذا اعرب المستثنى كذلك والبحث
 عن كثرة الاستعمال وقتله وظيفة الفن **(قوله نحو قولك كل حيوان آه)** مثال لما يصح
 فيه الحكم على سبيل العموم لا المأخوذ فيه **(قوله اذ معنى مزال ثبت)** اثبات يفيد الدوام
 كما يظهر من كتب اللغة على التأمل في بيانها وما يقال ان الدليل لا يثبت الدوام الا
 ان يقال المراد أن نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث فيه ان الاثبات جعل
 الشيء ثابتا والثابت يفيد الدوام وان افادة الدوام بنفي النفي لان نفي النفي يفيد
 عموم النفي لان الشيء في حيز النفي عام فعنى زال وقع زوال ومعنى مزال لم يقع
 زوال وعموم النفي يفيد دوام الثبوت **(قوله لان نفي النفي اثبات)** اى بحسب العرف
 لانه لا يؤتى بنفي النفي الا للاثبات فمن قال معنى قوله نفي النفي اثبات انه مستلزم
 للاثبات لانه عينه لان نفي النفي لا يمكن تعقله الا بتعقل النفي وتعقل الاثبات لا يتوقف
 عليه فقد غفل **(قوله فيكون المعنى كان زيد دائما)** ليس المعنى الدوام المطلق بل
 في الماضي مذ قبله **(قوله او يحتمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم)** و اى مبالغة
 فوق ان يقال امكن فيه جميع الصفات المتقابلة الا العلم فجعل العلم احق بالإنشاء من عدة
 مقابلات **(قوله واذا تعذر البدل)** لا يخفى ان هذه المسئلة من تنمة اختيار البدل
 فينبى ان لا يفصل بينه وبينها بحث الاعراب على حسب العوامل وكأن التكلفة
 فيه ان تحقيقها يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل يرشدك اليه قوله
 ومن ثمه جاز ليس زيد الاقائما وامتتع ما زيد الاقائما وما يجب ان ينبه عليه انه اذا تعذر
 البدل على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو لاختمة عشر درهما لك الادرهم فان خمسة
 عشر له محل قريب هو التصب وامتتع محله عليه فيحمل على محله البعيد وهو الرفع
(قوله فعلى الموضع يحتمل) اى يختار البدل على الموضع اختيارا فوق الاختيار
 في المحل على اللفظ فيما لم يتعذر في كثير من المواضع فان التصب على الاستثناء هنا كثيرا ما
 يكون ضعيفا لايهامه البدل على اللفظ نحو لاحد فيها الازيديا وما زيد شيئا الاشيئا
 نعم لا ايهام فيما جاني من احد الازيديا وقد يفضى خوف الايهام الى امتناع التصب ولهذا
 امتنع في لاله الا الله لان ايهام البدل هنا عن اللفظ ايهام الكفر وبينه وبين قصد
 التصريح بالتوحيد تناف **(قوله قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه)**
 لو قال لئلا يلزم توهم استثناء الشيء من نفسه لاندفع قوله ولا يخفى وما قيل لو لم يوصف
 لصح ايضا بحمل التوهم على التحقير **(قوله لان من الاسترقاقية لاتزاد اتفاقا بعد الاثبات)**
 قيد من ليكون المثال اتفاقا اذ من تزداد في الاثبات عند الاخفش لكن الاسترقاقية لاتزاد

(اتفاقا)

اتفاقا ولا امتناع زيادة من الاستمرارية بعد الاوجه آخر في هذا المثال وهو أن من الاستمرارية
 لاتزاد على اسم الشخص والاطهر ان المصنف جعل الاستدلال مبنيا على مذهب الجمهور
 ولذا لم يقيد كلمة من (قوله) لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لاحد فيها الاعراض
 ولو ابدل عمرا عن لفظ احد لا يمكن نصب عمرو بل لابد من الرفع والتكرير لانه معرفة
 كاسيحي ان شاء الله تعالى (قوله) وما ولا لا تقدران الى آخره) ذهب بعضهم الى ان
 العامل في المطفوف والبدل مقدر وفي سائر التواضع العامل في المتبوع بحكم الانسحاب
 وسراية حكم المتبوع اليه وبعضهم الى ان البدل والمطفوف كسائر التواضع فاشار
 الى المذهبين وامكان توجيه قوله لا يقدران على ايها شئت و اشار الى ان العبارة
 اقرب الى المذهب الاول ولا يخفى انه لا فائدة في قول المصنف عاملتين بل يومم جواز
 التقدير غير عاملتين (قوله) فعمرو ومرفوع آه) النواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر
 غلبت عاملهما لكن يبقى تقدير عمله اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل
 حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير
 المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كذا قيل وفيه نظر اذ نعت اسم لا المبني
 الاول المفرد المتصل به نحو لارجل ظريف جاز رفعه والعطف على محل اسم لا جاز
 نحو لابل وابن (قوله) وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر) وهو مذهب سيويه
 ويقوى حرفة حاشاى بلانون الوقاية وعدم صحة دخول المصدرية عليها الاعلى
 سبيل الشذوذ وكثرة النصب المستفادة من قوله في الاكثر خلاف ما نقل عن سيويه
 ان النصب بعده شاذ واعادة بعد في قوله وبعد حاشا للتصریح باختصاص قوله
 في الاكثرية (قوله) ومعناه تبرئة المستثنى الى آخره) فلا يستثنى بها الاعراض الى
 سوء (قوله) اي برأه الله) يعنى فاعل حاشا ضمير الله تعالى اضم من غير سبق ذكره لتعينه
 ولا يخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل المذكور وافضائه الى زيد على وجه التبرئة من غير
 ملاحظة تبرئة الله تعالى اياه فالاطهر ان فاعل حاشا ضمير الفعل المتقدم اي برأه المحمى زيدا
 عن نفسه جعل امتناع المحمى وانتفاءه عنه بمنزلة تبرئته اياه (قوله) انقل اعراضه اليه
 فالاعراض حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله فيقال ما جاءني غير زيد وعمرو
 بالرفع لان المعنى ما جاءني الازيد قيل لما كان اعراضه بعينه اعراض المستثنى بالا كان الاحسن
 ان يقول واعراض غير اعراض المستثنى بالا وفيه نظر لان اعراضه بعينه اعراض المستثنى
 بغير الا انه كاعراض المستثنى بالا فاعرفه (قوله) فيدخل ما جاءني رجلا ان الازيد) قال
 الشيخ الرضى لا يجوز هنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس زيد
 اثنين (قوله) منكر و اى منكر لا يعرف باللام) يشعر كلامه ان المنكر احتراز عن المعرف

باللام ولاوجه لتخصيص الاحتراز به اذ هو احتراز عن كل معرف مضافا كان نحو
 جاءني اخوة زيد الاعمرافانه لا يصح فيه الحمل على الصفة او اسم اشارة نحو ماجاءني
 هؤلاء الا زيدا او اسم موصول نحو ان الانسان الا الذين آمنوا لني خسر والا وجه
 انه يجب جعله تابعا لمنكر ليصح جعله صفة لان غير لا يصح وصفا لمعرفة فكذا الا
 المحمول عليه فتدبر (قوله جاءني رجال الا واحدا) لافائدة في هذا الاستثناء لانه
 لا يعلم انه مابقي بعد المستثنى منه الا ان يراد رجال اقل مراتب الجمع فينشد يكون منكر
 محصورا بمعنى (قوله ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت اليه المصنف في بيان هذه القاعدة)
 اذا كان مراد المصنف بقوله كما حملت الا عليها الحمل غالبا فقد التفت اليه المصنف حيث
 لم يجعل المذكور قاعدة بل اعتبره حكما اكثر يا الا ان يقال مراده انه لم يلتفت اليه المصنف
 التفات اهتمام وترك قيد غالبا وتسامح في حذفه فان قلت قد التفت المصنف الى محيى الا
 صفة في جمع محصور حيث قال وضعف آه قلت لا ضعف مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة
 وفرق بين الضعف والقلة الا ان يقال لما قل التعذر في المحصور جعل استعماله صفة فيه
 ضعيفا والفصيح في وصف المحصور المتعذر الاستثناء منه الوصف بغير ولو لذلك لكان قوله
 وضعف في غيره سقيا الا ان يجعل ضمير في غيره الى تعذر الاستثناء (قوله ويتعذر الاستثناء
 لعدم دخول الله في الالهة بيقين) فان قلت ما ذكره لا يفيد الا تعذر الاستثناء المتصل وهو
 لا يكفي في الحمل على الصفة بل تعذر الاستثناء مطلقا فينبغي ان يقول وعدم خروجه عنها
 بيقين قلت نفي الدخول بيقين افاد الدخول بشك فافاد ما ذكره المصنف وبعد فيه نظر
 لان عدم الدخول بيقين يحتمل الدخول بطريق الظن وهو يكفي في الاستثناء وحل
 اليقين على ما يقابل الشك بعيد فان قلت تعذر الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة
 فيحمل على البدل قلت رده المصنف بانه لا يكون الا في غير الموجب وليس النفي الضمني
 المستفاد من كلمة لو كالصريح والنفي الضمني الذي هو كالصريح انما هو قلما واقل وابي
 ومتصرفاته وواقفه الرضى ورد ايضا بانه لا يجوز البدل الا حيث يجوز الاستثناء
 وفيه انه يتعين البدل عندهم في كلمة التوحيد ولا يجوز الاستثناء (قوله لان التعدد
 يستلزم المغايرة) لان التعدد غير الواحد فعلى هذا معنى قوله لو كان فيهما آلهة
 الا الله لفسدنا لو كان فيهما آلهة غير الله باعتبار كون الجميع غير الله ولا يخفى ان
 المتبادر من وصف الجميع بالمغايرة لشيء ان كل جزء منه غير ذلك الشيء فقولنا رجال
 غير زيد بمعنى ان كل رجل منها غيره لان الجميع من حيث الجميع غيره وكيف لا ولا
 فائدة في وصف الجميع بمغايرة الواحد فالوجه ان وصف الالهة بغير الله بمعنى انه
 اذا وجد الالهة يكون كل منها غير الله لان وجود الالهة يستلزم محجز كل منها

(فلا يكون)

فلا يكون شيء منها لله وبهذا ظهر أنه يصح الاستثناء أيضا لان فرض وجود الآلهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى عنها تعين هذا البيان فاحسن التأمل (قوله بالفرقدان) الفرقد ولد البقرة الوحشية والنجم الذي يهتدى به وهما فرقدان وجاء في الشعر مثني وموحدا كذا في القاموس وفي الصحاح الفرقدان نجمان قريبان من القطب (قوله وقال في البيت شذوذان آخران) الاولى في قوله الا الفرقدان شذوذان آخران احدهما وقوعه صفة كل دون ما اضيف اليه وتانيهما الفصل بينه وبين موصوفه بالخبر وكأن المصنف اراد التنيه على ان البيت مما لم يحاش فيه عن استعمال الشذوذ ليتأكد كون الاصفة فيه شاذاً وكان الشاعر قصد ظرافة في جعل لفظ الفرقدين شاذاً رعاية للمناسبة بينه وبين معناه فانه شاذ عن الاخوة واقول يحتمل ان يكون الا شرطاً اي الا يكون الفرقدان اي أن لا يوجد فالعنى ان لم يوجد الفرقدان لكان كل اخ مفارق اخيه فلا شذوذ في البيت اصلاً خذ هذا فاعرفه من الله فضلاً (قوله وعند الكوفيين الى آخره) يعنى في نصبهما على الظرفية خلافاً فعنى قوله التنب على الظرف ان اعرا بهما النصب لا غير وذلك النصب على كونهما طرفين ابداً لا على الحكاية عن حالة الظرفية في بعض الاوقات ثم ما اشار اليه الشارح من ان في قول المصنف على الظرف مسامحة والمراد الظرفية ليس بضرورى بل يصح ان يكون على ظاهره والمعنى ان نصبه بناء على الظرف فان سوى صفة الظرف في الاصل اقيم مقامه فنبهه بناء على موصوفه الذي هو الظرف قال الرضى ما تقدمه ان سوى في الاصل مكانا سوى قل الله تعالى ﴿ مكانا سوى ﴾ اي مستويا ثم حذف المحذوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى المكان ثم استعير بمعنى البدل كما استعير له لفظ المكان ف قيل انت لى مكان عمرو اي بدله ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء ثم جرد عن معنى البدل لمجرد الاستثناء وعرفت من هذا التحقيق انه ظرف في الاصل لا في حال الاستثناء (قوله وستعرفها) اي اخواتها ولهذا لم يبينها المصنف ولك ان تجعل ضمير وستعرفها الى كان واخواتها لان كان التى ثبت له الخبر لم يعرف بعد (قوله والمراد ببعديّة المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها) فيه ان اخذ الخبر في تعريف الخبر تعريف للشيء بنفسه فالاولى ان يقال المراد ببعديّة المسند لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها وبعد فيه نظر لان كون هذه الافعال من دواخل الجملة الاسمية يحكم بان يكون الاسناد قبل دخولها فلا يصدق التعريف على خبر من اخبارها (قوله وامره كامر خبر المتبدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق) يعنى المراد تشريكه مع الخبر في الاحكام السابقة لا في جميع

الاحكام لانه المتبادر بعد ذكر احكام الشيء وتثريك الآخر معه فلا يرد أنه لا يشارك
 خبر المبتدأ في امتناع كون خبر كان واصح وامسى وظل ويات ماضيا عند بعض ويقبح
 ان يكون ماضيا عند الجمهور الامع قد ظاهرة او مقدرة والقياس ان لا يقع خبر يكون
 واخواته مستقبلا لان هذا الحكم لم يسبق على ان ابن مالك خالف في ذلك فيجوز
 ان يكون المصنف معه وكذا لا يرد أنه يتمتع وقوع خبر صار ماضيا وكذا ليس ومادام
 وما زال ولا زال ومراد فاتها لان صار للانتقال الى ما يستمر غالبا وما زال واخواتها
 للاستمرار والصالح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع واما مادام فلان ما المقيدة
 للمدة قلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فلانه للنفى مطلقا كما هو الحق
 من مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع (قوله) ويتقدم
 على اسمها حال كونه معرفة (لما كان تجبه عليه ان المخالفة بخبر المبتدأ لا يخص ذلك
 بل يتقدم نكرة مخصصة ايضا تكلف الشارح لدفعه بقوله حقيقة او حكما (قوله)
 وذلك اذا كان الاعراب فيهما) اشارة الى ان اطلاق كلام المصنف ليس على ما ينبغي
 فلا بد من تقييده ويمكن دفعه بان المصنف لما جعل حكمه حكم خبر المبتدأ استثنى عنه
 كون تعريفه مانعا عن تقديمه فانه ليس له هذا الحكم من احكام خبر المبتدأ واما امتناع
 التقديم فيما اذا انتفى الاعراب فيهما والقريضة فليس من احكام الخبر بل من احكام
 الفاعل والمفعول ولا بد أن يقول وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا
 او كان هناك قرينة تعين الخبر يرشدك اليه قوله فيما بعد وكذلك اذا انتفى الاعراب آه
 (قوله) ويحذف عامله اى عامل خبر كان) ولا يخفى ان ارجاع الضمير الى مجرد خبر كان
 والسابق خبر كان واخواتها بعيد سببا وقد سبق ضمائر رجوع كل منها الى خبر كان
 واخواتها ولك ان تجعل الضمير راجعا الى خبر كان واخواتها وتجعل قوله في مثل
 الناس مجزىون قيدا له يخصصه بكان (قوله) في مثل الناس مجزىون باعمالهم ان خيرا
 فخير) اى بعد أن اذا لم يشبهه اسمه بحيث يشبهه المقصود كذا قيل ولا بد من قيد آخر
 وهو أن لا يكون المحذوف مفسرا نحو ان خيرا يكن فخير فانه يجب الحذف حينئذ ومنه
 (اطلبوا العلم ولو بالصين) اى ولو كان العلم او ولو كنتم بالصين والتفسير الاول مستفيض
 والثاني فائض (قوله) ويجوز في مثلها اى في مثل هذه الصورة) جعل ضمير مثلها الى
 هذه الصورة والظاهر جعلها الى هذه الجملة وانما قال المصنف في مثلها ولم يقل فيه
 بارجاع الضمير الى المثل المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد بمثلها تانيا ما اراده او لا
 بل ما هو اخص منه وهو ما اشار الى تفسير الشارح فاحفظ هذه النكتة الجليلة ولا
 تغفل في مثلها (قوله) وهو ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم) قيل هذا مقنوض بقولك

(اسير)

اسير كالتسیر ان را كبا فراكب وان راجلا فراجل ويمكن دفعه بان المراد جواز الوجوه
الاربعه في بطلها من التراكيب البليغة وهذا التركيب مصنوع لا يعتمد به كيف والحق فيه
ان را كبا فراكب لان المتبادر فيه تقدير السير لا كان والمعنى المتبادر ان تسير را كبا
فاسير را كبا وقيل في دفعه ان المراد ان يحكى بعد ان اسم وفاء بعده اسم ويجوز تقدير طرف
مع كان للخبر **(قوله** اربعة اوجه) اى الوجوه المشتركة في جميع موارد هذه الجملة اربعة وقد
يخص بعض موافقة بخامس وهو جر ما بعد ان مع ما بعد فائها وذلك اذا صح رجوع ضمير
كان المقدرة الى مصدر يتعدى بحرف الجر نحو المراءمقتول بمقتل به ان سيف فسيف نص
عليه الرضى وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اى ان لا يكن
المرور بصالح فالمرور بطالح هذا ويرتقى الوجوه في مثلها الى كثرة اعتمادنا على فطانتك
في استخراج ضروبها **(قوله** اى ان كان في عمله خير جزاؤه خير) يبنى ان يجعل ضمير
جزاؤه حينئذ الى المظروف لالى الطرف اى جزاء ذلك الخير خير فاندفع به ما قال الشيخ
الرضى انه ليس مراد المتكلم انه ان كان في عمله خير بل ان كان عمله خيرا لانه لا يفوت
مقصود المتكلم وما هو بصدده حينئذ لوجمل مراده ذلك فلا دليل على فيه وانما يفوت
مقصوده لوجمل الضمير الى الطرف فتدبر **(قوله** فكان جزاؤه خيرا) اى فقد كان
لانه لا بد للفاء من قد في الماضي وقيل اذا حذف فعل الجزاء لا بد له من الفاء والشرائط
المذكورة في غير الحذف واعلم انه ليس مراد المصنف من قوله ويجوز في مثلها اربعة
اوجه بيان احتمالات التركيب فقط بل تكثير موارد حذف كان فليس بيان الاحتمالات
خروجاً عن المبحث وكلاماً تقريباً كما شاع في نظر الناظرين **(قوله** اى لان كنت منطلقاً
انطلقت) ردت على الكوفيين حيث قالوا المعنى ان كنت منطلقاً انطلقت وان المفتوحة
جاءت بمعنى ان الشرطية في هذه الصورة وليس هذا اختلافاً في مجرد توجيه التركيب بل
اختلافاً في معناه لانه ان كان ان بمعنى الشرط كان المكسورة كان التركيب استقبالياً ولو كان
كما ذكره المصنف متابعة للبصريين فالتركيب ماضوى والقاضى بما هو حق الاستعمال فاقال
الشيخ الرضى لأرى قولهم بعيداً عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة
التعليق واما اللفظ فلقول الشاعر اما انت ذا نرف فان قومي لم يأكلهم الضبع لمجىء فاء
الشرط فلا يصح تعلق لان كنت بما بعد الفاء فلا بد من تقدير فعل قبله اى فتتخر والكوفيون
مستغنون عن ذلك ففيه نظر لان مساعدة المعنى لا يثبت بمجرد استقامة التعليق بل لا بد
من اثبات ان التركيب فيما بينهم استقبالي وقوله وزيدت لفظه ما بعد ان في موضع كان
عوضاً منها يدل على ان لفظه ما زائدة وفيه بحث لانهم لم يعدوا ما بعد ان المفتوحة من
مواضع زيادة ما وقال الرضى ما في حينها ليست بزائدة لانه لقطع حيث عن الاضافة ويعلم

من قوله هذا ان الزائدة ما لم يتعلق به غرض في الكلام وجمله عوضا عن كلمة كان وموجبا بحذفها غرض يمنع زيادته **(قوله** واقتصر المصنف على الاول) انكر الشيخ الرضى مجيء اما بالكسر في هذا المقام حيث قال ان حذف شرط ان مع كان وجوبا بلا تفسير وجب تغيير صورتها فلذا قيل اما انت منطلقا انطلقت بالفتح مع ان الاصل ان كنت لانه لو ثبت اما انت منطلقا بالكسر لم يأت منه هذا القول **(قوله** اسم ان واخواتها وستعرفها) اي اخوات ان وهو الظاهر او ان واخواتها فان ان قد يكون من حروف الايجاب ولا اسم لها فلا بد من بيان ان هذه فترك بيانها لاتبانها في قسم الحروف **(قوله** المنصوب) يريد المنصوب لفظا او تقديرًا والا لم يكن التعريف جامعا ومانعا **(قوله** اي لثني صفة الجنس وحكمه) ولا يخفى انه يكفي تقدير الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف يشير اليه قوله وحكمه ويمكن ان يقال لم يشير بقوله وحكمه الى تقديره بل اشار الى بيان معنى ثني صفة الجنس من انه ليس بمعنى ثني وجود الصفة بل لثني حكمه وهو ثبوتها للجنس ولك ان تبقى صفة الجنس على ظاهرها فان المقصود في لاغلام رجل ظريف ثني صفة جنس ظرافة الرجل فكأنك قلت لاظرافة رجل قدبر **(قوله** لكن اكثره منه) في كون المفعول به وفيه وله كذلك نظر لان المجرور بواسطة حرف الجر والواقع موقع الفاعل كثير جدا والاولى ان يقال كان المنصوب من اسم لا خصوصا باسم فيما بينهم وكان المنصوب اهم بالبيان فدعى ذلك الى بيان هذا الاسم وتعريف مفهومه بخلاف سائر المنصوبات فان المنصوب منها لم يخص باسم **(قوله** ولا يبعد ان يقال) تزيف لما سبق من ان غير المنصوب منها اقل **(قوله** خرج به مثل ابوه في لاغلام رجل ابوه قائم للمعرفت) من معنى البعدية او الدخول ولا يصح ان يخرج بقوله يليها لانه لما تعارف في كلامه وتكرر الدخول والبعدية بهذا المعنى خرج به لاحتمال فيكون خروجه بقوله يليها خروج الخارج فاندفع ما قيل لاحاجة اليه في هذا التعريف لخروجه بقوله يليها وكأنه تكلف ليصح قوله وهذا القدر كاف آه **(قوله** او مشبهاه) هذا مما اختلف فيه اللغات فقي بعضهما يلحق بالمضاف ومنه لا تزيب عليكم اليوم هو لا عاصم اليوم من امر الله وتوجههما على اللغة المشهورة ان الظرف الاول خير والثاني في الاوون متعلق بالاول وفي الثاني فصل مدلول عليه الكلام اي لا يصم من امر الله ولا يجوز كون من امر الله خيرا لان المجرور بما هو صلة لثني لا يكون خيرا عنه الا اذا كان المتبدا مصدرا كما في الاول **(قوله** لك على النسخ المشهورة من تمة المثالين) هذا بعيد جدا اذ لا يقال لاغلام رجل لك بل لاغلام لك فالاولى انه قصد في المثالين حذف خبر لا وذكروه على طبق ما سبق انه يحذف كثيرا ولذا قدم مثال الحذف **(قوله** والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين) ليس ما ينصب

به الكسر بلاتنين فذكره في تعيين ما ينصب به غير مستحسن وقيل يتون لانه ليس
بتوين التمكن المتأني للبناء وقيل جمع المؤنث يبنى على الفتح (قوله والياء المفتوح
ما قبلها في المتى) وقيل المتى والجمع منصوبان لانهما في معنى المعطوف والمعطوف عليه
فيضارعان المضاف والانصب ان يكون الإعراب المحلى للمعرب بالحروف الحرف الذى
يبنى عليه لانه لو وضع موضع لاغلامين لاغلامى رجل لكان منصوبا بالياء فتدبر
(قوله لان الاضافة ترجع جانب الاسمية) اى الاضافة الى المفرد (قوله والتكرير)
وكذا وجب التكرير في التكرة المتصلة بلا اذا التيت عملها لان القرينة على ارادة
نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتبيين عليها ولا يتنقض به
تعريف المنصوب بلا لانه يدخل فيه مع انه ليس المنصوب بلا لانه خرج بقوله بعد
دخولها كما عرفت من معناه (قوله هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة)
وعلى التعريف ايضا بانه غير جامع (قوله يفصل) على وزن حيدر وهو القضاء بين الحق
والباطل فاطلاق الفیصل من قيل رجل عدل (قوله ايراد حسن بحذف اللام) يقال
حذف اللام من العلم القائم مقام المثل والمؤول بالصفة المشتهر بهامساها ووجب الا ان
تنوينه فيما اذا اول اوقع في مكانه من التنكير فلذا جعل حذف اللام مقويا له (قوله اى
فما كررت فيه الى آخره) لا يقال يصدق على مثل لارجل في الدار ولا امرأة خارجها
مع انه لا يجوز فيه نصب الثاني فيجب ان يقال فيما كررت فيه لاعلى سيل العطف
ولم تذكر الاخبار واحدا وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل لانا نقول في المثال المذكور
يجوز نصب الثاني على كون لا الثانية مزيدة وكون العاطف لعطف الاسم على الاسم والخبر
على الخبر (قوله فانها بحسب التوجيه تزيد) كافي اثناء تفضيل الوجوه تستفيد (قوله
على ان يكون لافى كل منهما نفي الجنس) ويصح ان يكون في الثانية زائدة لانه جاز البناء
مع الزيادة نظرا الى لفظها (قوله عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف) لم يقل
وخبرها محذوف لان المحذوف خبر واحد لهما لانهما بحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان
زيدا وان عمرا قائمان هكذا قيل ونحن نقول لاحول ولا قوة في حكم لا واحدة اذما له لا شئ
من الامرين الا بالله ولذا قال اى لاحول ولا قوة موجود ولم يقل موجودان فمن اعترض عليه
بان الاظهر موجودان لم يطلع على باطن الامر (قوله لحذف خبر الجملة الاولى استثناء
عنه بخبر الجملة الثانية) يستفاد منه ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه موجود فينهما
تنافر فالاولى ان يقول سابقا وخبرها بالله (قوله حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة
الأعراب) او حملا على حمله القريب فان لاسم لا محلين قريب وهو النصب وبعيد وهو الرفع
بالابتداء (قوله فلان لازائدة) جوز الشيخ الرضى كون لالنفي الجنس فتكون ملغاة لجواز

الغائها بشرط التكرير والتكرير ولا يجب الالفاء في كليهما بل يجوز الاختلاف بينهما في الالفاء والاعمال (قوله وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالفاء عمل لا) وله وجه ضعف اظهر مما ذكرنا وهو انه يجوز أن يكون لا بمعنى ليس ولا تكون عاملة اذ ليس هنا يبدل على عملها من نصب الخبر والضعيف عملها لاستعمالها وانما قال وضعف وجه ضعف الاول ولم يقل ضعف ضعف الاول اشارة الى ان الظاهر ان المصنف ضعف رفع الاول في الاستعمال ولا يلزم من ضعف توجيه الضعف اندفاع الضعف في الاستعمال فان مداره على كثرة الاستعمال وقتله (قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل) وانما خص لا بيان الهمزة لتغير عملها لان لا اثر لتفنيها في المال مع العرض والتمنى فانه ليس المعنى في الأماه اشربه على نقي الماء وفي ألا نزول عندنا على نقي التزول وقدمر أنه اذا بطل النقي في كلمة لا بطل عملها وفيه انه ينبغي ان يتعرض له في المشبهتين بليس ايضا الا ان يقال اعتمد على المقاييسه اولان فيه خلاف الاندلسي في العرض فانه يوجب دخولها حينئذ على الفعل خلاف السيرافي من حيث منع كونها للاستفهام وخلاف سيويه في جواز حمل التابع على المحل في صورة التمنى اذا التمنى ينسبها عن الخبر فصيصر اسمها مفعولا فعنى لا غلام تمنى الغلام او لانه لما كان يغير عملها دخول الجار فيقال كنت بلا مال صار مظنة توهم التغير بدخول الهمزة ايضا وقد يجيء بلا مال بالبناء على الفتح نظرا الى لفظها كما يبنى مع الازائدة نظرا الى لفظها (قوله اما الاستفهام حقيقة) الظاهر أنه تبه الشارح على ان مقصود المصنف حصر المعنى في الثلاثة ومنع كونها للمعاني الاخر التي يجيء لها حرف الاستفهام من الانكار والتوبيخ والتهديد وغير ذلك وقيل تخصيص الثلاثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها دون ما عداها فانه لا اختلاف فيها (قوله فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الازيدا تكرر مه) في وجوب الانتصاب بحث لجواز أن يكون بعد كلمة العرض فعل لازم نحو الازيد نزل الا ان يتكلف ويقال اراد وجوب انتصاب الاسم بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير (قوله الارجلا جزاء الله خيرا) آخره يدل على محصله تبيت المحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن والتقدير تبيت تفعل كذا (قوله ونعت اسم لا المبني) يعنى المبني اشارة الى معهود وهو المبني من اقسام اسم لاوح خرج عنه لاماء ماء باردا فان باردا ليس بنعت اسم لا المبني فانه نعت لتابع اسم لا فقوله والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بنى على الفتح بالاصالة مما لا حاجة اليه اصلا (قوله مفردا حال من ضمير مبني) اى بالتكثير لا وجه يدعو الى جعل بعض قيود الحكم اوصافا للموضوع وبعضها احوالا والظاهر ونعت مبني اول مفرد يليه ولك ان تجمل مفردا حالا من ضمير في اول ويليه حالا من ضمير مفردا فيكون حال كل عامل يليه ويكون التقييدات كلها للموضوع (قوله اى تحكمه الاعراب لا غير) الاولى ان يقدر فيجب الاعراب

(قوله)

(قوله ان كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا) زاد في كلام المتن قديين والصواب ما ذكره في المتن مطلقا اذ الكلام في العطف على اسم لا واذا كان المعطوف معرفة يتعين العطف على المبتدأ ولا يتصور العطف على اسم لا واذا كان العطف بتكرير لا ايضا يجوز العطف على اللفظ والمحل وقوله فحكمه ما علم فيما سبق لا يوجب التقييد لاجراجه لان ماسبق مما يعلم من هذا المقام (قوله ولم يجعل في حكم المتصل مظنة الفصل الى آخره) لاجابة الى جملة مظنة الفصل بل يكفي في منع البناء الفصل بالمعطف وكأنه لم يلتفت الى فصل المعطف لقلته اذ هو على حرف واحد وهو ضعيف اذنه ولكن وحتى فصل كثير وليس على حرف واحد الاحرفان (قوله حكمها حكم توابع المتادى) قيل المفهوم من كلام الشيخ الرضى جواز البناء في البديل دون وجوبه (قوله من اثبات الالف في نحو اب) اراد به الاسماء الستة الا ذو فانه لا ينقطع عن الاضافة هذا عند المصنف واما عند الرضى فلا يتجاوز هذا الحكم من الاسماء الستة الاخ والاب (قوله وحذف التون في نحو غلامين) اراد بنحوه التثني والمجموع (قوله يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين) طوى ما شتمل عليه الشروح في هذا المقام من انه جواب سؤال مقدر وهو أنك قلت اسم لا المفرد النكرة مبنى ومثل لا ابالة ولا غلامى له مع افرادها وتكريرها معربان لانه لا يحصل له اذلا دليل على اعرايهما حتى ينتقض بهما الحكم فالحق ان يجعل تحقيقا لهذين التركيبين من غير تقدير سؤال (قوله اى مشاركة اسم لاجين يضاف) لا فرق بين التوجيهين في المآل وانما التفرقة في حل تركيب المصنف بارجاع ضمير مشاركته تارة الى اسم الاضافى باظهار اللام وارجاع ضميره الى المضاف في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه بخصوص المواد وارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين وارجاع ضميره الى تركيب يشتمل على الاضافة في اصل معناه اى معنى تركيب يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص فقوله في اصل معناه اشارة الى ان التعريف في الاضافة زائد على اصل المعنى وحينئذ لا يكون قوله الا ان بين الاختصاصين تفاوتا مما يستفاد من كلام المصنف بل زائدا عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه اصل الاختصاص ويكون فائدة ادراج الاصل انه لامشاركة في خصوص معنى الاضافة لان بين الاختصاصين تفاوتا فيكون قول الشارح الا ان بين الاختصاصين تفاوتا من مضمونات الكلام وهو اجدر بالقبول ونحن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل ان لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة لانه اختصاص تقييدى والاختصاص والمستفاد من هذا التركيب خبرى وهذا اظهر كما لا يخفى على من فهمه اظهر (قوله لم يجوز تركيب لا ابا فيها) فيه ان عدم جواز تركيب لا ابا فيها لانه خارج عن قاعدة النصب لا لانه

ليس فيه مابه شبه المضاف حتى لو كان نصب اذلا يجوز لاضربي في اليوم مع
 مشابهته للمضاف اعنى لاضربي اليوم في اصل المعنى لان الاضافة في امثاله بمعنى في
 (قوله لفساد المعنى) قال المصنف لانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وكانه لم يذكر
 في المتن لانه معارض بانه لو كان مفردا لزم عدم الالف ووجود النون وكما يمكن ان يعتذر
 عن وجود الالف وعدم النون بالتكليف يمكن ان يعتذر عن عدم التكرير والرفع بانه لما غير
 صورة المضاف شابه المفرد المكرر فلم يرفع ولم يتكرر (قوله) وانما خص سيبويه بهذا
 الخلاف لانه العمدة فيما بينهم) فيه بحث لانه حكم المحقق الشريف قدس سره
 في شرح الكشاف بان التحليل اعلى كبا منه وقال صاحب اصراب الفاتحة لم يسبق
 التحليل فيما بين علماء النحو مثل له ولم يخلف فيما بينهم مثاله (قوله) او لان المقصود
 بيان الخلاف لاتعيين المخالفين ولا يخفى بعده من العبارة (قوله) ولا يحذف الاعم ووجود
 الخبر كما لا يحذف الخبر الاعم ووجود الاسم بعين هذه العلة ويمكن ان يراد بقوله
 مثل لاعليك تركيب ذكر فيه الخبر (قوله) وهي اى خبرية ما ولا جعل الضمير الى الخبرية
 فاحتاج الى بيان النكتة للاقتصار على الخبرية ولك ان تجمله راجعا الى عامية ما ولا
 فستغنى عن النكتة ولك ان تجمل النكتة في الاقتصار انه يستلزم جعل الخبرية على
 لغة اهل الحجاز جعل الاسمى عليه ايضا لان الاسمى والخبرية متلازمان نعم ما جمعه
 نكتة للاقتصار ينبغي ان يجمل نكتة لترك بيان بناء الاسمى على لغة اهل الحجاز في بحث
 اسم ما ولا مع تقدمه وتأخيره الى بحث خبر ما ولا (قوله) وهي زائدة عند البصريين
 نافية مؤكدة عند الكوفيين) وليست ان النافية بل التي تزد مع لما وما المصدرية ايضا
 قال الشيخ الرضى الظاهر انه عند الكوفيين ايضا نافية زيدت لتأكيد النفي ما
 والا فالنفي على النفي اثبات (قوله) او انتقض النفي بالا) خلافا ليونس مستشهدا
 بقوله * وما الدهر الامنجونا باهله * وما طالب الحاجات الا معذبا * واول وجعل
 من قبيل ما انت الاسيرا يجعل معذبا مصدرا وجعل منجنونا قائما مقامه اى دوران
 منجنون (قوله) او تقدم الخبر) وما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما عمرا
 زيد ضارب بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى ﴿ فاما منكم من احد عنه حاجزين ﴾
 (قوله) فلان ما عامل ضعيف) اول كراهة ابراز ان النافية في معرض العامل
 (قوله) اى فحكم المعطوف الرفع لا غير) من النصب والجر لان جر خبر ما لا يكون الا
 بالباء الزائدة المختصة زيادتها بتأكيد النفي ولا نفي بعد الموجب ليؤكد باعتبار الباء
 وقدمه بقوله واذا عطف عليه بموجب ان المعطوف بعد الموجب هو المفرد لا الجملة
 كما ذهب اليه الشيخ عبدالقاهر فجعل ما زيد قائما بل قاعد في تقدير بل هو قاعد واما الرفع

(فللمطف)

فللعطف على محل الخبر لانه مرفوع لكونه خبر المبتدأ في الاصل وقيل العطف على سبيل التوهم يتوهم بطلان عمل ما ولا قيل الموجب من بطلانه بعده **(قوله)** اشتمل ليخرج آه جعل الاشتغال بمعنى كون الجرّ مسموعا عند سماعه فاحتاج لاجراء الحروف الاواخر الى تعيين ما يريد بكلمة ما ولو جعل الاشتغال بمعنى كون الجرّ متعلقا به مذكورا لافادة معنى فيه لم يحتاج له اليه والاحتياج ليس بمجرد اخراج الحروف الاواخر المذكورة بل الحذف مجموع من الحرف الاخر وجزء آخر لاشتغاله على الجرّ كالاشتغال الاسم **(قوله)** يعني الجرّ اراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدرى يوضحه قوله سواء كان بالكسرة الى آخره فلا يتوهم الدور وقوله لفظا وتقديرا متعلق بالكسرة والفتحة والياء ايضا نحو غلام اخى القوم ولم يقل او محلا لانه غير مشترك بين الجميع **(قوله)** وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه ولو جعل المضاف مصدرا ميميا لم يحتاج الى قيد الحثية لكن احتيج الى جعل ضمير اليه للشيء الغير المذكور وعلى هذا ليس قوله والمضاف اليه من وضع الظاهر موضع الضمر واما على توجيهه فهو من موضع الظاهر موضع الضمر لمزيد التوضيح المطلوب في مقام التعريف **(قوله)** والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه وما هو مشبه به اشار بقوله وان كان مختصا بما عرفه به الى احتمال ان لا يكون مختصا بما عرفه به بان يراد بما نسب اليه شيء اعم مما نسب اليه حقيقة او صورة وقوله لكن المشتمل على علامته اعم منه وما هو مشبه به مبنى على ان يراد به المشتمل على ذات العلامة لا على العلامة من حيث انها علامة او الاشتغال حقيقة او صورة وفيه انه ينتقض تعريف المجرورح بمثل غلامى غير مجرور ويمكن ان يدفع بان المراد بعلامة المضاف اليه ما كان حاصله بحرف الجرّ حقيقة او حكما وان اعمية ما اشتمل على علم المضاف اليه ليس اولى بتقدير ان لا يختص المضاف اليه بما عرفه به كما يقتضيه كلمة الوصل **(قوله)** وذهب في ذلك مذهب سيويه كما أنه اختاره ليصح قولهم والجرّ علم المضاف اليه بقدر الامكان بلا تكلف **(قوله)** فالتقدير اى التقدير المخصوص وهو تقدير الحرف مرادا والا فالتقدير غير مشروط بهذا الشرط نحو صمت يوم الجمعة وضربته تأديبا والاولى ان يقول والارادة شرطها الى آخره **(قوله)** اى منسلخا) يعنى اريد بالتجريد الانسلاخ الذى لازم معناه فلا يرد أن الواجب ان يقول مجردا عن تنوينه والاولى ان يجعل من قيل تضمنين معنى الانسلاخ **(قوله)** تنوينه او مقام مقامه) هذا فى الاكثر فلا ينتقض بالحسن الوجه لان الحثية فى الاضافة فيه بحذف متعلق المضاف اليه ولا ينتقض بكم رجل وحواج بيت الله لان المراد بحذف التنوين لاجل الاضافة كونه بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها لو كان فيه تنوين ولا

يلزم صحة اضافة الغلام الى زيد لان الغلام ليس بحيث لو كان فيه تنوين يسقط بسبب الاضافة
فانه لو كان فيه تنوين يسقط لاجل اللام (قوله التعريف او التخصيص او التخفيف)
كلمة او ههنا منع الخلو اذ التخفيف لازم في الكل (قوله ثم المتبادر من هذا التعريف)
انما قال المتبادر لانه لا يمكن تأويل التعريف بان المراد بواسطة حرف الجر لفظا
او قديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما (قوله لانها تفيد معنى في المضاف) يتبادر
منه ان نسبة المنوية الى مفاد الاضافة فانها افادت معنى للمضاف ويجه عليه ان اللفظة
ايضا افادت معنى للمضاف وهو الخفة فالاولى ان يقال نسبة المعنوي الى المفادله
وكذا اللفظة الاولى تفيد تعيينا او تخصيصا لمعنى المضاف والثانية لا تفيد الا تخفيفا
للفظ المضاف فنسب الاولى الى معنى المضاف والثانية الى لفظه (قوله علامتها
ان تكون) قدر علامتها ليصح الحمل والمشهور العام في مثله تقدير ذل ولكن تقدير العلامة
اجدر معنى كالايحتمى (قوله كاسم الفاعل الى آخره) والمنسوب (قوله في جنس المضاف
الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا) لاحاجة الى ذكر هذا
الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف وغيره لا محالة يصدق المضاف على
غير المضاف اليه لامتناع اضافة الاخص مطلقا (قوله والحاصل) اى حاصل البيان
في هذا المقام (قوله وامامساولة كليث واسد) ان اريد المساواة التي هي قسم من اقسام
النسب كما هو الظاهر لا يصح التمثيل بالاسد واليثل لترادفهما وان اريد المساواة
في الاستعمال بان يصح استعمال احدهما كما يصح استعمال الآخر لا يلائم المقابلة بالاعم
والاخص والمباين الا اذا حملت على ما يلائمهما فيلزم تكلفات كثيرة (قوله فان كان المضاف
اليه اصلا للمضاف) اشارة الى انه ينبغي ان يفيد عبارة المصنف فيما عدا جنس المضاف
بان يكون اصلا للمضاف وكذا قوله في جنس المضاف بوصف كونه اصلا وفيه نظر
لان الاضافة اللامية لا يحسن في ثلثة رجال وليس المضاف اليه اصلا للمضاف ويشكل
بمائة رجل مطلقا لانه لا يصح جعل اضافته لامية ولا بيانية لانه لا يصح مائة هي رجل
بل يجب هي رجال الا ان يقال المراد برجل الجنس والتنوين للوحدة الجنسية اى مائة هي
هذا الجنس (قوله فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك) الانسب بحسب المعنى
ان تكون هذه الاضافات بيانية واظهار من فيها خال من التكلف الا ان ائمة العربية
جعلوها لامية ولا يظهر مادام اليه وكذا كل رجل فالظاهر فيه ان يكون الاضافة
بمعنى من اى كل هو رجل وصح حمل المفرد على كل مع انه متعدد لانه متناول للمتعدد
على سبيل البدل (قوله قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في الى آخره) هذا كلام
ظاهرى اوقع اول من وقع فيه قلة التدبر وتبعه كثيرون لمنعمهم ربة التقليد عن التفكير

(والتحقيق)

والتحقيق ماذا اناله التمسك بحبل التوفيق وهو أنه كثيرا ما ينزل ظرف الحدث منزلة الفاعل فيسند اليه فالإضافة اليه أيضا لهذا التزيل فعنى ضرب اليوم كعنى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه جاريا في خاتم فضا فافتراقا **(قوله** أى ضرب واقع في اليوم) الظاهر أن في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم اعنى ضرب في اليوم متعلق بالضرب وليس صفة الضرب بتقدير واقع في اليوم **(قوله** أى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة) قول المصنف وتفيد تعريفا مع المعرفة ظاهره تعريف احد طرفي الاضافة مع معرفة هي احد طرفيها الا انه خص المستفيد بالمضاف والمعرفة بالمضاف اليه قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف **(قوله** قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين) قد تبع في ذلك الشيخ الرضى وترك ما حققه علماء علم البلاغة من ان اللام موضوع لمعين اما مفهوم مدخوله او قسم منه وقوله * ولقد امر على اللثيم * من الاول فان المراد من اللثيم مفهومه المعين وغير المعين وهو ما اطلق عليه اللثيم من الفرد من غير استعمال اللفظ فيه مستفاد من القرينة وصف اللثيم بما وصف به النكرة لانه في المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة فيه مجهول غير معين لانه يحتمل ان يكون مخالفة الشيخ مع علماء البلاغة من قبيل مخالفة العلمين وتفاوت الاصطلاحين فكلام الشيخ احق بالاختيار في تحقيق كلام النحاة **(قوله** وليس يجرى هذا الحكم في نحو غير ومثل) كنحو وشبه وغير ذلك ولا يخفى عليك انه ينبغي ان لا يكون فرق بين غلام زيد من غير اشارة الى معين وبين مثل وغير في عدم افادة الاضافة التعريف فيهما مع ان الاستعمال فرق بينهما في تعريف وصف الاول دون الاخيرين **(قوله** بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم) أى يجعل مدلوله واحدا من جملة من سمي به بان يراد بهذا الاسم مفهوم يصدق على جملة يكون مدلول العلم واحدا منها واقله المسمى بهذا الاسم وقد يخص في بعض الاعلام بمفهوم خاص لاشتهار مسماه بمفهوم فيستعمل العلم في هذا المفهوم فيصير نكرة كما يراد بالحاتم الجواد وبهذا اندفع ان طريق تنكير العلم لا ينحصر فيما ذكره فانه قد يكون بارادة اشهر اوصافه فيبانه لتكثير العلم تضيق للطريق الواسع ولا يذهب عليك ان ما يستفاد من قولهم ان العلم يصير نكرة بالطريق المذكور ينافي ما يستفاد من تعريف النكرة بما وضع لغير معين فان العلم بهذا الطريق لا يخرج عن كونه موضوعا لمعين ولا يدخل فيما وضع لغير معين فلا بد من ان يراد بتكثير العلم وتجريده من التعريف جعله في حكم النكرة **(قوله** وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده) الاظهر ان المراد ايراده بلا تعريف **(قوله** وانما واجب التجريد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص) استعمال التخصيص

في المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في التكررة
وما هو بمنزلة التخصيص في التكررة يسمى في المعرفة توضيحا (قوله ولو اضيفت الى
المعرفة لكان محصيل الحاصل) لا يخفى ان تحصيل الحاصل محال في تيج استحالة الاضافة
الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فتضيع الاضافة (قوله وبين جعلها علما في نحو النجم والزيبا)
اورد عليه ان المفعول علما هو المركب والمعرفة جزء فلم يلزم جعل المعرفة علما ولا يخفى
انه غير وارد اذ تعين المراد بالنجم حاصل من غير جعله علما فجعل المجموع علما لتحصيل
تعينه تحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل الحاصل بينه وبين اضافة المعرفة نعم يمكن
الجواب بان جعلها علما في الامثلة المذكورة بجعل التعريف لازما باقيا فليس فيه تضييع
جعلها علما ولا تحصيل للحاصل واما ما اجاب به الشارح في تيج عليه انه وان ليس فيه
تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ الفائدة في ازالة تعريف اللام الموجودة في
الكلمة واحداث التعريف نظري آخر (قوله واما استعمالاتها من الفصحاء من ترك
اللام) ابدا والاخصر الاوضح فلانه ما ثبت من الفصحاء (قوله قال ذو الرمة) كتب
في الحاشية * ايامترلى سلمى سلام عليكما * هل الازمن اللاتي مضين رواجع * وهل يرجع
التسليم او يكشف العمى * ثلث الاثافي والديار البلاع * اى يرد جواب السلام ويكشف
العمى عن المستخبر الذى هو فى عمى عن حال سلمى والاثافي جمع اثافية وهو واحد من
الاحجار الثلاثة التى ينصب القدر عليها والبلاع جمع بلع اى الخلى وفيه ان الاثافي
تميز الثلث فكيف يصح تعريفه والتميز واجب التأكيد الا ان يقال الثلث فى الاصل
صفة للاثافي وكان اصل التركيب الاثافي الثلث فيكون التركيب من قيل جرد قطعة
وكأن من استعمل الثلث الاثافي اراد التنبيه على انه ليس من الاضافة الى المميز دفعا
لتوهم تعريف التميز (قوله نحو مصارع البلد وكريم العصر) فان قلت البلد مفعول
فيه للمصارع وكذا العصر مفعول فيه للكريم قلت لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد
فليكن المراد مصارع البلد وكريم للعصر فيما لم يعتمد وايضا شرط وجوب عمل اسم
الفاعل ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جائز فليكن
المثالان بمعنى الماضى او الاستمرار وقد يقال اضافة الصفة الى المفعول دائرة على اعتبار
المتكلم فان قصد تعلق العامل بالمفعول واضافته لفظية وان قصد تقدير حرف جر من
حروف معتبرة فى الاضافة فمعنوية قيل اسم الفاعل والمفعول يعلمان فى المرفوع والمنصوب
بالظرفية والمصدرية من غير اشتراط زمان واما اشتراط الزمان للعمل فى المفعول به وغيره
فما يذكر سابقا وهذا خلاف ما سأتى فى المتن وقيل اضافة اسم الفاعل او اسم المفعول
انما هى الى المرفوع السببي لا غير فيقال زيد ضامر بطنه ومؤدب خدامه لالى غيره كما

في زيد ضارب في داره عمرو (**قوله** الاتخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا) اعلم انه يجوز انما
تفيد تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا ولا يجوز لا تفيد الاتخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا فالاولى
ان يقول اى تفيد تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا (**قوله** في اللفظ لا في المعنى الى
آخره) اشارة الى فائدة لذكر قوله في اللفظ وفيه بحثان احدهما ان المعنى لا يوصف باللمحة
والتقل وتانيهما انه يجعل الحصر بظاهره مضافا الى خفة المعنى اى لا تفيد الاتخفيفا في اللفظ
لا في المعنى فلا يفيد انه لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا يقال ان ذكره في اللفظ للاشارة الى وجه
التسمية اقرب منه وان كان بعيدا فلعل الاقرب ان يقال ولو قال لا تفيد الاتخفيفا لتبادر
الذهن الى تخفيف في المضاف على قياس افادة الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص
في المضاف فصرح بقوله في اللفظ اى في لفظ المتكلم سواء كان مضافا او مضافا اليه للتعميم
(**قوله** كان اصله القائم غلامه) لا يخفى عليك ان هذا الوجه لا يتم الاعلى مذهب من لا يجوز
القائم غلامه وانه لا تخفيف في المضاف اليه الا بتبديل حرف متحرك بحرف ساكن لانه
جاء حرف التعريف في المضاف اليه بعد حذف هاء الضمير (**قوله** واضيف القائم اليه)
قيل بعد جملة شيدها بالمفعول لثلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ الرفع في الصفات نعت
المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا في الاضافة اللفظية مثل ماروعي في الاضافة
المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية قلت ولذا التزم
الاضمار في الصفة بدل مرفوعها لثلا يلزم بقاؤها بلا مرفوع ويتفرع عن هذا ان لا يكون
لما اضيف اليه الصفة محل زفع (**قوله** والبراد ان المشار اليه بئمه الى آخره) قيل لا يخفى
ان هذه العبارة انما تذكر لبناء لاحق على سابق واثبات سابق بلا حق ولا يثبت لمجموع
هنا بما ذكره اذ لا يثبت عدم افادة التخصيص ويمكن ان يقال عدم افادة التعريف يستلزم
عدم افادة التخصيص لان معنى واحدا في الاضافة يوجب التعريف والتخصيص وانما
تفاوت الايجاب بتفاوت المضاف اليه في التعريف والنعارة (**قوله** فلا يرد انه لا دخل
في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص) قد عرفت دفعه بما هو الاحق بالاختيار (**قوله**
ومن جهة انها تفيد تخفيفا) الاولى ان يقال من جهة انها لا تفيد تعريفا وتفيد تخفيفا افترق
الضارب زيد والضارب زيد في الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف لتساويا في الامتناع
ولم تفد التخفيف لتساويا في الجواز (**قوله** وعلى هذا كان الإنسب تقديم هذا) قيل
لان افادة التخفيف مذكور ضريحا بخلاف انتفاء افادة التعريف والتخصيص وتقديم
المتفرع على المصريح اولى من تقديم المتفرع على المذكور ضمنا ويعارضه ان النفي
مقدم على الاثبات فالترتيب الذكري في الاستدلال مرعى فيما فعله المصنف (**قوله**
واما لما وقع في شعر الاعشى) الاعشى اسم خمسة عشر شاعرا وخمسة عشر قبائل

وتقصيه في القاموس (قوله وضعف) الاولى ان يكون من التضعيف يعنى ضعفه
 الفصحاء فلم يكن موثوقا به ليستدل به وحينئذ لا يتوجه مصادرة (قوله للمعرفة من امتناع
 مثل الضارب زيد) يعنى امتناع الضارب زيد مقرر بحيث ينبغى ان يرد به ما يخالفه
 وان كان قول الاعشى فلا يمكن ان يرد بقول الاعشى وحينئذ لا شوب للمصادرة
 (قوله اللهم الا ان يقال) اشار الى ضعفه الواضح لوضوح كمال بعده عن العبارة
 ولقوله وضعف الواهب المائة الهجان احتمال آخر من كونه من تمة الاستدلال على
 قوله ولا تعيد الاتخفا في اللفظ وكذا نظائر قاعره بتأمل منتج (قوله فانه يحتمل
 النصب حملا على المحل) فيه ضعف لان مدار الاستدلال على نقل الموثوق به الجر ولولاه
 فيحتمل المائة الهجان النصب على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى نصب العبد حملا على
 المحل (قوله او من قيل الثلاثة الاثواب) وحينئذ يكون وجه آخر لضعف البيت
 (قوله وعبدها) اى راعيها في اضافة العبد الى المائة مزيد مدح للممدوح بانه يهب عبدا
 يتعب مائة من الابل الحديثات التناجج مع اطفالها وهذا اعز من المائة اذ كثيرا ما يوجد
 بخلاف مثل هذا العبد (قوله يستوى فيه الجمع والواحد) قيل اى هو مشترك بينهما
 كالفلك (قوله واما لانه قاسه) عطف على قوله اما لانه توهم عند شرح قوله خلافا
 للفراء (قوله لانتفاء التخفيف لزوال التوين باللام) لا يكتفى في اثبات انتفاء
 التخفيف بل لابد من ضمنية انتفاء ما يحذف من المضاف اليه للاضافة كما في الحسن
 الوجه (قوله حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه) انما قال على الوجه المختار
 ترويجا للحمل والوجه المختار فيه الاضافة لانه لو قيل بالرفع كان قبيحا ولو نصب وان
 كان مع النصب احسن ايضا كما انه مع الجر احسن لكان مشتملا على تكلف التشبيه
 بالمفعول في النصب كذا قيل وفيه نظر لانه قد سبق من هذا القائل ان اضافة الصفة ايضا
 الى الفاعل بمد تشبيهه بالمفعول لثلايلزم اضافة الصفة الى الموصوف فالوجه المختار في الحسن
 الوجه وجهان الا انه حمل ههنا على ما هو مناسب له وهو متعين فلذا اطلق المصنف العبارة
 ولا يخفى ما في قوله على الوجه المختار في الحسن الوجه من الحسن (قوله يعنى سيويه
 واتباعه) هكذا في بعض الشروح والمشهور انه لم يقل الا بالمفعولية وفي الرضى ان القائل
 بالاضافة الرمانى والمبرد في احد قوليه والزحشرى (قوله فيمن قال) اى في قول من
 قال جعله بتقدير المضاف لان الجواز هو قول فيكون ظرفة الاقوال ويكون بين الاقوال
 لا بين القائلين والاظهر أن فى بمعنى عند اى عند من قال (قوله فانه لا يحتاج جوازه
 الى حمل) اشار الى افادة قوله فيمن قال والاظهر أنه اشارة الى ردة قياس المبرد على الضاربك
 من وجه آخر وهو منع كونه مضافا (قوله اى لمحمولته على ضاربك فاتخذ فاعل

(المفعول)

المفعول له الى آخره) كأنه غفل عن قوله حملا على المختار فاخر التأويل الى هنا فحق ما قيل
الانسان مشتق من النسيان ويحتمل هنا ان يكون مفعولا له لقال اي انما جاز عند من قال
كذا حملا (قوله من غير اعتبار حذف تنوينهما) متعلق بقوله ثم حل لا بقوله مضافا
يظهر بالتأمل الصادق (قوله ولم يحملوا الضارب زيد عليه الى آخره) قيل يتجه انه لو
لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد فان النسبة بين الضارب زيد وضارب زيد
كالنسبة بين الضاربك وضاربك وكأن منشأ هذا الاشتباه عدم التأمل المورث
للانتباه والا فكيف يشبه مثله على الفضلاء المتمازين فان اضافة ضاربك حصل بها
التخفيف في المضاف والمضاف اليه والضاربك وان لم يشاركه في تخفيف المضاف يشاركه
في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد وينتقد من هذا انه يمكن
حل الضاربك على المختار في الحسن الوجه لمشاركتهما في تخفيف المضاف اليه
بالاضافة وبقي انه لما حصل في الضاربك تخفيف لاحاجة فيه الى الحمل الا ان يقال
لم يحصل التخفيف بحذف شيء بل بتبديل المنفصل بالمتصل فالحق بالتخفيف بالحذف
(قوله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر)
وفيه بحث لان لكل من هيئتي الاضافة وتركيب الصفة مع معمولها معنى آخر وقد قام
هيئة الاضافة في الاضافة اللفظية مقام هيئة تركيب العامل مع الم معمول (قوله واثنيهما
ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة)
في ان المراد منه الوقت الجامع فخرج الذات المتعبر في الجامع من كمال الابهام الى نوع تعيين
فيكون من قبيل اضافة احد المتباينين وبما يقضى منه العجب ويعرف نقصان البشروان
كان المنتخب ما كتبه في هذا المقام من هو جامع بين العلم والادب وحاصله ان اضافة
المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قاس سائر الامثلة فيكون
تلك الاضافة كاضافة طور سيناء وصلاة الوتر وبقلة الكزبرة وجانب الغربي
(قوله بصلاة الساعة الاولى) وهي اول ساعة بعد زوال الشمس او اول ساعة فرضت
فيها الصلاة (قوله وبقلة الحبة الحقاء) في الصحاح الحبة واحد حب الحنطة ونحوها
والحبة بالكسر بدور الصحراء مما ليس بقوت هذا وانما وصفوها بالحق لانها تنبت في
مجارى السيول ومواطىء الاقدام (قوله مثل جرد قطيفة) كتب في الحاشية جرد * خرد
ريش از كهني و فرسوده * (قوله حتى صار كأنه اسم غير صفة) في انه يستعمل بدون
الموصوف فان الصفات لا بدلها من موصوف مذكور او مقدر او وجه صيرورته اسما
انه تصدبه ذات الجرد مع قطع النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفا (قوله والحبة)
في الصحاح والقاموس الحبة شخص الانسان فهو اخص من الاعيان (قوله ولا يضاف
اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص) اراد بالمماثلة في العموم ان يكون

مدلولها كليين ويحد افرادها سواء كانا مترادفين أو متساويين وبالمائة في الخصوص ان يكون مدلولها شخصا واحدا والاخصر الاوضح ولا يضاف احد المترادفين او المتساويين الى الآخر وينبغي ان لا يقتصر عليه بل يضم اليه انه لا يضاف الاخص من حيث انه الاخص الى الاعم وكأنه اقتصر على ما ذكره لانه وقع في اللفظ ما يومم وقوعه من كل الذارهم وعين الشيء وسعيد كرز فاراد دفعه **(قوله فيكون ذكر الاسد واطافة الليث اليه لغوا)** لانه ليس في ذكر المضاف اليه فائدة بخلاف المضاف اليه بالاطافة اللفظية ولا في الاضافة لانه لا تخفيف بها اذ حذف المضاف اليه اخف **(قوله بخلاف اضافة العام الى الخاص)** جعل قوله بخلاف متعلقا بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اى الاسم المماثل كليث واسد بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فان الكل ليس فيه مماثل الدراهم والعين ليس مماثل الشيء بل يختص بالاطافة **(قوله فان المضاف فيها يختص)** بالاختصاص التعريفي او غيره واليه اشار بقوله سواء الى آخره **(قوله واما اذا كان للجنس فيها خفاء)** يزيل الخفاء صحة عين اللفظ ونفس اللفظ والخفاء انما جاء من جعل الشيء شاملا للغير الموجود في الخارج كما هو في اللغة فان الشيء في اللغة ما يصح ان يخبر عنه فمن قال الشيء ههنا بمعنى الموجود في الخارج كما هو عند جماعة فالعين اعم بلا شبهة فقد بعد وتفصيل ما يزول به الخفاء ان اللام الجنسية اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فالعين اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا يصدق على نفسها وان اريد به الطبيعة في ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هي **(قوله ويرد على قولهم ولا يضاف لهم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد)** الوارد لا يختص هذا الحكم بل كان متوجها على قوله وشرطه تجريد المضاف عن التعريف وكأنه غفل المصنف عن وروده ثم فاخره الى هنا **(قوله فاجاب عنه بانه متأول بحمل احدها على المدلول والآخر على اللفظ)** فكأنك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ يتبادر منه انه اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو بعيد بل الطريق في تنكير العلم ان يراد به المسمى به لا مطلق المدلول فتأويل سعيد كرز سمي بسعيد هو المسمى بكرز والاطاهر أن يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ ويؤول السعيد بمسمى به فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ فاعرفه **(قوله ولم يقولوا كرز سعيد لان قصد هم بالاطافة التوضيح واللقب اوضح)** يعني جعل اللقب لكونه اوضح احق بجملة موضعا لانه يجب

ان يكون الموضح اوضح اذ الموضح يكفي ان يجعل المدلول باجماعه مع آخر اوضح سواء كان اوضح او مساويا اودونه فلا مانع من قبل التوضيح ان يقال كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال الاعلى ماهو الاحق ولا مانع من حيث القياس وكون اللقب اوضح انما يظهر اذا لم يكن مشتركا لكن الكرز مشترك في القاموس الكرز اللثيم والحاذق وابن علقمة وابن وبرة وابن جابر وآخر غير منسوب صحابيون هذا والاظهر أن الكرز صار لقباً لهؤلاء من معنى الحاذق لابن معنى اللثيم (قوله وهو في عرف النحاة) احتريزه عن عرف الصرفين ولهذا لم يقيد بيق الملاحق بعرفهم اذ ليس لغيرهم فيه عرف (قوله وقد اختلف في ان ايها الاصل) وفي تقديم مفتوحة اشعار باختيار أن الاصل الفتحة لكن قوله وفتحت للساكنين ظاهر في ان الساكون هو الاصل فتأمل (قوله او حكما) لانها لاستقلالها في حكم الابتداء بها (قوله لمشاكله ياء المتكلم) لان مشاكلها حركة الكسرة فلما تعذر التزم الياء التي هي اختها (قوله مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم) لو كان الغرض تعليل التمثيل كان الظاهر ان يقال لانه اذا اضيف ولو كان تقيده لا يطلب اذا جوابا فينبغي ان يقول وصار مسلمي بالعطف ولا يجعل جزءا لاذا وكذا قوله مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء (قوله وكسر ما قبلها لانها لما اقبلت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها بغيرها) قال الشيخ الرضى ذلك الايجاب فيما لم يلزم الالتباس اما فيما يلزم فينبغي الضمة كما في لى جمع الوى على افعال الصفة ابقى الضمة لئلا يلتبس فعل بفعل (قوله وفتحت الياء اى ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين) قال الشيخ الرضى وقراءة محياي ومماي بسكون الياء عند النحويين ضعيف (قوله واختير الفتحة لفتحها) الظاهر أن اختيار الفتحة لانها الحركة التي كانت للياء (قوله واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها) هذا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان آخره الفاتحة وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت فان في آخر هذه الاسماء الحروف الثلاثة في الاحوال الثلث اذا اضيف الى غير ياء المتكلم ففي الاضافة الى الياء يجب ان يكون على الاحكام المذكورة في الحروف الثلاثة فاستثناها بيان حكمها او بمنزلة الاستثناء من اضافة الاسم الصحيح لانها يحذف اعجازها نسيا منسيا اسماء صحيحة مع ان بعضها ليس كالاسماء الصحيحة وهو في واخي وابي على ما اجازها المبرد وتجه حينئذ أنه ينبغي ان يترخص بمجرد اخي وابي وفي والتعرض بالباقي عار عن الفائدة (قوله فاخي وابي) قدم الاخ لانها ابعد عن خلاف المبرد وارسخ في هذا الحكم كيف ولم يستعمل اخي بالتشديد وانما اجازه المبرد حملا على ماورد من ابي كما صرح به الشارح ومنهم من قال قدم الاخ لتقدمه في قوله تعالى ﴿ يوم يفر المرأ من اخيه وامه وابيه ﴾

وصاحبه) وانا اقضى منه العجب واره اعجب من كل اعجب (قوله يرد لام الفعل فيهما وهي الواو) في حال الرفع وفي حال الجر الياء فقياس قول المبرد أن يقول في حال النصب اياي (قوله وابي مالك ذو المجاز بدار) قيل خطاب للمؤنث كتب في الحاشية اوله * قدر احلك ذا المجاز وقد أرى * قدر اى قضاء وذو المجاز اسم سوق بمعنى ومعنى أرى اظن انتهى وأرى بصيغة المجهول (قوله واجاب عنه المصنف بان ذلك خلاف القياس الى آخره) على انه يجوز أن يكون مختصا بضرورة الشعر (قوله وتقول اى امرأة قائلة) جعله صيغة غائبة مع ان المتبادر من امثاله في عبارة المتكفين صيغة الخطاب دفعا لما يتجه ان الصواب وقولين واحترازا عن بعدما قيل ان حمى فيه حذف مضاف اى حم زوجتى ولو قال المصنف ويقال لكان اوضح (قوله واذا قطعت قيل اخ) هذا بحث عن غير المضاف ذكر تقريبا ويقال ترتيب اللغات في الفصاحة هكذا بلو وعصا ويد وخبء ولغة ادنى منها هي كسواء (قوله وفي بالحركات الثلث) لكن بمتابعة الحركات الاعرابية وضمير افصح منهما عائد الى غير المذكور لتعين المرجع في مقام ترجيح الفتح (قوله وذو) اصله عند الفراء ذوى كفلس وعند غيره كفارس (قوله وكانه خص المضر بالذكر) كان ما ذكره مقتضيا لاختصاص ياء المتكلم بالذكر في مقام النفي لان ثبوت بعض الاحكام انما يكون بالاضافة اليه فلما افاد الاشمل كان المناسب اداء حق الشمول (قوله كالكاهل) كتب في الحاشية الكاهل ما بين الكتفين انتهى وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بالنقل ولم يجعل التوابع جمع تابعة مع ان الفاعلة الوصفية ايضا يجمع على فواعل ويصح تأنيث الاسم التابع لانها كلمة تابعة لانها لو كانت جمع تابعة لقال كل ثانية باعراب سابقها ويجعل جنس الاقسام التابعة دون التابع (قوله والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم) اى حقيقة او حكما فلا يشكل بالجمال الوصفية والجمال التي هي مطوفات على ماله اعراب (قوله فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان وضرب ضرب) يعنى في ضرب ضرب زيد لافى زيد ضرب ضرب فافهم والاحتياج الى تخصيص المعرف بجعل ان وضرب من التوابع والدليل عليه قول المصنف فيما بعد ويجرى يعنى التأكيد اللفظى في الالفاظ كلها وأرى ان جعل التأكيد كالمعطوف اعم من التابع اهون من جعل التابع اعم (قوله كل ثان اى متأخر) اراد دفع ما يورد على التعريف من الثالث فصاعدا ولدفعه طريقان جعل الثانى بمعنى المتأخر او اعتباره ثانيا في الرتبة بالاضافة الى المتبوع لافى الذكر والصفة الثانية في المرتبة الثانية من الموصوف وان كان ثالثا في الذكر واوّل كلامه ناظر الى الدفع الاول وآخره الى الثانى وبعد تصريحه بان المراد الثانوية في الرتبة لا يتوجه

(الاشكال)

الاشكال بالتابع المتقدم فمن قال يشكل بمثل عليك ورحمة الله السلام الا ان يراد سبق
او التأخر بحسب الرتبة فقد غفل ولا يذهب عليك ان المصنف نبه بقوله كل ثان باعراب
سابقه ان المراد بالتالي المسبوق حيث لم يقل باعراب اوله ونحن نقول المراد الثاني
في اعراب سابقه والباء للظرفية فيتناول الثالث والرابع في الذكر لان كلا ثان في الاعراب
(قوله اي بجنس اعراب سابقه) ضرورة ان الاعراب الواحد بالشخص لا يمكن
ان يجرى على كلمتين **(قوله** ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد
العالم الى آخره) لا يخفى ان ما ذكره لا يظهر في الصفة المادحة والذامة والتي للترحم
اولتا كيد فان القصد ليس الى نسبة الفعل الى الشيء وتابعه بل الى المتبوع وذكر التابع
للمدح او التأكيد وكذا لا يصح في التأكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات واورد
عليه نحو قرأت الكتاب جزءاً فان الجزء الثاني باعراب سابقه من جهة واحدة
شخصية هي الحالية القائمة بالمجموع وليس بوارد لانه ليس تانياً في الرتبة بل كل جزء
يستير الاعراب من غير تأخر عن الآخر في الرتبة ومن قال باعراب سابقه بمعنى بجنس
اعراب سابقه اخرجه لانه يعين اعراب سابقه لا بجنسه لان اعرابهما واحد بالشخص
في قصد المتكلم ظهر في محلين فقد أتى بكلام لا يتجاوز فنه على ان حمل قوله باعراب
سابقه على معنى بجنس اعراب سابقه يجمله اعم مما هو. يعين اعراب سابقه ولا يجمله
مقابله **(قوله** يشمل التوابع الى آخره) مؤخرات كانت هذه الامور او مقدمات لان
المراد الثانية في الرتبة على ما عرفت **(قوله** واعلم ان الاعراب المتعبر في هذا التعريف)
الاحسن ان التعريف هنا للتابع في الاعراب ولما لم يكن شاملاً لتابع حركة المنادى
وتابع حركة اسم لا تعرض لهما في محلها ولم يرض باحاطتهما الى هذا الباب **(قوله**
ثم ان لفظه كل ههنا ليست في موضعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا
للأفراد وبالأفراد) وايضا لا يصدق على تابع انه كل ثان فذكر كل يمنع صحة الحمل
فاحفظه فانه من سوانح الزمان **(قوله** فالحدود بالحقيقة التابع) لا فرده ولم يقل ان لفظ
التوابع ليس في موضعه لانه ليس معرفة بل على وزان المرفوعات ونظائره بتقدير هذاباب
التوابع والمعرف هو المحذوف اي هو كل ثان فمن استدرك على الشارح بان ذكر التوابع ايضا
ليس في محله فقد أتى بالاستدراك **(قوله** لكن لما ادخل عليه كل) يعني لفظه كل مقحم زائد
اشير بزيادته الى كون التعريف مانعاً **(قوله** والظاهر انحصار المحدود فيها) هذا تكلف
مستغنى عنه كما لا يخفى على من له حظ او في باساليب دقائق التراكيب بل مما يليقه البحر
عن وجه الماء الصافي الى الساحل من الاعاجيب **(قوله** التعت) قدمه لكونه
اشد متابعة واكثر استعمالاً واوفر فائدة **(قوله** يدل على معنى في متبوعه) اورد

عليه الوصف بحال المتعلق نحو مررت برجل حسن غلامه فانه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه و اشار الشارح فيما بعد الى دفعه بان الوصف بحال المتعلق معناه الوصف بحالة اعتبارية تحصل له بسبب المتعلق لانه يوصف بحالة قائمة بالمتعلق حتى ينطأ في دلالة على معنى في المتبوع وهذا بعيد عن العبارة وخلاف التحقيق لان الوصف في المثال المذكور هو حسن وهو يدل على حالة قائمة بالمتعلق لا على حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع والحق ان يقال حسن وان يدل باعتبار اسناده الى فاعله على حال قائم بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار تركيبه مع المتبوع على معنى المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه

(قوله اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه) لا يذهب عليك ان العجني زيد وعلمه والعجني زيد علمه وجاء في القوم كلهم خرجت بهذا القيد عن التعريف لان دلالة علمه على حصول صفة في زيد ليست بهيئة تركيبه مع زيد بل لاضافته الى ضميره وكذا دلالة كلهم على الشمول في القوم ليست بهيئة تركيبه بل لاضافة الكل الى ضميره فلأفائدة لقوله مطلقا ولا يتم ما ذكره في بيان فائدته **(قوله** اي دلالة مطلقة) جعل مطلقا صفة الدلالة ولا يساعده العبارة لانه يجب حينئذ تأنيث مطلقا الا ان يقال لم يعتد بتأنيث المصدر او بتأنيث ما لا بدله في الدلالة على معناه من التاء **(قوله** فان دلالة التوايح في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص موادها) ذلك في العجني القوم كماهم باطل لان تركيب التأنيث مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلو لا دلالاته على حصول الشمول في متبوعه لم يتقرر به الشمول الذي يدل عليه المتبوع **(قوله** وفأئذنه) اراد الفرق بين التعت والخبر فان كلا منهما يدل على معنى في شيء يعني ليس الغرض من الوصف الاعلام بحصول المعنى بل تخصيص المتبوع الى غير ذلك وهذه وظيفة محوية لا بيانية كما توهم وانما يكون وظيفة بيانية لو كان الغرض بيان المزايا التي يجب ان يقصدها المتكلم بالتركيب زائدة على اصل المعنى هذا والفرق بين التخصيص والتوضيح مجرد اصطلاح نحوي فان الاول تقليل الاشتراك في التكرات والثاني رفع الاحتمال في المعارف وكونه غالبا للتخصيص او التوضيح يستفاد من قيد ما بعد لهما بالقلة كما يستفاد من حرف التقليل **(قوله** ولما كان غالب مواد الصفة) هذا حاصل كلام المصنف في شرحه قال الشيخ الرضى اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيويه مررت برجل اسد دون جاءني زيد اسدا حالا واعترض على الفرق وهو مندفع بان بناء الفرق على مساعدة الاستعمال في احدهما دون الآخر **(قوله** ولم يكن هذا مرضيا) عطف الجملتين على جملي لماي ولما لم يكن آه

وفي صحته نظر والاطهر أن ترك لما في قوله ولم يكن من سهو الناسخ (قوله رده) بناء الرد على أنه لا داعي الى اشتراط الاشتقاق ولا موجب للتأويل بالمشق لاعتقلا ولا نقلا وليس بناء الرد على الامثلة التي ذكرها حتى يتجه ما قيل انه لا ينبغي ان أكثر ما ذكره لا يصلح رد الان كونه نعتا باعتبار أنه في قوة المشتق (قوله ولا فصل اى لافرق بين ان يكون مشتقا وغيره) الاوضح الاخصر ولا فرق بين المشتق وغيره (قوله في صحة وقوعه) خص عدم الفرق بعدمه في صحة الوقوع لانه لا يصح عدم الفرق مطلقا لان المشتق بغلبته راجح على غيره (قوله اذا كان وضعه اى وضع غير المشتق) يعنى في التركيب فالمراد بالوضع الاستعمال سواء كان مجازيا او وضعيا وغرض المعنى من قيل خاتم فضة والغرض ما يترتب وجوده على شيء ويقصده هذا الترتيب سواء كان وجوده العقلي او الخارجى وترتب وجود المعنى في العقل غرض من وضع النعت في التركيب وللتنيه على ان الغرض باعتبار الوجود العقلي قال الشارح لغرض الدلالة على المعنى لا للتقدير الدلالة حتى يتجه انه لا حاجة الى التقدير الذي لا يساعده قاعدة التقدير وبهذا تبين ان جعل الغرض مقحما من باب الاحكام في الكلام اما قوله في المتبوع فالاولى تبديله بشيء لان الوضع لغرض المعنى لا يجب ان يكون للمتبوع فان بصريا يوضع لغرض المعنى عموما اما في مبتدأ اودى حال او موصوف الى غير ذلك (قوله مثل مررت برجل اى رجل اى كامل في الرجولية) ففتح الرء وضمها على ما في القاموس اى اذا اضيف الى لفظ موصوفه بعينه يكون مجازا عن الكمال في حقيقة دل عليها لفظ موصوفه فالمراد بمثل هذا التركيب ذلك وقوله وفي مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا يرد عليه انه ليس في هذا التركيب شيء يمكن ان يجعل موصوفا حتى يظهر أن عدم الصحة من جانب اى رجل فالاولى ان يقال وفي مثل مررت بضارب اى رجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا (قوله وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى) اى دلالة مقصودة (قوله وتوصف التكرة) اى التكرة وما في حكمها من ذى لام يقصده الى فرد مبهم كما في قوله * ولقد امرت على اللثيم يسبنى * وأشار الى وجه تخصيص الجملة بالتكرة بقوله هي في حكم التكرة وفيه نظر لان الجملة في حكم التكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالتكرة التي هي لافادة فرد مجهول واذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفه عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا ان يكتفى في كونها في حكم التكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة واستعمالها في النسبة المعلومة طار على وضعها وقوله لا المعرفة

اشارة الى ان قوله التكررة احتراز عن المعرفة لكن ينبغي ان يعلم انه لم يحتز
 عنها لانها لا توصف بالجملة الخبرية بل لانه لا يوصف بالجملة اصلا فعبارة المصنف غير
 واضحة (قوله لان الانشائية لا تقع صفة الابتأويل بعيد) قيد التأويل بالبعد لان
 التأويل مشترك بينها وبين الجملة الخبرية اذ الجملة التي لها محل من الاعراب في تأويل
 مفرد مسبوكة منها كما هو المشهور ومحصل ما ذكره ان التقييد بالخبرية اشارة
 الى انحطاط الوصف بالجملة الانشائية عن درجة الاعتبار لاحتياجها الى تأويل
 بعيد لالعدم وقوعها والاولى ان يقال التقييد لان الانشائية لا تقع صفة وكل ما هو
 في صورة الصفة فهو عند التحقيق متعلق الصفة ومفعولها (قوله اى مقول في حقه
 اضربه) فان قلت هناك تأويل يقرب من تأويل الجملة الخبرية بان يقال رجل اضربه
 في تأويل رجل مطلوب ضربه مغن عن الحذف فهو احق بالاعتبار مما نال درجة
 الاستهارة قلت كأنهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص الوصف بالانشائية بالجملة المحكية
 فلا يقال رجل اضربه الا اذا امر بضره فلو كان المعنى على التأويل الذي ذكره
 لجاء استعماله في مقام الامر بضره وقد صرح بعض الحواشي بتخصيصه بالطلبية
 المحكية (قوله اى مستحق لان يؤمر بضره) ظاهره انه تأويل للمقول المحذوف
 بانه عبارة عن استحقاق القول في حقه لانه قيل ذلك ولا حاجة اليه لانه لما خص
 بالجملة المحكية فتقدير القول على حقيقته صحيح بلاشبهة الا ان يقال لم يرد أن المحذوف
 ليس على حقيقته بل اراد التنيه على انه لا يوصف بتلك الجملة المحكية الا في مقام اظهار
 الاستحقاق لان يؤمر بان يفعل لاجله فتأمل (قوله واذا لم يكن فيه الضمير الرابط
 تكون اجنية) اى في بادى النظر فالتزم الضمير احترازا عن ان يظنها المخاطب اجنية
 غير قابلة لكونها صفة ولم يحتز عن ذلك في الخبر الجملة واكتفى بما يقوم مقام الضمير
 لان توجه المخاطب الى الخبر فوق توجهه الى الصفة فليس ههنا مظنة الغفلة عما
 لا يظهر الا بمزيد توجه ولذا بالغوا في رابطة الحال ايضا فوق المبالغة في رابطة الخبر
 وبما حققنا اندفع ما قيل من انه في الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير
 كما في خبر المتبدأ (قوله ويوصف بحال الموصوف) سواء كان مفردا او جملة وكذا
 عدليه ولذا اخر البحث عن بيان كونه جملة فحينئذ قوله يتبعه في التكثير يحتاج الى
 تأويل والمراد بحال الموصوف ما جعل حاله ولو تجوزا فزيد الحسن الوجه من قيل
 الوصف بحال الموصوف وان ليس الحسن الاوجهه وكذا المراد بالوصف بحال
 المتعلق ما جعل حاله لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب وان كان قائما بنحو زيد الحسن
 نفسه او ذاته فانه من قيل الوصف بحال المتعلق مع ان الحسن قائم بزيد فاعرف حال

(قوله)

قوله اى مجال قائمة به (قوله يعنى بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه الى آخره) لما اشكل عليه الوصف بمجال المتعلق اذ التعت تابع يدل على معنى فى المتبوع وليس حال المتعلق معنى فى المتبوع اول قوله مجال متعلقه بما ذكر ويلزمه حينئذ أن لا يكون التعت فى جاني رجل حسن غلامه الحسن بل ما هو مؤول به اى كائن بحيث يحسن غلامه ولا يخفى ان هذا الوصف تابع للموصوف فى الامور العشرة كالوصف بمجال الموصوف بل يلزم ان يكون جاني رجل كائن بحيث يحسن غلامه وصفا بمجال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية تحصل بسبب المتعلق فالوجه ان يقال معنى قوله ويوصف بمجال المتعلق انه يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجرى عليه اعراب التابع ويجعل نفا ويتكلف فى صدق التعريف عليه بانه يدل بجملة وصفا على معنى اعتبارى حاصل بالقياس اليه فى متبوعه (قوله والتكبر) جوز الكوفيون وصف التكرة مطلقا بالمعرفة والإخفش وصف التكرة المخصوصة بها (قوله والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) الا اذ كان مصدرا فانه يستوى فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وامرأة عدل او افعال التفضيل بمن فانه مفرد مذكر لا غير او افعال التفضيل المضاف للزيادة على من اضيف اليه او فعولا بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعلا بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح وما فى التشرح فى هذا المقام سهو بين وقع من هفوة الاقلام (قوله فان قلت اذا نظرت جق النظر الى آخره) فيه بحث لان الالف التى تلحق التثنية فى الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد كما كان والالف التى تلحق الصفة علامة تثنيتهما والضمير مستكن واما ان تثنيتهما باعتبار تثنية فاعلهما دون موصوفها فم بل الاحق انها لموصوفها كيف ولا يوجب تثنية الفاعل تثنية المسند بلا شبهة فى موضع ويوجب تثنية الموصوف بلا شبهة نحو جاني هذان الرجلان نم تجم على كون الوصف بمجال الموصوف مطلقا تابعا للموصوف فى الخمسة البواقى ايضا انه لا يظهر فى الوصف بالجملة فان يضربان فى رجلان يضربان لا يتبع رجلين بل الحق به ضمير الفاعل فحصل صيغة التثنية الا ان يقال اراد المتابعة حقيقة او صورة او يقال الجملة التى وقعت صفة مؤولة بمفرد مطابق (قوله حسن قام رجل قاعد غلامه) ولو لم يكن كالفعل وكان تابعا للموصوف لوجب قام رجل قاعد غلامه وامتنع قاعدة غلامه (قوله وضعف قام رجل قاعدون غلامه) ولو لم يكن كالفعل لامتنع فافهم (قوله ولحاق علامتى الى آخره) اللحاق كالحق فتح اللام (قوله ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلامه) لانه لا يخرج بذلك عن كونه كالفعل فى عدم الحاق علامة التثنية والجمع فى مقام الاسناد الى الظاهر بآخره ولو لم يكن كالفعل لامتنع مررت برجل قعود غلامه لوجب متابعتها لموصوفه حينئذ

(قوله اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج) الاولى ترك في الظاهر ليتصل الاستثناء بلا كلفة ولئلا يتجه ان جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا ليس خلاف الظاهر حتى يكون الظاهر اجتماع فاعلين (قوله او يجعل الفعل خبرا مقدا على المبتدأ) الاولى او يجعل الجملة ووجهه ما ذكره العلامة التفزازاني في المطول في اواخر احوال المسند انه كثيرا ما يطلق الفعل على الفعل مع ضميره المتصل (قوله فلا حاجة لهما الى التوضيح) فيه ان اعرف المعارف الذي فوق الجميع ضمير المتكلم الواحد ومن الين ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليسا في مرتبة فلو سلم عدم حاجته الى التوضيح ليرتقى في الوضوح فلانم عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب ليلقا مرتبة المتكلم الواحد فالاولى ان يقال لا حاجة للواحد المتكلم الى التوضيح وحمل عليه باقي الضمائر (قوله وحمل عليهما ضمير الغائب) واجاز الكسائي وصفه متمسكا بقوله تعالى ﴿ لا اله الا هو العزيز الحكيم ﴾ وحمل الجمهور مثله على البدل ويمكن ان يقال هو من اسماء الله تعالى فهو فيه تعالى اسم ظاهرا كما لو جعل الضمير علما فتأمل (قوله لانه ليس في الضمير معنى الوصفية) اورد عليه ان الضمير الراجع الى مفهوم المشتق فيه معنى الوصفية ويمكن ان يجاب عنه بانه نادر بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية فحمل عليه وما قيل الاولى في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف فلا يصح وصف غيره به ففيه ان الشارح لم يترك هذا الاولى بل غرضه من نقل ما في الرضى الاشارة الى هذا الوجه ونحن نقول وضع الضمير الغائب للدلالة على ما يتحد مع المرجع ووضع الصفة للدلالة على ما يتحد بالموصوف فلم يجتمعا (قوله ثم المعرف باللام والموصولات) بقى المضاف الى المعرفة ولم يتعرض له لانه يجيء بعد والمنادى والقياس ان يكون في مرتبة ضمير المخاطب لكن وصفه دون ضمير المخاطب يدل على انه انقص منه (قوله لم يوصف ذو اللام الا بتمله اى ذى اللام الاخر او الموصول) اما ان يراد بتمله في درجة التعريف فيشمل المضاف الى مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال اراد عدم خروج المضاف على مذهب من قال انه انقص من المضاف اليه ايضا واما ان يراد بالمائلة في كونه ذا اللام وحينئذ يتجه ان يقال الاخصر الاوضح حينئذ لم يوصف ذو اللام الا به اى بذى اللام ويرد ايضا انه يوصف ذو اللام بالموصول ايضا فيتكلف بان المراد بتمله مثله ولو صورة (قوله بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة) لا حاجة اليه على مذهب سيويه ولو فسر المائلة بالمائلة في الدرجة لانه ابا موصوف بالمضاف الى مثله بلا واسطة على مذهب سيويه (قوله لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه) من قال

انه انقص منه تمسك بجواز وصف المضاف الى الضمير دونه وعلى هذا يشكل وجه
ان لا يوصف المعرف باللام الا بتمله او بالمضاف الى مثله لجواز أن يوصف بالمضاف
الى الاعرف منه الا ان يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص من الاعرف لكنه
اعرف من المعرف باللام (**قوله** اي باب اسم الاشارة بذى اللام) يجب ان يراد بذى اللام
ما يشمل الذى واخوانه قال الرضى لا يوصف اسم الاشارة الا بذى اللام والموصول
نحو بهذا الرجل وبهذا الذى قال كذا وبهذا ذى قال كذا على اللغة الطائفة هذا كلامه
والاظهر أن يراد بهذا فى قوله باب هذا خصوصه وقوله باب هذا اسم الاشارة لا ان يراد
بهذا اسم الاشارة قائل (**قوله** مع ان القياس يقتضى جواز وصفه الى آخره) وبتمله
من اسماء الاشارة وبالمضاف الى مثله (**قوله** بل رجل) اي بل رجل متصف بالعلم
(**قوله** اي قصد نسبه) المراد بالنسبة مايم التعلق والنسبة التقيدية ليشمل غلام زيد
وعمر و جاءنى فيشكل التعريف بجاءنى زيد الفاضل والعاقل لوجعل العاقل وصفا
لامعطوفا كما سيجى ويشكل بالمطوف فى قوله وانواعه رفع ونصب وجر الا ان يقال
النسبة المقصودة فى هذا المقام نسبة البضية لان جعل المجموع خبرا يفيد بعضية كل
منها فالمطوف مقصود بهذه النسبة وقوله بقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم
من المقصود توضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المطوف نفسه مقصودا
بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبه المطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم
من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة الى شئ او نسبة شئ الى شئ وفى قوله المفهوم
من المقصود احتمالا ان اى المفهوم من لفظ المقصود او من المقصود منه (**قوله** فقوله
مقصود بالنسبة احتراز عن غير البديل) لانها لم ينسب اليها شئ ولا هى الى شئ الا لان
نسبتها غير مقصودة كالبدل منه فادراج القصد ليس لقصد الاحتراز عن غير البديل
بل لبيان المشترك بينه وبين البديل فاعرف القصد فلا تمل (**قوله** واجيب الى آخره)
فهم هذا المعنى من كون العطف مقصودا بالنسبة مع متبوعه بعيد جدا على انه يرد
عليه ان بدل الغلط مقصود بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى وبالجملة لافرق فى المعنى
بين قولنا جاءنى زيد حماره وبين قولنا جاءنى زيد بل حماره فجعل احدهما داخلا
فى مفهوم التعريف بهذا التفسير دون الآخر تحك (**قوله** ولما تم الحد بما ذكره جما
ومعنا اردفه لزيادة التوضيح) يحتمل ان يكون قوله يتوسط شروعا فى بيان حكم
المعطوف بعد تعريفه سيما اذا اريد به التوسط فى اللفظ كما هو المتبادر فيكون بيانا لعدم
جواز حذف العاطف (**قوله** ولم يكتب) لعدم الاكتفاء نكات منها قصد زيادة
التوضيح ومنها بيان ما قصد فى اراد المطوف ومنها انه اما ان يمد الحروف العشرة

فيطول واما ان يحيل فيبقى معرفة المظوف موقوفة الى وقت معرفة العشرة في قسم الحروف واما ما ذكره فيمكن منع كون المظوف على الصفة نقسا نحويا عندهم كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع مرتين فاما ان يؤثر في الرفع الموجود كلا المقتضين فيكون اثر المقتضين واما ان يقدّر رفع لاحد المقتضين ولم يقل به احد (قوله لان الحروف قد يتوسط بين الصفات) وكذا بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله فرجله من حيث انه بدل عن زيد يصدق عليه تعريف العطف (قوله وقيل قد جوز الزمخشري) يحه عليه ان المراد بتوسط احد الحروف العشرة توسط احدهما بتفصيل سيحى والواو التي لتأكيد الصوق ليس من العشرة بالمعنى التي سيحى قلت لاختلاف في جواز دخول ثم بين المؤكد والمؤكد فينتقض التعريف به حينئذ (قوله ونقل عن المصنف) الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول جعل المظوف على الصفة صفة من وجه ومظوفا من وجه وهذا الوجه جعله صفة لاحالة من غير أن يكون مظوفا من وجه (قوله اكد بمفصل) فان قلت لتأكيد مقام وداع فاذا لم يكن هناك داعي التأكيد كيف يعطف على الضمير المتصل قلت يعدل من عطف المفرد على المفرد الى عطف الجملة على الجملة فيقال ضربت وضرب زيد ولما كان التأكيد بمفصل احتاج الى البيان لانه يحتمل تقديم التأكيد على العطف وتأخيره بينه بالمثال فقال مثل ضربت انا وزيد واختاره على زيد ضرب هو وغلامه لانه الداعي على الحكم بالتأكيد في زيد ضرب هو وغلامه طردا للباب والا فزيد ضرب هو وغلامه يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف لا من قبيل تأكيد المتصل بالمفصل (قوله لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل) هكذا في النسخ والظاهر بوجود الفصل او يطول الكلام بالمنفصل وقوله فحسن الاختصار فيه ان طول الكلام حاصل لو اخر الفصل عن المظوف مع انه حين التأخر يتعين التأكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم يطول الكلام كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال وجوز العطف على ما هو كالجزم من الفعل احتراز عن طول الفصل بين المظوف والمظوف عليه (قوله واعلم ان مذهب البصريين) نبه على ان المسئلة خلافية والتأكيد استحساني لا واجب قطعاً كما يفيد. مقابلة اكد مع جواز الترك وما سبق في بحث المفعول معه من انه اذا لم يميز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا (قوله حرفا كان او اسما) قال الشيخ الرضى لا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لامعنى له وانه جلب لهذا الغرض كين فانه لا يتصور الا بين الاثنين فان التباس نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يميز الا اذا قام قرينة دلالة على

(المقصود)

المقصود **(قوله)** والمجرور لا ينفصل عن جأزه) ينتقض بقوله تعالى **(فبما رحمة من الله)** وبقولهم ضربتني من غير ما جرم **(قوله)** بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى متعدد) هذا انما يصير دليلا لولم يكن زيادة بين الا في صورة العطف على الضمير وليس الامر كذلك لشيوع مثل بين زيد وبين عمر والآن قال هذا ايضا من قبيل اعادة الجار من غير ضرورة كما في العطف على الضمير **(قوله)** مستدلين بالاشعاو) فيه اشعار بضعف استدلالهم لكن لا يقتصر استدلالهم على الاشعار بل استدلووا بالقرآن العظيم ايضا وهو قوله تعالى **(تساءلون به والارحام)** وهو واجب مجمل قوله والارحام قسما **(قوله)** جاؤني كلهم الى آخره) فيه انه لا اشكال في جواز جاؤني كلهم وجواز عجبتي جمالك لوجود الفصل فالاولى التمثيل بمجاؤا كلهم زيدا وعبتي جمالك زيدا **(قوله)** وقوى) الظاهر ويقوى **(قوله)** من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله) الاولى نظرا الى غيره كما في قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره لان قولنا زيد هو القائم وعمرو وعمرو فيه في حكم زيد في الاحوال العارضة له بالنظر الى القائم من كونه مبتدأ واجب التعريف محصورا فيه القائم لضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف يحتمل ان يكون من تمة تفسير عبارة المتن ويحتمل ان يكون من تمة المسئلة ذكرها الشارح لاستيفاء المسئلة والثاني اوجه لانه على الاول يكون اعتبار امور في عبارة المصنف لا تفهم منها من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افترط في التكلف في تصحيح كلام المتن كما ترى ولا يحتاج اليه لان معناه ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في التركيب فكل ما يستحقه المعطوف عليه في التركيب يستحقه المعطوف ففي يازيد وعبد الله يستحق المعطوف عليه على تقدير كونه مضافا النصب فكذا المعطوف وفي يازيد والحارث يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام الفصل عن كلمة فكذا المعطوف **(قوله)** كالاعراب) الاعراب من الاحوال العارضة نظر الى العامل واما خصوص الاعراب من كونه بالحركة او الحروف فهو من الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وهو المراد فلا يرد ما قيل في كونه من الاحوال العارضة له في نفسه تأمل لان للعامل دخلا فيه نعم قابليته الاعراب كذلك **(قوله)** اما نحو رب شاة وسخلتها فتقدير التكرير لعدم قصد التعيين) وان كان الضمير عبارة عن هذه الشاة المذكورة وقوله او محمول على نكارة الضمير بمعنى ان الضمير راجع الى شاة الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة والظن ان يراد بالضمير ما قصد بالظاهر السابق بعينه واما جملة عبارة عن السابق لابعينه فتشاذ فلذا قال على الشذوذ وهذا الشذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ الذي جعل جوابا

ثالثا فهو شذوذ عطف المضاف الى الضمير على مدخول رب وبهذا اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا آخر واندفع ايضا ما اعترض به من ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع لان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحتج في الجواب الى ما قيل ان ذلك مبنى على ما ذهب اليه الشيخ الرضى من ان الضمائر الراجعة الى التكرات الغير المخصوصة تكرر على انه يصح ان يجعل قوله على الشذوذ علاوة فيكون جوابا ثالثا غاية ما في الباب ان يكون الاولى حينئذ تقديم قوله اى رب شاة وسخلة شاة على قوله على الشذوذ بقى شىء وهو ان الظاهر ان يجعل الحمل على نكارة الضمير وجها ثانيا لتقدير التكرير ولا يجعل عديلا له فتأمل **(قوله فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقديما مبتدأ وهو عمرو)** ولقائل ان يقول لم يتعين الرفع لذلك لجواز ان يكون الرفع لكونه مبتدأ رافعا لفاعل وهو عمرو لان الصفة اذا طابقت مفردا جازيه الامران **(قوله ولما كان لقائل ان يقول الى آخره)** يحتمل ان يكون قول المصنف واما جاز جوابا لمنع عدم جواز ما عدا الرفع في ما زيد بقائم ولا ذهاب عمرو لسند جواز الذى يطير فيغضب زيد الذباب **(قوله واما جاز الذى)** جعل لجواب هذا السؤال ثلثة احتمالات الاول منع كون الفاء عاطفة والثانى تخصيص كون المعطوف فى حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية لان المعطوف والمعطوف عليه يصيران حينئذ بمنزلة امر واحد فيكفى رابطة المعطوف عليه للمعطوف والثالث ان الفاء السببية تفيد معنى فى الجملة الثانية رابطتها بما ربط به المعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب طيرانه واما قوله ويمكن لجواب آخر بتقدير الرابطة ولا يخفى عليك ان كون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف على جعل الفاء للسببية ولا استفادة ما هو رابطة للجملة الثانية بما ربط به المعطوف عليه بل يحصل ذلك من الفاء العاطفة فان معناه التعقيب فكما يجعل الفاء السببية الثانية مع الاولى كواحدة كذلك التعقيبى لانه فى قوة ويغضب زيد تعقيب طيرانه **(قوله بسببه)** الضمير راجع الى طيرانه اى يغضب بسبب طيرانه **(قوله اى اذا وقع العطف)** يعنى قوله اذا عطف مسند الى ضمير مصدره من قيل حيل بين العير والتزوان وقوله على عاملين ليس نائبا عن الفاعل بل مصدر عطف اى عطفها مبني على عاملين ولا يخفى انه بعيد جدا وما قال بعض شارحي الباب ابعده منه والحق مع اكثر الشارحين فلا ينبغي ان يتجاوز **(قوله مختلفين اى غير متحدين)** ما ذكره فى توجيه مختلفين فلا يحجب ان يقضى منه العجب والاولى ان لا يتكلم بمثله بل وجب والوجه انه تقرر فى محله ان الوصف قد يكون لبيان المقصود بان يوصف الشىء بوصف الجنس لبيان عموم الحكم وشموله

(الجنس)

الجنس ومنه قوله تعالى ﴿ وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه ﴾ فوصف عاملين مختلفين للتصريح بالعموم ولا يبعد أن يقال احتراز عن مثل ضرب واكرم زيد عمرا وبكر خالدا فان زيدا وعمرا معمولان لعاملين هما ضرب واكرم على ما نقل من الفراء انه على تشريك العاملين فيجوز العطف عليهما لانه العطف على معمولي عاملين غير مختلفين بل متحدين في المعمول **(قوله اكل امرئ تحسين امرأ)** تحسين وقع بين مفعوليه فكل منصوب وليس بمرفوع على حذف المفعول الاول لتحسين لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولى باب علمت عند المصنف وناز توقد مضارع التفضل حذف احدي تأنيه والتوقد لازم ومتعد وهو ههنا لازم لعدم جواز حذف التاء من المجهول **(قوله فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة)** دفع لما ذكره الفاضل الهندي ان في ترتب الجزاء على الشرط نظرا لانه كيف يترتب على وقوع العطف كما يدل عليه اذا والماضى عدم الجواز وتحقيق الجواب ان الواقع هو العطف بحسب الصورة والترتب عدم الجواز بحسب الحقيقة والمال وقيل اذا عطف بمعنى اذا اريد العطف فلا مانع من الترتب على الارادة ورد بان عدم الجواز لا يتسبب من الارادة بل هو ثابت اريد اولا وهو منقطع بان عدم الجواز علة الجزاء اقيم مقامه والتقدير اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فيلجئ عنه لانه لم يجز **(قوله)** وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور ردة لما يتجه على المصنف ان قوله خلافا للفراء بيان للمخالفة قبل تمام الحكم لانه انما يتم بالمستثنى فاجاب بان المستثنى متعلق بمجموع تقدم الجواز مع المخالفة وهو مع كونه تكلفا جدا يتجه عليه ايضا انه حينئذ يفيد بيان انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء في هذا التركيب ويكون محتملا لعدم الجواز بلا مخالفة الفراء وان مخالفة سيويه في عدم الجواز ومخالفة الفراء في جميع الصور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فلا يفيد ما هو المقصود من عدم الجواز عند سيويه مطلقا لجواز أن يكون المقصود نفي مخالفة الفراء فيما عدا هذا التركيب او اثباته فيه واعلم ان الشيخ الرضى لم يوثق نقل المصنف ونقل المسئلة انه اتفق المتقدمون ومنهم الاخفش على انه جاز العطف الا فيما كان فصل بين العاطف والمعمول المجرور وخالفهم الفراء وسيويه بالمتنع مطلقا والمتأخرون لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه فعلى هذا خصوص المثال المستثنى في المعطوف والمعطوف عليه محفوظ فاحفظه **(قوله التأكيد)** جاء بالهمزة والواو فان قيل كان البدل اشد مناسبة بالعطف فكان احق بالاتصال بالعطف قيل قد يزداد في التأكيد اللفظي حرف العطف نحو والله ثم والله

و (كلا يعلمون ثم كلا يعلمون) ونحو (لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان
يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة) لكن لو اخرج المخطوف عن سائر التوايح
لكان ترتيب التوايح في بيانه كترتيب وقوعها في التراكيب وقد راخى ذلك في ذكر
المفاعيل الخمسة (قوله ثبت عنده وتحقق) الظاهر فيثبت وتحقق (قوله اوفى
الشمول اى التاكيد ما يقرر امر المتبوع الى آخره) نبه بذلك على ان ذكر اوفى
الشمول بعد قوله في النسبة ليس لغوا لظهور ان جاء القوم كلهم ايضا يقرر امر
المتبوع في النسبة ويهدى ان النسبة الى جميعه لالى بعضه ومفاد التبيين ان يقرر امر
المتبوع في النسبة شعاع فيما بينهم في التفصيل المذكور وليس له الشمول حتى يفنى عن
ذكر الشمول (قوله تقول جاء في القوم ثلثتهم) اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة
يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك من الثلاثة وما فوقها ولا يؤكد بها الا بعد ان يعرف
المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد والا لم يكن تأكيدا بخلاف الوصف في نحو
جاءني رجال ثلاثة (قوله فهذا هو الغرض) اى تقرير امر المتبوع في النسبة او الشمول
هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد فالتعريف به جامع لجميع الافراد واذا عرفت هذا
اى كونه جامعا لجميع الافراد فقول اخرج المصنف الصفة والعطف الى آخره
فظهر ان التعريف جامع ومانع وقوله وافادتها بوضيح متبوعها في بعض المواضع
ليست بالوضع لو تعرض لتاكيد متبوعها لكان انصب (قوله لفظي) مختص بالمعارف
الا في المحكوم به وكذا المعنوي مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه منه
عند الكوفيين (قوله او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم
تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز
تكريره متصلا) قصد به الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع فان الاول في حكم
التكرير لفظا لان المخالفة للضرورة بخلاف اجمع وابتع ومنهم من لم يتبناه لغرضه
واعترض بعدم الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع اعلم ان من قال ان الضمير في
انت هو التاء وان عماد فالتاكيد في ضربت انت واخواته بتكرير اللفظ الاول حقيقة
(قوله في الالفاظ كلها) اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه
او غير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد او كان مما يجب اتصاله باول نوع
من الكلم او باخر نوع منها تكرر بتكرير عماده في السعة نحو بك وضربت ضربت
وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكرر وحده نحو ان زيدا
قام (قوله ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي) قلت على اى تقدير يشكل باجمع
واخواته فانه لا يجرى فيه التاكيد اللفظي ودفعه بتاويل الشمول المستفاد من كلها

(بالشمول)

بالشمول للانواع لجميع الاشخاص (قوله وهي نفسه وعينه) وقد يزداد الباء في عينه وكذا في اجمع فيضاف الى ضمير المؤكد وقد نبه المصنف على ترتيب الفاظ التوكيد اذا جمع لكن الجمهور على تقديم ابعص على ابع وع والزمخشري مفرد في تقديم ابع والمصنف تبعه (قوله قيل لامعنى لهذه الكلمات الثالث) وعلى هذا الوجه لذكورها بين الفاظ التأكيد لان التأكيد من الاسماء العربية وهذه مهملات ولهذا لم يذكر المصنف مثل حسن بسن في التأكيد والحق ادراج هذه الالفاظ في التأكيد بضرب من المسامحة وتنزيلها منزلة الاسماء لانها معربات مستعملات في كلام العرب لا بد من ضبطها في الصيانة عن الخطأ في كلام العرب ولهذا قال الشيخ الرضى التأكيد اللفظي على ضربين احدهما ان تعيد الاول والثاني ان تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هينتا مرينا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وقوته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن فسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر مثل حيث نبيت من نبت الشراى استخرجته واستفيد مما ذكره ان مرينتا توكيد لفظي مع انه ليس تكرر اللفظ الاول حكما بمعنى ذكره الشارح اذ ليست الضرورة داعية اليه ويمكن ان يقال ان المصنف جعله صفة كاشفة ولا يخفى ان النيت اذا جعل له معنى غير الاول فهو صفة لا تأكيد (قوله ويمكن استنباط مناسبات خفية) لاشتمال كل منها على خروج من التقصان وعلى تمام تناسب العموم المستلزم لتمام النسبة (قوله اى يقعان) يعنى جملا عامين لشمولهما الواحد والاثنين والزيادة والمذكر والمؤنث (قوله انفسهما بايراد صيغة الجمع في تسمية المذكر والمؤنث) وهذا اصل في كل مضاف الى ضمير التثنية مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه لكراهة اجتماع التثنيين مع كمال اتصالهما لفظا ومعنى فيقال نفسا زيد وعمرو وغلاماها ولا يقال نفساها بل انفسهما (قوله باختلاف الضمير في كله) وجميعه وعامته كذا في تسهيل ابن مالك (قوله وهي اجمع) لادلاله على الاجتماع عند الجمهور خلافا للمازنى والمبرد كذا في الرضى (قوله واجمعون في جمع المذكر) اى العاقل (قوله او اجمع) اى الجمع الذى يجعل في حكم الواحدة وهو غير اجمع المذكر السالم (قوله وجمع في جمع المؤنث) وما فى حكمه من جمع المذكر الغير العاقل وجوز الاندلسى في العاقل الغير السالم ايضا (قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد) بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جواز جاءنى الانسان كله من غير أن يراد به الانسان فقد أفسد من أصلح قول المصنف ذو اجزاء بتأويله بذى متعدد افرادا كان واجزاء (قوله يصح

افتراقها حسنا او حكما) قيل لا يكفي الافتراق الحسى بدون الافتراق الحكمى فذكر حسنا لغو وفيه نظر لان المصنف حكم بصحته في المفرق الحسى ولا يحصل الرد عليه من غير نقل من الائمة العربية بناء على انه يلغو التأكيد بكل في المفرق حسا بدون الافتراق الحكمى لانه يمكن دفعه بان الافتراق حسا يوم الافتراق في الحكم في بادى الرأى فيحسن التأكيد بكل بهذا القدر **(قوله بخلاف جاءنى زيد كله)** ومثله اختصم الزيدان كلاهما عند الجمهور لعدم صحة افتراق الزيدين حكما وخالفهم المبرد وقيل هو خلاف القياس والسباع وفي مخالفة القياس نظر لان الافتراق حسا حسن ذكر التأكيد لدفع ما يوهمه الافتراق الحسى من الافتراق الحكمى قبل التأمل في الحكم **(قوله اكد ذلك الضمير اولا)** كأنه دل عليه المصنف بالمثال ولا يخفى انه لاوجه للفصل بين هذا الحكم وبين بيان النفس والعين كما لاوجه للفصل بين قوله ولا يؤكده بكل واجمع وقوله واكتع واخواه مع شدة اتصال اكتع واخويه باجمع وشدة اتصال هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم منه ان الحكم السابق يشمل اكتع واخويه ولهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع **(قوله واكتع واخواه اتباع لاجمع)** وطريق الجمع بين الفاظ التأكيد وكيفية ترتيبه ان يقول فتأمل فاعرف **(قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع)** يخرج من التعريف البدل من المنسوب نحو ضيف زيد اخوك والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه **(قوله اى يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع)** لما كان من الين ان ليس البدل مقصودا بما نسب الى المتبوع اذ ليس المقصود من جاءنى زيد اخوك اخاك تكلف لتصحيح التعريف بان جملة بمعنى يقصد نسبه بنسبة ما نسب الى المتبوع وبعد فيه نظر لان نسبة الحجى الى الاخ ليست مقصودة بنسبه الى زيد بل نسبه الى زيد مقصودة من ضم المسند الى زيد ونسبه الى الاخ مقصودة من ضمه اليه فلا بد من زيادة تحمل وهو أن المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل الغلط فان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع والتلفظ بالمتبوع سهو او حال نسبه من تقريره وتمكينه في الذهن كما في البواقي **(قوله دونه اى دون المتبوع اى لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة)** فضير دونه راجع الى المتبوع وهو حال من المستر في المقصود اى متجاوزا عن المتبوع في كونه مقصودا فقد غفل عما نسب عليه الشارح من قال دونه طرف لنسب او حال من المستتر في اى متجاوزا من المتبوع فانه حينئذ يكون المعنى انه تجاوز ما نسب الى المتبوع المتبوع في انه نسب اليه والحاصل انه نسب الشيء الى المتبوع ولم ينسب المتبوع الى المتبوع ولا يحصل له كما ترى **(قوله بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع)** اى حقيقة او حكما كما في بدل الغلط فانه وان لم تحمل

(توطئة)

توطئة بل كان سبق لسان لكنه في حكم التوطئة فانه في حكم الساقط وموجب التقرير
 والتمكن في حق البدل **(قوله)** وليس نسبة مانسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد
 يقال الظاهر أن يقول على طبق ما ذكر في شرح التعريف اذ ليس المقصود نسبة عدم
 القيام الى زيد بنسبته الى احد في الكلام قلب وليس بذاك والقلب في امثال هذا
 المقام بعيد عن القلب والمعنى ليس نسبة مانسب اليه الى احد من عدم القيام مقصودة
 بالنسبة الى سبب النسبة الى زيد بان يكون القصد اليها بسبب تقرير النسبة الى
 زيد او بالقياس الى زيد بان يكون قصدها باعتبار زيد وتقرير النسبة اليه ولا يخفى عليك
 انه يندفع الاشكال عن تعريف البدل بمثل ماسمعه في تعريف العطف من ان معنى كونه
 مقصودا بالنسبة دونه ان يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره وكأنه قصد الى التنبه على
 طريق آخر في الدفع **(قوله)** اي بدل هو كل المبدل منه لا يخفى ان المركبات الاضافية
 الاربعة صارت اسماء للاقسام الاربعة كعبد الله علما وان عطف البعض على الكل
 من قبيل العطف على جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثاني وهكذا في أخويه وهذه
 مسأحة شاعت في كلام المصنفين ولا يكاد يحتز عنه فيان ان الاضافة في الاولين
 بيانية وفي الآخريين لامية لادنى ملاسة بيان ماهو اصل معنى الاضافة لامناه
 المراد في المقام فلا يشكل انه كيف يعطف المضاف اليه بالاضافة اللامية على المضاف
 اليه بالاضافة البيانية وما اجيب به عنه من ان الاضافة في الاولين ايضا لامية فسهو
 بين اذ المقام ليس مقام الاضافة اللامية وكذا ما اجيب به من ان بين الحرف المقدر والمذكور
 فرقا فليعطف المجرور باللام المقدر على المجرور بمن المقدر وان لا يجوز العطف على
 المجرور بمن المذكورة اذ لا يحصل له **(قوله)** اما اشتغال البدل على المبدل منه الى آخره
 يخرج منه نحو جاءني زيد حمارة فانه لا اشتغال لاحدهما على الاخر فكأنه جعل وجه
 التسمية اكثر يا غير مطرد في جميع الافراد والمشهور اشتغال المبدل منه على البدل باعتبار
 تشويقه الى البدل وكونه دالا عليه اجمالا بحيث يبقى سامع المبدل منه منتظرا لذكر
 البدل وهذا وجه تحقيق مطرد بخلاف ما ذكره الشارح فانه كلام ظاهري غير مطرد
 ومن قال ينبغي ان يحمل كلام الشارح على هذا فقد وصى بما لا يحتمل **(قوله)** وبدل
 الغلط اي بدل مسبب عن الغلط جعل الغلط مصدرا والاولى جملة بمعنى غير المستقيم
 وجعل الاضافة اضافة الى المبدل منه فيكون الملابس قوية اذ هو الشائع في اضافة البدل
 ويمكن جعل الاضافة في الاقسام الثلاثة ايضا من هذا القبيل بدقة نظر جثا بها لمن هو
 اهلها فضلا من المنم كل نعمة دقها وجلها فنقول بدل الكل معناه بدل من كل المبدل
 منه حيث جرى به مجيع المبدل منه فهو بالبيان الثاني بدل منه بالبيان الاول فترك جميع

المين بالبيان الاول وحيء بحميمه بالبيان الثاني فلم يبق شيء من المتروك بلا بدل مما جرى به من التابع بدل عن جميع ما ترك من المبدل منه فيكون بدل الكل وبدل البعض بدل عن بعض ما قصد بالمبدل منه اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فقصد بز يديده لنسبة القطع اليه اجمالا فقيل يده ابدا لاليد المين اجمالا باليد المين تفصيلا فتفصيل اليد بدل عن اجماله فهو بدل البعض اذ غير البدل من المبدل منه ترك بلا عوض ولم يجد شيء من المبدل منه سوى اليد بدلا وبدل الاشتغال بدل عما اشتمل عليه المبدل منه وقصد حين ذكر المبدل منه لاشتماله عليه فهو بدل عما اشتمل عليه المتروك ولم يجد المتروك بدلا بل الواجد البدل ما اشتمل عليه المتروك فخذها راغبا ولا تتعجب من تبديل كلمات جم غفيرة فانه عمرة الانتباه ولا مبدل لكلمات الله ولا يشار كها فيه كلمات من سواه (قوله فالاول مدلوله مدلول الاول) ولم يقل مدلوله لانه اريد بالاول الثاني غير الاول وفي مثل هذا المقام يؤتى بالظاهر اظهارا للمغايرة (قوله يعني بتحدان ذاتا لان تحدد مفهومهما) لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما بل قد يكون نحو زيد ضربته اياه وكثيرا ما لا يكون وقوله وان اختلفا مفهوما يشير الى انهما قد تحدان ووجه تجويز عدم اختلاف مفهومي زيد واخوك انهما ذكرنا على وجه التمثيل (قوله والثاني جزؤه اي جزؤ المبدل منه) لم يرد ان الضمير راجع الى المبدل منه المعلوم في المقام لانه راجع الى الاول في قوله مدلول الاول بل اراد تعيين الاول وقوله والثاني جزؤه بتقدير والثاني مدلوله جزؤه وليس من عطف الثاني على الاول وعطف جزئه على مدلول الاول كما هو الظاهر والالكان عطفًا على عاملين مختلفين بدون ما هو شرط جوازه عند المصنف (قوله بحيث يوجب النسبة الى التبوع النسبة الى الملابس اجمالا) زيادة قيد في عبارة المصنف لا بد منه لاجرا ج بدل الغلط كما اشار اليه بقوله بخلاف ضربت زيدا غلامه (قوله بغيرهما) الاولى والواضح ترك باه الملابس والقول بان بينهما ملابس غيرهما (قوله نحو نظرت الى القمر فلنك) قيل فيه ان النسبة الى المبدل منه لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثلا لبدل الاشتغال وكذا المثال الاخير قلت اذا لم يكن في الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا وكذا اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رأيت برج الاسد فقال نعم رأيت درجة الاسد كأن المخاطب منتظرا لذكر البدل (قوله والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلظت بغيره) وفيه نظر لان التقصد الى البدل قبل الغلط وانما ذكر خلاف ما قصد بالقصد او النسيان او سبق اللسان فكأنه اريد أن يقصد الى البدل من حيث انه بدل يعني أن يقصد الى الابدال بعد أن غلظت بغيره فافهم ولم يقل بعد أن غلظت بالاول تفتنا (قوله اي نعم بدل المعرفة واجب) قال الشيخ الرضوي

(هذا)

هذا ليس الا في بدل الكل بل عند ابي علي بدل الكل ايضا مقيد بما اذا لم يشتمل فائدة فانها المبدل منه نحو قوله تعالى ﴿بالواد المقدس طوى﴾ اى مقدس مرتين (قوله لثلا يكون المقصود اقص) هذا وجه مطرد في الكل فعمل باطراده ولم يخصه ببديل الكل كما فعل المصنف وقال في بدل البعض والاشتمال انه لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المبدل منه تخصيص البديل اما بالاضافة اليه او بوصفه به هذا ولا يخفى عليك ان الوصف غير لازم لان الاضافة ايضا كالوصف جائز لنقصان النكارة الا ان يقال لم يساعد النقل مقتضى العقل فلذا خصه به (قوله نحو الزيدون لقيتهم اياهم) قال الشيخ الرضى ان هذا المثال تأكيد كيف وهو مثل ﴿اسكن انت وزوجك الجنة﴾ واتفقوا انه تأكيد قال الفاضل الهندي لا يبعد ان يقال لو قصد اسناد الفعل الى المنفصل وذكر المتصل توطئة فالضمير الثانى بدل ولو قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثانى من غير توطئة كان تأكيدا (قوله دبراء) پشت ريش عفاء لا غير نقباء سوده باى. وقوله ان كان فجر اى كذب يقال يمين فاجر اى كاذب (قوله قال اللهم صدق صدق) الظاهر يقول لان خبر افعال المقاربة لا يكون الا مضارعا (قوله وعليه الطير ثاني مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى المصير) ترك جاء بمعنى ودع لم بمعنى صير صرح بالثانى تسهيل ابن المبالك وجماله بهذا المعنى من دواخل المبتدأ والخبر وصرح فى القاموس بان ترك يكون بمعنى جعل ومن لم يعرفه قال جعل التارك بمعنى المصير لتضمن التارك معنى الجعل (قوله وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق) اى هذا الحد للاسم المبنى كما هو الظاهر بعد قوله اى الاسم المبنى فهذا انما يتم لو كان معرفة مبنى الاصل موقوفا على معرفة المبنى والاصل لكنه ممنوع لانه يمكن معرفته بما بينه فيما بعد من غير توقف على معرفة مفهوم المركب الاضافى (قوله اذ لو لم يعرفها) يعنى لو لم يعرف ماهية المبنى (لكان) اى تعريف الاسم المبنى (تعريفا للمبنى بالمبنى) فيلزم تعريف الشيء بنفسه هذا محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشيء بنفسه لو سلم انما يلزم لو كان تعريفا للمبنى المطلق اما اذا كان تعريف الاسم المبنى فليس الا تعريف الخاص بالعام ولا محذور فيه نعم لو كان تعريف المبنى المطلق يلزم ان لا يكون جامعا لخروج مبنى الاصل لانه لا يناسب مبنى الاصل (قوله مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضى) لم يبين مفهوم المركب الاضافى واكتفى بتعيين ما يصدق عليه لانه سبق معرفة مفهومه فى تعريف العرب ولا حاجة الى تقييد الامر بقوله بغير اللام اذ لا امر فى عرف النحاة الا بغير اللام (قوله والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف العرب هو هذه المناسبة) الاولى هو المناسبة فافهم (قوله او غيرها) وهو الاشارة الحسية (قوله فكلمة او ههنا منع

(الخلو) لائق الجمع كما يتبادر الى الفهم ويمكن جعلها مانعة الجمع ايضا بان يراد بما
 ناسب مبنى الاصل ما ناسب مناسبة موجبة للبناء وبما وقع غير مركب ما يكون سبب
 بناءه عدم التركيب ولاخفاء في ان سبب بناء هؤلاء غير مركب ليس عدم التركيب
 بل المناسبة ومن قال انه ليس للشك حتى ينال في التعريف فقد بعد عن السوق فان قلت
 يخرج من القسمين غاق صوت الغراب قلت الاصوات ليس من الاسم المبني لانها ليست
 موضوعات فليست كلمات فضلا عن كونها اسما وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد
 مناسبتها بها (قوله) اثارا لتقديم ما مفهومه وجودى لشرفه) او نقول التركيب
 في المعرب يقتضى الاعراب والمناسبة مانعة والمقتضى مقدم على رفع المانع شرفا
 وفي المبني المناسبة مقتضية للبناء في حال التركيب وعدمه بخلاف عدم التركيب فهو أحق
 بالتقديم او نقول عقد بحث المعرب لبيان اقسامه بحسب التركيب فالاهتمام به اكثر
 وعقد بحث المبني لبيان اقسامه بحسب المناسبة لا باعتبار عدم التركيب فالاهتمام فيه
 بالمناسبة اكثر تأمل (قوله) من حيث حركات او آخره) لان حيث انفسها فانه لا يقال
 للمبني الضم ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور ولا مطلقا لان
 يازيدان مبنى على الالف ويازيدون على الواو ولا رجلين على الياء ولا يقال لهذه
 الحروف ضم وفتح وكسر (قوله) والمراد ان الحركات البنائية لا يعبر عنها الى آخره)
 نبه به على ان المراد باللقب ما يعبر به عن شئ جريا على اللغة لا قسم العلم كما هو مصطلح
 الصناعة لان التعمير بها عنها لا بخصوصها لا اشتراكها بين الحركات الاعرابية والبنائية
 وغيرها (قوله) وحكمه) حقه ان يؤخر عن تقسيم المبني الا انه قدمه لان غيره
 جعله تعريفا للمبني فبه على انه حكمه الذي لا يعرف الا بعد معرفته فعقب تعريفه
 بقوله وحكمه تبيينها على وجه العدول هذا وفيه نظر لان حكم المبني مطلقا ليس
 ذلك بل حكم ما ناسب مبنى الاصل منه واما الذي بناؤه لعدم التركيب فحكمه
 ان يختلف آخره باختلاف العوامل (قوله) وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف)
 ولم يقل بعض الموصولات مع ان اى معربة وحدها قلقتها ولثلايتوهم انه على مذهب
 من جعل اللذان واللتان معربين لكن ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان المركبات
 قسمان قسم مبني من نحو خمسة عشر وقسم معرب وهو بعلبك قيل وينبغي ان يقول وبعض
 الكنايات ايضا يخرج فلان وفلانة (قوله) فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية)
 يعنى لايشكل حصر المبني في هذه الثمانية بما الشرطية والاستهامية والصفة والتامة
 ومن اقسامها سوى الموصولة لان المراد بالموصولات ليس مجرد الموصولات بل
 هو باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية موصولات كانت او غيرها ولايشكل ايضا

بفعل التي ليست بمعنى الامر لان المراد باسماء الافعال ليست مجرد اسم الفعل بل باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولايشكل ايضا بخمسة في خمسة عشر وبعمل في بعلبك فانه مبنى مع انه لم يدخل في اقسام المبنى لان المركبات باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يقتصر على بيان المركبات ولا يمثل وغير مع ما وان وان لدخولها هكذا في بعض الظروف (قوله المضر ما وضع لتكلم) المشهور عند النحاة وضع هذه الضمائر لمفهوم التكلم والمخاطب والغائب والتحقيق وضما جزئيات معينة لهذه المفهومات والتعريف اظهر فيما هو التحقيق وبهذا استغنيت عما تكلف الشارح لاخراجهما فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين وعلى طريقة النحاة ينبغي ان يحمل التعريف على ان المراد ما وضع ليستعمل في متكلم بعينه او مخاطب او غائب كذلك وبهذا ايضا اندفع لفظ التكم والمخاطب هذا ولئن شكرتم لازيدنكم وعلى التوجيهين لا بد من حمل متكلم واخويه على الاستغراق والعموم والتكرة قد تكون في الاثبات للعموم والمراد بكلمة ما اسم فلا ينتقض التعريف بحرف الخطاب (قوله) ويخرج بهذا القيد الى آخره) اى بقيد الوضع لكونه لاحد الامور الثلاثة ولهذا افرد القيد ولم يرد أن الغرض منه اخراجها فقط لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير الموصوفة بما وصف به الغائب بل انهما يخرجان فلا يرد النقص بهما وقوله فان الاسماء الظاهرة الى آخره بيان لصحة خروجهما مع انهما داخلان في الغائب ووجه الصحة انهما موضوعان للغائب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغائب المقيد والمراد أنه يخرج بهذا القيد على كل من تسمى المتكلم والمخاطب اما الثاني فظاهر واما الاول فامر المتكلم ظاهر واما امر المخاطب فحقى لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب الا ان يراد يتوجه اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب بخلاف انت فلا خصر الاوضح ان يقال من حيث انه مخاطب به هذا ومنهم من قال ويخرج الخ متعلق بالتوجيه الثاني واما خروجهما بالتوجيه الاول فلان المراد بالتكلم والمخاطب ذاتاها ولفظها موضوعان لمفهوميهما لاندائيهما وقيد الحثية لاخراج زيد اذا عبر به المتكلم عن نفسه وقس عليه حال المخاطب وهذا فرية بلامرية كيف ولا حاجة لاخراج زيد المذكور الى قوله يحكى عن نفسه في تهيد المتكلم واياك وان تحمل كلام الشارح على ما ذكره هذا القائل بشاهد أن القائل من تلامذته فله سمعه منه لان شهادة البيان اصدق وحمل اللفظ على ما هو الصحيح اليق (قوله) او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد) جعل التقديم رتبة داخل في التقديم لفظا لكن تقديرا

لانه انسب به منه لسائر الاقسام نعم يتجه عليه انه شاع مقابلة لفظا بقوله تقديره جعل
تقديره اذ اخلاصه ملتبس محل البيان (قوله من حيث المعنى لا من حيث اللفظ) اراد بالذكرة
من حيث اللفظ ان يكون المعنى مقصودا باللفظ باستعماله فيه والافعى اللفظ باعتبار انه
مدلول اللفظ مذکور لفظا (قوله فكأنه متقدم من حيث المعنى) اى كأن لفظ العدل
متقدم من اجل المعنى وتقدمه فضمير كأنه لفظ العدل وقوله من حيث المعنى لتليل والا
فينبى ان يقول فكأنه متقدم من حيث اللفظ (قوله فكأنه تقدم ذكره معنى) الظاهر
فكأنه تقدم ذكره لفظا (قوله فانما جاء في ضمير الشأن) لا يصح الحصر كما لا يخفى
ولو كان راجعا الى علة المحيى كان قوله لانه انما جىء به من غير أن يتقدم ذكره مستدركا
وكأن العبارة المحررة وانما جاء في ضمير الشأن قصدا الى آخره والضمير الراجع الى المتقدم
الحكمى قد يكون للتعظيم بل للاحتراز عن الضمير قبل الذكر او حذف الفاعل كما في
تنازع الفعلين (قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور) الاخصر الاوضح والاول
مرفوع ومنصوب ومجرور والثانى مرفوع ومنصوب (قوله الاول ضربت وضربت)
يقال الاولى ان تقول ضربت واضرب الى ضربين ويضرب بن ليكون افراد الضمير
المرفوع المتصل مستوفاة قلت اشار الى بيان الضمائر المتصلة بانها دائرة على التصريف
المعلوم فى الصرف فلم يفته الماضى والمستقبل وغيرها لكن اراد التنبيه على ان الضمير المرفوع
قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا (وقوله وعلى هذا القياس المجهول) فيه لطافة
فلا تجهل (قوله المنتهين اولهما) بدل من المستتر فى المنتهين بدل البعض من الكل
واشار به الى ان كلمة الى للاسقاط لالمد الحكم فلا يلزم عدم دخول ما بعدها فى الحكم
(قوله وانما بدأ بالتكلم) والصرفيون يندون بالغائب لتجرده عن الواحق ثم يراعون
اسلوب الترقى (قوله لان ضمير المتكلم اعرف المعارف) ثم الاعرف من ضمير المتكلم
الواحد (قوله وهو ان اجما) هكذا ذكره الباب وقال شارحه العباب اى اجما
من البصريين والا فالقراء جعل الضمير انت بكماله وباقي الكوفيين ذهبوا الى انه التاء
بتصريفه وان عماد (قوله وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان) ظاهره انه
مشترك لفظى والحق انه مشترك معنى فانه موضوع للمتكلم مع الغير ايا ما كان ذلك
الغير وايضا دلالة على اكثر من ستة معان لانه يدل على المثنى المخلوط والجمع المخلوط
ايضا بخلاف ضمير المثنى (قوله خاصة) فى القاموس الخاصة ضد العامة وهو حال من
فاعل يسترا ومن المبتدأ والتاء للتأنيث اى طائفة خاصة وفى الهندي التاء للمبالغة
او الخاصة مصدر كالعافية والتقدير خص خصوصا والجملة معترضة هذا ولك ان تجعل
الجملة حالا بتقدير قد خص خصوصا (قوله كما يتحدث فى آخر الكلمة المشتهرة) ظاهره

(يدل)

يدل على ان الفاعل المستر هو المحذوف وهو الذى ذهب اليه المصنف وقال الا ان النحاة لا يطلقون المحذوف على المستر كراهة لحذف الفاعل وهذا كلام ظاهرى والتحقيق ما سبق في اوائل الشرح وبلغنا فيه بلطف الله تعالى نهاية التحقيق فلا تغفل عنه ان كنت من اهل التدقيق **(قوله** اذا لم يكن مسندا الى الظاهر) لاجابة الى هذا القيد لان الكلام في بيان اشعار المرفوع المتصل حينما كان ولا يكون في المسند الى الظاهر لافي بيان وجود المرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضى الغائب بهذا القيد وقس عليه نظائره **(قوله** مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد) كأنه سهو من قلم الناسخ وفي الهندي واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وكان الشارح غيره الى الواحد او فوق الواحد لانه اخصر واوضح لانه لا يطلق في العرف المثنى على اثنين بل على اللفظ المخصوص والمجموع على ما فوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص فالصحيح انه ليس في الشرح مثنى او مجموعا والا فوق المشهور تفسير مطلقا بوحده او مع الغير وهذا يرشد الى ان مطلقا حال من المتكلم لا ظرف زمان اى زمانا مطلقا ولا منصوبا لقوله يستر مصدرا كان او حالا او ظرفا **(قوله** وفي الصفة مطلقا) ليس حالا من الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسم الفاعل والالوجب ان يقال مطلقة ولا من الضمير المرفوع كما يشعر به قوله وسواء كان اى الضمير مفردا الى آخره لاسواء كان الصفة والالوجب ان يقال سواء كانت مفردة او ممتاة او مجموعة مذكرة او مؤنثة لانه لا يصح حينئذ قوله سواء كانت اسم الفاعل بل ظرفا اى زمانا مطلقا سواء كان زمان كون الصفة اسم فاعل او غيره وسواء كان زمان كون المرفوع المتصل مفردا او غيره فقوله سواء كانت الى آخره بيان لمطلقا بمعنى زمانا مطلقا بحسب المعنى **(قوله** فلو كانت ضمائر لاتتغير) والصواب لما تغيرت وكأنه سهو من الناسخ **(قوله** فهما اى الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع) الظاهر حرفا التثنية والجمع **(قوله** لاجل شئ) نبه على ان اللام في قوله الاتعذر المتصل للتعليل لالوقت لانه علم في التعليل فتى امكن لا يعدل عنه وفيه تعريض لمن جوزهها هنا على السواء **(قوله** وذلك اى تعذر المتصل بالتقديم) قيل تفصيله قاصر لانه لم يشمل أقائم اتم وفاعل المصدر اقول أقائم اتم داخل في الفصل لغرض وهو رفع الالتباس اذ لو استتر لم يعلم انه المخاطب او الغائب او المتكلم ومنه فصل المفعول الثانى اذا التبس بالمفعول الاول بالاتصال واما اذا لم يتبس فالاتصال في باب اعطيت والافصال في باب علمت اولى ومنه فصل الضمير بعد انما فانه يجب عند الالتباس وعند عدم الالتباس لا يجب شهد به شرح المفتاح وانما يتم الثانى لو وجد فاعل المصدر الضمير غير مضاف اليه المصدر **(قوله** او بالفصل الواقع لغرض) لاجابة الى تقدير العامل للظرف ولا

يدعو اليه الغرض بل يصح تعلقه بالفصل كما يصح تعلقه بما قدره من غير فصل (قوله
 اى حذف عامله) يبنى ان يراد حذف عامله دونه اذ لو حذفنا معا لم يخرج من الاتصال
 كقولك زيدا ضربته فانه في تقدير ضربت زيدا فلم يخرج الضمير بحذف عامله من الاتصال
 (قوله او حر فواو الضمير مرفوع) لا يقال الاولى غير مجرور او منصوب لئلا ينتقض بضمير
 انه فانه مرفوع المحل كما انه منصوب المحل لانا نقول المراد بالرفوع ما هو ضمير مرفوع
 في اصطلاح باب المضمير (قوله او بكونه اى كون الضمير مستداليا اى الى ذلك الضمير
 صفة جرت) المراد بالجر بان ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا ولو قال او بكونه صفة لم يخرج
 على من هي له لكان اشمل لدخول اقامتم فيه فان قلت لاحاجة الى قوله او بكونه صفة جرت
 على غير من هي له بعد قوله او بالفصل لغرض لان الفصل فيه لرفع الالتباس قلت يجب الفصل
 فيما لا يلبس ايضا وبهذا ظهر وجه قوى لاختيار التمثيل بما لا التباس فيه وانما قال صفة
 لان الفعل الجارى على غير من هو له لا يجب فيه الضمير المنفصل بالاتفاق على ما فى الرضى
 (قوله لانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر) الاولى انه جعل انفصال الضمير
 علامة لرجوعه الى ما هو خلاف الظاهر نعم وجه المناسبة يجعل الانفصال علامة ان
 خلاف الظاهر اولى بما هو خلاف الظاهر والاحسن ان المقام يقتضى الاتيان بالظاهر
 فى مقام الالتباس فالضمير فيه حل محل الظاهر فكما لا يتصل الظاهر لا يتصل الضمير
 ولا يخفى عليك ان مقتضى لما جعل جوابه ماضيا (قوله انما قال من هي له لاما هي له)
 لاختفاء فى ان الاولى بل الصواب ما هي له وما ذكره من النكتة لا يسمن ولا يبنى من جوع
 مع ان كون العقلاء اصلا فى جريان الصفة عليهم ممنوع اذ الاصل ما هو الاكثر (قوله
 احتراز عما اذا تساويا نحو اعطاها اياها) قال سيبويه ان كانا غائبين جاز الاتصال وهو
 عربى لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز خلافا للمبرد قياسا على الغائب
 (قوله للتحرز عن تقدم احدا المتساويين من غير مرجح) قيل يرجح الاول فى نحو ضربه
 اياه بكونه فاعلا فى الاصل وفى اعطيته اياه بكونه فاعلا فى المعنى قلت الاحتراز عن التقدم
 بلا مرجح فى بادى النظر والترجيح كما ذكره محوج الى ضرب من التأويل (قوله وحكى
 سيبويه تجويز الاتصال) لم يقل حكى الاتصال ليعلم انه حكاية عن النحاة لاعن العرب
 وحكاية سيبويه عن النحاة دون العرب مع كمال تتبعه دليل ضعفه كما صرح به فقال انما
 هو شئ قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحرف غير موضعها واستجد المبرد مذهب
 النحاة (قوله وان شئت اوردته منفصلا) قال الرضى الاولى فى ثانى مفعولى باب اعطيت
 الاتصال وفى ثانى مفعولى باب علمت الانفصال (قوله ورعاية الاصل اولى من رعاية
 المشابهة بالمفعول) لم يقل من رعاية العارض اشارة الى جهتي اولوية احدهما الاشارة

(بذكر)

بذكر الاصل الى الترجيح بالاصالة وتانيهما الاشارة بذكر المشابهة بالمفعول الى ترجيح
الظهيرية لان الظهيرية حقيقة والمفعولية تشبيهية (قوله والاكثر لولانت الى آخره)
لم يقل لولانت وعسيت الى آخرهما فيكون اخصر للتايثوم انه يجب استعمالهما
معاً ولما رفع هذا الوهم جمعهما في قوله وجاء لولاك وعساك اه لعدم خوف التباس
المقصود بغيره لكنه غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري ولو غيره الى ما هو المتعارف
في التعريف لكان اولى وفي تعيره مع فوت كمال الموافقة ايها خروج ضميري المتكلم
عن الحكم (قوله الى ان لولا في هذا المقام حرف جر) كأنه جعله في حكم حرف الجز
ومحمول عليه فانه في معنى اللام التعليلية كان قوله لولاك لكان كذا في معنى لم يكن كذا لوجوك
(قوله فهما ايضا الاخفش تصرف في الضمير) والتصرف فيه لكونه معمولا اولى
لان المعمول محل التصرف وكذا لكونه متأخرا لان التأويل في التأخر تأويل عند
الحاجة (قوله ونون الوقاية مع الياء) نون الوقاية مبتدأ مع الياء خبره لازمة حال
من ضمير الظرف وقوله وانت مع النون الى آخره وقوله ويختار في ليت الى آخره
وعكسها لعل حمل معطوفات على الحال وقوله ويختار مستثنى من التخيير وكذا
عكسها لعل او قرينة على ان المراد باخوات ان ماعدا ليت ولعل (قوله لتق آخر
الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر) وهي كسرة تكون في آخر
الكلمة لامطلق الكسرة ولذا لم يتحاش عن كسرة نون الوقاية مع ان الحرف ايضا
يجب ان يسان عن اخت الكسرة لانها لكونها على حرف واحد ليس كسرتها اخت
الجر ومن ههنا ظهر أنه لو قال لتق الماضي عن الكسرة الى آخره لم وان ذكر الاخر
مما لا يحتاج اليه (قوله ولهذا سميت نون الوقاية) اي نون هي سبب الوقاية او نون
هي للوقاية تأمل (قوله بخلاف كسرة تضرين لانها في الوسط حكما) لشدة
امتزاج ياء الضمير فيه لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول ولكونه علامة الاعراب
بعد الياء المتأخر عنه (قوله وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها)
لا يخفى ان العروض مشترك بينه وبين ما قبل الياء وانه يقوى مماثلتها للجر فالاولى
الاعراض عنه والتمسك بانه كالكسرة حيث لم يعد معها المحذوف لالتقاء الساكنين
(قوله وليت) لالتخيير في ليت ولعل لانه عبارة عن مساواة الامرين بخلاف الاختيار
فالاولى ان ليت ولعل مستثنيان عنها (قوله تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما
الى آخره) ويحمل لعل على لغاتها (قوله ويتوسط بين المتبدا والخبر) فيه تجريد
وتاكيد لان حق المتبدا والخبر ان لا يقع بينهما فصل (قوله قبل العوامل) اي
اللفظية لانها المتبادر ولا حاجة اليه الا انه ذكر توطئة لقوله وبعدها وما وان لم يكونا

بمدالعوامل مبتدأ وخبر لكن يصح التمييز عنهما بالمبتدأ والخبر حقيقة لان المبتدأ والخبر ليسا مشتقين حتى يجب اتصاف ما قصد بهما بمفهومهما حين تعلق الحكم بهما وليس التركيب من قبيل رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه لانه تعليق بالمشق وجمع بين الحقيقة والجاز فن تمسك في كون ما نحن فيه حقيقة يكون هذا التركيب حقيقة فقد غفل والقول بانه من الجمع بين الحقيقة والجاز او من قبيل عموم الجاز بعيد عن الصحة والجاز (**قوله** مطابق للمبتدأ) ولا يصح ان يجعل مطابقا للخبر كما يكون في الضمير فلا يصح كون ضمير المرفوعات هو ما اشتمل فضلا على تقدير كون المرفوعات مبتدأ فن تمسك به في دعوى انه قد يطابق الخبر فقد سمي (**قوله** ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف) فاراد بيان الفصل على وجه لا يكون فيه اختلاف اذ كونه على صيغة ضمير مرفوع منفصل متفق وان اختلف في كونه ضميرا وبعد كونه ضميرا في كونه ضميرا مرفوعا كما استعرف وفيه ان قوله صيغة ضمير مرفوع يتبادر منه انه ليس بضمير مرفوع فليس مشتركا بين الجمع وامرا متفقا فاخياره للتنبية على رجحانه عنده (**قوله** يسمى هذا المرفوع فضلا) الاولى يسمى صيغة هذا المرفوع فضلا وكان الشارح تسامح لظهور المراد (**قوله** وذلك التوسط ليفصل) اشارة الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فضلا وذلك لان اللام المقدرة بعدها ان لام كي ومعناه سبية ما قبلها لما بعدها والسبب لفصله بين كون خبر المبتدأ نعتا وخبر التوسط لالتسمية (**قوله** لان الفصل انما يحتاج اليه فيها) فيما اذا كان المبتدأ على اصله وهو التعريف ولما لم يحتاج الى الفصل فيما هو الاصل من المبتدأ المعرفة للخبر النكرة حمل عليه ما احتج اليه من المبتدأ النكرة فلم يتوسط بينه وبين خبره ضمير الفصل (**قوله** او اقل من كذا) او فعلا مضارعا عند الزجاج تمسكا بقوله تعالى ﴿ومكرا ولئلك هو بيور﴾ ورد بانه محتمل كونه مبتدأ او تا كيدا كما في ﴿وانه هو انحك واجبي﴾ وزيف بان تا كيدا للظاهر بالمضمر لم يعهد ولا يخفى ان كلامه على السند الاخص (**قوله** اقتصر على مثال اقل من) اقول اقتصر لان الدخول فيه مع الاستثناء عن الفصل كل استثناء فيكون فيه ايضاح الغير بطريق الاولى (**قوله** وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ) لو كان معنى الجمل مبتدأ الحكم بكونه مبتدأ احتاج الى هذا التوجيه واما لو كان معناه كما هو الظاهر انه يجعله في الاستعمال من افراد المبتدأ فلا يحتاج الى هذا التوجيه لان جمل شئ متصفا بمفهوم شئ لا يتوقف على معرفة مفهوم ذلك الشئ (**قوله** وحينئذ الرفع متعين) لم يقل الرفع متعين بالخبرية لتعيينه فيما سبق (**قوله** وينتقدم قبل الجملة) اى الخبرية الاسمية او الفعلية ايضا بشرط ان يدخل عليها نواسخ المبتدأ

واخبر نحو **(فانها لاتسمى الابصار)** **(قوله)** ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع مقدما من غير سبق مرجع) مقتضى صيغة التقدم ان يكون هناك متأخر فهو اخرجه في هذا التوجيه عن مقتضاه وجعله مجرد أن لا يسبق عليه المرجع وهذا خروج عن مقتضى التقدم وجعل الجملة غير مضاف اليه للمتقدم وهو معنى هذا التركيب فقد اخرج التركيب ايضا عن مقتضاه ولا يخفى انه في غاية البعد وان ساء بعض الناس وجهها وجيها وقوله وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا يشعر بان التقييد بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم عن الاعمية لالاحتراز عن متقدم لم يسبق عليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم ما يحترز به عنه مع ان هناك ما يحترز به عنه وهو ضمير نعم رجلا وضمير ربه رجلا ولا يبعد أن يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلها بلا فصل ذكر ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشأن والجملة تمييز للضمير او بجملة معترضة **(قوله)** قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام جعل الجملة للجنس ليجعل الجملة بعده لحصة منه فيتعاران ردا على من قال وضع الظاهر موضع المضمرة لان تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شأنه فكان من مظان التقرير ولا يخفى ان ما قيل اهون مما ارتكبه قد بر احسن التدبر واختر **(قوله)** ويحسن تأنيته اذ كان العمدة فيها مؤنثا) وجه حسنه انه المسموع واما تأنيته بتأويله بالقصة من غير كون العمدة فيها مؤنثا فمجرد قياس خال عن السماع كما حققه الرضى **(قوله)** والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشأن والقصة جملة معترضة) بين الموصوف والصفة اعنى قوله يفسر الى آخره **(قوله)** فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم) لا يقتضى الدخول في القاعدة ان يكون له دخل فيها وعللة لثبوتها بل يكفى ان يكون لتقييد الضمير الغائب وتعيينه **(قوله)** وايضا يلزم استدراك قوله الى آخره) فيه بحث لانه قاعدة اخرى مبينة لوجوب تفسيره بهذه الجملة دون امر آخر من تمييز او حرف تفسير اعلم انه يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجع اذا تعين المرجع من غير حاجة الى مفسر ويصح ان يكون ضمير الشأن منه باعتبار أنه راجع الى الشأن والقصة لتعيينه في المقام فيكون مابعد خبرا صرفا لا تفسيريا للمضمرة واثبات انه لم يرجع الى الشأن المتعين في المقام وذكر على الابهام ففسر دونه خرط القناد **(قوله)** فعلى هذا لولم يحتمل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم) لما رأى ان توجيهه السابق بقوله يتقدم بعيد ايدته بتوقف تمام القاعدة عليه اذ لولاه لانقضت بهذا القول ووجه الانتقاض انه لا يجب تفسير هذا الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد بان يقال الشأن هو قيام زيد ولا يخفى عليك ان هذا التركيب مصنوع مستغنى عنه بمجرد هو زيد قائم فلا مبالاة بانتقاض القاعدة به **(قوله)** واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا) فالاولى عدم الفصل بين هذا التفصيل والمتصل بالمنفصل **(قوله)** فان كان

عامله معنويا) لمبات بحق التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفا فهو مرفوع
كان منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون مستترا والا فبارزا (قوله فانه لا يجوز اصلا
لكونه عمدة) يريد عمدة لادليل عليها الاستقلال ما بعدها والا فابتداء مع كونه عمدة محذوف
(قوله ومثاله) اى مثال الحذف الضعيف ان من يدخل الكنيسة واتما جعل اسم ان ضمير
الشان لان كلمة ان لا يدخل على كلم المجازاة كتب الشارح في الحاشية الكنيسة معبد
التصارى الجآ ذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية (قوله فانه مع كونه منصوبا لازم)
فليس حذفه حذف ضمير مراد بل لادليل عليه لان التزام حذفه جعل حذفه جادة لاهل
اللسان وطريقا وانحما (قوله مع ان ان المفتوحة اقوى شها بالفعل من المكسورة)
فيه بحث لان ان المفتوحة كمدزنة وان المكسورة كفر تأمل (قوله وهى ذا اى
اسماء الاشارة ذا حال كونها) فيه ان ذاليس خبرا بل الخبر المجموع فليس ذا فاعلا
للنسبة حتى يصح جعله ذا حال بل الفاعل هو المجموع من حيث المجموع تدبر ولولا
هذه التقيصة لكان لتوجيهه الفضيلة وقيل خبره محذوف اى هى حسنة (قوله ان هذان
لساخران على احد الوجوه) تانيها ان ههنا بمعنى نم وتالها ضمير الشان محذوف
هكذا نقل عنه في الحاشية ويرد الوجه الثانى ان لام الابتداء لا يدخل على خبر المبتدأ
والثالث ان حذف ضمير الشان ضعيف (قوله وتة وذه قلب الالف والياء) اى
الالف من ذا والياء من ذى فالأظهر اى الياء (قوله بوصل الياء) الحاصل من الاشباع
او من ابدال الالف بالهاء والياء معا (قوله ولا يثنى من لغاته) اى لا يورد على صورة
الثنى والا فلا تشية فى المعنى بل اللفظ تمامه موضوع لمعينين ولو كان مثنى لم يكن
فى مفهومه تعين لان المعرفة لا يثنى الا بعد التنكير (قوله اذا كان مقصورا يكتب بالياء)
لان هذا حال الالف المجهول اصلها ولذا كتب فيه الواو لئلا يلتبس اولى بالى
حرف جر ولا يكتب بالالف الممدودة اذا اتصل به كاف الخطاب ولا يظن انها تكتب
بالياء فى اولئك لان المكتوب فيه مركز الهمزة (قوله فهو ليس فى الحقيقة منها)
يعنى من فوائد كلمة اللقوق التنبيه على انها ليست فى الحقيقة منها على ما يوهمه شدة
الامتزاج وكتابه كحروف الكلمة ولم يقل ويتصل بها لئلا يوهم عدم جواز الفصل
بينها وذا مع انه بكلمة انا واتم وهو واخوانها كثير ومنه قوله تعالى ﴿ها اتم اولاء﴾
(قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها) قيل يمتنع وقوع الظاهر موقع ضمير افعال
وفعل وتعمل مع انها اسماء وفيه ان ضمير افعال مثلا ليس من مقولة الصوت واللفظ بخلاف
ما نحن فيه فافتراقا وقيل الدليل على حرقتها انه غير مستقل بالمفهومية ومعنى ذلك اى
بسكون التاء ومعنى ذلك آنت ولا يبعد أن يقال لا يكون فى التركيب اسم لا محل له من

الاعراب فيكون الكاف في ذلك حرفاً (قوله وهي اى حروف الخطاب خمسة) تأنيث خمسة لتذكير ميمها وهي حروف الخطاب والحرف يذكر ويؤنث ولو اعتبر تأنيثه هنا وقال وهي خمس لكان فيه تقرير لحرفية حروف الخطاب الا انه راعى المناسبة بقوله في خمسة (قوله مضروبة في خمسة) جعل قوله خمسة في خمسة لافادة ضرب الخمسة في الخمسة وهو ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون المراد وهي خمسة موجودة في خمسة من اسم الاشارة فيكون خمسة وعشرين (قوله وبما قلنا من انواع الى آخره) يعني يرتقى مايتصل به حروف الخطاب بلا خلاف الى ستة فلا يرد أن ماعدت من الواحدة سبعة (قوله وذلك للبعد وذلك للمتوسط) لا يستعمل الكاف الا للمتوسط او البعيد واللام للتصيص على البعيد (قوله ولما رأى المصنف) ونحن نقول نبه على ان حكمه هذا مستند الى تتبعه ومشاهدته الاستعمال ويؤيد ما ذكره انه لم يقل وهي ذاللمذكر القريب (قوله ولا يبعدان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك) يبعده ان ذلك هناك مشار اليه متوسط يستحق ذلك (قوله على سبيل التشبيه) بالمكان سواء كان ذلك الغير زماناً نحو ﴿هناك الولاية لله الحق﴾ او غيره وقوله واما ماعداها اشارة الى وجه صحة تخصيص الاختصاص بالمكان بهذه الالفاظ وهو أن غيرها من اسماء الاشارة يستعمل حقيقة في المكان وغيره وبينها وبين ماعداها فرق آخر اذا استعملت في المكان وهو أن هذه الالفاظ لا يكون الاظروفا والمستعمل في المكان بما عداها لا يلزم ان يكون ظرفاً (قوله او لا يصير جزءاً تاماً ان كان يتم من الافعال الناقصة) نبي تفسير الكلام على القولين في الافعال الناقصة القول الثاني انه لاحصر لها والاول انه منحصر فيما ضبط وماعداها مما التزم بعد مر فوعه منصوب افعال تامة لا ينفك عن الاحوال فالمنصوبات بعدها احوال وقدم ما هو الراجع في البيان الا انه جعل المنصوب هنا تمييزاً ولا يبعد ولو جملة حالاً لكان اوفق بما تقرر في محله وجعل بعد كونه فعلاً ناقصاً بمعنى صار وهو غير ظاهر والظاهر أنه بمعنى كان وجعل الجزء التام بمعنى الجزء الاوّل و اراد بالناقص جزء الجزء وهذا انما يتم لو كان المبتدأ او الخبر او المفعول بمجموع الصلة والموصول وليس كذلك بل هو الموصول والصلة تفسير له ولا نصيب له من اعراب الموصول فمعنى قوله الابصلة الامقارنا بها لا مأخوذاً معها وعلى هذا ينبغي ان يسلك في بيانه ما اشتهر في امثال لا يتم الدليل لا يتم البيان من ان البيان تمام بدون التمام والتركيب كناية عن نفي البيان والدليل فالعنى هنا ما لا يكون جزءاً الامع صلة (قوله ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة) لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط للاسماء الشرطية نحو من تضربه اضربه وما تفعله افعله الى غير ذلك لانا نقول من في قولنا من تضرب مفعول تضرب

فهو جزء بدون جملة وبهذا عرفت ان من قال بل يجب ان يحمل الصلة على الاصطلاحى والالزم تقضى الحدت بمن الشرطية فقد سها سهوا بينا (قوله) وذكر العائد مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة الى آخره) لا يخفى انه تكلف ومع ذلك يلزم ان يكون ما لا يتم جزأ لقوا لدخوله في مفهوم الصلة (قوله) ولما كانت الصلة) يعنى ليس المقصود تعريف الصلة كما هو ظاهر السوق حتى يرد أن التعريف غير مانع (قوله) عنهما بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم جزأ الا بصلة جملة خبرية) نعم ما قيل لو قال الموصول ما لا يتم جزأ الأجملة خبرية وضمير له لكان اوضح واخصر (قوله) او ما في معناها) لاحاجة الى هذا التأويل لان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما مركبان تامان خبريان (قوله) والعائد ضمير لا غير ضمير) لم يفرق المالكى في التسهيل بين العائد الى المبتدأ والموصول فالحق ان المراد بالضمير اعم منه وما ينوب منابه (قوله) وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول) اى اسم فاعل مع ما يتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرها وكذا اسم المفعول يريد أن صلة الالف واللام من بين الجمل هذه الجملة فالتعرض لها ليس لانها لم يدخل في تعريف الصلة وان الصلة المعرفة ماعداها بل لاختصاص الالف واللام ببعض الجمل وهو اسم الفاعل مع فاعله واسم المفعول مع مرفوعه والاولى ان يقول وصلة الالف واللام فقط اسم فاعل او مفعول لا غير ولا يجوز أن يكون صلتها صفة مشبهة ولا اسم تفضيل لانها لبعدها عن الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لايتأولان بالفعل فلا يصيران بمعنى الجملة (قوله) وهى اى الموصولات) يعنى المرجع مأخوذ من السياق (قوله) و اى) اى مضافا الى معرفة لفظا او تقديرا بمعنى الذى وفرعيه وكذا قوله و اية بمعنى التى يريد به وفرعيه (قوله) المنسوب الى بنى طلى) قلبت في النسبة احدى اليائين القا والاخرى همزة تخرزا عن اجتماع الياءات (قوله) وذا بعدما) جوز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما استفهامية كانت او لا ولم يجوز البصريون الا فى ذا بشرط كونه بعدما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدة كما قوله تعالى ﴿ من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا ﴾ اى من الذى فان ذا زائدة اذ بعده موصول (قوله) والعائد المفعول) سوى العائد الى الف واللام فانه لا يجوز حذفه خلفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها (قوله) لا اذا كان فاعلا) يعنى التقييد بالمفعول لاجراخ الفاعل فلا يرد أن الحذف لا يخصه بل يعم الجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان عذر التقييد ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر فلذا خصه وحذف المرفوع اذا كان مبتدأ يجوز بشرط ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعداى او يطول الصلة كقوله تعالى ﴿ وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله ﴾ فانه طالت الصلة بالمطف عليه وحذف الجرور بشرط

(ان)

ان يجز بحرف جر متعين يطلبه الصلة او باضافة صفة ناصبة به تقدير نحو الذى انا
 ضارب زيد اى ضاربه (قوله باب الاخبار بالذى) تقييد الاخبار به لانه اول ما يعرفه
 المتعلم من الموصولات اولانه جرى العادة بالتمرين به والا فهو جار فى كل من الموصولات
 فتقول من ضربته زيد وما فعلته خير (قوله او ما يقوم مقامه) يريد به الالف واللام
 وحينئذ المراد بالذى الذى وفروعه اذ قد يلزم ان يجز بالذات مثلا ولك ان تدرجه
 فى قوله او ما يقوم مقامه وقوله فيما تعلمه ماضى التعلم لامضارع العلم فاعرفه (قوله بعد
 بيانهم طريقة الاخبار) يشعر بان تمرين المتعلم كان بعد تعليمهم طريق الاخبار وذا غير
 لازم لان الامر بالاخبار يجوز ان يكون قبل التعليم فيذكره فيه مسئلة تصوير الذى
 ووضع الضمير موضع الخبر عنه وتأخير الخبر عنه لانه من فروع المسائل النحوية وليس من
 موضوعاتهم فى هذا الباب تأمل (قوله اى باستعانة الذى) اى بما يعبر عنه بالذى قاله
 صلة الاخبار (قوله صدرتها) هذا يشعر بان يكون من مواضع وجوب تقديم المبتدأ
 ان يكون موصولا ولم يذكر فى موضعه فى شئ من كتب النحو فلعلهم ارادوا التصدير عملا
 بما هو الاصل فى باب المبتدأ (قوله اى فى موضع ما هو مخبر عنه بالذى) يريد ان التعبير
 بالخبر عنه باعتبار ما يؤول ولك ان تريد بكلمة عن التعليل اى المخبر عن جهته وبسببه
 (قوله واخرته اى المخبر عنه عن الضمير) اعتبر التأخير بالنسبة الى الضمير والظاهر
 اعتباره مقابلا للتصدير فيكون بالنسبة الى الجملة (قوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول
 منها) يشعر كلامه بان لك فى الاخبار عن زيد فى المثال المذكور اخذ اسم الفاعل
 او المفعول فتقول الضاربه انا زيد او تقول المضروب لى زيد فتنبه ونبه بالتعليل على
 ما صرح به الشارح من شروط الجملة الفعلية ولذا اتى به مع انه ليس من دأبه تعليل المسائل
 (قوله كالمسين وسوف وحرف النفي) فيه بحث لان السين تقييد التأخير كما ان صيغة
 المستقبل تقييد ذلك وصيغة الماضى التقديم فاذا لم يبالوا فى الاخبار بالالف واللام بقوت
 الزمان الدال عليه الجملة جازان لا يبالوا بقوت ما يفيد السين او سوف فانه بمنزلة الزمان
 ولانه يجوز ان يؤخذ من الفعل المنفى اسم الفاعل المدلول فيقال فى الاخبار عن زيد
 فى لم يقم زيد اللاقائم زيد فان قلت ينبغى ان يصح الاخبار عن زيد فى زيد قائم بالالف
 واللام فتقول القائم زيد قلت القائم الذى جزء الجملة الاولى مفرد والذى فى القائم جملة
 وفى معنى الفعل فلا يصح قيام احدهما مقام الآخر (قوله ووضع عائد الموصول
 موضعه) هذا عند التفصيل امران وضع الضمير موضع الخبر عنه وجعله للموصول
 فالامور اربعة فاحفظها ليسهل عليك استنتاج جميع ما ذكره (قوله فى ضمير الشأن)
 قيل الافع فى الضمير المبهم (قوله المصدر العامل) الاخصر الاوفرو العامل (قوله

والحال) الاولى مايجب تنكيره فاعرفه يزدك تميزا (قوله وما الاسمية) تحقيق لما
الموصولة وبيان انه ليس مما يختص بالموصولات وكذا ما ذكر في اخواته فليس بيانا
لما ليس بموصول في بابه تقريبا كما ظن ونبه بوصف ما على ان ما الموصولة مشتركة بين
المعنى الاسمي والحرفي ايضا ولما انجز تحقيق الموصول الى استيفاء هذه الكلمات استغنى
عن وضع باب لها وقس عليه بيان غير اسم الفعل في باب اسماء الافعال (قوله فانها اما
كافة نحو انما زيد قائم الى آخره) فيه انها قد يكون مصدرية وقد يكون زائدة ايضا
(قوله واستفهامية) باقية على معنى الاستفهام او مستعارة بمعنى من معان تناسب
الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار ويحذف الفها مع حرف الجر والمضاف
اذا لم يكن مع ذا واثباتها قليل (قوله ربما تكرر النفوس) قيل جاز أن يكون ما كافة
قاله المصنف ان النحاة اختاروا كونها موصوفة للتلازم حذف الموصوف واقامة الجار
والجور مقامه يعنى من الامر وذلك قليل الا بشرط فقد هنا والاولى ان يقال ان النحاة
اختاروه لاستغنائها عن تكلف من حذف المين او تضمين نكرة ما يستدعى كلمة
من او الحكم بزيادة من او جعلها للتبعض والمتبادر منه البيان بعد كلمة ما قوله له فرجة
جملة فعلية حالية متعلقة بالامر ومن جعلها صفة الامر بتأويله بالنكر تكلف ما لا يعينه
(قوله وتامة قيل) اى غير محتاجة الى صلة او صفة قلت او موصوف وقوله بمعنى شىء صفة
لتامة ذكره تنصيحا على اختيار مذهب ابى على دون سيبويه ولك ان يجعله بيانا
لمعاني ما سوى الموصولة ويحصل الفائدة السابقة ضمنا (قوله وصفة نحو اضربه
ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان) او ضربا حقيرا او عظيما او نوع ضرب فان
التوصيف بما اما للتعميم او التعظيم او التحقير او النوعية ويتفاوت معناها بحسب
المقامات واختار المصنف كون ما صفة اسمية لاحرفية كما زعم البعض (قوله ومن لم يقل
ومن الاسمية) احتراز عن الحرفية الزائدة لعدم المبالاة بها اذ لم يثبتها البصرية (قوله الا
في التامة) ردت على ابى على حيث اثبتتها ومن المباحث المهمة التى لا ينبغي ان يدعه
الناظر في هذا المقام ان من بوجوهها لذوى العلم ولا يقع على ما لا يعلم الاتغليا وما لا يعلم
الا قليلا او لصفة العالم فيقول ما زيد في السؤال عن صفته وللمجهول ماهية وحقيقة
ومنه ماهية الشىء وهو فى الاصل ماهية نسبت الى لفظ ما والهمزة يزداد فى ثنائى مقصور
اريد به نفسه فيقال لفظ ماء ولاء قلبت الهمزة هاء او نقول انه منسوب الى ماهو على تقدير
جعل الكلمتين كلمة واحدة كذا فى الرضى (قوله والموصوفة نحو يا ايها الرجل)
خص الرضى كونها معرفة بالنداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة (قوله وهى
معرفة بالاتفاق وحدها) نص المصنف بقوله وحدها على ردة اعراب اللذان وذو الطائفة وقد

ضيق الشارح ماقصده بجعل بيانه مختصا بماهو المتفق فافهم **(قوله)** الا اذا حذف صدر
 صلتها) وكانت مضافة ويكون الصدر عائدا فيبنى على الضم وسيبويه يحيز اعرابها ايضا فان
 لم يكن مضافة فالاعراب **(قوله)** فيمن قرأ بالضم) اى عند بعض من قرأ بالضم فان
 منهم من جعله استفهاميا وجعل الجملة صفة شعبة بتقدير مفعول فيهم ايهم اشد **(قوله)** وفيما
 ذاصنت وجهان) ذالايجي موصولة ولازائدة الابدما ومن الاستفهاميين والاولى
 في ماذا هو او من ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد أن يكون بمعنى الذى واما
 قولك من ذا قائما فذا فيه اسم اشارة لاغير ويحتمل في من ذا الذى ان يكون زائدة
 وان يكون اسم اشارة كما في قوله تعالى ﴿امن هذا الذى﴾ فان هاء التنبيه لايدخل الا على
 اسم الاشارة والمقصود من بيان الوجهين في ما ذاصنت الاشارة الى ان اثبات ذا
 موصولة مبنى على الاحتمال وليس ثبوته بمحكم لجواز الحكم بزيادته فان قلت فواجه رفع
 الخبر قلت جعل صنت خيرا محذوف العائد الى المتبدأ وان كان قليلا وانما قال فيما ذاصنت
 احترازا عن مثل ماذا كان فان الرفع فيه لازم وجعل الشارح رفع مصدرا مرفوعا
 بمعنى المرفوع ولك ان تجعله فعلا مجهولا **(قوله)** ما كان اى اسم كان) الظاهر اى
 اسماء يقال كان هذه تحتمل التمام والتقصان والصورورة والزيادة ولايجب ان الثابت
 انسب ومن جق اسماء الافعال ان لا يكون لها اعراب كالماضى والامر وقيل هى
 مرفوع المحل بالابتداء فهو مبتدأ فاعله سد مسد الخبر كما في قولنا أقام زيد وهذا هو
 الذى اختاره المصنف فى ايضاح المفصل وان قاته بيان المتبدأ فى هذا الكتاب وقيل
 هى مصادر منصوبة بافعال محذوفة وينافى تقدير الفعل كونها اسم فعل **(قوله)** مثل
 رويد زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر) ولما هو بمعنى التعمدى ككون هيات
 مثلا لما هو بمعنى الماضى او اللزوم ولما هو اسم فعل وغير اسم فعل ولما هو اسم فعل فقط
 او لما استعمل فى معناه الاصلى ولما لم يستعمل فيه قط ورويدا ما تصغير مخفف الارواد بمعنى
 الرفق واما تصغير رود بالضم بمعنى الرفق عدى الى المفعول لتضمين معنى الامهال او جعله
 بمعناه **(قوله)** القح) فى الحاشية القح الخالص وفى القاموس القح بالضم الخالص من اللؤم
(قوله) وفعل بمعنى الامر المشتق من الثلاثى) يعنى الثلاثى صفة الامر بتقدير
 المشتق وتقدير الكائن اعرف ويصح ان يكون حالا من ضمير بمعنى الامر اى كائنا من الثلاثى
 ولايجب ان كون التنى قياسيا لا يقتضى ان يجيى من كل لفظ فى كلام العرب بل يقتضى ان
 لايجب التوقف فى اخذه على السماع فلك ان تاخذ فعال من كل فعل وان لم تسمعه من العرب
 فيكون فعال قياسيا يقتضى ان يصح لك ان تاخذ قوام من قام وان لم يجيى فلا ينافى كونه
 قياسيا عدم سماع قوام بمعنى قم على انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسيا ان بناءه

وكون بناءه على الكسر قياسان غير متوقفين على السماع فافهم **(قوله الا نادرا)**
 هو قر قار بمعنى صوت من التصويت وعر عار اى تلاعبوا ايها الصبيان بالعرعة وهى
 لعبة لهم قال المبرد قر قار حكاية صوت الرعد وعر عار حكاية صوت الصبيان قيل فيه
 ان الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين ل قيل قار قار و عار عار وفيه ان معناه انه امر بحكاية
 صوت الرعد وحكاية صوت الصبيان فى مقام اللعب بهذه اللعبة واعلم ان قوله فاتفقوا
 على انه لم يأت الا نادرا معناه ان اسم الفعل بمعنى الامر لم يؤخذ من الرباعى الا نادرا
 الا ان فعال بمعنى الامر لم يأت الا نادرا لان فعال بمعنى الامر لم يأت من الرباعى
 وما ذكره من قار قار و عار عار ليس فعال كما لا يخفى **(قوله ولم يرق لى الى الآن دليل**
قاطع على تعريفه) وقال ان من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا اوصفة او مصدرا
 او علما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها
 منصرفة وهذا منهم دليل على ترددهم فى كونها مؤنثة **(قوله وحال كونه صفة**
لمؤنث) لم يحمى فعال صفة فى المذكر وجميعها يستعمل من دون موصوف وهى اما
 لازمة للنداء سماعا نحو يا فساق واما غير لازمة له وهى على ضربين احدها ماصار
 علم جنس بالغة كجياز للمنية وهى فى الاصل لكل ما يحمى اى ما يجذب ثم اختصت بالغة
 بجنس النايا والضرب الثانى مابق على وصفيتها نحو قواط اى قاطة كافية **(قوله كيف**
والاصل فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذلك الشئ منه) يرد
 عليه ان ثلث عدل عن ثلثة ثلثة وثلاثة ثلثة بتمامها ليست اسما بل لفظا مركبا من اسمين
 وخرج عن التركيب الى الاسمية الا ان يقال المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع
 اصله او نوع ما التام منه اصله **(قوله علما للاعيان)** حال من ضمير مبنى وقوله معرب
 مستغن عن التقيد به لجعل ضميره الى فعال للقييد فلا يحتاج الى ما قيل العامل فيه
 ما يستفاد من قوله معرب ومبنى اى مختلف فيه والا لاجتماع على معمول واحد عاملان
 او احتياج الى حذف معمول احدهما كما عرف فى باب التنازع **(قوله وقوله مؤنثا صفة**
علما وذكره للتنبيه الى آخره) فان قلت الاظهر أنه احتراز عن قظام اذا سمي به مذكر
 فانه ليس علما مؤنثا قلت هو علم مؤنث لان الزائد على الثلثة لا يخرج بتسمية مذكر به
 عن التأنيث بقى ان الاظهر أنه احتراز عن ذهاب اذا جعل عاملا للمذكر ولا يخفى ان بناء
 فعال علما مؤنثا للاعيان يتقضى بذهاب اذا جعل علما لمؤنث فانه لا يبنى اتفاقا الا
 ان يقال المراد بكونه علما كونه علما فى اصل وضعه من غير نقل عن غير العلم
 وحينئذ يتم كلام الشارح ايضا ان قيد مؤنثا ليس للاحتراز فتأمل **(قوله كقظام**
وغلاب) ها علم امرأة (قوله فاكثرهم يوافقون الحجازيين فى بناءه واقلمهم

(لا يفرقون)

لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون بأعراب الكل (فمضى قول المصنف معرب في بني تميم كلهم الا ما في آخره راء فانه ليس بمعرب في تميم كلهم بل عند اقلهم) **قوله** وجه الاكثرين ان الراء الى آخره (هذا وجه بديع ذكره الفاضل الهندي و اوضحه الشارح والمشهور في كتبهم وجه آخر وهو ان الامالة في ذوات الراء مستحسنة والمصحح له كسرها فالترزم **قوله** اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان) بل على لفظ العرب **قوله** اما الزجر او دعاء او غير ذلك) من تسكين البهيمه و حمله على الشرب و اناخته كما اذا قلت نخ لاناخة البعير **قوله** لانتفاء التركيب فيها) فهي داخله في قوله او وقع غير مركب **قوله** والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليها من غير نقلها على سبيل الحكاية) قال الفاضل الهندي لانه حينئذ اسم لاصوت و به يشعر قوله وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء وله وجه ثان ذكره الفاضل وهو انه لا تفاوت حينئذ بين القسمين فيقال قال زيد نخ ويقال قال زيد غاق فيصير القسمان قسما واحدا وفي الوجه الاول نظر لان المقصود من الصوت احضاره بذاته اما ليحكم على المحضر او ليطلب منه ما هو الغرض من صدوزه كما هو في الالفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت وليس باسم لا يقال يراد انه اسم حكما وفي احكام الاسماء يعتبر الاسم حقيقة او حكما لانا نقول الاصوات مطلقا اسماء حكمية ولذا عدت قسما من الاسم المبنى وكذا في الثاني لانه لا يلزم من عدم انقسامه الى قسمين بهذا الاعتبار ان لا يكون الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لا يخرج عنها بهذا الاعتبار ويكون انقسامه بغير هذا الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات وكذا كل قسم من اقسام المبنى ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل لما هو الغرض منه والالكان بيان المبنيات في الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع حكى به صوت **قوله** او صوت به للبهائم يعني مثلا) الاولى ان لا يجعل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها بل يجعل التعليل للتمثيل ليشمل دواعي اخرى للتصويت به من قضاء تعجب او تسكين توجع او تخفيف تحسر فيشمل القسم الاول ايضا بتكلف واحد لا بد منه لغير دخول هذا القسم واما ما وجهه به الشارح اقتفاء للفاضل الهندي فهو على ما ترى فدع ما كدر وخذ ما صفا **قوله** قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان) قائله الفاضل الهندي رحمه الله تعالى كأنه اراد أن المتعلق بالغير كما في تصويت البهائم فان الصوت يلقي الى البهيمه وكما في حكاية الصوت فانه لاسماع الغير ذلك الصوت اقرب من المركب مع الغير لانه لتفهيم الغير لامحالة وما لم يتعلق بالغير كوى للمتعب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير في غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ما هو

اقرب الى الغير معربا فاما هو أبعد منه بطريق الاولى ان لا يكون معربا وفيه ان بعده
 عن الاعراب لا يوجب اولوية الحاقها بالمبنى لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث
 لا يكون ملحقه بالاسماء المبنية ايضا (قوله المركبات اى المركبات المدودة من المبنيات)
 يشعر عبارته هذه بانه جعل اللام للمهد فحمل كل اسم الى آخره عليها بما لا يصح
 فلا يصح التعريف لتوقفها على صحة الحمل وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل
 اسم تعريفاً محذوف اى المركب كل اسم لا يلايم جعل التعريف في اخواته للمذكورات
 على ما هو ظاهر كلام المصنف وبيان الشارح وجعل اللام للجنس ومبطة للجمعية
 لا يلايم جعل نظراً لها معهودات فهذه العبارة من المصنف داعية الى حمل المذكورات
 على الاجناس لا للمعهودات (قوله كل اسم) صرح بجنس المركب ولم يعبر عنه بما
 هو اعم اعتمادا على تعيينه بالقرينة كما في اخواته لان القرينة تخصه بالاسم المبنى لانه
 في قسم الاسم المبنى والمركب المحدود هنا اعم من الاسم المبنى الا يرى ان بعلبك معرب
 وبهذا سقط ما ذكره الرضى مع انه ساقط في نفسه من ان قوله اسم غير محتاج اليه كما
 في سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء على ان ايها قولنا كل ما هو من كلمتين
 عدم صحة جعلها قسما من الاسم يدعو الى التصريح بقوله كل اسم فتأمل بقى انه
 لا يصح حينئذ وصف المركبات بالمدودة من المبنيات الا ان يراد بالمدود من المبنى
 اعم من المدود بنفسه او بجزئه فافهم (قوله من كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين
 الى آخره) ما وجد من هذه الاقسام التركيب من اسمين حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو
 سيويه ومن اسم وفعل نحو بخت نصر فانه مركب من بخت بالضم وهو معرب
 بوخت بمعنى الابن وجد عند صنم اسمه نصر فنسب اليه خرب بيت المقدس على
 ما في القاموس ونصر ماضى التفعيل (قوله ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال
 ولا قبل التركيب) رد لبيان الرضى حيث قال اى ليس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه
 الرد انه عدول عن عموم العبارة بلا داع لكنه ليس بذلك لان الاسم مستغن عن الوصف
 والتقييد بانتفاء النسبة في الحال فالحاجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل الاسمية فحمله
 على العموم يوجب باعتبار ما لا يحتاج اليه في التعريف نعم قوله قيل التركيب احسن
 من قوله قبل العلمية لشموله خمسة عشر (قوله ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد نحو خمسة عشر)
 اراد نحو خمسة عشر خمسة عشر وبيت بيت مما يتضمن الثانى منه معنى حرف حرف عطف
 كان او حرف جر كما في بيت بيت فالاولى ان يقول في التعليل لان بين جزئيه قبل التركيب
 مثل نسبة العطف وبهذا اندفع ما يمكن ان يقال تعيين النسبة على وجه يخرج نحو
 خمسة عشر ليس بمتعذر ولا متعسر على ما استفاد من كلامه لامكان تعيينه بنسبة غير

(العطف)

العطف لكن يرد أن ما ذكره بقوله والاحسن ليس الاتمين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة فلم يكن من الصعوبة في شيء نعم تعيينه بما ذكره الفاضل الهندي حيث قال أي لانسبة اسناد ولاضافة ولاعمل ولاافادة معنى فخرج نحو تأبط شر أو عبدالله والنجم ويزيد ليس على وجه يخرج نحو خمسة عشر (قوله والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومه الى آخره) يرد عليه انه لو كان هيئة خمسة عشر موضوعة لبيان معنى العطف فالنسبة مفهومه من ظاهر الهيئة والا فلا يفهم النسبة اصلا لامن ظاهر الهيئة ولامن باطنها فلا حاصل لهذا التوجيه فضلا عن ان يكون احسن من كل وجه وجيه والجواب ان هيئة خمسة عشر لا تدل على نسبة بين خمسة وعشر بل بين عشر ومانسب الى خمسة مثلا ويلزم من ذلك نسبة بين خمسة عشر بالعطف على ان خمسة عشر كعبلبك مركب من خمسة وعشر تركيب الحروف لتحصيل الاسم الا ان الفرق بينهما ان خمسة عشر ينوب مناب خمسة وعشر فهذا الاعتبار جعل متضمنا لمعنى الحرف وجعل مبينا لهذه المناسبة بالحرف بخلاف بعلبك هذا هو التحقيق الذي افاده التوفيق وبهذا ظهر جعل خمسة عشر من الاسم المبني بلا تسامح فاعتتمه وان كان مخالفا لما هو المشهور بين الجمهور فان الحق بعد ظهوره كل الظهور احق من غيره وان كان ثابتا على صفحات السنين والشهور (قوله وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء) لم يجعل مدار البناء كون الجزئين عددين حتى ينتبه على ان صيغة الفاعل المشتق من العدد في حكمه بل على تضمن معنى الحرف وان لم يكن شيء من جزئيه عددا نحو بيت بيت فالاولى ان يقال اورد مثالين احدهما تضمن الحرف في نفس التركيب والاخر لتضمنه في اصله (قوله وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل الى آخره) حاصل الجواب ان المراد بتضمن الثاني حرفا اعم من تضمن الثاني في الحال او في الاصل فحادي عشر في الاصل احد عشر الا انه غير الاحد الى الحادي فعنى العطف وان لم يوجد في المغير اليه لكنه موجود في المغير عنه والاولى ان معنى العطف موجود في حادي عشر لكن العشر معطوف على واحد تضمنه الحادي لاعلى الحادي اذ المعنى على ذات له الواحد والعشرة وفي كلام الرضى الذى هو اصل الجواب الذى ذكره الشارح بعد تفيحه واختصاره ما يدل على ما ذكرنا حيث قال عطف الثاني لفظا على تلك الصورة يعنى الحادى الذى غير اليه الاحد وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالتهم كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا هذه عبارته (قوله والاعراب الثانى)

فيه مسامحة والمعنى اجرى الاعراب على الثاني والا فالعرب بالاعراب الجارى على
 المركب هو مجموع المركب لا الجزء الثاني وقول الشارح ان لم يكن قبل التركيب مبنيًا
 تقييد للحكم ليوافق ما هو المشهور والاولى والا فقد نقل الرضى جواز اعراب الجزء الثاني
 المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المصنف في هذا المقام وفي بحث غير المتصرف
 والاولى ان كان قابلا للاعراب مكان قوله ان لم يكن مبنيًا قبل التركيب لان كل اسم مبني قبل
 التركيب عند المصنف **(قوله في الافصح اى اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول**
انما هو افصح اللغات) تكلف في عبارة المتن تكثيرا للفوائد والا فالواضح عنها ليس
 الا ترجيح بناء الاول واعراب الثاني على غيره لا ترجيح بناء الاول ومنع صرف الثاني
 على غيره وتوجيه ما ذكره جعل قوله كعربك تقييدا لاعراب الثاني لامتثالا فحسب
(قوله جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح) في القاموس كنى به عن كذا ينكى ويكون
 كناية تكلم بما يستدل به عليه وان تتكلم بشئ وتريد غيره او بلفظ يحاذيه جانبا حقيقة
 ومجازا **(قوله ولا كل ما ينكى به)** اذ كثير منه معرب كهن كناية عن الفرج او عن القبح
 الذى يستهجن ذكره وفلان وفلانة وكثير منه ليس من هذا الباب كالضمير الغائب ومن
 وما **(قوله ولا كل بعض)** لافرق بينه وبين كل ما ينكى به والصواب ولا بعض مبهم
 وكان السهو من الناسخ **(قوله ولذلك لم يقل بعض الكنایات)** بقی انه ما وجه
 الاصطلاح في الكنایات دون الظروف **(قوله لكونها موضوعة وضع الحروف)**
 اى وضعت ثنائة ويسمى هذا الاسم اسما ناقصا في القاموس كم اسم ناقص مبني على
 السكون او مؤلفة من كاف التشبيه وما قصرت واسكنت وهي للاستفهام وينصب
 ما بعده تمييزا وللخبر ويخفض ما بعده كرب وقد يرفع تقول كم رجل كريم اياه هذا وقد
 يلوح من كلامه وجه آخر لبناء الاستفهامية وآخر لبناء الخبرية فتأمل **(قوله ووجه كذا**
كناية عن غير المدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره) اما مجرور
 عطف على يوم السبت او مرفوع عطف على نحو فانه يحكى بمعنى كيت وكيت ايضا
 في القاموس كيت وكيت ويكسر آخرها اى كذا وكذا والتاء فيهما هاء في الاصل
 هذا وتفصيله انهما في الاصل كية وزية على وزن المرة حذفت اللام وابدل عنها تاء
 التأنيت كافي بنت ومن العرب من يستعملها على الاصل والوقف عليها حينئذ بالهاء
 ولا يكونان الامتوجحين كذا في الرضى وبين جواز بنائهما على الضم ايضا ولزوم
 استعمالهما مكررتين بو او العطف **(قوله وانما بنا لان كل واحد منهما الى آخره)**
 لا يخفى انه بهذا الوجه لا يصير من شئ من قسمي المبني لامن مشابه مبني الاصل ولا بما
 وقع غير مركب وله نظائر يرد عليك واحد بعد واحد فلا تنفل **(قوله فرتبه في البناء**

منحطة عن اخواتها) لانه في الاصل معرب والكسرة فيه اعراب والنون تنوين جعل
التوين بمنزلة لام الكلمة فصار كأنه مبنى على السكون ويحتمل ان لا يقول المص بينائه
(قوله لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما) اى حكما بلاجهة فان قلت جعله كالوسط
ايضا تحكم قلت الوسط لايساوى شيئا من الطرفين في كونه طرفا ويميز عنهما بكونه وسطا
فلا تحكم فلا حاجة في اخراجه عن التحكم الى ما قاله الفاضل الهندي انه اكثر ولا الى
ما ذكره الرضى ان السائل في الاغلب لا يعرف القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى
اولى والاوجه ان يقال نصب يميز كم الاستفهامية لانه جعل يميز كم الخبرية كالطرفين
دفعا للتحكم فلو جعل يميز كم الاستفهامية مثلها او مثل احدها لالتبس بكم الاستفهامية
فجعل كالوسط تميزا ولم يعكس لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون
الاستفهام فرع الخبر فحملت كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط (قوله لكن جوز
الزخمشرى ان يكون كم) هذا رد لقول الرضى ولا دل على جوازه كتاب من الكتب
النحوية بانه دل عليه كلام الزخمشرى في تفسير الآيه وما يرد ما ذكره قيل هذا
الكلام انه يجوز جر يميز كم الاستفهامية المحرورة بحرف الجر نحو على كم جذع بنى بيتك
وبكم رجل مررت والمجوز قصد تطابق كم ويميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب
اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ويجوز اضمارها
قصدا لتطابق هذا وبهذا عرفت وجه صحة قوله وكم الاستفهامية ميزها منصوب
مفرد من غير استثناء بكم رجل مررت لانه داخل في قوله ويدخل من فيهما (قوله
والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير) هذا اولى مما ذكره الفاضل الهندي ان الخبرية
قيضة رب التي لانشاء التقليل لانه تطويل المسافة بلا فائدة وينبى ان يعلم ان كون كم
لانشاء التكثير وكون رب لانشاء التقليل لا يخرجان كلاما فيه احدهما عن الخبرية
لان الانشاء راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله متعلق للحكم الخبرى (قوله لو قال
وكلتاها) نعم ما فعل اذ في تذكر كلاها تذكر لان تأنيث كم كاشاع في السنة النحاة تاويله
لتاويلها بالكلمة فقوله كم الاستفهامية في تاويل كلمة كم الاستفهامية والظاهر فيه
التذكير فقوله فهو على تاويل كلاهذين التوعين كما ترى ولو قيل بالتاويل فالظاهر
كلاهذين اللفظين او الاسمين (قوله اى كل واحد منهما) اشار الى وجه افراد الخبر
ومن وجوه ان كلاما مفردا اللفظ ومنها وجه لطيف قد خفي للطفه وهو انه نبه على ان كليهما
واحد بالذات والتعدد اعتبارى وذكر كلاها يتكلف اعتبار التعدد لثلاثتهم
تخصيص اعتبار الاعراب باحد اعتبارى كم (قوله فكل ما بعد فعل او شبه فعل) نبه
على ان المراد بالفعل ما يعمه وشبهه ليشمل نحو كم يوم انت ساروكم رجلا انت ضارب

(قوله او متعلق ضميره) النسخة الصحيحة غير مشتغل عنه فهو يعي المشتغل بالضمير والمتعلق وفي بعضها بضميره فهو قاصر لا يصلح الا بزيادة او متعلقه واعلم ان المشتغل عن الشيء يتبادر منه الصالح للاشتغال به المعرض عنه بالاشتغال بغيره فليس جاءك في كم جاءك مشتغلا عن كم بضميره فلذا اعترض الرضى على قوله فان كان بعده فعل غير مشتغل عنه بانه ينتقض بقولك كم جاءك ولا يخفى عليك ان المتبادر من غير المشتغل عن الشيء ايضا المشتغل به وان كان بحسب المفهوم اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال به فلا انتقاض نظر الى المعنى المتبادر نعم الاوضح الاخصر فان كان بعده فعل مشتغل به (قوله وعمله لا يكون الا بحسب المميز) اشار به الى دفع ما اعترض به الرضى انه ينتقض بكم يوما ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضاء فعل بعده فانه يقتضى منصوبات كثيرة وليس نصبه الا على الظرفية فاجاب الشارح بان اقتضاءه بكم يوما ليس الا بالظرفية وملاك اقتضائه المميز (قوله نحوكم رجلا ضربت في المفعول به) قال الرضى وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحوكم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحوكم ظننت مالك (قوله وانما جعلنا الفعل او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدر ا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته الى آخره) اجاز الفاضل الهندي جملة داخل في قوله والا فروع اى يجوز رفعه وحمل قوله منصوبا على وجوب النصب ويرد ما ذكره الرضى ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف (قوله وكل ما قبله) لم يقل وكل ماله مضاف او حرف جر مع انه اخصر واوضح لينبه على جواز تقدم المضاف والجار عليها مع اقتضائها صدر الكلام (قوله نحو من ابوك) نظير لا مثال وينتقض تلك القاعدة بكم رجل صحك فانه يتعين كم هناك للخبرية لان التكرة لا يكون مبتدأ للمعرفة بالاتفاق فيما عدا مثل من ابوك ومررت برجل افضل منه ابوه كما مر (قوله فكم ههنا منصوب المحل اولا) هكذا ذكره الرضى وهو غير مرضى لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية وهى النابتة عن الخبر (قوله اى مثل كم في تاتى الوجوه الاربعة الاعرابية) جعل المشار اليه بكذلك قوله فكل ما بعده ولك ان تجعل المشار اليه من قوله ولهما صدر الكلام الى هنا ولما لم تجر الوجوه الاربعة في كل اسم استفهام وشرط اوله الشارح بان المراد انه يتأتى تلك الوجوه في جميع الاسماء وجعل غيره التأويل في التشبيه فقال معنى قوله وكذلك اى مثل كم في بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام ولا يخفى ان في قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط حزا لانه لا بد ان يرا جميع اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام (قوله واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلاثة) واذا كان اسم الشرط مبتدأ

(فعل)

فعلی اربعة مذاهب خبره اما الشرط والجزاء او الشرط فقط فهذان ظاهرا بيان المصنف فافهم او الجزاء فقط او اسم الشرط مبتدأ لا خبره **(قوله)** وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمه) ويؤيده قوله وقد يحذف باضمار التمييز ولو لا ذكر التمييز هنا لكان الظاهر وقد يحذف المميز **(قوله)** اي ماهو تمييز باعتبار بعض الوجوه) والاطهر أن المراد ماهو تمييز بحسب الظاهر فان قلت فليكن الاوجه الثلاثة في تمييز هذا التركيب ذكر التمييز نصبا وجرا وحذفه فلا حاجة الى حمل التمييز على التميز في بعض الاوجه قلت يلزم ان يكون الاوجه اربعة ذكره نصبا وجرا وحذفه كذلك فلا يحسن جعلها ثلثة **(قوله)** فكان الاليق تأخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك) وكم ضربت لياقة تأخر الفرع عن الاصل ففي هذا التوجيه مع التمثل في التميز بحمله على التميز في بعض الوجوه فوات حسن الترتيب فالاولى ان يقال المراد بالاوجه الثلاثة نصب عمه وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف انه قد يحذف مثل مميز كم عمه لك يا جرير وخالة فانه الذي سبق آنفا فيكون اشارة الى ثلثة اوجه اخر باعتبار المميز المحذوف ويكون نحوكم مالك وكم ضربت تنظير الحذف هذا المميز وتبيننا لاحتمال المحذوف المصدر كما في كم ضربت او المقدر كما في كم مالك فتأمل **(قوله)** فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا) يعني حذف لان اللام يقضى غناءه فيكون ذكره ذكرا لما لا حاجة اليه ولك ان تقول حذف ازالة لايهام كون بعض الظروف اسما كاسم الاشارة **(قوله)** ما اي ظرف) جعل ما بمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف ولك ان تبقيه على عمومه اشارة الى ان من الظروف في باب المبنى ما قطع عن الاضافة من كل وجه حتى لم يبق اثر من الاضافة كما فيما عووض عن المضاف اليه شيء فانه حينئذ كأنه لا قطع فيدخل في الظروف ما اجري مجراه **(قوله)** لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه) لان غاية الكلام في كل امر نسبي يجب ان يكون المنسوب اليه او غاية الكلام فيما قصد اضافته يجب ان يكون المضاف اليه **(قوله)** فلما حذف صرن غايات) اي لما حذف بلاعوض صرن غايات واما ما عووض فيه عن المضاف اليه ككل وبعض واذا فالغاية هو المضاف اليه بعد لانه لو جرد العوض كأنه مذکور والغاية العوض **(قوله)** ولشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه) من غير مانع اعتبار الشبه من ظهور الاضافة المرجحة بجانب الاعراب بخلاف حال الاضافة فان الاحتياج فيه معارض وليس في المضاف الى الجملة ظهور الاضافة لعدم ظهور اثرها في المضاف اليه بل لعدم ظهور المضاف اليه الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة وما لها **(قوله)** من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة) وهو على ما ضبطه الرضى مع ما ذكر امام واسفل ودون واوّل ومن عل ومن علو

على وزن من قبل دون ما هو مضموم الاول وقوله ولا يقاس عليها ما بمعناها يريد
 فضلا عما ليس بمعناها (قوله فساغ) اى سهل مدخله كذا فى القاموس (قوله اكاد
 انص) من باب علم او فتح على ما فى القاموس (قوله لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال
 وعدم تعرفها بالاضافة) الاعجب ان يقال لان حسب بمعنى لا غير اذ لا فرق بين ان يقال
 جاء زيد فحسب وبين ان يقال جاء زيد لا غير والغفلة عن هذا الوجه اعجب وليت شعزى
 انه لم يجهل حسب مناسبا للغايات فى الابهام لانه لا بهامه لا يتعرف كغير (قوله ومنها
 اذا) الحكم ببناء اذا استدلال من غير شاهد الاستعمال يقاس فى الحكم بينائها على ما يشاهد
 بنائها مما يشار كها فى موجب البناء بخلاف متى واين وانى وكيف فان عدم التوین فيها
 شاهد البناء والعامل فى الظروف المتضمنة معنى الشرط سوى اذا هو الشرط عند
 الاكثرين وفى اذا الجزاء عند الاكثرين والرضى رجح قولهم فيما سوى اذا واختار
 التفصيل فى اذا بانه اذا قصد به معنى الشرط فالقول قولهم وان جرّد بمعنى الظرفية
 فالعامل ما هو فى موقع الجزاء (قوله وفيها اى فى اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون
 جملة على اخرى) لكن يفرق بين تضمن اذا وسائر اسماء الشرط من متى ونظائرهما فان
 اذا غير راسخة فى معنى الشرط ولا عراقا لها فيه ولذا جاء جزاؤها الاسمية بغير فاء واذا
 كقوله تعالى ﴿ واذا ما غضبوهم يغفرون ﴾ وقوله تعالى ﴿ والذين اذا اصابهم البى هم
 ينتصرون ﴾ ويحىء جملتها الشرطية اسمية على سبيل الشذوذ نحو قوله * اذا الخضم
 ابزى مائل الرأس انكب * ولا يعمل فى المضارع الواقع بعدها والمصنف اشار الى
 ضعف معنى الشرط فيها بقوله وفيها معنى الشرط فتأمل (قوله ولذلك اى ولكون
 معنى الشرط فيها) الاولى ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوية
 كانه عليه بقوله وفيها معنى الشرط قوله اختير بعدها الفعل ولم يجب كما فى متى واخوانها
 والذى يستفاد من الرضى ان يحىء الاسم بعدها شاذ كما نبهناك عليه (قوله من لحنه فجاءة
 بالضم والمد) يعنى من حدّ سمع ومنع وانما قيد الفجاءة بالضم والمد لان الفجاءة كالضربة
 مصدر فجاءه من الحدين بمعنى اخذه بقتة (قوله والمراد بلزوم الابتداء غلبة وقوعه
 بعدها) هذا بعيد وقيل لزوم المتبدا فى غير باب الاضرار على شريطة التفسير (قوله وقوله
 زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجات لامفعول به والام يبق اذا ظرفية)
 وقد سبق انه قال الرضى ان لم اعثر على اذا مجردة عن معنى الظرفية ولا يبنى ان يتوهم انه
 اراد أن عدم بقائها ظرفية لا يصح فى المقام لانهادت من الظروف المبنية فلا بدله من
 الظرفية لان مذومند قد عدا منه مع انها مبتدآن عند الجمهور (قوله وقد يحىء للمستقبل
 كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم) وذلك لتنزيل المستقبل منزلة

(الماضى)

الماضي لكونه من اخبار من عنده المستقبل كالماضي فتأمل وايضا يمكن منع كونه في الآيه
للمستقبل لجواز أن يكون لمطلق الوقت كأنه قيل فسوف يعلمون زمان الاغلال
في اعتاقهم فهم كونه مستقبلا بقريته فسوف يعلمون **(قوله** وقد يحىء للمفاجأة
نحو خرجت فاذا زيد قائم) في الرضى والاغلب يحىء اذ في جواب بينا واذا في جواب
بيننا ولا يحىء بعد اذا المفاجأة الالفعل الماضي وبعد اذا المفاجأة الالاسمية وقد يحىء
اذ للمفاجأة في غير جواب بينا وبيننا نحو قولك كنت واقفا اذ جاء في عمرو وفي الباب وها
يعنى اذ واذا كائنين للمفاجأة ويختص الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية ايقاعا للمخالفة
بينهما وبين الزمانية **(قوله** اى حال كونهما للاستفهام والشرط) كأنه جعل استفهاما
حالا منهما مسامحة بتقدير ذاتى استفهام لان الاستفهام معناها والاظهر أن المصنف
جعله ظرفا يدل عليه قوله ومتى للزمان فيهما **(قوله** وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى
القتال بمعنى متى) قال الرضى يحىء انى بمعنى كيف نحو **(انى يؤفكون)** ويحىء بمعنى متى
واول قوله تعالى **(انى شتم)** على الواجهة الثلاثة ولا يحىء بمعنى متى وكيف الاوبعد
فعل **(قوله** والمشهور فتح الهزمة والنون وقد جاء كسرهما) يتبادر من هذه العبارة
ان يحىء كسرهما كحىء فتحهما وليس كذلك قال الرضى وكسر همزته لغة سلم وقال
الاندلسى وكسرونه لغة هذا واختلف في اصله فقيل هو اين زيد فيه ياء وادغم الياء في الياء
واليه جرى اهل اللغة حيث ذكروه في باب النون وقيل اصله اى اضيف وان حذف
منه الياء والهزمة وادغمت الياء في الياء وقيل اصله اى ان حذف الهزمة وزيفه الرضى بانه
لم يحىء الا ن خاليا عن اللام ولم يحىء اى مضافا الى المفرد المعرفة وزيف الاول بان
اين للمكان واين للزمان **(قوله** بمعنى اول المدة) معنى مذومند اول المدة وانما يختص
باول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما بقريته سبق ذلك الفعل فلا يرد انه ينبغي ان يقول
بمعنى اول زمان الفعل المتقدم ولا يحتاج في دفعه الى ان اللام للعهد او عوض عن
المضاف اليه اى مدة ذلك الفعل ولا يحسن تفسير قوله اول المدة باول مدة زمان الفعل
المقدم لانه ليس مراد المصنف **(قوله** اى اول زمان عدم رؤيته) الضمير كضمير رأيته
وليس فاعلا فلا يتجه ان الظاهر اول زمان عدم رؤيته كما يتوهم **(قوله** المفرد اى الاسم
المفرد لا المثنى ولا المجموع) لو اريد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع لم يعلم انه لا يصح
مارأيته منذ ثلاثة ايام اذ الثلاثة مفرد بهذا المعنى بلا شبهة فينبغى ان يراد بالمفرد الواحد
كما في قوله فيما سينتاقى ونقول في المفرد من المتعدد اى يقع بعدها الزمان الواحد المعتر
وحده الغير المقصود تعدده **(قوله** او حكما نحو ما رأته مذاليومان اللذان صاحبنا
فيهما) دفع لما يفهم من كلام الرضى انه لا ينحصر ما يليها بالمفرد بل قد يكون المثنى

بتأويل المفرد بما هو اعم من المفرد حقيقة او حكما وقد اخذ هذا التأويل من تقييده
 الجيء منى بقوله اذا لم يكن المقصود عددا ولم يتصرف الهندى في المفرد وجعل المثال
 المذكور مما لم يلتفت المصنف لقلته وقوله فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا
 لا يحكم عليهما باولية المدة حق الا انه اهمل بيان وجه ملاحظة اليومين امرا واحدا
 بل اوهم بيانه انه بمجرد ملاحظته بهذين اليومين يصير امرا واحدا وليس كذلك فقول
 هذان اليومان لو حظ بضوان زمان المصاحبة الا انه جئ بالثنى ليتبين انه اى زمان
 للمصاحبة (قوله لحصول التعين المقصود من كونه معرفة) الاظهر أن يقول يوم
 لقيتني في قوة يوم الملاقاة (قوله اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد)
 جعل الباء في قوله بالعدد للمصاحبة وقطعه عن المقصود الذى يطلب صلة الباء لما قاله
 الرضى انه لو لم يؤول بهذا لكان العبارة فيليهما المقصود به العدد قلت المراد بالعدد اسم
 العدد بقرينة جعله مقصودا به والكون مقصودا به شأن اللفظ وانما شأن المعنى كونه
 مقصودا واختر المقصود بالعدد على العدد ليشمل الثنى والمجموع والمفرد المقيد بالوحدة
 نحو ما رأيت منديوم ومذيومان ومذايام لانها ليست اعدادا لكنها تفيد المقصود بالعدد
 من تعيين الآحاد (قوله وقد يقع بعدها المصدر) لا يقال ما يقع بعدها احد هذه
 الامور بتقدير زمان مضاف بمعنى اول المدة فينبغى ان يجعل من تمة احواله ولا يفصل
 بينهما بيان المعنى الثانى لانا نقول نحو ما رأيت مذ سافرت ان اريد زمان حدوث السفر
 فهو لاول المدة وان اريد زمان السفر من اوله الى آخره فهو بمعنى جميع المدة اى جميع
 مدة عدم رؤيته جميع زمان سفرك (قوله او الفعل) الاولى او الجملة ليعلم ان الزمان
 المقدر المضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما يوهمه عبارته (قوله او ان اى ما كتب
 على هذه الصورة) اراد أن يجمع عبارته ان مثقلة ومخففة فاول الكتابة باستعمالها
 فى لازم معناه اى ما كتب على هذه الصورة ولا يخفى انه يوجب ان يقرأ او ما كتب
 على هذه الصورة ولا يشك عاقل ان عبارة الكتاب ليس ذلك فالحق ما قيل انه اكتفى
 عن تكرار الكتابة بتقيدها بالتشديد والتخفيف فانه كثيرا ما يفعله المصنفون (قوله
 فيقدر زمان مضاف) هو زمان او ساعة او وقت او يوم او ليلة لو ساعدها القرينة فلهذا
 نكر الزمان المضاف (قوله ويرد عليه انه يلزم ان يكون المتبدأ فى مثل
 قولك مذيومان نكرة والخبر معرفة) ويمكن دفع الفساد الثانى بجعل مذ بمعنى جميع مدة
 زمان ما رأيت فيه ويرد عليه ايضا انه يلزم تأخير المتبدأ فيما كانا معرفتين فى ما رأيت مذيوم
 الجمعة ويندفع بما ذكر فى الجواب والله تعالى اعلم بالصواب (قوله لى بالالف المقصورة)
 وهو بمعنى عند فلا وجه للحكم بنائها لمجرد موافقتها فى بعض الحروف بلدن مع عدم

(الموافقة)

الموافقة في المعنى اذ لذن بمعنى من عند فهو متضمن لمعنى من فلذا بنى ولا يرد عدم الجهة
 لبناء من لذن حينئذ لانه يكفى بجهة البناء كون لذن في من لذن على لفظ ماهو مبنى
 على انه لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه لمعناه لجواز أن يكون الدخول للتاكيد
(قوله ولدن بضم اللام) فيهما تاني لغات لا يحتمل بيان الكتاب الاسبعة واثانها مابق
 من بيان الشارح من لذن بكسر الدال الا ان يقال كأنه اكتفى المصنف في البيان
 بتقيد الدال بالفتح والكسر معا ولم يكتب في بيان لذن بضم الدال ايضا بالتقيد بان
 يقيد الدال بحركات ثلث معا لثلا يفوته التنبيه على اصالة لذن بضم الدال ولا يخفى
 ان الانسب ذكر لذن بفتح الدال مع لذن بضم الدال وجمع لذن بضم اللام مع لذن
 بفتحها فقد فات شرح الشارح الانسب **(قوله وكلها بمعنى عند)** لذن بجميع لغاتها بمعنى
 من عند ولدى بمعنى عند على ما في الرضى وغيره **(قوله ولا يقال المال لدى زيد**
اولد زيدا) لم نعر في كلامهم على هذا في لذن وانما ذكره في لدى وعند **(قوله ولذالك**
يخذف عنها ويثبت) هذا اذا كان نصب غدوة قبل الخذف اما اذا كان الخذف قبله
 فيقال شبه نونها بنون التوين لانها ثبتت تارة وتخذف تارة **(قوله من سحرة)** بضم
 السين وسكون الحاء السحر الاعلى والسحر قبيل الصبح كذا في القاموس **(قوله**
لكونه مقطوعا عن الاضافة) هذا يقتضى استدراك ذكره بعد ذكر الغايات **(قوله**
بدليل اعرابه مع المضاف اليه) الدليل غير محكم لجواز أن يكون ما يرى منصوبا مفتوحا
 بالبناء لان عوض جاء مفتوحا ومجئيه مكسورا ومفتوحا يبعده عن كونه مقطوعا عن
 الاضافة لان نظائره لا يكون الامضوما **(قوله المعرفة والتكرة)** اى هذا باب بيان المعرفة
 والتكرة اتى بهما معرفتين لانهما لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتان وكان كثرة احتياج
 المباحث المقدمة اليهما داعية الى تقديمهما على بيان المنصرف وغير المنصرف الا انه
 اخرها لتوقف معرفة بعض اقسام المعرفة على مباحث المبنى الى هذا المقام **(قوله**
بوضع جزئى) الوضع الجزئى ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئى بعينه ويسمى وضع
 خاصا ايضا والوضع الكلى ما لوحظ فيه الموضوع له الكلى بنفسه او الموضوع له
 بعنوان اعم كما يقال لوحظ كل مشار اليه بعنوان المشار اليه ووضع له بعينه اسم الاشارة
 ويسمى وضعاما ايضا فالاول وضع عام لموضوع له عام والثانى وضع عام لموضوع
 له خاص **(قوله لشيء ملتبس بعينه اى بذاته المعينة)** فسرعيه بذاته المتعينة وهذا
 انما يتم لوجه العين بمعنى الذات المتعينة ولا يساعده اللغة اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه
 ذات الشيء او نفس الشيء كفى قولهم جاءنى زيد نفسه وجاء زيد بنفسه وحينئذ الباء زائدة
 على ما صرحوا به فيكون المعنى المعرفة ما وضع لشيء بنفسه لا الامر متعلق به وهو حينئذ

يتناول كل لفظ موضوع لشيء اذ ما من موضوع لشيء الا وهو وضع لذلك الشيء نفسه لكن شاع فيما بينهم تفسير قولهم بعينه في امثال هذا المقام بالتمين فلا يبعد أن يكون من مواضع الادب وان لم يصر حوايه **(قوله المعلومة للمتكم والمحاطب)** لا اعتداد بعلم المتكلم في التعريف ولذلك يقال حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه المحاطب **(قوله وقوله بعينه يخرج به التكررة)** يبقى بعد التكررة التي كانت علما نكرت بالتأويل وهو مما جعله الرضى عين هذا التعريف فعدل عنه الى ما لا يحتمل المقام بيانه ولا يبعد أن يقال اطلاق التكررة عليه تجوز لما انه في حكم التكررة ويعامل به معاملتها **(قوله)** وأشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة) تبع في ذلك الهندي وليس بذلك فان المهمات منها ما يساوى ذا اللام والمضاف الى احدهما معنى منه ما يساوى المعرفة باللام ومنه ما يفرقه **(قوله)** فالوضع بكلى والموضوع له جزئى مشخص) كان ينبغي الاكتفاء بالجزئى لان التحقيق ان الموضوع له جزئى اضافى فرما يكون كليا وما ينبغي ان يعلم ان الوضع الكلى للموضوع له الجزئى مما فاز به بعض محقق المتأخرين والقدماء لم يعثروا عليه حتى المصنف فيجعل معنى قوله لشيء بعينه لافادة شيء بعينه وقال الواضع وضع المضر مثلا لمفهوم كلى ليستعمل في جزئى من جزئياته وشرط ان لا يستعمل في مفهومه الكلى ففهموه الكلى مهجور في الاستعمال واللام في قوله لشيء ليس صلة الواضع بل غرضية والشارح لما رأى امكان تطبيق عبارته على ما هو الحق شرحه به تعليما لما هو الحق ولم يلتفت الى ما قصده به **(قوله)** من حيث معلومته ومعهوديته) يتبادر منه لسابق كلامه المعهودية في ذهن المتكلم والمحاطب والتحقيق ما عرفت فلا تنس وكن من المتذكرين ويشكل تصوير العلم الشخصى بانه الذى تصور الذات بعينه ووضع بازائه بلفظ الله فانه لم يقع تصويره تعالى لغيره بشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان الواضع اياه فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى يترتب فائدة الوضع العلمى وهو فهم الشخص بعينه ويشكل بوضع الاباء الاعلام لابنائهم فى غيبة الابناء قبل رؤيتهم وبوضع العلم للشخص مع انه يتبدل تشخصاته من اول عمره الى آخره يوما فيوما فلم يتصور مسمى علم بشخصه حين وضع العلم للمشخص فانه موضوع له بمشخصاته المتبدلة من اول عمره الى آخره فلا يمكن تصويره بمحوصه الذى وضع اللفظ له بهذا الخصوص **(قوله)** ما عرف باللام المهدي او الجنسية او الاستغرافية) فيه ان اللام منحصرة فى اللام المهدي والجنسية والاستغرافية والمهدي الذهنية من فروع الجنسية كما حققناه لك فى اول الكتاب فتقسيمها الى الجنسية والاستغرافية تقسيم لشيء الى نفس الشيء وقسيمه وكذا الى المهدي والجنسية فى وجه **(قوله)** والميم فى ليس من امير

اصيام في امسفر بدل من اللام) فحينئذ سقط ما ذكره في قوله من وخواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم الا انه لم يذكر الميم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف تعريف بل بدلامنه فلا يشمل حرف التعريف ايضا كما لا يشمل الحروف المبدلة من اللام في قولك الرحمن والصد والرحيم الى غير ذلك **(قوله)** ولم يذكره لرجوعه الى ذى اللام هو المذكور في المتون وكأنه لم يكن في مته او هناك سمو كاتب وكان اصله ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذى اللام على ما في الهندي ووجه كونه في الاصل يا ايها الرجل خفي فالأظهر ما في الرضى ومن لم يمدته من التحوين فلكونه فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع كافي الخطاب **(قوله)** ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدهما) لا يخفى انه تكلف جدا والمتبادر صحة الاضافة الى كل من الخمسة ولهذا جعل الهندي المرجع الامور الاربعة وهو وان كان بعيدا في اللفظ لكنه عار عن التكلف في المعنى وكأنه عبارة المتقدمين الذين لم يذكره والنداء ولم يسبق على كلامهم الاربعة فلما زاد المصنف واورده هذه العبارة بعده اختل الضمير **(قوله)** ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ المثل او الغير او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم) جزء اذا والشرطية خبران ولو قال المصنف وما عرف باللام والنداء او الاضافة لكان اخصر واتم ولا يبعد أن يجعل المضاف مصدرا ميميا في معنى الاضافة معطوفا على اللام فيكون في معنى وما عرف بالاضافة معنى **(قوله)** اسما كان) هذا معنى ثالث للاسم اخص من العلم فله معان ثلثة مترتبة في العموم وقد عرفتها فاحفظها **(قوله)** لانه ان صدر بالاب او الام الى آخره) هكذا في كتب النحو لكن قال صاحب القاموس ابو العاتية كراهية لقب ابى اسحق اسمعيل بن سويد لا كنيته ووجه الجوهرى هذا فاحفظه فانه بديع **(قوله)** واحترز عن المعارف كلها) لو قال ما وضع بوضع واحد لشيء واحد بعينه لكان اخصر ووضح **(قوله)** لثلاث يخرج الاعلام المشتركة) لا تقول قد خرج بقوله غير متناول غيره الاعلام المشتركة فقوله بوضع واحد يدخل لثلاث يخرج لاننا نقول ليس المذكور في الحد عدم تناول المطلق بل المقيد فلا يخرج به الاعلام المشتركة فافهم **(قوله)** اراد التثنية على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب) يشعر بانه لا ترتيب فيما بين اصناف البهائم وسيصرح به وقد عرفت ان اسم الاشارة اعرف من الموصول وبانه لا ترتيب فيما بين اصناف المضاف الى احدهما معنى وتعريف المضاف بحسب تعريف المضاف اليه كما سيصرح به فالاولى ان يقول اراد التثنية على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب ويحتاج الى التثنية **(قوله)** ثم المضمر المخاطب) ليس وجه كون المضمر المخاطب اعرف من النداء ظاهرا الا ان يجعل تعريفه لكونه في الاصل معرفا باللام **(قوله)**

لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة (اشارة الى جواب ذكره الهندي عن اشكال الرضى حيث قال يخرج عنه الواحد والاثنان لانهما وان وضعا للكمية لكن لم يوضعا لكمية الآحاد بل لكمية الواحد والاثنين ومحصل الجواب ان واحدا وضع لكمية آحاد الاشياء منفردة لا مجتمعة ونحن نقول قد حقق الرضى في بحث التعريف باللام ان الجمع المحلى باللام يشمل كل واحد واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة فلذا يصح استثناء ايها شئت عنه فنقول جاء العلماء الاواحدا واثنين او جماعة فانه في معنى جاءني كل واحد من العلماء وكل اثنين وكل جماعة والمضاف المستغرق كالمحلى باللام فآحاد الاشياء في معنى كل واحد منها وكل اثنين اثنين وكل جماعة منها فلا اشكال ومما حققه الرضى ان الكمية كلمة نسبية اى الصفة المنسوبة الى كم وهو العدد المعين الذى يجاب به عن كم فان كم للسؤال عن معين فخرج المجموع عن تعريف العدد حتى الالوف والمآت ودخل رجل ورجلان على تقدير دخول واحد واثنين فاخرج رجلا ورجلين بارادة ما وضع لكمية الشيء فحسب ورجل ورجلان وضعا للماهية وكتبها كما ذكره الشارح هذا وفي كون كم سؤالا عن العدد المعين بحث كيف ولا ينكر صحة الجواب عن كم رجلا عندك بقولك الوف ومآت الا ان يقال هذا ليس جوابا عن السؤال بكم بل اعترافا بعدم العلم بما سئل عنه وبيان ما سئل عنه بقدر الاستطاعة ولا يشكل بالتوين لان ما عبارة عن الاسم ولا يتوهم ان كم ليس مخصوصا بالسؤال عن العدد والام يكن المسامحة كما لان ذلك من التباس الكم الحكيم بكم اللغوى (قوله فالاشياء هي المعدودات وآحادها كل واحد واحد منها) جعل الآحاد اجزاء المعدودات فليغوذ ذكرها ويكفى ان يقول لكمية الاشياء فينبغي ان يقال المراد بالآحاد الواحدات القائمة بالاشياء واسم العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء لالكيميتها (قوله وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد) اى وان لم يكن شيء منهما عند بعض الحساب من العدد اما الواحد فليس بعدد عند احد من الحساب لان العدد نصف مجموع حاشيته عند بعض وبعضهم استثنى من التعريف الزوج الاول فقال اذا لم يكن الفرد الاول عددا ينبني ان لا يكون الزوج الاول عددا ايضا (قوله اى اصول اسماء العدد التى يتفرع منها باقيا اما بالحاق تاء التانيث) لم يجعل المؤنث في الواحد والاثنين من الاصول ولقد احسن لانه من الفروع الحاصلة بالحاق تاء التانيث اوالفه وكذا لم يجعله فيما فوقهما الى العشرة منها لانه يتفرع منها باسقاط علامة التانيث فثلاثة اصل وثلث فرع وقد اشار اليه المصنف حيث قال واحد الى عشرة فعده الواحد والعشرة من اصول لكن يجب على الشارح ان يقول كذلك الى عشر وحصر الاصول في اثنا عشرة كلمة انما يصح لو لم

(يجعل)

يحمل لفظ البضع من اسماء العدد او جمل واريد اصول اسماء العدد الغير المبهم قال الشيخ الرضى البضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلاثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود هذا كلامه **(قوله او امتزاجيا كخمسة عشر)** جعله الرضى من العطف لانه في الاصل بالعطف والشارح اثر رعاية الحال على رعاية الاصل لكن الصواب او تضمينا مكان امتزاجيا **(قوله تقول واحد واثنان)** وسمى الوحدة واحدا امالانه الواحد بذاته كما يحمل الضوء مضيئا لذاته واما لانه من الانواع المتكررة والراجع هو الثاني واليه اشار الرضى حيث قال فالواحد بمعنى المنفرد اى العدد المنفرد ويستعمل في المعدود كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون **(قوله اثنان وثنان)** التاء في اثنان للتأنيث كما في اثنان واللام ياء محذوف وفي ثنان بدل من ذلك اللام كما انه في ثنان بدل من اللام التي هي الواو وابدال التاء من الياء قليل ومن الواو كثير **(قوله احد عشر)** الاحد اصله وحد على وزن حسن صفة مشبهة من وحيد محذوب قلبت واوه الفاعلى سبيل الشذوذ عند الجمع وفي احدى كذلك عند غير المازني واما عنده قلب الواو المكسورة في الاول قياس كالمضمومة ولا يستعمل احد ولا احدى الا في التنيف او مضافين نحو احدهم واحديهن ولا يستعمل واحد وواحدة في التنيف الا قليلا **(قوله ولما غير الواحد والواحدة)** هنا بدون التركيب الى آخره **(وللتصريح بقوله احد وعشرون احدى وعشرون)** نكتة اخرى سوى ما ذكرها وهو انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم عطف العقود على الزائد عليها فصرح بصورة العطف فقال ثم بالعطف ليتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح في مائة والى بصورة العطف بل اجملها ليحمل العطف في قوله ثم بالعطف على ما تقدم على العطف المطلق الاعم من عطف الاكثر على الاقل او العكس هذا على طبق ما ذكره الشارح متابعة لما في الحواشي الهندية اما على ما ذكره الرضى من ان عطف الاقل على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلا يتم هذه النكتة **(قوله فتقول مائة وواحد وواحدة)** قوله او واحدة عطف على قوله واحد وقوله ومائة واثنان واثنان عطف على قوله مائة وواحد وواحد وان تجعل قوله ومائة عطف على واحدة وتجعل واحدة ومائة عطف على مائة وواحد فيكون تمثيلا لعطف الاقل على الاكثر لانه مع ان فيه تفويت المناسبة بين مائة وواحد اذ المناسبة له واحد ومائة يمنعه قوله فما بعد ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتأمل وبما نقلناه لك عن الرضى ان عطف الاكثر على الاقل اكثر عرف

ما في قوله ويجوز أن يعكس العطف في الكل على طبق ما في الخواشي الهندية لانه يومهم ان عطف الاقل على الاكثر ارجح على ما لا يخفى على الذائق دقائق طعوم السياق الممدود في سلك السياق واعلم ان اصل مائة مئة كسدره حذف لامها فلزمها التاء عوضا عنها كما في عزة وثبة ولامها ياء كما حكي الاخفش مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشبه بصورة منه خطأ والحق التثنية بالمفرد دون الجمع (قوله كما في معدى كرب) مثال للتثاقل بالتركيب للجواز الاسكان بالتثاقل فان الاسكان في معدى كرب واجب صرح به الرضى (قوله قال الشارح الرضى) نبه بذلك على ان ما يتبادر من عبارة المصنف مما لا يرتضيه الرضى فان المتبادر منه ان حذف الياء مع الكسر غير شاذ بل واقع من غير شذوذ وعليه فحوى ما في الشرح المنسوب الى المصنف (قوله ولما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان حال مميزاتها) يومهم ذلك ان الباب معقود لبيان حال اسماء العدد ومميزاتها والظاهر أنه معقود لبيان اسماء العدد وبيان المميز راجع الى بيان احوال اسماء العدد كما ان بيان المفرد من المتعدد راجع الى بيان احوال اسماء العدد والمرجع في تلك المعرفة الفطنة الصافية (قوله مخفوض اى مجرور) باضافة العدد اليه لا غير وذلك اذا كان المميز مجموعا لفظا ومجرور بكلمة من في الاكثر اذا كان مجموعا معنى بان كان اسم جمع نحو رهط ففتح الراء وتحرك فانه قوم الرجل وقيلته ومن ثلثة او سبعة الى عشرة او مادون العشرة وما فيهم امرأة كذا في القاموس او اسم جنس كالتمر او العسل وقل كونه جمعا مصححا واذا لم يكن للتمييز الا جمع قلة فيؤتى بها وان لم يكن الا جمع كثرة فكذلك وان كان له كلاهما فالاغلب ان يؤتى بجمع القلة ليطابق العدد الممدود وان لم يكن له جمع التفسير يؤتى بالجمع المؤنث السالم كقوله ﴿تلك عوارث لكم﴾ وقد جاء قوله تعالى ﴿سبع سنبلات﴾ مع وجود سنابل (قوله احدهما في صورة جمع المذكر السالم) انما قال في صورة جمع المذكر السالم ولم يقل في صورة جمع المؤنث السالم لانه اختلف في مئين قال الاخفش هو فعيلين كفلسين فهو عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصى ابدل الياء الاخيرة نونا (قوله ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم) قد نبه بذلك على ان قول المصنف وكان قياسها مئات او مئين غير مستقيم والقياس مئات لا غير (قوله فلانه لما صار منصوبا صار فضلا فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا) الظاهر قليلة وتلخيص هذا الوجه ان الجمع بمنزلة تلك مفردات لا محالة فصاعدا فلو جمع الفضلة صارت في الكلام كثيرة فافرد لتقليلها (قوله لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد مر فوض فلا يقال ثلثات رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل) هذا الوجه انما يتم لو لم يجز مئات رجل

من غير اضافة عدد اليها لكنه جاء مئات رجل قال الرضى وان لم يكن مات مضافا اليها
 تلك واخوانه جمعت واصيفت الى المفرد ايضا نحو مات رجل (قوله محفوض
 مفرد) قد يجمع نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتي مائتين عاما فقد
 ذهب اللذاعة والقتاء (قوله) واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا
 تلقوا هذه الضابطة عنه بالقبول حتى الرضى الا انه ذكر الرضى سابقا ما يوجب
 تخصيصه حيث قال وثلاثة واخوانها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان
 ميم المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة رجل او امرأة واذا اضيفت الى آلاف وجب اثبات
 التاء سواء كان ميمها الآف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة آلاف رجل او امرأة لان ميمها
 المائة والآف لا ما اضيف اليه المائة والآف هذا كلامه وانما قال واذا كان المعدود
 مذكرا ولم يقل واذا كان الميم مذكرا ليشمل الحكم ثلثة اشخاص واشخاصا ثلثة
 اورد عليه ان هذا الحكم حقه ان يذكر عند بيان التذكير والتأنيث لابعاد بيان المائة
 والالف لعدم افتراقهما تذكيرا وتأنيثا (قوله) فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت
 تريد النساء اعتبارا باللفظ) جعل الرضى الاقيس الاكثر (قوله) هب ان يميز الواحد
 مفعن عنه) فيه اشارة الى منع الاغناء لجواز افادته التأكيد كما في اله واحد واليهين
 اثنين (قوله) لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل) وقد جاء في الشعر ثنتا
 حنظل ومن اسانيد النعم الذي ذكره الرضى نحو واحد رجل واثنا رجل فاعرفه (قوله)
 لما التزموا الجمعية في ميم سائر الاحاد الى آخره) الاولى ان يقال لما التزموا الموافقة
 بين الميم والعدد في سائر الاحاد في الدلالة على المتعدد ينبغي ان يعتبر في الاثنين ايضا فافهم
 (قوله) وقول) في الخواشي الهندية وقول انت وقد صرح بذكر انت اشارة الى ان تقول
 صيغة الخطاب ويحتمل النية بارجاع الضمير المستكن الى العرب اى تقول العرب ويرجع
 ما اختاره قوله وان شئت قلت حادى احد عشر فعرّب الاول (قوله) وقول في المفرد
 باعتبار حاله) اى مرتبة لا يخفى ان التصير ايضا حال من الاحوال فلا يحسن مقابلته بالحال
 وفسر الحال بالمرتبة لانه لو قصد باعتبار حاله بمعنى انه واحد من تلك المعدود من غير
 بيان مرتبة يقال واحد الثلثة والاربعية وواحدتها ولا يشق له لفظ الاول والثاني الى
 غير ذلك (قوله) اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها) ينتقض بحادى
 عشر احد عشر ونظائره اذا اخذ اسم الفاعل من اول جزء لتلك المركبات وسنذكر
 لك وجهه (قوله) حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث) وكذا في عدم الحاجة
 الى التمييز (قوله) ومن ثم اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين) الاولى ان المراد
 ومن اجل ان الاول بمعنى ما قام به الفعل وهو التصير من عدد اقل الى مرتبة العدد المشتق

هو منه بمجرد انضمامه اليه اضيف الى ما هو اقل بمرتبة واقتصر على ما جاء الفعل فيه
اذ ما يؤدي معنى فعليا لا بد أن يشتق من فعل وذلك من اثنين الى عشرة فانه جاء من تلك
التسعة الفعل على حد ضرب بمعنى التصير الا ما في لامة حرف حلق فانه جاء فيه حد
فتح ايضا ولم يجيء مما دون اثنين لامتناعه عقلا وبما فوق العشرة لامتناعه استقراء
بمخلاف الثاني فانه باعتبار حاله وليس فيه معنى فعلي فهو اسم فاعل صورة لامعنى فيصح
اشتقاقه من نفس العدد ويصح اضافته الى مثله وما فوقه لانه بمعنى واحد في مرتبة
خاصة من ذلك العدد **(قوله ثالث اثنين بالاضافة)** والالتوين والاول هنا اكثر بمخلاف
سائر اسماء الفاعلين فان الاضافة والنصب فيها متساويان والثاني اكثر كذا في الرضى
(قوله الى عدد يساوى عدده) اى العدد المأخوذ منه فالاضافة لادنى ملايسة ويجب
ان يقول بالاضافة الى عدده لان الاثنين بعينه عدد اخذ منه الثاني لامتثل ذلك العدد
(قوله والايلىزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة) يجوز ارادة المبدأ والمتهى
من عاشر العشرة لانهما في المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار مبدأ فينبغى ان يقول والايلىزم جواز
ارادة الواحد الثاني والثالث مثلا **(قوله في عرب الجزء الاول)** ويظهر الفرق بين الاعراب
والبناء في اللفظ فيما ليس آخره حرف علة او فيما آخره حرف علة في حال النصب فانه في البناء
ساكن الآخر وفي الاعراب ساكن الآخر ايضا الا في حال النصب **(قوله المؤنث)**
ما فيه الى آخره يخرج عن تعريف المؤنث الصيغة كهندي وتا والتى وانت
تدخل في تعريف المذكور ولو خص التعريف بالمؤنث بالعلامة وما يقابله لقصر
مسافة بيان الاحكام لانها تصير مخصصة بالمؤنث بالعلامة مع عدم اختصاصها ولزم
اطلاق المذكور على هذه الصيغ **(قوله وعلامته اى علامة التأنيث التاء)** وان لم يكن
بمعنى التأنيث فانها تأتي لاربعة عشر معنى فصلها وحققها الرضى في هذا المقام **(قوله)**
او مدودة كصحراء لا يخفى ان الالف التي تمد هي التي قبل الهمزة وعلامة التأنيث
الهمزة اجماعا وان اختلفت في انها منقلبة عن الالف المقصورة او اصلية ففي قوله والالف
مدودة نظر الا ان يجعل وصف الالف بالمدودة وصفا بحال المتعلق اى الالف
المدودة ما قبلها وتعريف علامة التأنيث بالتاء والالف مقصورة ومدودة ينتقض
بمرفات وفتى وكساء وتقيد الحروف بما هو للتأنيث يستلزم الدور فاعرفه وفي قوله
وعلامة التأنيث التاء ردة على الكوفيين حيث جعلوا علامته الهاء والتاء مغيرة عنها والبصريون
على ان العلامة هي التاء والهاء مغيرة لها **(قوله ذكر من جنس الحيوان)** احترز بقوله
من جنس الحيوان عن النحلة فانها بازاؤها ذكر فانه يوصف النحلة بالانثى والذكر
وليس تأنيثها بحقيقى **(قوله واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل)** يعنى يتبادر

قيد بلا فصل من العبارة لاصالته ولا يبعد أن يقال المتبادر من الفعل أيضا التصرف فلا يرد
 نعم المرأة ونعمت المرأة **(قوله)** فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع
 الالتباس الظاهر أن وجوب الاثبات مقيد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التانيث
 فلا يجب في جاءت اليوم زيدا لكرامة واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله وانت في ظاهر غير
 الحقيقي بالخيار علم الذكر مع التاء نحو طلحة فانه مؤنث غير حقيقي ولا خيار فيه بل يجب
 تذكير الفعل اذ لا تأثير لتانيث علم المذكر الا في منع الصرف والجمع بالالف والتاء ويجب
 ان يستثنى ايضا اسم جنس اريد به مذكر من افراده فانه يجب ترك التاء فيه عند ابن السكيت
 ليعلم ان المسند اليه مذكر من افراده وبهذا يتم استدلال ابي حنيفة رحمه الله تعالى بالقرآن
 على ان نملة سليمان كانت اشي وهو من مشكلات النحو فاعرفه واعلم ان الضمير المنفصل
 في حكم الظاهر لاستقلاله فيجوز هند زيد ضاربه هي ذكره الرضى وقد يطلق الظاهر
 على ما يشمل الضمير المنفصل كما في تعريف القسم الثاني من المبتدأ فانه يشمل نحو أقام اتم
(قوله) فانه لو كان جمع المذكر السالم لم يحجز تانيثه) يجب ان يستثنى عنه بنون فانه لتغير
 ابن فيه جعل كالمكسر فيجوز جاءت بنون قال الله تعالى ﴿آمنت به بنو اسرائيل﴾ وكذا
 المجموعات بالواو والنون التي حقها ان تجمع بالالف والتاء كارضون وثيون وسنون
 كذا حقه الرضى **(قوله)** غير المؤنث الحقيقي) يشمل المذكر فالاولى تفسير قوله غير
 الحقيقي بمؤنث غير الحقيقي لا بغير المؤنث الحقيقي **(قوله)** في كونه جمع المذكر غير
 السالم) الظاهر غير العاقل فتأمل **(قوله)** اى آخر مفردة بتقدير المضاف) لا يخفى
 انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبدل بهذا التقدير اشكال باشكال **(قوله)** قولنا
 مع لواحقه) فح يكون التثنية مجموع المفرد والالف والياء والنون فلم يكن مسلما البلد
 تثنية اذ لم يوجد المسلم مع تلك اللواحق لا يقال التون مقدره لان التون في حال الاضافة
 كالتون فكما لا تقدير للتونين معها لا تقدير للتون **(قوله)** والالف لا يصدق التعريف الاعلى
 مسلم) فلم يكن جامعا لعدم صدقه على شئ من افراده ولا مانعا لصدقه على المفرد **(قوله)**
 ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكاليف) لعله اراد أن المراد الظاهر
 من هذه العبارة ما في آخره الف او ياء ونون ملحقات فاعرفه **(قوله)** لانه على تقدير
 تسليمه) هذا منع ما اجمعا عليه من كون علامة التثنية الالف والياء وكون التون
 عوضا عن الحركة او التوين في المفرد وما ذكره على تقدير التسليم في فاية السخافة
 وكيف لا وليس الغرض عن الحاق الالف او الياء والتون الدلالة بل عن مجرد الحاق
 الالف او الياء **(قوله)** اى مع مفردة) هذا يؤيد تقدير المفرد في التعريف **(قوله)** تحت
 جنس الموضوع له) يشكل بمثل اسدين بمعنى شجاعين فانهما لم يدخلتا تحت جنس

الموضوع له الاسدين بل تحت الجنس المراد بالاسد وكذا الابوان على ما بينه فان التثنية باعتبار ارادة المسمى بالاب وهو ليس موضوعا له للاب فينبغي ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد أن يراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازى في حكمه ويجعل ما ذكره في القمرين والابوين كاشفا عنه (قوله ولو اريد بقوله مثله ما يمثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه) هذا كلام الهندي وتبعه الشارح وليس الامر بذلك لان هذه الارادة بعيدة بالنظر الى ما ذكر في تعريف الجمع حيث قال ليدل على ان معه أكثر منه من جنسه فان الناظر فيه لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل أكثر وهذا ظهر ضعف احتمال المماثلة في اللفظ كما ذكره الهندي (قوله وهو ما في آخره الف مفردة آه) واحترز بقوله مفردة عن المقرونة بهمزة فانها ممدودة وبقوله لازمة عن الف زائدة في الوقف فانه لا يصير زائدا بها مقصورا لعدم لزومها لاختصاصها بحال الوقف (قوله ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود) يعنى اخذ من القصر بمعنى خلاف المد والتوجيه الآخر بالنظر الى اخذ من القصر بمعنى الحبس ولك ان تجمله من القصر كعقب بمعنى خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور يقال قصر ككرم فهو قصر وقصره كضربه جعله قصيرا كل ذلك من القاموس (قوله او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالي) الالف في الاسماء العريقة البناء كئى وعلى والى واذا اعلا ما عديم الاصل ومجهول الاصل ماهو في اسم متمكن لم يعرف اصلها كذا حققه الرضى فجعل الى علما مجهول الاصل محل نظر وينبغي ان يقول ولم يمل واميل وكان لامالته سبب غير انقلاب الالف عن الياء فان الرضى شرط في قلب عديم الاصل ومجهوله ياء ان يكون ماسمعا فيه الامالة ولم يكن هناك سبب الامالة غير انقلاب الالف عن الياء (قوله بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل) لابد من قيد آخر وهو أن لا يكون لامالته سبب سوى كون الالف منقلبة عن الياء كما عرفت (قوله كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة اول للمتنسك من قرأ اذا تنسك) هذا سهو في القاموس القراء ككتان الحسن القراءة جمعه قراؤن ولا يكسر وكرمان الناسك المتعبد كالقارى والمقرى جمعه قراؤن وقرارى كصايح (قوله لكننا قد تصفحنا كتب الثقات كالفصل والمفتاح والباب الى آخره) كتب في الحاشية فعبارة الفصل هكذا وما في آخره همزة لا يخلو اما ان يسبقها الالف او لا فالتى يسبقها الالف على اربعة اضرب اصلية كقراء ومنقلبة عن حرف اصلى كراء وكساء وزائدة في حكم الاصلى كغلباء ومنقلبة عن الف تأنيث كحمراء فهذه الاخيرة قلب واوا لاغير كحمراوان والقياس في البواقي ان لا يقلبن وقد اجيز القلب ايضا وعبرة

المفتاح هكذا واما الممدودة فان كانت للتأنيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي ككساء او عن جار مجرى الاصلي وهو ان يكون لللاحق كعلباء وقد رخص في القلب وعبارة الباب يوافق ما في المتن هذا كلامه والعلباء عصب الضيق كذا في الصحاح (قوله غير ما وقع في شرح الرضى من انه قد قلب المبدلة من اصل ياء) وقد قال ولا يقاس عليه خلافا للكسائي فلا ينفع في بيان قاعدة هذا القلب بل يكون من الشواذ الخارجة عن القاعدة (قوله ان لا يحذف عن آخر المثنى) اى آخر مفرد المثنى فلا ينافى قوله وتاء التأنيث لا يقع في حاسوبه فالاولى ان يقول ان لا يحذف عن المثنى (قوله المجموع ما دل اى اسم دل) لا يخفى ان مسلمين ليس باسم لانه ليس بكلمة بل كسلمى مركب فالمراد بالاسم اعم من الاسم حقيقة او حكما وعدا لشدة الامتزاج كلّه واحده (قوله على جملة آحاد) قيد الآحاد بالجملة لئلا يتوهم ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله في تعريف اسماء العدد في كونه اعم من الآحاد جملة او متفرقة طائفة طائفة واثنين اثنين او واحدا واحدا فيدخل في قوله ما دل على آحاد نحو رجل رجلين هذا ولو اجرى الآحاد مجراه في تعريف اسم العدد يخرج المفرد بقوله بحروف مفردة لكن يبقى التثنية (قوله بحروف مفردة اى بحروف هي مادة المفرد الى آخره) ومادة له ايضا فالقصد او الدلالة بحروف المفرد بمعنى المدخلة لحروف المفرد فيه لا الاستقلال اذ الهيئة ايضا لها مدخل في الدلالة كما لا يخفى والمراد بحروف مفردة اعم من حروف مفردة المحقق كافي رجال ومن حروف مفردة المقدر كافي نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد في الاستعمال وهو نساء على وزن غلام فان فعلة من الاوزان المشهورة للجمع المفرد على فعال واما في الحواشي الهندية ان المراد بالآحاد اعم من الآحاد حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة في جمع امرأة فليس بشيء اذ ما من جمع الا وقد قصد به آحاد حقيقة وانما التفاوت بين المجموع في تحقيق المفرد وتقديره ثم لا يخفى ان المراد بالمفرد هنا ما ليس مثنى ولا مجموعا فالتعريف به دورى (قوله فقوله ما دل على آحاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس الى آخره) المتبادر من الدلالة المطابقة فيخرج بقوله ما دل اسماء الاجناس (قوله كرهط وقر) قد سبق تفسير الرهط والنقر جميع الناس او ما دون العشرة كذا في القاموس (قوله فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحدها التاء) خص نحو تمر باسم جنس له واحد من لفظه ليصح تقييده بقوله على الاصح واما اسم جنس لا واحده من لفظه فليس بجمع بالاتفاق كما سذكروه ولا يخفى انه حينئذ يجب ان يقيد نحو ركب بماله واحد من لفظه فانه اسم جمع لا واحده من لفظه نحو ابل وغنم ليس بجمع بالاتفاق كما سذكروه ايضا وذلك ان

تريد نحو تمر مطلق اسم الجنس ونحو ركب مطلق اسم الجمع وتقيده بقوله على الاصح
 لان السلب الكلي ايضا اختلافي وبمض نحو تمر وركب جمع عند البعض لكن ما ذكره
 من التوجيه اصفي واعذب ولك ان تجعل تقيده نحو تمر واطلاقه نحو ركب اشارة
 الى التوجيهين ولا يذهب عليك انه لا بد من تقيده تعريف المجموع بقولنا على الاصح
 ليصح تفريع قوله فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح عليه (قوله كجامل) هو جمع
 جعل (وباقى) اسم جمع بقر على ما فى القاموس فكأنه اراد بقوله جمع جعل اسم الجمع
 او تكلم فى الموضوعين على المذهبين (قوله فالجمع الصحيح المذكر) الاظهر ان قوله فالذكر
 بتقدير مضاف اى بجمع المذكر الصحيح يرشدك اليه بقوله فالصحيح لذكر حيث لم يقل
 فالصحيح مذكر فالاولى تفسير قوله فالذكر بقولنا بجمع المذكر الصحيح (قوله اى آخر
 مفردة) فيه انه يصدق على رجلين ومسلمت (قوله بياء ملفوظة كالتقاضى او مقدره
 كقاض) فان قلت كيف يصدق فى شان البياء المقدره قوله حذف فينبى ان يخص بالياء
 المذكورة قلت تعود الياء المحذوفة بحذف التنوين للاحق واول الجمع او يائه ثم تحذف لالتقاء
 الساكنين بين علامة الجمع وبينها وليست على حذفها الذى كان قبل لان علة الحذف
 السابق التقاء الساكنين بين البياء والتنوين وعلة الحذف بعد اللاحق التقاء الساكنين
 بين البياء وعلامة الجمع (قوله وان كان آخره اى آخر الاسم الذى الى آخره) جعل
 ضمير كلين لآخر الاسم ولك ان تجعله للاسم وقوله حذف الالف دون حذف الضمير
 الراجع الى الآخر يدل عليه قوله اى الفامقصورة ملفوظة او مقدره وقدنبه المصنف على ان
 الياء والالف اعم من المذكورة والمقدره حيث مثل بقاضين دون القاضين وبمصطفون
 دون المصطفون فتأمل (قوله وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جميته) جعل
 ضمير شرطه الى اسم اريد جمعه والظاهر رجوعه الى الجمع لتلايزم انتشار ضمير فى قوله
 فذكر علم يعقل لانه فى تاويل فكونه مذكرا يعقل كما يشير اليه وضمير كونه ليس
 زاجعا الى الجمع بل الى ما اريد جمعه قال المصنف فى شرحه شرط التذكير مع انه
 يستغنى عنه بكون الكلام فى جمع المذكر اما التذكير الداهل عن كون الكلام فى المذكر
 واما تنبيه الغافل لتوهم ان جمع المذكر مجرد تسمية كتسمية اسود بابيض قال الرضى هذان
 عذران باردان لا يبرد قلبا محروقا بنار الاشتباه قال الهندي مناط فائدة الشرط انما هى
 وصفا للمذكر دون نفسه كأنه قال شرط ما جمع بالواو والتنون ان يكون مذكرا خاصا
 ونحن نقول جمع المذكر السالم شامل لسنين وارضين وثين وقلين مما مفردة مؤنث
 وكيف لا ولم يضم هؤلاء الى جمع المذكر السالم فى بيان الاعراب كما ضم او لو وعشرون
 مثلا فلو لم يندرج فى جمع المذكر السالم لضم اليه كما ضم او لو وعشرون واخواتها فلا

(يستغنى)

يستغنى بكون الكلام في جمع المذكر عن اشتراط التذكير (قوله فذكر اى فكونه مذكرا) اشار به الى دفع اعتراض الرضى حيث قال قوله وشرطه ان كان اسما فذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون شرطه مبتدأ وما بعده من الشرط والجزء خبرا لان قوله فذكر في معنى فهو مذكر والضمير راجع الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عائد الى المبتدأ ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان اسما فالجزء ما اعتراض فيه الشرط وفيه محذورات ثلثة الاول دخول الفاء في خبر مبتدأ لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف مذهب الاخفش وثانيها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا والكون علما وليس في العبارة ما يجعلهما مصدرين وثالثها الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر وذا لا يجوز في السعة ولم يلتفت الى ما اجاب به الرضى من جعل الشرط والجزء خبرا لقوله شرطه بتقدير قوله فذكر علم يعقل بقولنا فهو حصول مذكر علم يعقل فالضمير راجع الى المبتدأ لانه حكم الرضى نفسه بانه تصسف وكأن وجه التسف مع ما فيه من التكلف الظاهر حذف العائد المرفوع مع انه صرح الرضى بمنعه في بحث خبر المبتدأ وما اشار اليه من الجواب هو أن مذكر بمعنى كونه مذكرا وهو خبر شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى ما رد به الرضى من انه ليس في العبارة ما يجعله مصدرا لانه يندفع بقيد الحيثية اى فذكر علم من حيث انه مذكر علم فيؤول الى كونه مذكرا علما بقى انه لزم الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر في السعة وكأنه لم يلتفت اليه لانه منع الهندي اختصاصه بالشعر بقى انه هل يسمع منع الهندي لما ادعاه الرضى من غير سند موقوف به (قوله يعقل من حيث سماء) اشار الى ان المذكر العلم هو اللفظ فوصفه بالعقل وصف له بحال مدلوله (قوله نحو اعوج علما للفرس) في القاموس اعوج بلا لام فرس لبني هلال ينسب اليه الاعوجيات كان لكندة فاخذته سليم ثم انه صار الى بني هلال اوصار اليهم من بني آكل لمرار وفرس لغني بن الاعصر هذا كلامه (قوله) واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدره) اجاب به عما ذكره الرضى انه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر فجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء علمى رجلين ولا يخفى ان الجواب ضعيف (قوله صفه من الصفات غير علم) لافائدة في قوله غير علم (قوله الشرط الاول كونه مذكرا يعقل) جعل التذكير والعقل شرطا واحدا مع انها شرطان متتابعة لما ذكره الهندي ان مناط الفائدة الوصف دون قوله مذكر لانه مستغنى عنه بكون الكلام في جمع المذكر وقد عرفت ما فيه ولا يخفى ان المراد بالمذكر هنا ايضا يجب ان يكون ما يريد بالمذكر سابقا والالكان الكلام مقلقا مع انه

لو أكتفى من التذكير هنا بالتجرد عن التاء لزم صحة جمع حمراء مثلا بالواو والنون
 واستدرك قوله ولا يكون بناء تأنيث (قوله أى مذكرا غير مستو في صيغة الصفة)
 اشار الى ان الجمع بالواو والنون في صفة لا يستوى فيها المذكر والمؤنث في الصيغة
 ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث بمجرد التاء بل يكون بالصيغة خلاف الاصل
 لمشابتها بالاسم في ان الشائع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ او لاشتراك
 بينهما كالعير والاتان والساقة والجل والانسان والفرس كما ذكره الرضى فالاولى
 حينئذ أن يبين عدم جمع احمر وسكران بالواو والنون بانهما كالانساء في عدم استواء
 المذكر والمؤنث في الصيغة وجمع افعال التفضيل بالواو والنون بانه لجر نقصان عمله حيث
 لم يعمل في المظهر (قوله للفرق بينه وبين فعلان وفعالنة) يفهم منه جواز جمع امثال
 ندمان بالواو والنون ولم يرض به الرضى وقال من قال به فقد قاس من غير مساعدة السماع
 (قوله الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه) اى في هذه الصفة
 بتأويل الوصف قال الرضى هذه العبارة اسخفت من العبارة السابقة لان الضمير
 ان لا يكون عائدا الى الوصف المذكور فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور
 مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوى الشيء
 في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر والمؤنث لكان شيئا واجاب الهندي
 بان ضمير ان لا يكون عائدا الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكره من وجه السخافة
 فالشارح فسر العبارة على ما اجاب به الهندي ولم يلتفت الى شبهة الرضى (قوله
 الشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور ملتبسا بناء التأنيث) يعنى عند اشتراط
 التذكير وعدم المساواة فان العلامة يستوى فيه المذكر والمؤنث (قوله ويحذف نونه
 اى نون الجمع بالاضافة) اى يجب حذف نونه بالاضافة اما حذف نونه ككون المثنى
 لتقصير الصلة كما في قوله الحافظوا عورة العشرة قيل لامسا كنة اختيارا كما جاء في الشواذ (انكم
 لذا تقوا العذاب) بنصب العذاب فليس بواجب (قوله وقد شذ نحو سنين) من وجهين
 احدهما انه قد لا يحذف نونه بالاضافة نحو دعاني من تجدد فان سنينه وتانيهما ظاهر
 وبهذا علم انه لا يتجه ان حق بيان الشذوذ أن يقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له
 الا بما ذكر قبل حذف النون ولا تعلق له بحذف النون (قوله فان لم يكن له مذكر جمع
 بالواو والنون) لالوجه لتقييد كلام المتن بما قيده بل المراد أنه ان لم يكن لمفردة مذكر
 اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون
 مذكرا جمع بالواو والنون (قوله فان لا يكون مجردا عن تاء التأنيث) الملقوفة
 والاخصر فان يكون بالهاء (قوله تغير بناء واحده من حيث نفسه واموره الداخلة فيه

كما هو المتبادر) فيه ان التغيير في التعريف غير محمول على ماهو المتبادر والالم يتناول نحو فلك اذ التغيير الاعتبارى خارج عن المتبادر الا ان يقال لاخروج عن المتبادر الا للضرورة والضرورة داعية بالنظر الى التغيير الاعتبارى دون التغيير باعتبار الامر اللاحق فروعى التبادر في الاول دون الثانى بقى ان تغير نحو افراس ايضا باعتبار الامور اللاحقة من زيادة الالفين وسكون الفاء الا ان يقال لاينكر في افراس التغيير باعتبار اللاحق يمكن فيه التغيير باعتبار الامور الداخلة حيث عرض للفاء السكون وصورته حرفا ثانيا بعد أن كان او لا والفصل بين الراء والسين بعد أن كان متصلا به والفرق بين التفسير والتصحيح باختصاص التفسير بالتغيير باعتبار الامور الداخلة وهو المعبر في تعريفه والاوجه ان يقال المراد التغيير بتغير الحاق الواو والياء والتون او الالف والتاء ثم نقول لاحاجة الى التكلف في اخراج جمع السالم لان جمع السالم تغير مفردة بتغير آخره لا بتغير صيغة لان ما يطرأ الآخر لا يغير الصيغة فقوله ماتغير بناؤه اى صيغته لاخراج الجمع السالم حيث لم يتغير صيغته وان تغير آخره (قوله جمع القلة افعال الى آخره) قال الرضى هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة واما اذا انحصر جمع التفسير فيها فهمى للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا لم ينحصر فيه والا فهو مشترك كاجادل ومصانع (قوله اسم الحدث) اى اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب او تضمننا كالجلسة والجلسة (قوله يعنى بالحدث معنى قائما بغيره) ليس المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد يعنى *سياهى* ليس حدثا بل بمعنى *سياه بودن* فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره هكذا حقق المقال

(قوله والمراد بجريانه على الفعل) اى جريان اسم الحدث على الفعل بخلاف جريان اسم الفاعل فان معناه موازنته للفعل وبخلاف جريان الصفة على موصوفها فان معناه جعل موصوفها صاحبها اى مبتدأ او نا حال او موصولا او متبوعا لها وكل من الثلاثة اصطلاح مشهور في محله فلا غرابة في التعريف (قوله وان كان الاخير ان مفعولا مطلقا) ان اراد جواز وقوعهما فلا اختصاص له بهما بل يجرى في الاولين ايضا اذ لا ضنة في المفعول المطلق وان اراد وجوب وقوعهما فيرده قوله تعالى ﴿ويل للمطففين﴾ فتأمل (قوله سماع) اى سماعى لم يرد أن ياء النسبة محذوفة اذ لم يثبت حذفها بل اراد أنه بمعنى السماعى بتجوز او حذف مضاف اى ذوسماع (قوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا) يعنى حقيقة واما المفعول المطلق المجازى نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعمل نص عليه الرضى (قوله ولا يتقدم معموله عليه) هذا كلام النحاة وخالقهم الرضى في الظروف وجوز تقديمه لتوسمهم فيها (قوله فيلزم اجتماع التثنتين)

اعترض عليه الرضى بانه فليضمر فيه الفاعل المبنى والمجموع كما يضر في اسم الفعل والظرف فلا يلزم اجتماع التثنتين والجمين واجاب عنه الهندي بان القول بالاستتار في اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار في الذى ينوبان عنه والاظهر الاخصر ان يقال لما كان يحذف فاعله فلو اضر فيه لالتبس بالمحذوف (قوله ويجوز اضافته الى الفاعل) وهو اقوى المصادر في العمل لا المتون كما ظن صرح به الرضى واذا اضيف المصدر الى معموله الارجح جعل تابع ذلك المعمول تابعا للفظه وجاز جعله تابعا لمحلله ايضا عند الاكثر (قوله فان كان المصدر مفعولا مطلقا) اى غير قائم مقام الفعل بقرينة ماسأى قال الرضى المشهور خلاف النحاة في المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا سواء كان الحذف جائزا او واجبا (قوله اى فيجوز فيه وجهان) ذهب الى كل وجه نحوى فذهب الى الثانى سيويه الى الاول السيرا في لكن ذهب سيويه الى انه يعمل لنيابة الفعل لالتاويله بان مع الفعل حينئذ يجوز تقديم معمول المفعول المطلق عليه على ما صرح به الرضى (قوله وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية) قد عرفت ان عمله للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه ليس بوجه (قوله وانما فصل بين قسمي المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه) يعنى هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فينبى ان يؤخر عنهما فاجاب بانه ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك تنبيها على ان لها مزيد اختصاص بالقسم الاول وفيه ما عرفت من ان امتناع تقديم المعمول يختص بالقسم الاول (قوله من فعل اى حدث) اما ان يريد بالحدث ما سبق في تعريف المصدر ويكون الحكم بالاشتقاق من الفعل من قيل اجراء حال اللفظ على المعنى لشدة الملازمة بينهما واما ان يريد به المصدر لان سيويه يسمي المصدر فعلا وحدثانا والثاني يوافق تفسير الرضى للفعل وحينئذ التجوز في قوله لمن قام به اذا القيام بالشخص صفة المعنى اسند الى اللفظ قال الرضى والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرا في ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر أن الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو الحدث هذا كلامه فان قلت اسناد القيام الى اللفظ مجاز فليكن ذلك الاسناد المجازى الى لفظ مثل ضرب ويضرب لانه صفة مضافه فلا دلالة في رجوع الضمير الى الفعل على عدم ارادة مثل ضرب ويضرب قلت قد شعاع فيما بينهم اسناد حال المعنى المطابق الى اللفظ وبالعكس دون المعنى التضمنى والالتزامى (قوله موضوعا ذلك الاسم لمن قام الخ) نبه على ان لام الجارة صلة قوله اشق بتضمينه معنى الوضع ولك ان يجعل للتعليل اى لاجل افادة من قام به الفعل فيستغنى عن التضمنين (قوله اى لذات

مقام بها الفعل) هذا يكفى وينفى عن قوله اى الفعل وقد اشار الى ان المراد بمن اعم من العقلاء و اشار الى وجه صحته المشار اليه بقوله لكان اولى بقوله ولعله قصد التغليب وينبغى ان يعلم ان المراد بمن قام به الفعل من قام به الفعل مع الفعل وقيامه به اذ اسم الفاعل للجميع لا مجرد من قام به الفعل وهو المتبادر من عبارة من قام به الفعل اعترض الرضى بانه اخرج هذا القيد عن التعريف مثل زيد مضارب عمرا ومقرب من فلان ومتبع منه و مجتمع معه فان هذه الاحداث نسب لا تقوم باحد المنتسبين معينا دون الاخر ويمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضرب بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا معنى ما قيل باب المفاعلة لحدث مشترك بين اثنين فالمضارب مشتق من مصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة اى ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بمضاربه وكذلك الاقتراب معناه القرب من شخص هو ايضا متصف بقرب من الشخص الاول فكل منهما مقرب بمعنى قيام قرب به متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لا يقوم باحد المنتسبين معينا دون الاخر فلا معنى له اذ الحدث لا بد ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشئ لاعلى التعيين نعم لا يتعين النسبة الى احدهما معينا بل الواحد منهما يجب ان يكون منسوبا اليه لاعلى التعيين فقوله هذا من قيل اشتباه النسبة بالانتساب واما ما اجاب به الهندي من ان القيام فى هذه الاحداث امر اعتبارى والقيام المذكور فى التعريف اعم من الاعتبارى والحقيقى فليس بشئ لان اطلاق المضارب مثلا ليس باعتبار قيام القرين بالفاعل فتأمل (قوله قال

المصنف فى شرحه) اى المص او التعريف (قوله وان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع له آه) فيه بحث لانه يخرج اسم الفاعل المشتق من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طولاً فان طائل اى ذو غلبة بالطول فهو لمن قام به الحدث مع زيادة الا ان يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه ولو تجوزا الا انا لم نعثر عليه فى كلامهم بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل للغلبة والرضى صرح فى تحقيق تعريف اسم التفضيل ان طائل للزيادة فى المشتق هو منه حتى جعل التعريف مقوضا به (قوله واسندوا اخراج

اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث الى آخره) يرد عليه مع ما اورده ان اسم التفضيل قد يكون للثبوت وقد يكون للحدوث صرح به الهندي فلا يخرج به اسم التفضيل رأساً (قوله وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل) فيه امر ان احدها انه جعل المثني والمجموع ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا يقول عاقل بانه لم يجعل المثني والمجموع من اسم الفاعل وتانيهما انه قال وما وضع منه للمبالغة فصرح بادراج لفظ منه ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل وتنبه الشارح للامر الثانى فكلف فى تطبيقه

على ما ذكره هنا بما اخرج مخرج التعسف كما سترى (قوله على زنة فاعل) قال المصنف
 وبه سمي لكثرة الثلاثي فلم يقولوا اسم المفعول ولا المستفعل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم
 له مزيد اختصاص بهذه الهيئة وفيه نظر لانه وان كان وجهها مقبولا لكن لنا شاهد
 على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم باسم الفاعل الى اسم موضوع لذات قام
 به الفعل وليس المفعول والمستفعل وغيرها بهذا المعنى والشاهد أنهم سموا اخوات
 اسم الفاعل بالاسم المضاف الى المدلول لا الى الوزن كاسم الآلة واسم الزمان واسم
 المكان واسم التفضيل وقيل كون اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة الفاعل هو القياس
 وقد يأتي على وزن المفعول كقوله تعالى ﴿ وكان وعدا مأتيا ﴾ وقال الرضى والاولى
 ان المأتى فى الآية بمعنى المفعول من آتيت الامر فعلته فهو بمنزلة قوله فى الآية الاخرى
 ﴿ وكان وعده مفعولا ﴾ ونحو نقول يحتمل ان يكون المراد وكان اهل وعده مأتيا
 لوعده فجعل اهل الوعد فى كونها مأتيا للوعد بمنزلة الوعد المتمتع المفارقة عن نفسه
 فاستند المأتى الى الوعد قيل بيان الصيغة من وظائف التصريف وقع فى النحو
 استطرادا اقول بيان الصيغة كالتصريف تصوير وتعيين لموضوع الاحكام النحوية
 (قوله بشرط معنى الحال او الاستقبال) قال الرضى وظاهر كلام النحاة انه يشترط
 معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام والاولى انه
 لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخله
 اللام هذا كلامه اقول انما قال ظاهر كلام النحاة لان الظاهر عطف قولهم او الهمزة
 او ما على صاحبه ويحتمل ان يجعل عطا على معنى الحال اى بشرط معنى الحال والاستقبال
 والاعتماد على صاحبه او بشرط الهمزة او ما (قوله فان دخلت اللام الموصولة) قيد
 اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يفتيه عن شرط
 من شرائط العمل صرح به الرضى ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء فى المعنى
 من قوله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه فان اللام الموصولة داخل
 فى الصاحب وقد دل ما سبق على انه لا يكتفى الاعتماد على الصاحب فاستثنى منه اللام
 لانه يكتفى الاعتماد عليه وبما لا بد من معرفته فى هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر
 المتعديان الى المفعول به بانفسهما قد يقويان باللام ويسمى لام التقوية فى غير نحو علم وعرف
 ودربى وجهل وفى اسم الفاعل من هذه الافعال يكون التقوى بالياء لجواز زيادتها مع
 افعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا قائم ولا يقوى الفعل باللام الا اذا تقدم مفعوله فيقال
 لزيد ضربت كذا فى الرضى (قوله كضراب وضروب ومضراب) هذه الاوزان
 الثلاثة يعمل باتفاق من النحويين البصريين واما علم وحذر فعملهما مذهب سيبويه

(لاغير)

لا غير ومن اعمل صيغ المبالغة من قال لا يشترط في عملها زمان الحال والاستقبال بل هي كالصفة المشبهة **(قوله** وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب مافات من المشابهة اللفظية) فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابرا لتقصان المشابهة اللفظية **(قوله** لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة الى آخره) لا يكفي ما ذكره لوجه عمل جمع المكسر الا ان يعتبر معه قصد اطراد الباب قال الرضى اما المتنى وجعا السلامة فظاهرة لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد **(قوله** مع العمل في معموله بنضبه على المفعولية) يعنى اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على المفعولية اذ لا يحذف مع عمله رفع الفاعل لان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول وكما ان اطلاق العمل محل قوله مع التعريف محل اذ اللام الموصولة لا يفيد في اسم الفاعل تعريفا ولا يحذف النون مع لام التعريف ولقد نبه عليه الرضى حيث قال يعنى بالتعريف دخول اللام لكن قصر تنبيهه فتنبه **(قوله** اسم المفعول) في تقدير المفعول به على الحذف والايصال اذ المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به واما على ما ذكره المصنف في اسم الفاعل ان اضافة الاسم الى الهيئة التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل فلا حاجة الى الحذف والايصال وكأنه الذى جراه على ما قال **(قوله** لمن وقع عليه) يشكل بخروج مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب له الا ان يقال الاستعمال على خلاف الوضع بتزليل الظرف والسبب بمنزلة المفعول **(قوله** في العمل اى عمل النصب) قال الرضى عمل الرفع لا يتوقف على اشتراط **(قوله** اى اشتراط عمله باحد الزمانين) قال الرضى ليس هذا في كلام المتقدمين لكن المتأخرين كابي على ومن بعده صرحوا به وجعلوه كاسم الفاعل ولو اكتفى بقوله وامره في العمل كاسم الفاعل لكتفى لان الاشتراط ايضا من اموره في العمل واما قيد الامر بالعمل والاشتراط ليخرج حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا **(قوله** ما اشتق من فعل لازم) كان الظاهر ان يشتق من الفعل المتعدى الثابت ايضا نحو علم الله لثلاث بقى الصفات الثابتة المتعدية بلا لفظ الا انه لما كان المتعدى غالبا حادنا لم يلتفت الى ثبوته احيانا وجعل له لفظ اسم الفاعل مجازا **(قوله** على معنى الثبوت) اى المقابل للحدوث على تفسير المصنف ومطلق الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار على تحقيق الرضى **(قوله** فيخرج عنه نحو ضامر الى آخره) ولا يندم به مخالفتها لصيغة الفاعل **(قوله** وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اول صيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل) ويرد على التوجيه الاول مع حذف شطر الاسم ان صيغة الصفة المشبهة

من غير الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل وانه
يحيى على وزن اسم الفاعل للمبالغة الا ان لا يحتمل صيغة المبالغة اسم فاعل (قوله اى
كاشفة على قدره) يرد عليه انه في الالوان والعيوب الظاهرة قياسية على وزن
افعل وانه من الثلاثي المزيد فيه والرابعى على وزن اسم الفاعل الا ان يقال يحتمل
ان يكون مع ذلك في غير الثلاثي سماعية بان لا يكون مجيئها من غير الثلاثي قياسا
بل يكون مقصورا على مسمع (قوله وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان)
لا يخفى اختلال عبارة المتن الا ان يقال نبه على انها لا تنفك عن الاعتماد واعلم انه يزيد
عمالها على فعلها فانها تنصب الشبيه بالمفعول دون فعلها (قوله وعلى كل من التقديرين
معمولها امامضاف او ملتبس باللام) او هذه مانعة الخلو لاجتماع اللام والاضافة في
زيد حسن الضارب الغلام بخلاف اخويه فانهما للانفصال الحقيقي وينبى ان يراد
بمعمولها معمولها الظاهر لثلايدخل زيد الحسن فيها هو بصدده فيلزم كذب قوله متى
رفعت بها فلا ضمير فيها وينبى ان يراد بالمضاف المضاف الى الضمير بلا واسطة او بواسطة
ليدخل زيد الحسن وجه غلامه بالاضافة في المجرد عن الاضافة فلا يخرج عن المتع وزيد
الحسن وجه غلام بالرفع في القبيح (قوله والمعمول في كل واحد منهما مرفوع) قال الرضى
لم يقسمه باعتبار اعراب نفسها لانه استوفى في مباحث النعت اقول ليس الغرض من بيان
اعراب معمولها استيفاء اعرابه بل بيانه لان ضابطة القبح والحسن مبنية على اعرابه فلذا
بين اعراب معمولها دون اعرابها (قوله وحسن وجه عطف على حسن الوجه) وفيه ان
صورته الخطية لاتصلح الا الوجهين فانه لا بد في صورة النصب من اثبات الالف كذا في
حواشى كتاب الشارح وهذا انما يتجه لو كان مراد المصنف بالامثلة الثلاثة ماتحتمله صورة
الخط اما لو كان مراده الاحتمالات الثلاثة لمعمول الصفة من حيث الاعراب فلا (قوله
اثان منها ممتعان) اى بالاتفاق كما صرح به الرضى بقريته واختلاف في حسن وجهه
وفيه بحث لان امتناع الحسن وجهه معلل بعدم افادة الاضافة التخفيف وهو عند الفراء
يفيد التخفيف باعتبار تقدم الاضافة على اللام كما في قولنا الضارب زيد (قوله احدهما
ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف) هذا يصدق
على قولنا الزيدان الحسنان وجههما مع انه لا يتحقق فيه وجه الامتاع وهو عدم
التخفيف فينبى ان يكون من قبيل حسن وجهه ويكون مختلفا فيه (قوله لاشتماله على
ضمير زائد على قدر الحاجة) فالقياس ان ينقص الحسن بزيادة الضمير فيكون زيد حسن
وجهه بنصب الوجه احسن من زيد حسن وجهه مثل حسن وجه ابيه الا ان يقال المراد
ضمير لا فائدة فيه الا الربط كما في حسن وجهه ولذا لم يحكم بكون زيد ضرب احسن

من زيد ضرب ابيه وزيد ضرب ابته في داره لان ضمير ماسوى ضرب ليس للربط بل لتعيين الابن وموضع الضرب (قوله وما لاضمير فيه) فيه انه لم يفتح نم الرجل زيد فما الفرق بينه وبين الحسن الوجه يرفع الوجه وهما سياتان في الاشتغال على التعريف المهدي النائب عن الضمير في الربط الا ان قال لم يكن الربط في نم الرجل بالضمير فاكتفى فيه بالمهد بلا فتح بخلاف الحسن الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوت القبح في الحسن الوجه والحسن وجه (قوله لان معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تمدد الفاعل) فيه بحث لانه يجوز أن يكون معمول بدلا فينبغي ان يقال يلزم تمدد الفاعل او التباس البدل بالفاعل (قوله فيها ضمير الموصوف) القياس يقتضى فيه تفصيلا وهو أنه ان كان الجر للاضافة الى الفاعل لا يكون فيها ضمير وان كان الاضافة الى التمييز او التشبيه بالمفعول يكون فيها ضمير الا انه خولف القياس لان الاضافة الى المرفوع الذى هو عين الصفة قبيحة كاضافة الشيء الى نفسه فجعل المرفوع حين الاضافة منصوبا باعتبار الضمير في الصفة وجعله كالمفعول الذى هو في الغالب اجنبى فيلزم حين الجر اعتبار الضمير في الصفة كحين النصب فيقال في تركيب الزيدان الحسن وجههما بالرفع الزيدان الحسن وجههما بالجر (قوله فتؤنث انت الصفة) جعل تؤنث على صيغة الخطاب والمفعول محذوفا ولا داعى اليه بل الانسب بالسابق جعله صيغة مجهول مسندة الى ضمير الصفة (قوله مثل الصفة) فيما ذكر من رفع معمول ونصبه وجره من غير اشتراط زمان الحال والاستقبال صرح به الرضى (قوله وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب) وغير المنسوب ايضا من الاسماء الجامدة التى اجريت مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس الوجه اى حسن الوجه وهو قليل كذا فى الرضى (قوله لموصوف قام به الفعل او وقع عليه) صلة الموصوف اما محذوف اى موصوف بالفعل او الزيادة ولا يخفى ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء فالتعميم لا يتأتى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة والاولى ان يقال لمتصف بزيادة على غيره اذ معنى افعال المتصف بالزيادة سواء وصفت بها اولا والمراد بغيره غير ما سواء كان المغايرة حقيقة او اعتبارية كما فى قولهم هذا ببرا اطيب منه رطبا (قوله فى اصل ذلك الفعل) يعنى ان الجار والمجرور محذوف والتقدير بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى التقدير ليخرج زائد عن التعريف فانه مشتق للموصوف بزيادة على غيره لكن لا فى المشتق منه ولا فائدة لادراج لفظ الاصل والمراد بالزيادة فى اصل ذلك الفعل اعم من ان يكون له ذلك الفعل او لم يكن لكن يكون الزيادة على تقدير ثبوته كما فى زيد افقه من الحمار (قوله وقوله لموصوف يخرج اسماء

الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف (لاجابة في الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والآلة لم يوضع لزمان او مكان او آلة موصوف بل لزمان او مكان او آلة مضاف وقوله يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكتفى في كون التعريف مانعا ما لم يتعرض لخروج صيغ المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له لمنع خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة الا ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافة زيادته الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل دونه اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة اى التفضيل على جميع ماعداء فانه لا يذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالفهم (قوله وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغته) قدر تميزا ليصح حمل افعال على اسم التفضيل والاولى حذف المضاف بجعل وهو بتقدير وصيغته لانه الجادة (قوله وفعل للمؤنث) لوجه للاقتصار على ضم المؤنث لتسميم كلام المتن لان له تينتين وجمعين ايضا (قوله فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير وشر) لا يكتفى بمجرد ذلك لدخول خير وشر مؤنثين لانهما ليسا في الاصل اخير وشر بل خورى وشرى على مقتضى قوله وفعل للمؤنث وتحقيقه ان افعال قديكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر وفعل للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر مغيرا اخير وشر للجمع لانهما مغيرا اخير وشر المستعملين بمن (قوله وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل من حدث ثلاثى) قيد الثلاثى بالحدث بقريضة التعريف ليخرج نحو ايدى وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت واحنك الشائين بمعنى اكلهما من الحنك واول لانهما شاذان وقيد الرضى لاجراج هذه الامور بقوله جاء منه فعل وقال لابد من قيود آخر وهو تمام الفعل لعدم افعال التفضيل من الافعال الناقصة وكونه متصرفا لعدمه من نعم وبئس وكونه غير لازم للنسب لعدمه من ما ليس بكلمة اى ماتكلم وكونه قابلا للزيادة والنقصان فلا يقال الشمس اليوم اغرب منه امس اقول اشتقاق الافعل تصرف فى الفعل فلا يجامع عدم التصرف والموصول بزيادة فى الفعل فلا يشتق من فعل خص بنى حدثه عن شئ لانه حينئذ يخالف فعله فى ان فعله للنسب وهو للاثبات مع زيادة فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره لا يمكن الا بما جرى فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة بما جرى فى مدلولاتها الزيادة والنقصان محل نظر (قوله ليس بلون ولا عيب) يبنى ان يقول ولا حلية لانه لا يشتق من البلج بمعنى كون الحاجبين غير متصلين ابلج للتفضيل بل للصفة قال الكوفيون يحىء من البياض والسواد اللذين هما اصل الالوان وقال البصريون ماجاء منهما شاذ ومنه قوله عليه السلام فى وصف الكوثر (ماؤه ابيض من اللبن) (قوله وعور)

في القاموس المور كالفرس ذهاب حس احدى العينين (قوله فان قصد غيره اى غير الثلاثي المجرد) اللام للمهد اى غير الثلاثي المجرد المهود اى الموصوف بما ليس بلون ولا عيب فلا يرد ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثي المجرد بل اخص منه (قوله فيه شائبة من حق ابن هبنقة) قد تكرر من الشارح ابن هبنقة واطنه سهوا صححه الهندي هبنقة من غير ابن وقال في القاموس الهنق كملس الاحق وهبنقة لقب ذى الودعات يزيد بن ثروان فجعله لقباً لا كنية وقال في العين الودعة وتحرك جمعها ودعات خرز بيض يخرج من البحر بيضاء شقها كشق النواة تعلق لدفع العين وذات الودع محركة الاوتان وسفينه نوح عليه السلام والكعبة شرفها الله تعالى لانه كان تعلق الودع في ستورها وذو الودعات هبنقة يزيد ابن ثروان يضرب بحمقه المثل والصحاح واقفه وزاد انه احد بنى قيس بن نعامه يضرب به المثل في الحمق قال الشاعر عس بجد وكن هبنقة هذا وقد شنع الشارح قدس سره تشبيهاً شنيعاً بالهندي وذلك كان منه اسرا بديعاً ولا يرضى بمثله عن مثله لمثله وقد اخذ كثيراً من فوائد شرحه هذا من حواشيه وانحجب منه انه ليس بما نقله من الهندي مرضياً له كيف وقد كتب فيه فيه اشارة الى القدح فيه كما هو دأبه (قوله ويستعمل اى اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه) اذا لم يجعل معد ولا كما في اخر او اسما كما في الدنيا والجلي اسما للخطبة العظيمة او لم يخرج عن معناه نحو آخر بمعنى غير فقول جاءني رجل آخر واعلم ان الاصل من تلك الاستعمالات من ثم الاضافة بالمعنى الاول (قوله واما قوله ولست بالاكثر منهم حصي) وقيل اللام زائدة والاقرب ان يقال اللام التفضيلية للمهد فلا مانع لاجتماع لام الجنس مع من ومع ذلك قليل مرابعن صورة اجتماع ما لا يجوز اجتماعهما (قوله ولا يجوز زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه) ومع العلم بالمفضل عليه الحذف مع الافعل الذي خبر غالب ومع غيره قليل (قوله ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه) اى اكبر كل شئ اورد عليه انه لا بد من تعويض المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف منصرف للتوين وينتقض بالتعويض في جواز رفعها وجر اعند من جعله تنوين العوض على انه لا مانع من البناء على الضم كما في قبل واعلم انه ربما يجيء بعد اسم التفضيل ما هو في صورة المفضل عليه بمن وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم صحة قصد المشاركة مع المفضل عليه في اصل الفعل تحقيقاً نحو زيد افضل من عمرو او تقديره نحو زيد اعلم من الحمار نحو زيدا كبر من الشعر فانه ليس المقصد الى تكبير الشعر وزيد وتفضيل زيد في الكبر بل افعل التفضيل مخرج عن معناه التفضيل الى التجاوز والتباعد الذي يلزمه فان التفضيل يستلزم بعد المفضل عن المفضل عليه فكأنه قال زيد متباعد عن

الزمان والمكان والآلة لان المراد بالوصوف (لاحاجة في الإخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والآلة لم يوضع لزمان او مكان او آلة موصوف بل لزمان او مكان او آلة مضاف وقوله يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي في كون التعريف مانعا ما لم يتعرض لخروج صيغ المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له لمنع خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة الا ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافة زيادته الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل دونه اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة اى التفضيل على جميع ما عداه فانه لا يذكر المفضل عليه للاستثناء عن الذكر بالفهم (قوله وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغته) قدر تميزا ليصح حمل افعل على اسم التفضيل والاولى حذف المضاف بجعل وهو بتقدير وصيغته لانه الجادة (قوله وفعل للمؤنث) لوجه للاقتصار على ضم المؤنث لتسميم كلام المتن لان له تثنيين وجمعين ايضا (قوله فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشتر) لا يكفي مجرد ذلك لدخول خير وشر مؤنثين لانهما ليسا في الاصل اخير واشتر بل خورى وشرى على مقتضى قوله وفعل للمؤنث وتحقيقه ان افعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر وفعل للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر مغيرا اخيرا واشتر للجمع لانهما مغيرا اخيرا واشتر المستعملين بمن (قوله وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل من حدث ثلاثى) قيد الثلاثى بالحدث بقريئة التعريف ليخرج نحو ايدى وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت واحك الشائين بمعنى اكلهما من الحنك واول لانهما شاذان وقيد الرضى لاجراء هذه الامور بقوله جاء منه فعل وقال لا بد من قيود آخر وهو تمام الفعل لعدم افعل التفضيل من الافعال الناقصة وكونه متصرفا لعدمه من نعم وبئس وكونه غير لازم للنفي لعدمه من ما ليس بكلمة اى ماتكلم وكونه قابلا للزيادة والنقصان فلا يقال الشمس اليوم اغرب منه امس اقول اشتقاق الافعل تصرف فى الفعل فلا يجامع عدم التصرف والموصول بزيادة فى الفعل فلا يشتق من فعل خص بنى حدثه عن شئ لانه حينئذ يخالف فعله فى ان فعله للنفي وهو للاثبات مع زيادة فيه والمستحق للموصوف بزيادة على غيره لا يمكن الا بما مجرى فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة بما مجرى فى مدلولاتها الزيادة والنقصان محل نظر (قوله ليس بلون ولا عيب) يبنى ان يقول ولا حلية لانه لا يشتق من البليج بمعنى كون الحاجيين غير متصلين ابلج للتفضيل بل للصفة قال الكوفيون يحيى من البياض والسواد اللذين هما اصل الالوان وقال البصريون ماجاء منهما شاذ ومنه قوله عليه السلام فى وصف الكوثر (ماؤه ابيض من اللبن) (قوله وعور)

في القاموس العور كالفرس ذهاب حس احدى العينين **(قوله)** فان قصد غيره اى غير الثلاثى المجرد اللام للمعهد اى غير الثلاثى المجرد المعهود اى الموصوف بما ليس بلون ولا عيب فلا يرد أن مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثى المجرد بل اخص منه **(قوله)** ففيه شائبة من حق ابن هبنقة قد تكرر من الشارح ابن هبنقة واظنه سهوا صححه الهندي هبنقة من غير ابن وقال في القاموس الهنقى كعملس الاحق وهبنقة لقب ذى الودعات يزيد بن ثروان فجعله لقباً لا كنية وقال في العين الودعة وتحرك جمع الودعات خرز بيض يخرج من البحر بيضاء شقها كشق النواة تعلق لدفع العين وذات الودع محركة الاوثان وسفينة نوح عليه السلام والكعبة شرفها الله تعالى لانه كان تعلق الودع في ستورها وذو الودعات هبنقة يزيد ابن ثروان يضرب بجمقه المثل والصحاح واقه وزاد أنه احد بنى قيس بن نعامه يضرب به المثل في الحمق قال الشاعر عش بمجد وكن هبنقة هذا وقد شنع الشارح قدس سره تشبعا شنيعا للهندي وذلك كان منه امرا بديعا ولا يرضى بمثله عن مثله لثله وقد اخذ كثيرا من فوائد شرحه هذا من حواشيه واغجب منه انه ليس بما نقله من الهندي مرضيا له كيف وقد كتب فيه فيه اشارة الى القدح فيه كما هو دأبه **(قوله)** ويستعمل اى اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه اذا لم يجعل معد ولا كما في اخر او اسما كما في الدنيا والجلي اسما للخطبة العظيمة او لم يخرج عن معناه نحو آخر بمعنى غير فقول جاء في رجل آخر واعلم ان الاصل من تلك الاستعمالات من ثم الاضافة بالمعنى الاول **(قوله)** واما قوله ولست بالاكثر منهم حصي وقيل اللام زائدة والا قرب ان يقال اللام التفضيلية للمعهد فلا مانع لاجتماع لام الجنس مع من ومع ذلك قليل هربا عن صورة اجتماع ما لا يجوز اجتماعهما **(قوله)** ولا يجوز زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه ومع العلم بالمفضل عليه الحذف مع الافعل الذى خبر غالب ومع غيره قليل **(قوله)** ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شيء اورد عليه انه لا بد من تعويض المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف مناقر للتون وينتقض بالتعويض في جواز رفعه وجراعه من جملة تنوين العوض على انه لا مانع من البناء على الضم كما في قبل واعلم انه ربما يحى بعد اسم التفضيل ما هو في صورة المفضل عليه بمن وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم صحة قصد المشاركة مع المفضل عليه في اصل الفعل تحقيقا نحو زيد افضل من عمرو او تقديرا نحو زيد اعلم من الحمار نحو زيدا اكبر من الشعر فانه ليس المقصد الى تكبير الشعر وزيد وتفضيل زيد في الكبر بل افعل التفضيل مخرج عن معناه التفضيلي الى التجاوز والتباعد الذى يلزمه فان التفضيل يستلزم بعد المفضل عن المفضل عليه فكأنه قال زيد متباعد عن

الشعر ويجوز استعمال التفضيل عاريا عن الوجود الثلاثة مجمله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وساما عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى ﴿وهو اهون عليه﴾ اذ ليس شيء اهون عليه تعالى من شيء وما كان بهذا المعنى فلزمه صبغة افعال اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذي هو الاصل اى افعال من (قوله) احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة) استشكل حمل القصد على المعنى الذي هو المقصود واجيب بوجوه احدها جعل احدهما محذوف المضاف اى قصد احدهما وتانيها جعل ان يقصد محذوف الجار اى احدهما حاصل بان يقصد وتالثها جعله محذوف المضاف اى ذو ان يقصد والشارح اشار الى دفعه بقوله اى احدهما زيادة موصوفة المقصودة به وكأنه جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المال وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف (قوله) باعتبار تحققه في ضمن بعضهم) الاولى في ضمن ما عدا المفضل لثلاثتهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار اى بعض كان (قوله) لان وضع افعال لتفضيل الشيء على غيره) لا يخفى ان هذا الوجه لا يفيد وجه التزام الاضافة ولو الى غير المفضل عليه كما في القسم الثاني من الاضافة (قوله) مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده) يوم ان الاطلاق معناه الاطلاق على المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه صرح به الرضى الا انه يشبه ان يكون المراد بجميع من سواه الجميع حقيقة او عرفا مما يتبادر عرفا قصد تفضيله عليه (قوله) ويضاف للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه) زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت الى التكرة للتخصيص وفيه انه لا حاجة الى ذكره لان الاضافة للتوضيح يشمل التعريف والتخصيص ولا تقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح وانما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص وقوله نحو قولك نبينا الخ اقول ونحو محمد افضل البشر حيث يراد انه افضل جميع المخلوقات من جنس البشر (قوله) ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء) وجه كون الاستثناء بقرينة ان العمل في المستثنى بالرفع على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على مضمومه يعنى لا يعمل اصلا في مظهر الا في مظهر كذا غاية ان العمل في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية (قوله) وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمرة بلا شرط) اطلق المضمرة والرضى قيده بالمستتر فلا يجوز هند زيد افضل هي منه وما ذكره من التعليل اثماتيم في المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل في المضمرة انه لا يظهر وجود المضمرة حتى يعرف اثر العمل فيه محلا لانه لا يظهر اثر العمل في لفظه والالجاز عمله في سائر المبنيات (قوله) وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا) ما

(ما قدمناه)

ما قدمناه لك ظهر لك انه ينبغي ان يراد بالمظهر المفعول مظهرا كان او مضمرا بارزا ونظيره قوله رافعة لظاهر في تعريف المبتدأ فانه يراد بالظاهر فيه المفعول ظاهرا كان او مضمرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل في مفعول الرفع بالفاعلية والنصب بكونه مفعولا به الا اذا كان لشيء الخ فانه حينئذ يعمل الرفع بالفاعلية وانما قال لا ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه بحرف التقوى فيقال انا اضرب منك لزيد وانا اعرف منك بزيد **(قوله)** وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية الى آخره) مذكروه من الدليل لا ينحصر بنى عمل الرفع بالفاعلية بل يجري في نفي عمل النصب بكونه مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى وقوله ولانه لما كان الى آخره الاولى ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس وجهها مستقلا كما يفيد اعادة اللام **(قوله)** الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء) الاولى ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سببية لشيء او وصفا سببيا لشيء ولا معنى لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف قال الرضى هذه شروط رفع افعال لفاعله الظاهر قياسا مستمرا بلاضعف يعنى لا يشترط اصل عمله حتى لا يعمل بدون هذه الشروط لان يونس حكى عن ناس من العرب رفعه للفاعل بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل خير منه عمه **(قوله)** وهو في المعنى صفة مسبب قال الرضى الاشهر في اصطلاحهم تسمية المتعاق سببا لامسببا وقال الهندي اتى بغير المشهور للتنيه على صحته وتحققه ونحن نقول المسبب ما جعل سببا ولهذا يقال للواجب مسبب الاسباب اى فاعل الاسباب اسبابا فالاسباب حينئذ مسببات وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنيه على انه لا يلزم ان يكون في المعنى للسبب الواقع بل يكفي ان يكون لما جعله المتكلم سببا صحيحا كان جعله او سببا **(قوله)** قوله مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره) على ما حمل قول المصنف يخرج عنه نحو ما رأيت زيدا احسن في عينه الكحل اليوم منه في عينه امس فينبغى ان يطلق المسبب ولا يفسر غيره في قوله باعتبار غيره بغير الاول بل يفسر بغير تقييده السابق بالاول **(قوله)** مفضل ذلك السبب باعتبار الاول الى آخره) اعترض الرضى بانه كيف تعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار الثاني بمفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرفين متتالين الى اسمين من نوع واحد فلا يقال جلست في الدار في الصحراء ويقال جلست في الدار في اليوم نم لو صح جعل الثاني بدلا من الاول صح كما يقال جلست في البلد في الدار فيبدل البعض عن الكل واجاب بان قوله باعتبار الاول حال من مرفوع منفصل وقوله باعتبار الثاني حال من قوله على نفسه **(قوله)** والمساواة باباه مقام المدح) هذا

البيان يخص مثلا يكون المقصود منه المدح وعمل اسم التفضيل المذكور لا يخص بمقام المدح فربما يكون النفي نفيًا للزيادة مع بقاء افادة اصل الفعل سواء كان على وجه المساواة او على وجه يكون دون حسن المفضل في المعنى وعلى هذا عرفت ان المعتمد هو هذا الوجه دون الثاني لعدم اطراده في تركيب ليس في مقام المدح بخلاف هذا الوجه فان اصل بيانه يجري في الجميع وان لا يجري بعض ما ذكره الشارح ولا يتوقف عليه اصل البيان فتأمل **(قوله)** وثانيهما ان يجعل احسن قبل تساط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لا يخفى انه لا يتأتى ذلك مع وجود من التفضيلية اذ لا يبقى وجه لذكرها **(قوله)** فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية الخ (فان قلت هذا السؤال لا يخص زوال الزيادة التفضيلية بالنفي بل يتوجه على زوال الزيادة التفضيلية سواء كان برجوع النفي الى الزيادة او بوجه آخر قلت نعم لكن تأول عبارة الشارح بجعل الباء في قوله بالنفي بمعنى مع اللسبية حتى يتم التوجيهين السابقين **(قوله)** بين احسن ومعموله باجبي) لم يقل لفضلا بين العامل ومعموله باجبي لان الفصل بين العامل والمعمول لا يتمتع بل بين افعال ومعموله لضعف عمله فيجوز زيادته كان عمر وضار بانص عليه الرضى **(قوله)** ولو تقدم قوله ومنه في عين زيد على الكحل) اشارة الى شبهة نقلت عن المصنف من انه فيلقدّم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول ولم يلتفت الى جواب نقل عنه وهو انه لو قدم لزم عود الضمير الى ما لم يذكر لانه رده الهندي بانه لا فساد في رجوع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو مذكور رتبة كما في هذا المثال لان الكحل المؤخر لكونه مبتدأ مقدم رتبة واجاب بانه تعقيد ريك فرجح العمل مع ضعف عمله عليه ويمكن ان يجعل ما ذكره المصنف راجعا الى ما ذكره يعني يلزم رجوع الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد ويمكن ان يجعل جوابه تحريرا لما ذكره المصنف فانظر اطراف الكلام لثلاث تكون بالتقصير الملام على فوات المراد **(قوله)** مع انها ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة) هكذا ذكره الهندي وواقفه الشارح وهو مما يقضى منه العجب لانه كيف يجاب به القدر فيما ذكر من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف في العمل فان حاصل الوجه ان العرب كان مضطرا في اعماله وحاصل القدر منع الاضطرار بانه كان يمكنهم تقديمه فلا توجيه لدفعه بانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور واورد الرضى ايضا بان هذا الوجه يجري في الاثبات ايضا كأن يقال رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد واجاب الهندي بانه لم يسمع وهو كالسابق منه فلا يلتفت اليه واجيب بانه في النفي يضعف المعنى التفضيل فيعمل افعال مع الاضطرار بخلاف ما اذا كان معنى التفضيل قويا فانه لا يعمل مع

(الاضطرار)

الاضطرار ايضا (قوله ولو رفع لفظ العين الى آخره) لم يلتفت اليه المصنف بناء على عدم تحققه في كلام العرب وان لامانع عنه قياسا (قوله وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصله من كحل عين زيد) ردة على تقدير ذكره الرضى وتبعه الهندى متمسكين بان المقصود تفضيل الكحل على الكحل لانتفضيل الكحل على العين ووجه الرد أن عمل اسم التفضيل مختص بما اذا كان المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار وحينئذ يتغايران بالذات واما ان المقصود تفضيل الكحل على الكحل فلا يوجب تقدير من كحل عين زيد فليكن التقدير منه في عين زيد حذف مجرور من وجاز العين لظهور المعنى مع ذلك الحذف ويتجه عليه انه يوجب اخراج التركيب الى ما لا نظير له في كلام العرب وهو حذف المجرور وبقاء الجار وحذف كلة في وبقاء مدخوله على الجر وتوقف العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة ثم بل يكفي كونه كذلك بحسب المآل والصورة بان يكون مرجع المعنى الى ذلك ولا يكون في الظاهر مفضل ومفضل عليه متغايران بالذات بل لا يفهم المفضل والمفضل عليه الا بذكر لفظ واحد وهناك الانتقال الى الكحل المفضل عليه ايضا من ذكر الكحل المفضل فتأمل

(قوله) وقديره ما رأيت عينا مماثلة بعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد) اشار بهذا الكلام الى تزييف ما ذكره الرضى بوجهين وما ذكره هو أن قوله كعين زيد مفعول رأيت واحسن فيها الكحل بدل منه بدل الكل من الكل لان معنى ما رأيت كعين زيد ما رأيت كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل ولا مثلها حذف المعطوف في الموضوعين اعتبارا على وضوح المعنى ولا يجوز أن يكون احسن فيها الكحل صفة لقوله كعين زيد لانه لا يكون المعنى ما رأيت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة على عين زيد في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة فالشارح اشار الى انه لامانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف اسما لانه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا جعلها مع احسن صفة موصوف محذوف لان التناقض مندفع اما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في اصل الكحل لا في الفضل في حسنه واما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلق وكان اللزوم على الوجه الابلق مبنى على انه لو كان عين مثل عين زيد في الفضل على جميع ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة مع الترجيح فيكون النفي مبرهنا فيكون ابلى واعلم ان الظاهر من عبارة المصنف ان بين التركيبين الاخيرين فرقا بان لا يتعين في ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد هذا التركيب بل جاز أن يقال ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل

منه في عين زيد بخلاف ما اذا قدم ذكر العين فانه يتعين ان يقلل ما رأيت كمين زيد احسن فيها الكحل ولا يصح ان يقال ما رأيت كمين زيد احسن فيها الكحل منه في عين زيد لانه لم يذكر في الاستعمالات في هذا التركيب المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال فان قدمت ذكر العين قلت ولم يقل فلك ان تقول كما قال سابقا ولك ان تجعل معنى قوله فان قدمت الى آخره انك ان قدمت ذكر العين وجب ان تنصب احسن وليس لك ان ترفعه بناء على انه لا فصل بالاجنبى وليس بمعنى حسن مع اتحاد المفضل والمفضل عليه اذا لم يذكر هناك مفضل عليه هو عين المفضل لانه وان لم يذكر لكنه مقدر فجهتا اعمال احسن متفقان نظرا الى تقدير الكلام (قوله لانه كان في مقام بيان الاختصار) وما ذكره اوفق بالمقام والاحسن ان يقال انه بذكر المثال والتمثيل بالشعر على جواز حذف الموصوف وذكروه (قوله اسم جماعة الركبان) يعنى ليس بجمع نه على ذلك ليصح منه ماسياتى من جعل ساريا صفة ركبان لان اسم الجمع لا يجب تانيث المسند الى ضميره ولا جمع صفة بخلاف الجمع (قوله وساريا من السرى) واحتمال جملة من السراية على ان يكون صفة مصدر محذوف اى اخوف خوفا ساريا الى الهلاك على ما قيل ضعيف لان حقه التقديم على المستثنى حينئذ فلذا لم يلتفت اليه (قوله فقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب) وهناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل ارى مجهولا اى اظن ونفى الظن ابلغ من نفى الرؤية البصرية والعلمية قتبصر. واعلم (قوله واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها) المراد بالسباع اما حقيقتها او شرار الناس وقطاع الطريق (قوله والحال انى لا ارى) جعل الواو حالية وقيل اعتراضية وما ذكره اظهر واتما قال ولا ارى ومقتضى السابق ان يقول وما رأيت ليفيد أنه ما ارى ولا يرى قط لانه لو رأى مثله لم يتأت منه الحكم بانه لا يرى قط فتأمل (قوله فلما وصل النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة) اى هو بصدد بيان الاقسام على طريقة واحدة وما يدل على انه بصدد ذلك انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كما فعل ذلك في قسم الاسم والله اعلم (قوله اى فى نفس مادل يعنى الكلمة) جمع بين مادل والكلمة فى التفسير اشارة الى معرفة وجه تذكير الضمير وهو أنه باعتبار لفظ مادل دون معناه (قوله اعلم ان الفعل مشتمل على ثلاثة معان) هذا هو المشهور فيما بين القوم والتحقيق انه مشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الحدث او النسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفى غير مستقل (قوله ولاشك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفى) اختلف فى ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين ولاشك انها على الثانى معنى حرفى لا يفهم مالم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يتقل

(بتقل)

بتعقل فاعل ما اجمالا وهو منهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء فان معناه يتعقل بتعقل متعلق متعقل اجمالا منهم من غير ذكره وبهذا تحقق انه يمكن حمل المعنى في تعريف الفعل على المطابق على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما **(قوله)** ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث) لانه بعد اخراج النسبة عن كونها مرادة بقيد في نفسه لم يبق الا الحدث والزمان فلما اخرج الزمان عن كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث **(قوله)** فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابق) مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى كما صرح به المحقق الرازي في موجبات شرح الرسالة الشمسية ولا التضنى لانه لا يصح ارادته في تعريف الاسم والحرف وعدم صحة ارادة الالتزامى ظاهر جدا فتعين ان يكون المراد الاعم **(قوله)** وبقولنا وضعا ليخرج اسماء الافعال لان جميعها مقولة) يقال جميعا ليس دأثرا بين الامرين بل جامعا للامرين وانما الدائر كل واحد قلت الحكم على الجميع كالحكم على الجمع قد يكون على سبيل افراد كل جزء جزء نحو جاءني الرجال اى كل واحد وكذا جاءني جميع الرجال **(قوله)** الافعال المنسلخة عن الزمان) وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث تدخل به لان الافعال الناقصة تامات في اصل الوضع منسلخات عن الحدث صرح به بعض المحققين في الفوائد الغيائية **(قوله)** اول تقليل الفعل) فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى لتقليل الفعل الاصطلاحى او تحقيقه فلا يصح قوله وشئ من ذلك لا يتحقق الا في الفعل قلت كأنه اراد الفعل الاصطلاحى واراد بقوله لتقليل الفعل مدلول الفعل الا ان الظاهر حينئذ ان يقول شئ من ذلك لا يتحقق الا فيه بالضمير فتأمل **(قوله)** لدلالة الاول على الاستقبال القريب) مع التأكيد صرح به التفتازانى في شرح التلخيص **(قوله)** لانها وضعت الى آخره) ولان الشئ مالم يخص الشئ لم يعمل فيه **(قوله)** وانما خص لحوق تاء التانيث) اى الساكنة وبهذا صح قوله والصفات استغنت عنها الى آخره **(قوله)** ولحوق نحو تاء فعلت) الاخصر ان يقول نحو تاء فعلت وفعلنا ويستغنى عن قوله ولحوق تاء التانيث ساكنة والاولى ان يضر نحو تاء فعلت بالضمير البارز المرفوع مطلقا ولا يخص بالمتحرك لاختصاص البارز المرفوع المتصل مطلقا بالفعل كما يدل عليه بيان الشارح **(قوله)** اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة) ولانه صار عرفا في تعريفات هذا الفن **(قوله)** قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان) التقديم بين اجزاء الزمان زمانى وهو التقديم الذى لا يجمع فيه المتقدم المتأخر وهو بالذات بين اجزاء الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما هو بين العلة التامة والمعلول ولتحقيقه علم آخر

ولفهمه مخاطب آخر ولزوم ان يكون للزمان زمان انما يندفع لو كان منشأه التباس
 التقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمان لكن منشأه ان قبل لازم الظرفية فهو متعلق
 بحدث وقع صفة لزمان فيكون المعنى مادل على زمان واقع في زمان متقدم على زمانك
 فيلزم ان يكون للزمان زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظ قبل بلفظ متقدم بان
 يقال مادل على زمان متقدم على زمانك **(قوله مبنى على الفتح)** اشار الى بيان بعض
 خواصه بعد تعريفه كما هو عاده **(قوله باحد حروف نأيت في اوائله)** الظاهر في
 اوله **(قوله كوقوع الاسم مشتركا الى آخره)** لا يخفى ان الماضى ايضا يكون مشتركا
 فيكون مضارعا للاسم الا انه ليس كل ماض مشترك بخلاف المضارع فان اشتراكه الذى
 بسبب زيادة احد حروف نأيت دائمى فلذا قيد مشابته باحد حروف نأيت ولو جعل
 مشابته باحد حروف نأيت لوقوعه مشتركا بمثله مقلت فانه مشترك بين الزمان والمكان
 والمصدر بسبب زيادة حرف لكان اشد مشابته **(قوله فالحزمة)** لم يراع في البيان
 ترتيب حروف نأيت بل راعى قاعدة تصريف الفعل فانه يتبدأ من المتكلم الواحد
 وينتهى الى الغائب **(قوله مفردا مذكرا كان او مؤنثا)** فالذكور للتغليب **(قوله**
اي للمتكلم المفرد) يجب ترك المفرد لان المتكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم باضرب
 او بنضرب وانما وصف في اضرب بالمفرد بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل عليه وصفه
 في نضرب بكونه مع الغير فلا يجتمع الافراد مع كونه مع الغير **(قوله او اكثر)**
 مذكرا كان او مؤنثا او مختلطا **(قوله غيبة اى حال كون المؤنث الى آخره)** يمكن
 جعل غيبة مصدرا حينئذ الا ان جعلها حالا انسب بنظرها ولو قال المصنف والغائبة
 والغائبتين لكان اظهر واخصر **(قوله)** ولما كان هذا الكلام في قوة الى آخره دفع
 لما توجه على عبارة المتن انه يفيد ان عدم اعراب غيره مقيد بوقت عدم اتصال نون
 التأكيد او نون جمع المؤنث به وهو باطل لانه لا يعرب غيره مطلقا وانه لا يفيد انه
 لا يعرب اذا اتصل به نون التأكيد او نون جمع مؤنث مع انه مقصود بالبيان فقال مال
 البيان انه انما يعرب اذا لم يتصل به نون تأكيد او نون جمع مؤنث وفيه ان قوله ولا
 يعرب من الفعل غيره في قوة انما يعرب المضارع بمعنى ما يعرب الا المضارع فيكون
 اتصال الظرف به تقييدا لحصر الاعراب فيه فيكون الشبهة مجالها للحصر وقت اعرابه في
 وقت عدم الاتصال حتى يندفع الشبهة فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيد
 لها اى لا يعرب مغايرة في وقت عدم الاتصال فالقيد لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع
 المتصل باحدى النونين **(قوله واعرابه رفع)** لا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى ضمة او نون
 اقتضاها العامل لا بمعنى ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون آخر

(الكلمة)

الكلمة على هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل ليس لمعنى وقوله ونصب بمعنى فتحة
او حذف نون او جها العامل وقوله وجزم بمعنى سكون او حذف نون او حرف اقتضاه
العامل **(قوله فالصحيح منه)** اى من المضارع العرب وهو ما لم يتصل به نون تأكيد
ولانون جمع مؤنث **(قوله وهو عند النحاة)** احتراز عما هو عند اهل التصريف وهو
مستغن عن التعريف وانما قال حرفه الاخير ولم يقل لانه ليشمل نحو يجرم بلاشبهة
(قوله المجرد عن ضمير بارز) نحو يضرب زيد ويزيد يضرب مرفوع نحو تضرب
ويضربك **(قوله متصل به)** نحو يضرب وما يضرب الا هو فانه وان لم يجرد
عن الضمير البارز لكنه جرد عن الضمير البارز المرفوع المتصل ولاشبهة انه لا حاجة الى قوله
متصل به فان معنى التجريد عن الضمير ان لا يتصل به يدل عليه قوله والمتصل به ذلك فتأمل
(قوله للتنية الى آخره) لا حاجة الى ذكر هذه القيود لانه ليس ضمير بارز مرفوع متصل
الا للتنية والجمع والمخاطب **(قوله والمؤنث)** فيه ان الضمير البارز في الصحيح العرب
لا يكون لمجمع المؤنث فالجمع المطلق في هذا المقام ينصرف الى المذكور ولذلك صح قوله
فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وحذفها اذ لو كان المشار اليه بذلك شاملا لضمير جمع
المؤنث لا انتقض الحكم بجمع المؤنث **(قوله والسكون في حال الجزم)** لم يقيد بقوله
لفظا كما قيد اخويه لان السكون لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع
قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك النصب اذا وقف على المضارع والجزم قد يكون بالسكون
تقديرا اذا حرك الجزم وللساكنين نحو لم يضرب القوم **(قوله مثل يضرب)** مثال للصحيح
المجرد عن ضمير بارز مرفوع لا اعرابه حتى يكون قاصرا والمتبادر من كلام الشارح انه
جملة مثلا للاعراب قائمة بما الحق به **(قوله والمضارع المتصل به)** لا يخفى ان الظاهر
من سياق كلام المصنف ان قوله والمتصل معطوف على المجرد وهو مع ما يقابله تفصيل للصحيح
لكن الصحيح عطفه على الصحيح المجرد لاعلى مجرد المجرد فيه الشارح عليه بقوله
والمضارع المتصل ولو مثل المصنف بقولنا يدعوان وتدعوان الى آخره بدل يضربان لكان
واضحا **(قوله اسقط الحرف المناسب)** لان حرف العلة مناسب للحركة في كونها
قابلين للسقوط **(قوله والمضارع المعتل الآخر)** المعتل عندهم ما يقابل الصحيح
عندهم وهو ما كان آخره حرف علة لكن المتبادر من كلام الشارح ان المعتل عام
اريد به الخاص **(قوله هذا التجرد)** لم يقيدوا التجرد في المضارع وقيدوه في المبتدأ
حيث قالوا هو التجرد للاسناد اعم من الاسناد اليه كما في قسم المسند اليه من المبتدأ واسناده
الى شئ كما في قسم المسند من المبتدأ لانه يحتاج الى التقييد في المبتدأ دون المضارع
لان الاسم يقيد معناه بدون التركيب مع الغير فيوجد منه ما يجرد عن العامل وليس

بمعرب بخلاف المضارع فانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد المجرد منه غير مرفوع
(قوله كما هو المتبادر من عبارته) المتبادر من بيانه لا قسم المضارع انه لم يجعل الرفع له
التجرد كيف وقد قال في بيان المنصوب منه وينصب بان وفي بيان المجزوم وينجزم بلم
الى آخره فلما لم يقل هنا ويرفع بالتجرد عن الناصب والجازم يتبادر منه انه لم يجعل
العامل التجرد وانما قال ويرفع اذا تجرد لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد
لانه اذا تحقق الناصب والجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخل عليه
ناصب الفعل ولا جازمه ففي لم يضرب لا يصح ان يقال لم ضارب وانما لم يقل ويرفع
بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم حتى في كثير من المواضع فلا يتميز به المرفوع
عند المبتدى بسهولة والمقصود الاصل في هذا المقام تميز الاقسام الثلاثة بعضها
عن بعض لا بيان العامل **(قوله وذلك مذهب الكوفيين)** اى اكثرهم اذ الكسائي منهم
يجعل العامل حروف اتين **(قوله كما في زيد يضرب)** لا تقول صحة الوقوع موقع
الاسم مشترك بينه وبين الماضي لانا نقول هو مبنى الاصل فلا يؤثر فيه العامل
(قوله ابدل الالف نونا) فيه انه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون الخفيفة تغلب
في الوقف الفا وكذا التوين **(قوله وقال الخليل اصله لان)** برده ان لان يضرب
في تقدير لا ضربك وهو ليس بكلام بخلاف لن تضرب اقول لن مركب من لا والنون الخفيفة
التي حقها ان تلحق الفعل الا انه الحق بلا للتصريح بانه لتأكيد النفي لالتأكيد الفعل
المنفي حتى يفيد اللفظ نفي التأكيد فاعمل عمل النصب ليكون آخر الفعل على هيئة
تكون مع النون ولذا خص لن من بين حروف النفي بتأكيد النفي **(قوله بعد حتى)**
نحو سرت الى آخره) ما ذكره الشارح في تفصيل الحروف التي يقدر بعدها ان شروع
في الشيء قبل او انه فان المصنف سيفصلها فحل ما ذكره مقام تفصيل المصنف
(قوله اذا لم يكن بمعنى الظن) هذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه
لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل
على اليقين سواء كان لفظ العلم او الرؤية او الوجدان او الظن او غير ذلك **(قوله هي)**
المخفة) صيغة الفصل ههنا للحصر اى هي المخفة لا غير وبه صار مقابلا لقوله والتي
تقع بعد الظن وقوله من المثقلة متعلق بالاخذ اى المخفة المأخوذة من المثقلة **(قوله فانها للرجاء)**
والطمع فلا تناسبه) فكذا الداخلة على الماضي ولا يبعد ان يقال هي الناصبة النيت
لحروجها عن مقتضى وضعها وهي اخف من المخفة الموجبة لحذف ضمير الشأن وقوله
وليست هذه تأكيد للحصر **(قوله على غلبة الوقوع)** اى كون جانب الوقوع
غالبا على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر **(قوله لا مؤبدا)**

(مطلقا)

مطلقا كاقيل ولا مؤبدا في الدنيا كاقيل هو الحق (قوله لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال) فيه بحث لان جواب كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء يجوز ان يكون فيما مضى نحو قولك في جواب من قال اسلمت صار جزاؤك ان عصم مالك ودمك فالوجه ان يقال اذن لضعفها لا تقدر ان يعمل في الحال الذي هو جار للماضى الذي هو مبنى الاصل (قوله واذا وقعت بعد الواو والفاء) وخص بيان هذا الحكم في كتبهم بالواقع بعد الواو والفاء وكأنهم لم يجربوا وقوعهما بعد غيرهما من حروف العطف لانهم وجدوها ولم يجربوها اذا وجهين فتدبر (قوله فالوجهان جائزان) جعل وجهان مبتدأ لافاعلا لان حذف الخبر أهون من حذف عامل الفاعل لان فيه حذف العامل والمسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لا غير لكن الاظهر بالنظر الى ماسبق ان يكون تقديره ففيها الوجهان الالغاء والاعمال (قوله وان كان بالنظر الى زمان التكلم) الاولى سواء كان او ترك المستقبل فتدبر (قوله بمعنى كى للسببية) لا فائدة لتقيد كى بقوله للسببية سيما وقد علم معنى كى قيل ذلك لكن تقيد الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع فان قلت حتى ايضا بمعنى انتهاء الغاية فلم قال بمعنى الى ولم يقل اذا كان بمعناها او معنى كى قلت كأنه اراد أنه لا يشترط في حتى هذه ان يكون مجروره آخر جزء منه (قوله فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا) لا يحتمل الاستقبال كالايجزى (قوله كما تقول كنت سرت امس) ذكر امس مع ماض قبل المضارع لا يجعل المضارع حكاية حال ولا يتوقف كون المضارع حكاية حال على ذكر امس مع الماضى قبله فجعل هذا المثال لحكاية الحال دون واحد من الامثلة المذكورة القابلة لذلك في كلام المصنف تحكم (قوله كأنك كنت في زمان الدخول هيئت هذه العبارة الى آخره) جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف عبارة المصنف والاظهر أن المراد زمان الحال المحكى من حيث انه حال بان تبرزه في نظر السامع في معرض الحال (قوله لانها علم الاستقبال) فيه انها علم الاستقبال حقيقة او بالنظر الى ما قبله وهو لا ينافى الحال الا ان يقال ينافى افادة الحال فلا يصح ذكره في مقام افادته (قوله كما توهم بعضهم) وجه التوهم انهم يقولون اما حرف ابتداء ويريدون لزوم المبتدأ بعدها (قوله ليحصل الاتصال المعنوى) فلا يخالف حتى وضعها بالكلية لانها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا ومعنى عاطفة كانت او جارة (قوله مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن) يحتمل المثال الحال تحقيقا او حكاية ولهذا اکتفى المصنف به فجعله مثلا للحال تحقيقا يخالف حال التحقيق (قوله امتنع نظرا الى الامر الاول)

فيه نظر لانه امتنع نظر الى الامرين لان كان سيرى لا يصلح سببا للدخول لان السبب وقوع السير وكان سيرى يحتمل ان يكون في تقدير كان سيرى واقعا وان يكون في تقدير كان سيرى متيقنا الى غير ذلك فما لم يتحقق خبر كان لا يصلح للسببية فجعل مانع الرفع مجرد انتفاء الشرط الاول لانتهاء شرط صحة التأويل (**قوله** فقوله ايهم عطف بتقدير جاز) لا يخفى بعده في نفسه بالنظر الى سابقه لان قوله أسرت حتى تدخلها عطف من غير تقدير الا انه دعاء اليه ما ذكر وانه اذا عطف شيء على شيء وسبقه قد يشارك المعطوف المعطوف عليه في ذلك القيد لا محالة واما اذا عطف على ما لحقه قيد فالشركة محتملة (**قوله** فبقى الناقصة بلا خبر) لا يخفى ان الخبر في صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر متعلقا بحتى فلك ان تقدره بقريضة توقف صحة حتى ادخلها بالرفع على تقديره (**قوله** اي ما كان صفة الله تعذيبهم) الاولى ما كان فعل الله تعذيبهم فتأمل (**قوله** والفاء التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان الى آخره) جعل خبر الفاء جملة محذوفة المتبدأ ولا ضرورة داعية اليه ومع ذلك لا وجه للفاء في قوله فتقدير ان والاولى ان تقدير الكلام والفاء ناصبة بشرطين (**قوله** احدها السببية) اي قصد السببية وقد نبه الشارح عليه (**قوله** من النفي المستدعي جوابا) وصف النفي بما يكشف عن كونه في معنى الانشاء قد سبق منه موافقا لما اشتهر ان النصب بالفاء يوجب تقدير ان ليصير مفردا فيصح عطفه على المفرد المستبطن من الجملة الانشائية لان الفاء عاطفة ولا يمكن العطف على الجملة للاختلاف خبرا وانشاء وهذا يدل على ان الفاء هنا مبعده عن العطف بتقديم الانشاء المستدعي للجواب فان الجواب لا يعطف فينهما تناف ولا يخفى ان ما دل كلامه عليه من انه اذا لم يقصد السببية في زرنى فأكرمك لا يصح النصب يتجه عليه انه يشكل مع الرفع توجيه العطف الا ان يقال حينئذ يكون من وضع الفعل موضع المصدر كما في تسمع بالمعدي خير من ان تراه (**قوله** فالحق بالحجاز فاستريحا) جملة لضرورة الشعر ومع ذلك توجيه للعطف بتأويل ما قبله بقولنا سيقع منى ترك منزلى والحاق بالحجاز فالاستراحة ويمكن توجيهه بما يخرج عن الضرورة وهو ان يجعل ساترك والحق في معنى الامر اي لاترك والحق فاستريحا (**قوله** والواو التي ينصب الى آخره) اكتفى هنا بتقدير متعلق الظرف ولم يقدر المتبدأ ولقد احسن (**قوله** اي بشرط ان يكون بمعنى الى آخره) لا يخفى انه بعيد والاولى ان يراد أنه ينتصب بعدها بتقدير ان بشرط ان يكون في التركيب معنى الى ان فتقدر ان ليم اللفظ الدال على معنى الى ان (**قوله** اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا) قيد الاسم بالصرح ليخرج نحو اعجبني ان تضرب زيدا فانشتم فانه حينئذ لا يقدر ان لجواز عطفه

على مدخول ان ونصبه بكلمة ان السابقة وفيه نظر لانه يشكل بالعجبي انك انسان وتعلم
فانه يجب فيه تقدير أن فالاولى ان لا يقيد الاسم بالصرح و يمنع كون المعطوف عليه
في العجبي ان تضرب زيد فنشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل والتأويل بالاسم متأخر
عن العطف **(قوله)** ويرذغ عليه انه كان المناسب حينئذ ذكرها مرتين) ويمكن ان يحاب عنه
بان العاطفة في تقدير أن على نحوين احدهما امتياز بعض عن بعض في الشرط والثاني
اشتراك الجميع فيه فعدت او لا الخصوصات بشرط لينضبط وفصل عقيها شرائطها ثم اتى
العدت بذكر المشتراك في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل **(قوله)**
ومع العاطفة) اى مع العاطفة مطلقا اذا قدر أن بعدها بالشرط المشترك بين الكل
بمخلاف العاطفة المقدر أن بعدها بشرط مخصوص كما فصل في حتى واخواتها وهو
المتبادر من قوله والعاطفة لان هذه الحروف ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك
بين الكل فتأمل **(قوله)** ويجزم اى المضارع لم ولما ولام الامر ولام المستعملة في النهى
اضاف اللام لانها نكرة قابلة للاضافة ولم يصف لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة
وجعل الشارح قوله في النهى صفة لافحتاج الى تقدير المعرفة والمشهور تقدير الظرف
بالنكرة فالموافق للمشهور أن يكون التقدير ولا مستعملة في النهى يجعل قوله في النهى حالا
الا ان الانسب بالمعنى تقدير المعرفة فافعله ارجح لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية
جانب اللفظ **(قوله)** احتراز عما استعمل في معنى النفي) وعمام يستعمل في شئ نحو لا قسم
(قوله) وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا) اى تجزم بالاصالة فعلا واحدا والاقصد
يتعدد مجزومه بالعطف فتقول لا تضرب وتقتل **(قوله)** وكلم المجازاة) اى بعضها فان
كيفما واذا ايضا من كلم المجازاة **(قوله)** والمجزوم بها فعلان) اى قد يكون كذلك كما
ستعرف **(قوله)** واى) وهو ايضا مما يجزم المضارع مطلقا سواء كان مع ما نحو قوله
تعالى **(اياما تدعوا)** او بدونه **(قوله)** مع كيفما واذا فشاذا) في كيفما شذوذ ان اذكونها
من كلم المجازاة كالجزم بها شاذ **(قوله)** ويختص اى لما بالاستغراق) ولا يبعد أن يستفاد
ذلك من تأكيد لم بما النافية فيكون تركيب لما من كلمة لم وما **(قوله)** وكان ذلك لكونها
فاصلة قوية بين العامل ومعموله) فيه بحث لان ان في ان لم اضرب ليس عاملا في اضرب
لانه مدخول لم ومعموله وانما مدخول ان لم اضرب **(قوله)** ولا النهى) لا يصح اضافة
العلم وكأنه نكرة ها وجعل النهى مرفوعا صفة لكلمة لا بمعنى لا الناهية **(قوله)** لسببية الفعل)
لا يخفى ان السببية بمعنى كون الشئ سببا لا بمعنى جعله سببا فاللائق ان يفسر الكلام
بافادة سببية الاول وسببية الثاني فكأن المصنف اراد بجعله سببا جعله سببا في
نظر المخاطب وذلك ليس الا بالافادة فآله ان المراد لافادة سببية الاول وكان الشارح
ايضا اراد في هذا المعنى الا انه بعد عن التقيح **(قوله)** من حيث انه ينتهي على الاول الى

آخره) اى قد يبنى كذلك وذلك اذا كان الاول سيبا واما اذا كان ملزوما من غير سببية فليس الامر كذلك والاطهر أن المراد أنه يسمى الفعلان مع ما تعلق بهما شرطا وجزاء لان الشرط هو الجملة الاولى والجزاء هو الجملة الثانية فافهم (قوله لتحقق تأثير حرف الشرط الى آخره) اى تحقق التأثير معنى وان لم يتحقق لفظا اما فى ان ضربت ضربت فظاهر واما فى ان خرجت لم اخرج فلان الجزم بلم لابان لقرب لم وسبقه معنى لان ان دخل على لم اخرج لاعلى اخرج حتى يكون سابقا فى الطلب ويتصور فيه التنازع (قوله وان كان مضارعا مثبتا) يبنى ان يقيد بغير المجزوم بلام الامر نحو ان تكرم زيدا فليكرمك لانه يلزمه الفاء لعدم تأثير حرف الشرط فيه معنى لكونه مستقبلا بلام الامر وبغير الدعاء والتمنى فانهما مستقبلاان تحقيقا قبل دخول ان فلا تأثير له فيهما معنى وكذا الاستفهام على ماسيجي (قوله او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى) لانه صار مستقبلا بلن والاولى اصلا لثلاثتهم انه يجزم لان النصب بلن متعين لقربه وسبقه كما مر (قوله او استفهام) نحو ان لم يضربك زيد فاضربه او مضارع منى بمخو ان لم يضربك فمضربه ووجه عدم تأثير حرف الشرط فيهما ان الاستفهام يبقى على احتماله ولا ينقلب الى المستقبل والنفي بما يكون للحال من غير انقلاب (قوله موضع الفاء) نبه على ان الفاء واذا لا يجتمعان ولذا لم يقل ويكتفى باذا مع الجملة الاسمية مع انه اخصر (قوله لاختصاصها بها) اى بالجملة الاسمية فالضمير راجع الى ما تضمنه اسمية الجملة فتدبر (قوله وان التى يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة) وعبارته مشعرة بانه جعل مقدرة فى قول المصنف وان مقدرة بعد الامر منصوبة على الحالية من صلة صفة ان وجعل قوله بعد الامر منصوبا بمقدرة مقدرة خبرا لا بما كانت ولا ضرورة تدعو اليه والوجه ان مقدرة مرفوع خبر لان (قوله بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا الى آخره) لاحاجة فى تقدير أن الى اشتراط الصلاحية بل يكتفى بقصد السببية فان تحقق السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا او دعاء لنكتة تدبر (قوله فانهم يطلقون امثلة الماضى الى آخره) اقوى الشاهد على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة فقوله مثال الامر بمنزلة قولهم الامر بالصيغة (قوله وفى بعض الشروح انما قال مثال الامر الى آخره) الامر المعروف بالصيغة لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم ارادة المصدر توهم بعيد على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر اى صيغة للامر كما يقال لام الامر والوجه ان يقال الامر فى السنة الصرفين يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح المشتهر فيما بين المحصلين فخاف ان يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون فى قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة

(قوله)

(قوله صيغة يطلب بها الى آخره) قوله يطلب بها اخرج النهي والاستفهام والامر باللام لان الطلب فيها باللام واداة الاستفهام ولا في النهي لا بالصيغة فالحكم بان قوله يطلب بها الفعل شامل لكل امر لا يتم ولا يخفى ان المراد صيغة فعل لان الكلام في الفعل فلم يدخل اسماء الافعال في التعريف حتى يصح انه خرج بقوله بحذف حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب بها الفاعل شامل يشعر بانه جعلها بمنزلة الجنس والقيود بعدها فصولا والظاهر ان صيغة بمنزلة الجنس ويطلب بها يخرج الماضي والمضارع وقوله الفعل يخرج النهي وقوله من الفاعل احتراز قد عرفت ما فيه وكذا قوله المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى ﴿فلتفرحوا﴾ وعن مثله وقد عرفت ما فيه والحق انه ليس من تمة التعريف والتعريف قد تم بدونه بل هو شروع في كيفية اشتقاق الامر فالتقدير هو بحذف حرف المضارعة او بحذف مضارع (قوله وفي الصورة حكم المجزوم) اي في حكم آخر المجزوم والاولى وحكمه حكم المجزوم (قوله في اسكان الصحيح) لاختفاء في ان اسكان الصحيح وسقوط حرف العلة حكم الآخر واما سقوط النون فليس حكم الآخر لان النون ليس آخر الامر الا ان يقال لشدة الامتراج بين الضمير البارز والفعل والنون زلت منزلة كلمة واحدة فتزل النون منزلة الآخر (قوله فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة الى آخره) يعني المصنف بعد كون آخره في حكم المجزوم ان كان الى آخره ولهذا اكتفى ببيان زيادة الهمزة ولم يبين عمل الآخر فقوله اسكن آخره مما لا حاجة اليه ومع ذلك قاصر اذ ليس في ما في آخره نون او حرف علة اسكان الآخر بل حذفه فينبغي ان يقول اسكن آخره او حذف (قوله والمراد بالرابعي ههنا) اي في علم النحو واما في علم الصرف فهو ما كان الحروف الاصول فيه اربعة وفي قوله من المزيد فيه نظر لان الرابعي لا يختص المزيد فيه وقوله وانما هو من باب الافعال ايضا لا يتم لانتقاضه بفاعل وفعل الا ان يتكلف ويقال ان ضمير هو لا يعود الى الرابعي بل الى الرابعي الذي بعد حرف مضارعة ساكن وكذا قوله ههنا بمعنى في مضارع رابعي بعد حرف مضارعة ساكن (قوله دفعا للالتباس) يعني ضم الهمزة وجعلت كالمعين دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح اي فتح الهمزة فقوله فانه اذا قيل اقل الى آخره سهو من قلم الناسخ لان الكلام في ابطال فتح الهمزة وكسرها ليعين الضمة فلا معنى للتكلم في ابطال فتح التاء وكسرها على انه لا يطلب احدها بل لم يفتح ولم يكسر حتى يكون لبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل في اقل اقل بفتح الهمزة التباس بواحد المتكلم المعروف في حال الوقف واذا قيل اقل بكسر الهمزة يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل (قوله فبما سوى ساكن بعد ضمة)

ليس كسر الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل سوى امر من مضارع بعده ساكن منه
 بعد حرف المضارعة فضمير سواء الى صيغة الامر الذي من مضارع بعد حرف المضارعة
 فيه ساكن بعده ضمة او كلمة ماعبارة عن الوقت اى في وقت سوى وقت يكون بعد الساكن
 ضمة **(قوله** مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة) الصواب مثال لما يكون بعده ساكن
 بعد حرف المضارعة ضمة **(قوله** او على حذف مضاف الى فاعل فعله الخ) لا يخفى ان اضافة
 الفعل الى المفعول ايضا لادنى ملاسة فتقدير الفعل لم يزد في الكلام الا تقديرا وعلم بما ذكرنا
 ان اضافة الفعل ايضا الى ما لادنى ملاسة لم يتب له **(قوله** ولا يبعد ان يراد بالموصول
 الفعل الذى لم يذكر فاعله) الاولى الامر الذى لم يذكر فاعله فيشمل اسم المفعول فيتم كون
 الاضافة بيانية وكانه اراد بالفعل والفعل وشبهه على المسامحة الشائعة **(قوله** اكتفاء بذكره
 فيما سبق) في تعريف مفعول ما لم يسم فاعله ولك ان تقول لم يذكره اعتمادا على اشتهار
 انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه **(قوله** ويضم الثالث) الى قوله
 خوف اللبس الاخصر ان يقال فان كان ماضيا كسر ما قبل آخره وضم كل متحرك قبله
 خوف اللبس فيستغنى عن قوله ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء **(قوله**
 لتلا يتبس بالدرج بالامر) في تنية الغائب وجمعه مطلقا وفي واحده وقفا والاولى
 ترك التعليل وتفسير قوله خوف اللبس **(قوله** هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني)
 يمكن تعليل ضم الاول ايضا فانه لو لم كتنى في ضرب بكسر ما قبل الا آخر لتوهم انه
 صيغة معلوم من باب علم والتبس في باب علم بلاشبهة فالاولى ان يقول المصنف فان كان
 ماضيا كسر ما قبل آخره وضم اوله مطلقا والثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء
 خوف اللبس **(قوله** اى ما يكون عينه فقط معتلا) ويمكن ان يقال اراد ما يعتل عينه
 وعين اللقيف لا يعل وهذا اصوب لانه يندفع به الا صوب **(قوله** وانما خص معتل
 العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبنى للفاعل منه كما ذكر وتبعيته ذكر معتل العين
 في المبنى للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا) هذا كلامه وهو سهو من الناسخ وصوابه
 وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في الماضى كما ذكر وتبعيته ذكر
 مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكر **(قوله** المتعدى وغير المتعدى) هذان قيدان لقبسى الفعل
 لاقسمان فان المتعدى اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدى الا ان المتعدى مطلقا لا يمكن
 تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف على شيء فضلا عن المفعول ولذا
 جاز حذف فاعله والسر في ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول به جز آن من معنى
 الفعل وما سوى المصدر مما يشبهه فقول المصدر المتعدى ما اشتق منه الفعل المتعدى
 فالمتعدى المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهم ما يشق هو منه عليه

وكأنه لذلك قال المتعدى من الفعل (قوله فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل)
 قد دل عباراته سيما هذه العبارة ان المتعلق اسم فاعل هو الفعل للمفعول هو المتعلق اسم
 مفعول بالحذف والايصال فواقع في التعريف اسم مفعول الا ان يقال التعلق من الجانبين
 فكما ان الفعل متعلق بالمفعول والمفعول ايضا متعلق به فواضح بيان تعلق الفعل
 معنى المتعلق الذي هو المفعول (قوله وهيته الفاعل والمفعول) يريد به معنى الحال
 (قوله وهيته الفاعل) قد حقق ان المفعول الذي بين الحال هيته اسم من المفعول به فلا وجه
 لترك هية المفعول في هذا المقام فان اللازم كالتعدى له تعلق بهية الفاعل والمفعول
 (قوله وغير المتعدى) يصير متعديا والمتعدى ايضا يصير لازما بنون الانفعال نحو
 انقطع وبناء الفعل نحو تدحرج (قوله او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال
 نحو استخرجته) هذان غير مشهورين في باب التعدية وانما المشهور في الكتب هو الثلاثة
 الاخر وكأنيهما تركا لانهما لا يبدان جوهر الحروف ولا يتصرفان في معناه بما يحمله طالبا
 للمفعول بل يحدان في الكلمة معنى هو مستقل يطلب المفعول بخلاف الثلاثة الاخر
 فان ماشيته معناه صاحبه في المشي فلم يتغير فيه معنى المشي بحيث يطلب مفعولا
 بل حدث في الكلمة معنى المصاحبة المستقلة في طلب المفعول واستخرجته معناه صيرته
 خارجا فحدث السين معنى التصير المستقل في التعدية مع بقاء معنى الخروج على
 ما كان فتأمل (قوله ثانيهما غير الاول كاعطى) وهي سماعية كثيرة جمعتهما
 الى ستين وارجوان اضبطها واعمل رسالة بها ينتفع الطالبون (قوله كمفعول
 باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه) وعدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشيء
 واحد فلا يقال اعطيتني واعطيتك (قوله والثاني والثالث من مفعوليهما) من بيانية
 لاتبعضية ولذا لم يقل من مفاعيلها (قوله كمفعولى علمت في وجوب ذكر احدهما
 عند الاخر الى آخره) الاوجه لتخصيص بيان المصنف به بل هما مثلهما في خصائص اخر
 لباب علمت ايضا فانه يجوز تعليق علمت قبل اللام والاستفهام والنفي تقول اعلمت زيدا
 لعمر وقائم او عمر وقائم او ماعمر وقائم وايضا يجوز كون المفعول الثاني مع الفاعل ضميرين
 لشيء واحد فتقول زيدا اعلمتني قاعدا (قوله كأنهم ارادوا بالشك الظن) هذا خلط
 اللغة باصطلاح الميزانيين. والافى اللغة الشك خلاف اليقين على ما في القاموس (قوله
 لتساوى الطرفين) اى وقوع الخبر وعدم وقوعه (قوله ليسان ما هي اى تلك الجملة
 من حيث الاخبار بها ناشئة عنه) الاظهر أن المراد ليسان ما هي اى تلك الجملة المذكورة
 عبارة عنه فان علمت ليسان ان زيدا قائم مثلا عبارة عن معلوم يقيني هكذا وهذا الكلام
 سواء كان بمعنى ذكره الشارح او بمعنى ذكرناه يقتضى ان يكون هذه الافعال

ليان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخلة على الجملة ليسان انه امر محقق فلا تقييد مع فواعلها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع انه خلاف ما عليه الاستعمال فالوجه ان يقال معنى الكلام ليسان ما هي اى الافعال عنه اى عبارة عنه والمقصود منه التنبية على انها ليست من توابع الجملة الاسمية بل مذكورة ليسان معانيها وهي مناط الفائدة لاجل المدخولة وليست كسائر دواخل الجمل فافهم (قوله في نصب الجزئين) على انهما مفعول لها الظاهر مفعولاها وكأنه اراد ان كلا منهما مفعول لها (قوله ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر) اى هذا هو الشائع وخلافه قليل على ما فصله الشارح اقول هذا يقتضى ان لا يصح علمت ضربى زيدا قائما وعلمت كل رجل وضيعته بل يجب في المثالين ان يقتصر على ذكر علمت وهو بعيد جدا فكأنه اراد انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر او ما ينوب منابه (قوله لا تخننا) فى الحاشية اى لا تخننا جاز عين على غرائك الملك بنا اذ قد وشى بنا قبل ذلك الوشاة عند الملك فلم يضرنا هذا وفى العباب اى لا تخننا اذلاء على غرائك الملك بنا وبالجملة جعل الغراء بمعنى الاغراء ونحن لم نجد في اللغة (قوله فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة) هذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعولين نسيا لعدم توقف افادتها على ذكر المفعولين لان هناك جهات افادة اخرى كأن تقول فلان يظن كثيرا ويعلم قليلا اى يقع الظن عنه كثيرا ويقع اليقين قليلا او تقول لا يعلم زيد الا بالبراهين ولا يظن الا بالامارات او تقول ما ظننت اليوم او ما علمت اليوم (قوله لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكون مبتدأ وخبرا او مفعولين لها) الظاهر الواو ثم لا يظهر فائدة فى وصف الجزئين وكذا لافائدة فى تقييد الكلام بالتام وكلامه غير مقيدة بالتقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليتها ايضا لان يحمل الكلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المصنف (قوله فلماذا قيد جوازه النبي الى آخره) للاحتراز عن صورة التقديم فانه لا يجوز فيه ابطال العمل (قوله بلا واسطة كما يحىء مثاله او بواسطة نحو علمت غلام من انت) فيه بحث لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضاف الى ما فيه الاستفهام وحرف الجر الداخلى عليه متمم جان معه امتزاجا تاما بحيث يسرى الاستفهام فى المضاف وحرف الجر ويصير معتبرا قبلهما ولذا جاز تقديمهما على كلمة تضمنت الاستفهام (قوله والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب) فيه بحث لانه لو كان الالغاء جائزا لكان فى قوله ومنها جواز الالغاء استدراك ولما صح ما تقدم من ان الالغاء واجب فى الصور المفصلة وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين معنى الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين خصيصة الالغاء والتعليق فى هذا الباب بان الالغاء جائز ولهذا قيده

(بالجواز)

بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيد بالجواز بل سياق الكلام فيه بحث يفيد الوجوب
 فتدبر **(قوله رأى البصرية)** أى رأى بمعنى ابصر والحلمية الحلم هو النوم **(قوله)**
 ولقد ارانى للرماح درية) أى ابصر نفسى حلقة هى هدف الرماح ولكون ارى بمعنى
 العلم مساغ فيكون درية مفعوله الثانى وعلى ما ذكره هى حال **(قوله)** افعال القلوب
 ماعدا حسبت الى آخره) لا يصح الاستثناء من بعض افعال القلوب لا متصلا ولا منفصلا
 فيجب حمله على البدل ثم انه لا فائدة فى هذا البيان لكمال ظهوره من بيان المعنى **(قوله)**
 وهى اما العلم او الظن) فالمراد بالمعنى ما فوق الواحد **(قوله)** وانما قيدنا بذلك لثلاث
 لاجله للتخصيص بالبض) ولثلاث لاجله لتخصيص بيان هذا البض من المعانى
 الاخر فان لكل منها معان اخر **(قوله)** وحسبت بمعنى صرت ذاحسب) وهو الذى
 فى شعره شقرة كذا فى السباب **(قوله)** بظنين أى بمتهم) فظنين بمعنى المفعول
(قوله) لانها لاتم بمرفوعها) وقيل لتقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخلى
 فى التامة دونها وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها
 عن غيرها بالزمان ولك ان تقول سميت بها لتقصان عددها بالنسبة الى الافعال التى تم
 بمرفوعها وفيه ما فيه **(قوله)** هو تقرير الفاعل) اعلم ان مدلول كان نسبة الصفة الى فاعله
 والزمان والنسبة هى ثبوت الصفة للفاعل وفرق بينها وبين التقرير الذى هو صفة
 للمتكلم ان كان مصدرا مبنيا للفاعل كما هو الظاهر وبين التقرير الذى هو صفة الفاعل ان
 كان مبنيا للمفعول فارادة ثبوت الصفة للفاعل مسامحة لاتليق بمقام التعريف **(قوله)**
 فكل من الصفة والتقرير عمدة) لو كان مجرد الدخول فى الموضوع له مستلزما لكونه عمدة
 فيما وضع له لكان الزمان ايضا عمدة فى هذه الافعال ولو كان موجب كونه عمدة فيما وضع
 له امرا آخر لابد من بيانه حتى نتكلم عليه على ان كون كل من الصفة والتقرير عمدة
 فى التامة يمنع خروجها بقوله ما وضع لتقرير الفاعل بهذا المعنى الا ان يقال المراد ما يكون
 العمدة فيما وضع له تقرير الفاعل على صفة فقط فيتجه ان العبارة لا تساعده **(قوله)** ولو
 جعل الموضوع له الى آخره) اشارة الى تصحيح الحد بالتصرف فى معانى الافعال الناقصة
 وجعلها مجرد التقرير بدعوى خروج ما زاد على التقرير عن معناها وكونها قيودا له
 ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام الموضوع له التقرير بل التقرير والتقييد على ان جعل الزمان
 خان جارا عن هذه الافعال داخلا فى الافعال التامة تكلف وتحكم **(قوله)** ولا يبعد ان
 يجعل اللام الى آخره) جعل التقرير بمعنى النسبة فيحتاج الى تقدير الافادة لان الغرض
 من وضع اللفظ افادة المعنى لانفسه والا وجه عندى ان المراد بالتقرير ما اشتهر فى بيان
 فائدة التأكيد والافعال الناقصة موضوعات لغرض تقرير الفاعل على صفة وتأكيده

اتصافه بالصفة فانها موضوعات للنسبة وكيفية لها من الزمان وغيره والتزم دخولها على الجمل الاسمية الدالة على النسبة المدلولة لها فيتأكد النسبة المدلولة للجمل بدخولها عليها ولا ريب في ان الغرض افادة الزمان ايضا غاية ان العمدة افادة التقرير فعلى تقدير جعل اللام للغرض ايضا لا بد من حمل قوله ما وضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل **(قوله لا يحتاج الى قيد زائد)** كأنه اشارة الى قيد ذكره المحقق الشريف ان المراد صفة خارجة عن مدلولها ترك ذكره لتبادره من العبارة **(قوله)** وقد يتضمن كثيرا الى آخره) التضمنين ملاحظة معنى فعل لازم لمعنى فعل مع ملاحظة معناه واعماله عمله بهذه الملاحظة والابرازه في مقام التفسير طريقان جعل الاصل ثابتا والمضمن حالا ويقال في تفسير يتم التسعة بهذا عشرة يتم التسعة بهذا صائرة عشرة وتانيهما عكس هذا كما ذكره الشارح فقوله تامة وكاملا حالان لاصفتان كما توهمه العبارة **(قوله)** وجاءت بمعنى كانت) في المفصل بمعنى صارت **(قوله)** من الغرارة) وهو النقلة فان التركيب حدث من الخوارج حين ارسل اليهم على رضى الله عنه ابن عباس رضى الله عنه اى ما جاءت غفلتنا حاجتك اى لم نجدنا غافلين كما تريدنا **(قوله)** ارهف شفرته) الشفرة بالضم السكين العظيم على ما في القاموس **(قوله)** لا يتجاوز جاء وقعد الى آخره) ولهذا جاء المصنف بالتركيبين اللذين هما وقعا فيهما لكنه قال في بعض تصانيفه الحق في جاء الاطراد فانه يقال جاء البرق قفيزين وقيل في ضبط مواضع استعمال قعد ان يكون الخبر كأنه كذا **(قوله)** على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر) كأنه احترز بتقيد الجملة الاسمية عن مثل أقام زيد وما قام زيد فانهما جملتان اسميتان مركبتان من المبتدأ والفاعل **(قوله)** اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها) كما يعطى الخبر حكم معناه يعطى الاسم ايضا فصار زيد غنيا يجعل الغنى منتقلا اليه ويجعل زيد منتقلا **(قوله)** ثبوته ماضيا) الاولى جعل ماضيا مفعولا فيه اى في زمان ماض تنكيره لبيان انه ليس لزمان معين من الماضى **(قوله)** بنهائه فقر) التيهاء المفازة التى لا يهتدى فيها من التيه بمعنى الضلالة والقفور المكان الخالى يصف المطى بسرعة سيرها فانها بمنزلة قطا تركت بيوضا صارت فراخا فهمى بسرعة الى فراخها كذا في العباب **(قوله)** فان بيوضها لم يكن فراخا) قيل كونها بيوضا ولو كان كان بمعناه لفسد هذا المعنى كذا في العباب **(قوله)** هذا ايضا عطف الى آخره) وانما ذكره مع كونها غير خارجة مما هو بمعنى صار ومقابلة لانه مختلف فيه فعند بعضهم انها تامة والجملة تفسير ضمير شان هو فاعلها فصرح بما هو الحق عنده والاظهر أنه عطف على تكون ناقصة والاوّل بيان لها باعتبار معناها والثاني بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها في جملة بعدها بالاتفاق وان اختلف في كونها ناقصة او تامة ولذا جمع معها كونها تامة وزائدة يجمع

عدم ظهور العمل في جملة بعدها (قوله و كقوله تعالى كن فيكون) الاظهر أن قوله تعالى كن في موقع اليجاد بمعنى نبت وفي موقع جعل شيء موصوفاً بشيء بمعنى كن كذا بل يحتمل ان تكون في الجميع ناقصة وتكون في مقام اليجاد ايضاً بمعنى كن موجوداً (قوله وتكون زائدة) هذه مختصة بلفظ كان بخلاف ما سبق فانها شاملة لجميع تصاريحها (قوله فيالك من نعمي تحولن ابؤسا) استغاثته من اجل تحول النعمى بالضم وهو النعمة وضمير تحولن اليه اما لارادة المتعددة بالمصدر او لجملة ابؤسا وشدائد فجمع وان كان واحداً لتعدد الخبر (قوله قيل سمي اسما فاعلا) قدفات هذا القائل هذا التنبيه في محله وهو قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس في مرتبته لاختصاص الاطلاق ببعض الافعال ونحن نقول انه في هذا الكلام بجمع الخبر مع الفاعل على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل بجامع الاصطلاح على التسمية بالخبر وليس الخبر على اصطلاح من يسمي الاسم فيه فاعلا مسمى باسم المفعول بل الاسم يسمي فاعلا واسما كما انه يسمي الخبر مفعولا وخبرا (قوله معلوم عقلا) جعله خارجاً عن الوضع مع انه ظاهر عبارة المصنف مما لا مقتضى له (قوله او تقديراً كقوله تعالى الى آخره) وللتعميم قال ويلزمها النفي ولم يقل ويلزمها كلة النفي (قوله وتقدير الزمان قبل المصادر كثير) جعل تقدير الظرف هنا فرع تقديره في المصادر ولك مندوحة عنه لان ما في مادام صار علماً في تقدير الزمان معه حتى يمتنع ذكر الزمان معه وليس الامر بهذه المثابة في شيء من المصادر (قوله احتاج الى كلام) سوى ما دخل عليه لانه مشترك بينه وبين سائر الافعال الناقصة وقد نبه بقوله لانه ظرف على انه لا بد لهذا الكلام من الاشتمال على ما ينصب الظرف (قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها) كان الالم الاتم ان يقول وامره كامر خبر المبتدأ وحينئذ لا يشكل عليه ما اورده الشارح ايضاً (قوله فان اريد بجواز التقديم الى آخره) يمكن ان يختار هذا الشق ويراد أنه يجوز تقديم اخبارها على اسمائها بمعنى انها لا تمتنع من هذا التقديم والموانع العارضة قد علم حكمها فلا حاجة الى التعرض لها هنا (قوله محوكم كان مالك) الظاهر أن هذا بمنزلة عما هو فيه اذ الكلام في تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل في تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا يتجه على قوله قسم يجوز (قوله وهي اي الافعال الناقصة) الانسب لسباق الكلام ان هي راجعة الى الاخبار الا انه صرفه الى الافعال الناقصة لاقتضاء ظاهر قوله وهو من كان الى راح واخواته ذلك (قوله وبهذا اندفع ما قيل كان) وجه الدفع ان المراد بالخلاف عدم اجتماع المخالفين وتأخر المخالف والمراد بالاختلاف كون المخالفين معاصرين منازعين دل عليه قوله بان يكون هذا

الخلاف واقما ظاهرا من جانبه لأمن جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم
 وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف في الخلاف فانه كبخالفة الاجماع وعدم ضعف
 جانب في الاختلاف لانه ليس فيه مخلاف ماقرر ويمكن وجهان آخران لتميز ليس عن الافعال
 المنفية احدهما ان المراد بالمختلف فيه ما اختلف فيه اللغات لاما اختلف فيه النحاة فجعل
 المصنف اختلاف النحاة في ليس من قبيل اختلاف اللغات ورفع الاختلاف منهم بخلاف
 مخالفة ابن كيسان فانه للخطأ في اللغة وتانيهما انه لم يتعين المخالفون عند المصنف في ليس
 بخلاف الافعال المنفية (قوله ماوضع اى فعل) اشارة الى ان التعريف لفعل المقاربة اذ
 التعريف للماهية دون الافراد فقوله افعال المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة وما
 وضع خبر العائد الى فعل المقاربة اى هو ماوضع (قوله عسى طمع واشفاق) فيخرج
 عن تعريفه افعال المقاربة. عسى للاشفاق فينبغي ان يقول رجاء او اشفاق لا تقول عسى
 الاشفاقية موضوعة لدنو الخبر رجاء لانا نقول قيد الحثية مراد وكيف لا وافعال
 المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون اعتباره منها (قوله لتضمنه انشاء الطمع والرجاء)
 او الاشفاق (قوله والانشآت في الاغلب) انما قال في الاغلب لان امثال اضرب
 انشاء لكنهما مع كثرتها مغلوبة للحروف الانشائية (قوله اما في جانب الاسم) زيفه
 ماجاء في كلامهم من قولهم عسيت صائما ويرجع تأويل الخبر باسم الفاعل (قوله
 وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء) الاولى ان يجعل منصوبا على المفعولية
 باعتبار الاصل ويرده ايضا عسيت صائما (قوله والذي ارى ان هذا وجه قريب)
 يرده نحو عسيت صائما (قوله وفي مخرج ضمير يعود الى زيد) ولا يمنع تقديم
 الخبر التباس الاسم بفاعل الخبر كما في زيد قام لان كون عسى طالبا للاسم مع امتناع
 الاضمار قبل الذكر يوجب كون زيد اسمه فلا يلبس بالفاعل بخلاف زيد قام نعم يتوقف
 صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرج الزيد ان وزيفه ايضا انه لو كان كذلك ينبغي ان
 يجوز عسى يخرج زيد بحذف أن فتأمل (قوله واخر وهو ان يجعل الى آخره) يتوقف صحة
 هذا التوجيه على ان يثبت في الاستعمال عسيت ان يخرج الزيد ان ولو كان الاستعمال عسى ان
 يخرج الزيد ان فلاشئ على مذهب البصريين من اختيار اعمال الثاني (قوله وقد يحذف ان
 عن الفعل الى آخره) فالاولى ان يقول المصنف تقول عسى زيد ان يخرج وقد يحذف أن
 وعسى ان يخرج زيد (قوله لعدم مشابهة قولك الى آخره) هذا واضح على تقدير ان يكون
 زيد فاعل يخرج اما لو كان اسم عسى وان يخرج خبره او يكون اسم عسى ضمير زيد
 كما جوزه فالمشابهة متحققة كما كانت في الاستعمال الاول (قوله فتخرج عن دنو الخبر لعلمك
 باشرافه الى آخره) لا يظهر ذلك في قوله تعالى (وما كادوا يفعلون) وقوله لم يكذب

رئيس الهوى من حبه يبرح * (قوله ان يمصحا) مصح بمعنى ذهب وانقطع (قوله
 اى كسائر الافعال) اى كباقي الافعال (قوله فقيره) اى غير لميكده وجعله لم اجد
 (قوله فقال عبثه) على وزن طلبه من الاسماء العربية وفى كثير من النسخ عنبته بزيادة
 النون بعد العين ولم نجد هامن الاسماء العربية (قوله وفى المستقبل) الاولى وفى المضارع
 وكأنه خلفاء الحال اقتصر على الماضى والاستقبال (قوله وقد عرفت وجه التمسك
 الى آخره) لا يخفى على احد أن ما كادوا يفعلون لنى القرب فكأن وجه قول من
 قال انه فى الماضى للانبات انه انما ينبت به القرب فى الماضى اذا استعقب انتفاء القرب
 الوجود فلا يقال ما كاد زيد يفعل الا اذا كان فعله بعد أن كان بعيدا عن الفعل ويؤيده
 انه قال وثابته نى اذا لامعنى له الا ان اثبات القرب يستلزم نى الفعل فحينئذ وجه
 التمسك به تام والجواب عنه ضعيف (قوله وفى الدعوى الثانية الى آخره) لا تقول
 لميكده ماض فيجب ان يكون للانبات لانا نقول جعله اذا مستقبلا وكأن من خطأ ذا
 الرمة رأى انه ماض وكأنه غيره ذورمة اما لغفته عن تعير اذا اوسدا لباب اعتراض
 القاصرين (قوله هذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه) وهو مجموع الامرين (قوله بمجرد
 ذلك ما لم يثبت دعواه) الاولى وفيه ان ماسبق يدل على انه جعل قوله وقيل يكون
 فى الماضى للانبات وفى المستقبل كالافعال دعويين وجعل التمسك نشر امرتبا وقد قدح
 فى التمسك الاول فلا فائدة لهذا الكلام الا الاطالة وفى قوله لا يثبت بمجرد ذلك ما لم يثبت
 مؤاخذه يعرفها الفطن فلفظن (قوله وهى مثل عسى وكاد فى الاستعمال) لاقى المعنى
 ويجه عليه انه يوهم ان الاصل فيه استعمال خبره مع ان وكذا الاصل استعماله بدون
 ان وهذا تناقض (قوله وجمعه بالنظر الى كثرة افراده) يعنى بمنزلة ذكر الكل
 فى المعارف للتنيه على حال الفرد ولو قيل الجمع المضاف للاستتراق فيكون بمنزلة ذكر
 كل ويكون النكتة فيه بعينه ما يدكر لذكر كل لكان اقرب ولك ان تقول جمع مع عدم كونه
 الانوعين اشارة الى ان فعل التعجب فى الاصطلاح بمعنى ما وضع لانشاء التعجب سواء كان
 هذين او غيرها الا انه لم يوجد الا هذان (قوله وتثنيته بالنظر الى نوعى صيغته)
 وللتنية على ان الموجود من هذا المفهوم الاعم ليس الاتوعين (قوله فى ضمن التثنية
 والجمع ايضا) اى كما هو مفهوم فى صريح المفرد (قوله ولا شل) الشلل اليس فى اليد
 او اذها بها يقال شلت وشلت معروفا ومجهولا والمراد بالعرش الاصابع وهذا تعجب من
 حسن الرمى (قوله فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء) يمكن ان يحجب
 بان المراد ما وضع لانشاء التعجب فى نفس مصدر هذا الفعل وقائله الله من شاعر ولا شل
 عشره ليس كذلك (قوله وله اى لفعل التعجب او لما وضع) الا وجهه هو الاول لان

تعريف الشيء ليتأتى الحكم عليه للحكم على التعريف (قوله ما شهي الطعام) في القاموس شبهه كرضيه احبه ورغب فيه (قوله وما امت الكذب) في القاموس مقته ابغضه (قوله وانما قيدنا التقديم والتأخير) الاطلاق خير من التقييد لانه متكفل لمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى تدكير التقديمات الجائزة في غيرها والمتعة واما ما ذكره من الباعث فلا ينفذ لان منع فعل التعجب من التقديم والتأخير من خواصه وان كان معه مانع آخر (قوله واجيب الى آخره) لا يخفى على الفطن ان شيئا من الجواين ليس بالمسكن والماء البارد ولا يحصل من هذه الموارد والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يقدم احسن على ما ولا يؤخر مما بعدها لمنع فعل التعجب عن هذا التصرف وان كان هناك مانع آخر من تقدم احسن على كلمة فتفطن (قوله من باب شر امر ذاناب) عند من جعل المعنى شر عظيم امر ذاناب لا شر حقير فالمعنى شيء خفي احسن زيدا لا امر جلي واما من جعل المعنى شر امر ذاناب لآخر فلا يصح ان يكون ما احسن زيدا من قبيله لانه يكون المعنى ما احسن زيدا شيء الا شيء فيلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يبعد ان يقال مابتداً نكرة لعمومه فان المعنى كل شيء احسن زيدا وهو مناسب لمقام التعجب جدا (قوله قال الشارح الرضى الى آخره) وانما لم يلتفت اليه المصنف لانه لم يكن حينئذ احسن فعل التعجب بل يكون التعجب من فوائد الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب لا يجامع هذا التوجيه (قوله وبه اي مجروره) وانما عبر عنه به لان الباء لزيادته كالمدح فمع ذكره كأنه لم يذكر اولانه للزومه كالجزم من الفاعل (قوله ومفعول عند الاخفش) ويؤيده جواز حذفه كجاء في اسمع بهم وابصر (قوله وقال الفراء وتبعه الزمخشري الى آخره) ويمكن ان يقال الخطاب للحسن والباء للسببية اي صريا حسن حسنا يزيد (قوله بهذا اللقب) اراد باللقب التزه لا العلم المخصوص كاهو المتبادر في اطلاق النحوي والظاهر ان المراد بافعال المدح والذم افعال وضع لانشاء مدح او ذم كما هو في نظائره ولاداعي الى ارادة المشتهر بهذا اللقب في هذا المقام خاصة (قوله او مضرا بميزا بنكرة منصوبة) وصف المنصوبة لمجرد التوضيح اذ التمييز اما منصوب او مجرور وهنا لا يحتمل الجر الا ان يراد به الاحتراز عن المجرور بمن كما في قوله الله من شاعر ولك ان تريد به المنصوبة لا محلا فاحترز به عن ما ليحسن التقابل بين النكرة وبين ما حينئذ التفصيل للتوضيح فافهم وانما اتى بالتفصيل ردًا لمذهب ابي علي وسيبويه (قوله لقيام لام التعريف العهدي) اي العهد الذهني ليلام ماسبق ولا يخفى انه اذا كان زيد مبتداً يبعد ان يكون اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد وكذا لا يظهر على هذا التقدير

كون الضمير في نعم رجلا زيد مبهما بل الظاهر أنه راجع الى زيد ورجلا تمييز عن النسبة
 الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم للزوم افراده فالعائد في نعم رجلا زيد ليس للضمير بل الضمير
 مع تمييزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار الخبر مرتبطا بالابتداء بهذا الاعتبار ولولا
 ان المخصوص قد يتقدم على الجملة لكان الانسب جملة عطف بيان وهذا هو المرجح لكونه
 مبتدأ الا انه لا يحسن تقديم التفسير على الابهام **(قوله** مطابقة الفاعل اي مطابقتها للفاعل اياه)
 يعنى الفاعل يحتمل ان يكون فاعلا ويحتمل ان يكون مفعولا وظنى ان الملتبس بالفاعل
 يتعين للفاعل كما اذا التبس فاعل الفعل بالمفعول يتعين المقدم للفاعل **(قوله** حقيقة
 او تاويلا) لا يخص التعميم المطابقة في الجنس بل يجرى في المطابقة في غيره ايضا فالانسب
 تأخير **(قوله** من حب الشيء او حب الى آخره) يريد أن في حب لغتين حب بفتح الحاء
 كما هو القياس وحب بضمها بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذ اصله حب على وزن
 حسن وفي الصحاح تفصيله وعند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله
 اي هو حبيب **(قوله** والعامل في التمييز او الحال ما في هذا من الفعلية) الاولى من الفعل
 لان العامل هو حب لانه فعل وعلى هذا القياس العامل في التمييز في نعم رجلا نعم والظاهر
 ان العامل في التمييز عن الذات المذكورة المبهم كما في رطل زيتا فالعامل كلمة ذا والضمير
 المبهم كما في ربه رجلا **(قوله** فان الراكب حال عن الفاعل لاعن المخصوص) فيه
 مضادة لان المدعى ان اذا ذوالحال لازيد وهو بعينه ان الراكب حال عن الفاعل
 لاعن المخصوص فالصحيح فالراكب حال عن الفاعل لاعن المخصوص كما في بعض النسخ
(قوله اي برحبها) بالضم مصدر حب على وزن كرم وعلم ومعناه الاتساع كذا في القاموس
(قوله ففي عدها من حروف الجر تسامح) ولذا لم يجمع واو القسم معها كما جمع باؤه مع
 البآت فرقا بين المعدود مسامحة والمعدود حقيقة والاطهر أنه اختار مذهب الكوفيين
 ولم يجمعها مع واو القسم للتصريح بانها جارة عنده ولذا لم يذكر الفاء وبل مع ان رب مضمّر
 بعدها ايضا ولا يضر بدون هذه الاحرف الثلاثة في الشعر ايضا الا اذا **(قوله** كثيرا
 ما يطلقون الغاية) فيه انه يلزم ان يخص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التي لها
 غرض ولا يصح على القدر من اول النهار الى آخره والاحسن ان المراد بالغاية النهاية
 اي ابتداءه نهاية ولا يستعمل في ابتداء لانهاية له كلامور الابدية واما تفسير الغاية بمعنى
 المسافة فيوجب ان يكون استعماله في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية او التنزيهية
(قوله علامته صحة وضع الموصول في موضعه) لا يقال لا يصح وضع الموصول موضع
 من في قد كان من مطر اي شيء من مطر مع انه جعل من بيانية لانه يلزم وصف النكرة
 بالمرقرة ويلزم جعل المفرد اي مطر صلة لانا نقول المراد وضع الموصول موضعه مع

اراد مقتضيات الموصول (قوله او هو وارد على الحكاية) فالمراد بكونه في كلام غير
 موجب كونه فيه في الحال او في الاصل (قوله فمى بهذا المعنى مقابلة لمن) اى في الجملة
 فان من اما للابتداء من المكان او للابتداء من الزمان والى قد يكون للانتهاء في غيرها
 (قوله فلا يقال حناه كما يقال اليه) ومعه وليس اختصاصه بالظاهر في مجرد كونه بمعنى الى
 (قوله ولاصلبكم في جذوع النخل) الجذع الساق (قوله والمصاحبة) قد تفنن
 في التعبير عن المصاحبة تارة بمعنى مع وتارة بالمصاحبة (قوله فالالصاق يستلزم
 المصاحبة) فيه بحث لجواز أن يكون اشتراء الفرس في مكان يقرب من السرج
 ولا يصاحب السرج الفرس في الاشتراء (قوله والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء)
 وما وقع في عبارة الصرفين ان تعدية اللازم بحرف الجر في الكل اى في الثلاثي المجرد وغيره
 فنحصر بالباء (قوله اى غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي ساجا) هذا يدل على
 ان ما يذكره من غير تقييد بالسماع قياسى فاستعمال الباء للاستعانة او للالصاق لا يتوقف
 على السماع والا لقيده به وقيل التعدية مقصورة على السماع (قوله واللام للاختصاص)
 ظاهره انه للاثبات لثى والنفي عن غيره وجرى عليه الفحول وذكر بعض المتأخرين
 ان معنى الاختصاص مجرد المناسبة لا الحصر اذ لا يصح في زيد اخ لعمر و اذا كان اخا
 بكر ايضا وفيه انه لا ينبغي الاختصاص الاضافى في موارد استعمالها فلا داعى الى
 صرف الاختصاص عن الظاهر (قوله وبمعنى الواو في القسم) لم يقل بمعنى الباء
 في القسم مع ان الباء اصل تنبيها على انه كواو القسم لا كبائه (قوله مختصة بنكرة لعدم
 احتياجها الى المعرفة) لافرق بين رب وسائر حروف الجر حتى يمنع عن المعرفة لعدم
 احتياجها ولا يمنع غيرها فالوجه على ما بينه الرضى انه لا يتحقق التقليل في المعرفة
 لانها اما للنكرة فينا فيه واما للواحد المعين فلا يجرى فيه التقليل لانه انما يجرى فينا فيه
 مظنة الكثرة ولك ان تقول ان مجرور رب في معنى التمييز عنها لانه للتقليل كما ان كم
 للتكثير فيه شائبة العدد الطالب للتمييز وهذا وجه وجه وان خلا عنه بيانهم
 (قوله ثم تستعمل في معنى التكثير) وبقى له اشتراط وصف مدخولها وان انتفى عنه موجه
 من التقليل (قوله سيف صيقل) اى مجلو (قوله وواوهاى واورب في حكمها)
 كأنه اشار الى ان الاولى ان يقول وواوها في حكمها ولا يخص مشاركتها بالدخول على
 نكرة موصوفة وكأن المصنف لم يقل وواوها في حكمها لثلا فيد لحوق ما الكافة بالواو
 ودخولها على الضمير وقال وتدخل على نكرة موصوفة تنبيها على ان التفاوت بينهما
 في مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون الجمل لعدم لحوق
 ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل (قوله وبلدة) البلد كل جزء من الارض

(متحيز)

متحيز عامر او عامر والانىس الموانس وكل ما يؤنس به واليعفور ظي بلون السراب
 او عام ويضم الباء والحشف والعيس بالكسر الابل البيض يخالط بياضها شقرة كل ذلك
 من القاموس **(قوله)** فلا يقدر ان له معطوفا عليه لان ذلك تعسف) وجوب ارتكابه
 للفاء وبل ليسهل ذلك ويخرجه عن كونه تمسفا **(قوله)** انما يكون عند حذف الفعل
 قوله عند حذف الفعل خبر يكون وقوله لغير السؤال خبر ثان اى لا يكون الا عند حذف
 الفعل ولا يكون الا لغير السؤال وليس احدهما متعلقا بكون والاخر خبرا للفساد
 المعنى فافهم **(قوله)** وذلك لكثرة استعمالها في القسم الى آخره) يعنى حذف فعل القسم
 لظهور الواو في القسم بخلاف الباء لان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان الباء يستعمل
 في السؤال وغيره ومع الظاهر والمضمر فوجه الظهور ان للباء معانى كثيرة شائعة
 غير القسم بخلاف الواو **(قوله)** مختصة باسم الله) من اضافة العام الى الخاص ولو قال
 مختصة بلفظ الله لكان اوضح **(قوله)** فلا يرد انه لا يصح الى آخره) لكن يرد انه لو قال
 الباء اعم من الواو لكفى **(قوله)** ويتلقى اى يجاب) يقال تلقت كذا اى التى اليك فحمل
 الشارح قوله يتلقى القسم على انه يلقى الى القسم الجواب باللام الخ جعل القسم ملقى اليه
 جوابه نحو زانصار ماله ويجاب القسم والاطهر ان المعنى انه يلقى القسم الى المخاطب
 مع اللام في جوابه وان او حرف النفي **(قوله)** اى توسط القسم بين اجزاء الجملة الى آخره)
 تنازع اعترض وتقدم فى ما يدل عليه فاعمل تقدم وحذف معمول اعترض واليه اشار الش
(قوله) اذ التقدير ليس مثله) بالنصب وقوله على بعض الوجوه اشارة الى ان لهذا الكلام
 وجوها وليس زيادة الكاف الا فى وجهه واما الباقي فنه ما لا زيادة فيه لشيء وهو ان نفي مثل
 المثل كناية عن نفي المثل اذ لو وجد المثل لكان للمثل مثل وهو الله تعالى لان المماثلة من
 الجانبين وهذا وجه تلقاه الفحول بالقبول ورجحوه بان الكناية ابلغ من التصريح وعدم
 الزيادة احق بالترجيح وفيه بحث وهو ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل لان الشيء
 ليس مثل مثله بل المثل المشارك للشيء فى صفة مع كون الشيء اقوى منه فيها وبمنزلة
 الاصل والمثل بمنزلة الملحق به المتقارب منه وما لا زيادة فيه للكاف بل الزائد هو المثل
 وكأن وجهه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بالزيادة قبل الحاجة بخلاف الحكم بزيادة
 المثل ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من الحكم بزيادة الاسم سيما اذا كان الحرف
 حرفا واحدا ويرجح ايضا ان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير
 فى التقدير قال الرضى اعلم انه اذا امكن فى حرف جريتهم خروجه عن اصله وكونه
 بمعنى كلمة اخرى وزيادته ان يبقى على اصل معناه الموضوع له ويضمن فعله المسمى به معنى
 من المعانى يستقيم به الكلام فهو الاولى بل هو الواجب فلا تقول ان على بمعنى من فى قوله

﴿ إذا اکتالوا علی الناس ﴾ بل یضمن اکتالوا معنی تحکموا فی الاکتیال وتسلطوا (قوله) یضحکن عن کالبرد المنهم (البرد حب الغمام والانهمام الذوبان شبه نعرهن اللاتی یملوها الریق بحباب الغمام الذائبات (قوله) الحروف المشبهة بالفعل) کان الانسب تقدیمها علی الحروف الجارة علی طبق تقدیم المرفوع والمنصوب علی المجرور الا انه راعی اصالة حروف الجر فی العمل لها وفرعية هذه الحروف (قوله) فلان معانیها معانی الافعال الی آخره) لم یرد أن هذه الاحرف بمعنی الافعال الماضية لان الظاهر أنها انشاء التأكيد والتشبيه والترجی والتمنی فی الحال فالتعبیر عن معانیها بالافعال الماضية لانها بمعنی الافعال المقصودة بها الانشاء والشائع استعمال الماضي فی الانشاء کصیغ العقود (قوله) ای بعکس باقیها علی حذف المضاف) كأنه ارتکب حذف المضاف لحفظ مماناة ضمیری لها وعکسها فی المرجع والایمکن رجوع ضمیر عکسها الی ما بقی بعد استثناء ان من هذه الحروف فان قلت ان ارید أن لهذه الحروف صدر الکلام وقعت فیها فان ایضا كذلك وان ارید أن لها صدر الکلام المقصود لذاته ف ذکر من الموجب لایوجه اذ الدلالة علی قسم من الکلام لا توجب الاوقوعه فی صدر کلامه اذ لا ینکر صحة زید أقام ابوه قلت ارید أن لها صدر الکلام سواء کان مقصودا لذاته اولا واسم ان وخبرها لیساکلاما بل جعلها مفردا فمهی لیست فی صدر کلام وقعت فیها (قوله) ویلحقها ای هذه الحروف ما الکافة فتلغی) علی الاصح سمع العمل فی لیتما وقس علیه غیره وبعضهم جعل ما الکافة اسما مبهما کضمیر الشان اسما لهذه الحروف والجملة بعدها خبرا والاصح انها حرف زائد کما فی حالة اعمال لیتما وغیره بالاتفاق فلو قال فتلغی علی الاصح والاصح لکان انفع (قوله) کما وقع فی بعض اشعارهم) یسعر بان السماع یساعد فی الجمع وقد عرفت انه مختص بلیت (قوله) فان المكسوزة لاتعیر معنی الجملة) قال الشیخ الرضی اخذ فی تفصیل معانی الحروف الستة ولا یخفی علیک انه لم یسین لان وان معنی فالاولی اخذ فی تفصیل ما یتعلق بهذه الحروف (قوله) فی حکم المفرد) حیث لا یشتمل علی اسناد تام یصح السکوت علیه فکسرت (قوله) فکسرت ان) نبه علی ان کسرت مسند الی ضمیر ان او علی ان مفعوله المحذوف ان والمراد کسر هذه المادة فلا یلزم تحصیل الحاصل (قوله) ای فی ابتداء الکلام) یحتمل ابتداء الکلام اول الکلام سواء کان وسط کلام المتکلم او اوله وعلیه حمله الشارح الرضی وحينئذ یتجه علیه انه لامقابلة بینه وین کونه بعد القول وبعد الموصول بل هما تحت کون ان فی ابتداء الکلام وقد نبه علیه فی شرح کلام المتن حیث قال وكذا یکسر بعد القول ویحتمل ابتداء کلام المتکلم المقابل لوسط کلامه وحينئذ تقابل کونه بعد القول والموصول لانهما

وسطا كلام المتكلم ولا يرد عليه الا عدم استيفاء مواضع الكسر لان منها كونها في اول جملة
وقمت خبرا او حالا او جواب قسم **(قوله وبعد القول)** والمراد بالقول ما يحكى به لا القول
بمعنى الاعتقاد فانه في حكم العلم والظن **(قوله حال كونها مع جملتها فاعلة)** نبه على ان
في كلامه مسامحة لان ان ليس فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ ولا مضافا اليه بل هي مع جملتها
احد هذه الاشياء ويحتمل ان يكون مراد المص كونها احد هذه الاشياء في المعنى
بمعنى الثبوت ومعنى عندى انك قائم عندى ثبوت قيامك فالمبتدأ في التحقيق
هو الثبوت الذى هو مدلول ان وهكذا البواقى ومفعول ما لم يسم فاعله مندرج
في الفاعل على اصطلاح غير المصنف ومندرج في المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول
غير مقول القول ومفعول باب علمت اذا دخل في خبره لام الابتداء نحو علمت ان
زيدا قائم فانه يجب كسرها مع انها مفعوله والقياس ان يستثنى من المضاف اليه ما اضيف
اليه حيث ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور بمجرد الجر نحو عجبت من
انك قائم لانه داخل في المضاف اليه عند المصنف كما عرفت من تعريفه للمضاف اليه فلم
يفته ذكر المجرور بمجرد الجر كما يشعر به كلام الرضى **(قوله وقالوا لولا انك**
الى آخره) خص ذكر لولا ولو بالتعرض ردا على المخالف فان المبرد والكسائى زعما
ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون ان ما بعد حرف الشرط مبتدأ وقد بعد الشيخ
الرضى حيث جعل قوله وقالوا لولا انك جواب سؤال مقدر وهو انه يجب بعد لولا
جملة اسمية فيجب كسر ان ليكون الجملة اسمية لانه مع غاية ضعف السؤال لانه عرف
سابقا ان خبر المبتدأ بعد لولا محذوف قطعا وان المفتوحة لا توجب الفعلية لا يساعده
قوله ولو أنك لانه فاعل لانه لا سؤال لدفعه **(قوله نحو لو انك قائم)** صوابه لو أنك
قت كما استعرفه في بحث حروف الشرط **(قوله فان جاز في موضع التقدير ان الى**
آخره) ترجيح احدها بعدم تكلف الحذف لا ينافى جواب الآخر فلا يرد أنه كيف
يجوز الفتح المحتاج الى الحذف في من بكرمنى فانى اكرمه ونظائر مع صحة الكسر
المستغنى عن الحذف **(قوله لانه اما مبتدأ او خبر مبتدأ)** اقتصر الرضى على الاول
والثانى من زوائد الشارح وكان الرضى لم يلتفت اليه لاستلزامه الحذف قبل الحاجة
لكن في كونه مبتدأ بحث لانهم لما اوجبوا تقديم الخبر لثلاثى لتبس المفتوحة بالكسورة
فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كالتأخير وبالجملة قوله واكرامى ثابت له
يوهم تقدير الخبر مؤخرا وهو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر فان قلت خبر
المبتدأ ليس موضع المفرد لان الخبر يكون جملة ولذا لم يعد المصنف من مواقع المفرد كما
عدت المبتدأ والمفعول قلت الخبر للجزاء لا يصح ان يكون جملة لكن اطلاق خبرا المبتدأ

في مقام تعليل وجوب الفتح قاصر (قوله من جملة اشباهه قولهم الى آخره) انفع
اشباهه واجدتها بالتحقيق لكثرة استعماله وخفاء اصله وحاله لاجرم قال الله تعالى
﴿لاجرم ان لهم النار﴾ بالفتح وغالب امره الفتح فلاردة للكلام السابق عند التحليل
وزائدة كافي لا اقسام عند الرضى لان في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيويوه
والتحليل وفسره سيويوه بمعنى حق ومصدر بمعنى القطع كالرشد عند الفراء وروى فيه
عن العرب لاجرم على وزن الرشد فعنى ﴿لاجرم ان لهم النار﴾ لا قطع من ان لهم النار
فهو كلابد بمعنى لا قطع الا انه صار بمعنى القسم للتأكيد الذي فيه حتى يجاب بما يجاب به
القسم فيقال لاجرم لا تينك ولاجرم انك قائم بالكسر والفتح والفتح بعده نظرا الى الاصل
والكسر نظرا الى عارض القسمة وحكى الكوفيون فيه تغييرات اسقاط الميم وزيادة ذا
بعدا لا في الحالين وزيادة ان وذا قيل جرم وتبديل همزة ان بالعين فما يمتحن به لاجن
ذا جرم ان زيدا قائم فاحفظه ومن جملة ما يتوهم انه من اشباهه قمت كما انك قائم وليس
من اشباهه لتعين الفتح لان مازائدة غير كافة التزموا زيادة مامع الكاف الجارة لثلا
يشبهه بكأن (قوله جاز العطف على محل اسم ان) الظاهر فجاز ليرتبط بما قبله وكأنه
حفظ كتابة المتن واعرض عن الربط واختلف عبارة النحاة جعل بعضهم المعطوف
عليه اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان ورجح المصنف الاول وتبعه الرضى
واوضحه (قوله حيث يكون مع ما عملت فيه بتأويل الجملة) لانه نائب مناب مفعولين
وردة بان مفعولى عملت في تأويل المفرد فكيف يوجب كون المفتوحة مع ما يتعلق بها
نائباً عن مفعولية كونه في تأويل الجملة ولم يجوز السير في العطف على محل اسم ان
المفتوحة اصلا (قوله دون ان المفتوحة) خلافا لبعض النحاة حيث جوزوا العطف
في المفتوحة مطلقا واما باقى التوابع فماسوى البدل كالمعطوف عند الجرعى والزجاج والفراء
وسكت غيرهم عنها والكل عن البدل ايضا والجواز هو القياس (قوله ولا اثر لكونه
اى لكون اسم ان مبنيا في جواز) قال الشيخ الرضى والكسائى مع باقى الكوفيين
والفراء حاكم بين الفريقين فقال ان كان اسم ان غير معرب لفظا جاز العطف على محله
لان كون شىء واحد خبرا لاسمين متغايرى الاعراب تغاير اظاهرا مستنكر بخلاف كونه
خبرا عن اسمين غير مخالفى الاعراب فانه ليس بتلك المثابة من الاستنكار وليس بناء عدم
الجواز في ان زيدا وعمر قائمان عنده على انه يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد في اثر
واحد لان العامل في خبر ان عنده ما كان قبل دخولها وما ذكره المصنف مسندا الى المبرد
والكسائى لا يوافق كتب النحو هذا ولا يذهب عليك ان عبارة المص توهم خلاف المقصود
حيث قال خلافا للمبرد والكسائى في مثل انك وزيد ذاهبان لانه يشعر بانهما لا يخالفان

في انتفاء اثر البناء مطلقا بل في قسم من البناء بان يكون المبنى هو المضمر فالواضح ترك
 في لينصرف الخلاف والمثال كلاهما الى الحكم **(قوله)** ولكن في جواز العطف الى آخره
 خلافا لبعضهم **(قوله)** وهو لاينا في المعنى الاصلى) لانه راجع الى ما قبله لالى
 مابعد **(قوله)** ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة الى آخره) خلافا للفراء **(قوله)** اذا
 فصل بينه اى بين الاسم الى آخره) وذلك الفصل لا يكون الا بظرف هو خير ان كالمثال
 المذكور او ظرف متعلق بالخبر نحو ان في الذار لزيدا قائم ولا يدخل على الخبر الماضى
 المتصرف اذا لم يكن مع قد ولا يدخل على حرف النفي ولا على حرف الشرط ولا على
 جواب الشرط ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا يقال ان كل رجل لوضيعته
 وقد يتكرر اللام في الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لقيك لرأغب وهو قليل ويدخل على ان اذا
 قلبت همزة هاء فيقال لهنك قائم كذا في الرضى **(قوله)** واختاروا تقديم ان الى آخره)
 اى رجحوا العامل في التقديم لشرف العامل على ما ليس بعامل اولان العامل يستحق
 التقديم على معموله صرح الرضى بالثاني ويمكن ان يقال اختاروا تقديم ان لانهم
 لو قدموا اللام لا وهم عملها والغاء ان **(قوله)** لفوات بعض وجوه مشابقتها الى آخره)
 ولعدم لزومها واختصاصها بالاسم ويمكن ادراجه في فوات بعض وجوه مشابقتها
 مع الفعل **(قوله)** ولهذا لم يذكر صريحا) اى لكون الغالب الالغاء لم يذكر الاعمال
 صريحا ولم يقل ويجوز اعمالها بل اشير اليه في ضمن جواز الالغاء والكوفيون
 يوجبون الالغاء **(قوله)** ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظى) هذا لا يفتى
 عن اعتبار طرد الباب كما هو ظاهر العبارة فلا يحسن مقابله بطرد الباب **(قوله)** اى
 من الافعال التى هي من دواخل المبتدأ والخبر لا غير) ادرج لا غير بقريته قوله خلافا
 للكوفيين في التعميم دفعا لما اعترض به الرضى على المصر حيث قال قول المصنف ويجوز
 دخولها على فعل من افعال المبتدأ ليس بوجه والاولى ان يقول واذا دخلت على
 فعل وجب كونه من نواسخ المبتدأ فتأمل لا تقول قوله لا غير وان افاد وجوب
 دخولها على فعل من افعال المبتدأ لكن اوجب عدم دخولها على الاسم وهو قاسد
 لانا نقول المراد لا غير من الافعال او جواز دخولها على الاسم علم من بيان جواز
 الالغاء والاعمال فانه لا يكون الا اذا دخل على الاسم وانما قال من دواخل المبتدأ والخبر
 ولم يكتف بقوله من دواخل المبتدأ لثلايتهم اختصاص دخوله بمثل ان كان زيدا قائما دون
 ان كان قائما لزيد **(قوله)** بالله ربك ان قلت لسلما) بقولهم ان تربك نفسك وان تشينك
 لهيه ويلزم دخول اللام على الجزء الاخير من افعال النواسخ لان لام الابتداء لا يدخل
 مع الافعال النواسخ الا على الجزء الاخير بخلافها مع ان فانه يدخل على الخبر وعلى

الاسم اذا فصل بينهما وعلى ما بينهما وقيل ليس اللام الفارقة لام الابتداء والا لم يدخل في المثالين المذكورين واجيب بان دخول اللام في المثالين شاذ واعلم ان الكوفيين انكروا ان الخففة وقالوا انها نافية مطلقا واللام اللازمة لها بمعنى الاوردته البصريون بان اللام لم يجيء بمعنى الا والالجاز جاءنى القوم لزيد وتعقبه الرضى بانه يجوز اختصاص بعض الاشياء ببعض المواضع كاختصاص لما بالاستثناء بعد التثنية او معنى التثنية ونحن نقول يبطل انكار ان الخففة اعمالها في قوله تعالى ﴿ وان كلا لالئولينهم ﴾ كما يبطل انكارهم علمها **(قوله كالمكسورة)** شبه تخفيف المفتوحة بالمكسورة في الكثرة او في كونه مقتضى كثرة الاستعمال والتقل **(قوله وان كلا لالئولينهم)** لام ليوفينهم لام جواب القسم ولام لما اللام الفارقة زيدت مابعدھا دفعا لكراهة اجتماع اللامين كذا في الرضى **(قوله ونحو مشرق اللون كان تدياه حقان)** اشرق بمعنى اضاء والتدى بفتح التاء وكسرھا خاص بالمرأة او عام ويؤنث والحقة بالضم وعاء من خشب واجمع حق كل ذلك في القاموس والظاهر حقان ويترأى انه مثل خصيان ولا يصح ان يكون تثنية حق جما اذ جمع المكسر سوى ما على صيغة منتهى الجموع يصح تثنيته بتأويل فرقتين لانه لا يناسب معنى اذلا وجه لجمع الحقة في تشبيه التدى اذ ليس حسن التدى في كونها عظيمة غاية العظم **(قوله ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان الخففة)** فان قلت لا وجه لتقدير الضمير لانها كان الخففة المكسورة في انها تلتنى وتعمل فلا يلزم ترجيح شئ عليها بالاعمال حتى يندفع بتقدير اعمالها في ضمير شان مقدر كما في ان الخففة المفتوحة قلت ان قد يعمل وقد لا يعمل وكان لا يعمل اصلا في اللغة الفصيحة وهي المرادة بالاستعمال الاصح فهمي في تلك اللغة كالخففة المفتوحة في انها لا تعمل اصلا **(قوله ويجوز ان يقال الى آخره)** وهو الموافق لعبارة المتن هنا حيث قال ههنا وتخفف فتعمل في ضمير شان مقدر وهنا وتخفف فتلتنى على الافصح ولعبارة في بحث ضمير الشان حيث قال وحذفه منصوبا ضعيف الامع ان اذا خففت **(قوله فقلت كسرة الهمزة الى الكاف)** قال الرضى فيه نقل الحركة الى المتحرك **(قوله وكلة ان تحقق مضمون مابعدھا)** والمقام مقام التأكيد والتحقيق لان السابق اوهم خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافة او تردد فيه **(قوله ومعنى الاستدراك الى آخره)** فسرّه الهندي بطلب درك السامع بدفع ما عسى ان يتوهمه فجعل السين للطلب لكنه لا يوافق ما في الصحاح حيث قال استدركت مافات وتداركته بمعنى فكون لكن للاستدراك بمعنى انه لتدارك مافات المتكلم لا يهام كلامه ما ليس بواقع بايراد كلام دافع للتوهم **(قوله نحو جاني زيد لكن عمرا لم يجيء)** هذا المثال مما اثبت الرضى واحكمه القرآن حيث وقع

فيه وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون ﴿ فنفاة ما في القاموس لصحته حيث قال ولكن وتخفف حرف يثبت به بعد النفي للاستدراك والتحقيق مما لا يلتفت اليها وينبغي ان يعلم ان الكلامين المتغايرين لا يجب ان يتضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما في الجملة كما في الآية المذكورة فان عدم الشكر لا ينافي الافضل بل لا يناسبه اذ اللائق ان يشكرو ﴿ قوله فالجزآن منصوبان عن المفعولية ﴾ لاوجه على هذا التخصيص اجازة ليت زيدا قائما بالفراء لان اجازته متفق عليها لكن توجيهه مختلف فيه فعند الفراء منصوبان بمعنى ليت وعند الكسائي نصب الثاني لكان المقدرة وعند المحققين بالحالية فالوجه ان الفراء يعمل ليت تشبيها بتميت ثم هذا من مواقع وجوب حذف كان عند الكسائي ومواقع حذف عامل الحال وجوبا عند المحققين ﴿ قوله كاجاء في اللغة العقلية ﴾ على صيغة التصغير في القاموس عقيل كزير ابو قيسلة ﴿ قوله وارفع الصوت دعوة ﴾ رواه الرضى رفة ﴿ قوله لعل ابى المغوار ﴾ بالياء فيجب الجرفه في القاموس رجل مغوار بين المغوار بكسرهما كثير الغارات ﴿ قوله او كان اشتهر ذلك الرجل بابى المغوار بالياء فيجب الى آخره ﴾ ومنه ما وقع في كتابة على كرم الله وجهه كتبه على ابن ابوطالب ﴿ قوله بعد ما جزم بوجود الجر بها الى آخره ﴾ الجزم بوجود الجر بعد هذا التأويل والحاجة الى التأويل لثلاث ايقال بجر لعل للاشكال فيه مع انه لا سند له الا هذا البيت الواقع من عقيلي ﴿ قوله ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى آخره ﴾ او تميل العامل الى المعطوف ﴿ قوله كاذب بعض آخر الى ان بل الى آخره ﴾ ماهو المثبت في الكتب ان بعض النحاة ذهب اليه اما انهم بعض آخر فلم نعتز عليه ﴿ قوله فالاربعة الاول للجمع اعم من آه ﴾ فالمعنى لافادة الجمع لان موضوعها الجمع لانه ليس الاموضوع الواو وجزء من موضوعات البواقي ﴿ قوله وليس المراد اجتماع الى آخره ﴾ ولا اجتماعهما في كونهما مقصودين بالنسبة لاستواء الجمع في ذلك وقوله في الفعل الاولى فيه اى في الحكم ليشمل زيد وعمر انسانان ﴿ قوله فقولك جاءني زيد وعمر او فعمرو او ثم عمرو اى حصل الفعل من كليهما ﴾ قوله فقولك مبتدأ لا خبر له لان قوله اى حصل تفسير جاءني زيد فهو بمنزلة عطف البيان لا الخبر وانما وقع فيه لنقل كلام الرضى من غير تام فانه قال وقولك جاءني زيد وعمر او فعمرو او ثم عمرو اى حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو اى حصل الفعل من احدهما دون الآخر فالخبر قوله بخلاف آه فنقل الشارح وظن ما قبل قوله بخلاف تاما واقتصر عليه ﴿ قوله والفاء للترتيب اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة ﴾ فان قلت معنى الترتيب انتساب الشيء الى المعطوف عليه قبل المعطوف مثلا فالترتيب يشمل على معنى الجمع فلا حاجة الى حمل قوله

لترتيب على معنى الجمع مع الترتيب مع انه بعيد عن العبارة قلت الترتيب قديكون ترتيب نسبة المتكلم وقديكون الترتيب في الذكر فلايستلزم الجمع و اشار الى خلل عبارة المص بقوله بغير مهلة ونبه على انه فات منه قيد لا بد منه لا تقول بفهم من مقابلته مع قوله و ثم مثلها بمهلة لاناقول فليكن من مقابلة الخالص بالعام (قوله مقرونة بمهلة) اعلم ان الفاء و ثم قد يصلحان لترتيب واحد بان يكون المعطوف امرا ممتدا كان انتهاءه متراخيا عن المعطوف عليه وابتداءه عقيبه بلامهلة فلك ان تعطف بالفاء نظرا الى اتصال ابتداءه بالمعطوف عليه وان تعطف ب ثم نظرا الى بعد انتهاءه و تراخيه عنه (قوله من وجهين) بل من ثلثة اوجه ثالثها ما تقدم من ان المهلة في حتى اقل (قوله على رجاتهم) على وزن العلامة جمع راجل لمن ليس له ظهر يركبه كذا في القاموس (قوله هكذا في بعض الشروح) ذكر الرضى في بحث حتى الجارة انه لا يجوز في العاطفة كون المعطوف غير الجزء الاخير من الملاقى و كأنه لم يتذكره الشارح في هذا المقام فتمسك ببعض الشروح وقوله و من هذا ظهر الى آخره ردا على الحواشي الهندية محل نظر لانه وان لا يصح على تحقيق الرضى تمثيله للجزء حكما بقوله تمت البارحة حتى الصباح فانه لا يصح دخول حتى العاطفة على الملاقى للجزء اذ ليس الملاقى في حكم الجزء لكن لا خلل في جمل الجزء اعم من الجزء حقيقة او حكما ولا استغناء عنه لانه قال الرضى في بحث حتى الجارة ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيد او كجزئه بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم على انه يمكن ان يقال لا يصح دخول حتى على الصباح عطفًا على الليلة باعتبار أنه يلاقي الجزء الاخير كما منه الرضى ويصح باعتبار أنه صار بمنزلة جزء الليل لكثرة خلطه بالليل في النوم كما اجازة الهندي فلا منافاة بين نفي الرضى وتصحيح الهندي فاعرفه ثم ما ذكره وجها لعدم دخول حتى على الملاقى تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان دخول حتى على الجزء الاضعف او الاقوى ليفيد بهطف الجزء على الكل المقتضى للمغايرة قوته او ضعفه بحيث صار مغايرا لسائر الاجزاء خارجا عن الكل لا يصح ان يدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء على الكل لا يفيد القوة والضعف (قوله لاحد الامرين) اكتفي المصنف في هذا المقام باقل ما لا بد منه فلم يقل او الامور له غير نظير في هذا الكتاب قال الكلام ما تضمنه كلتين واذا تنازع الفعلان (قوله اى غير معين عند المتكلم) هذا في اول الشك اما اول التفصيل كما في التقسيمات واول الابهام فهو للمعين عند المتكلم الا ان يقال انه اراد بيان المعنى المشترك بين الثلثة ومعنى التفصيل و لا ابهام لايجرى في ام وبهذا اندفع انهافى لا تطع منهم آثما او كفورا (كلال الامرين لانه لو سلم فالكلام

في المعنى المشترك بين الثلاثة وهذا غير جار في ام واما ما اجاب به عنه فلا يدفع الاشتباه لانه وان كان اوفيه لاحد الامرين مبهما والعموم لازم من دخول النفي على احد الامرين مبهما لكنه ليس لاحد الامرين مبهما عند المتكلم (قوله لازمة لهزمة الاستفهام اى غير مستعملة بدونها) لزمه في اللغة بمعنى لم يفارقه فاللازم بمعنى غير المفارق ويستعمل كثيرا ما في كتب العربية بهذا المعنى وكون اللازم جائز المفارقة انما هو في اللازم الميزاني (قوله بعد ثبوت اخدهما اى احد المستويين عند المتكلم) نبه بقوله عند المتكلم على ان المراد بالاستواء الاستواء في علم المتكلم وربما يتوهم ان الاقرب ان يراد الاستواء في الاعراب او الاسناد ولا يستقيم لانه ينتقض بمثل أقام زيد ام قام عمرو (قوله لطلب التعيين) لا يشترط هذا في ام المتصلة لانه ينتقض بمثل قوله تعالى ﴿سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذروهم﴾ فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب الا ان يقال المراد انه في اصل وضعه كذلك وقد يستعار للتسوية ولا يخفى انه تكلف يفضى الى تكلف آخر في قوله وكان جوابها بالتعيين الى آخره واختلف في تحقيق تركيب التسوية فعند النحاة اكثرهم ان سواء خبر مبتدأ هو مضمون ءانذرتهم ام لم تنذروهم اى سواء انذارك وعدم انذارك وبعضهم جعل سواء مبتدأ لان المضمون وان كان معرفة لكنه مستور في صورة الفعل والاسم الصريح اولى بجعله مبتدأ من اسم هو في صورة الفعل. ويجه ان ام لا يفيد معنى الواو واجيب بان الهزمة وام لم يبقيا على حقيقتهما بل استعير للاستواء ولهذا لم يحجز سواء على اقت او قدمت وقال الرضى سواء خبر مبتدأ محذوف اى الامران سواء والثنية والجمع فيه مستويان لانه في الاصل مصدر وقوله اقت ام قدمت في معنى الشرط اى ان قت او قدمت فالامران بيان واستدل على اعتبار معنى الشرط واستعارة حرفي الشك في التركيب اعنى الهزمة وام للشرط الذى هو للشك يكون الماضى فيه بمعنى المستقبل كما انه كذلك بعد ان وانه لا يستحسن ويستهجى الجملة الاسمية بعد الهزمة وملتزم الماضى لان الماضى بمعنى الاستقبال ادل على اعتبار معنى الشرط فتبديله بالمضارع تفويت للقرينة (قوله لان ما كان فصيحاً لا بعد ضعيفاً) لا كلام في عدم عدّه ضعيفاً مطلقاً اما في عدم عدّه ضعيفاً بالاضافة الى الافصح فنظر فتظن (قوله وقد يحجاب بنى كليهما) اما اعتراض على المصنف بانه لا يخصر الجواب في التعيين او تنبيه على ان مراده بالحصر الحصر بالاضافة الى الجواب بنم اولا ولذا صرح بنفيه اذ قد يحجاب بنفيهما ونحن نقول الاجابة انما السؤال لاردة السائل فالجواب ما يطلبه ونفيهما تحطّئة له في اعتقاده لا اجابة سؤاله فالجواب بالتعيين دون نفي كليهما وحيث انجبه ان الاولى ان يكتب بقوله كان الجواب

بالتعيين ولا ينخص نعم ولا بالنفي الا ان يقال لاشاملة لنفي كليهما قائل **(قوله** وام
 المنقطعة ككل في الاضراب عن الی آخره) **(قوله** هذه هو الاكثر وقد يجيء لمجرد
 الاضراب اذا كان ما بعدها مقطوعا به نحو قوله تعالى ﴿ام انا خير منه﴾ اذ لا معنى
 للاستفهام هنا او كان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى ﴿ام هل
 تستوى الظلمات والنور﴾ واعترض على قولهم انها لا بل ام شاة انه عطف
 الانشاء على الاخبار وهو مما اجمعوا على عدم صحته واجاب الهندي بانه استفهام
 مستأنف وفيه انه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة من حروف العطف بل يكون حرف
 استئناف والكلام على تقدير عده من الحروف العاطفة واجاب ثانيا بان التقدير بل ليس
 كذلك اهي غير شاء ام شاء وقال يتجه عليه انه يؤول المنقطعة حينئذ الى المتصلة وفيه
 ان معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام سواء كان بالترديد كما قال فيشتمل على معنى ام
 المتصلة او بدونه كأن يقتصر على اهي شاء وعلى اى تقدير بينه وبين ام المتصلة بون
 بعيد ونحن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار بتأويل القصة وجمله عطف قصة
 على قصة سيما في مقام الاضراب وايضا يجوز أن يؤول بل اهي شاء بقولنا بل اشك
 وارتد فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشيء بالاخبار عن الشك والتردد فيه **(قوله**
 وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية الى آخره) هذا من مخترعات الشارح اخذه
 من قول الاندلسي حيث قال العاطفة كلتاها والواو لعطف احدها على الاخرى
 لتجعلهما بحرف واحد يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى ويتجه على الشارح انه
 لما لم يكن اما الاولى للعطف كيف يصح عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد شركة
 المعطوف مع المعطوف عليه في حكم التركيب والمشهور أن الواو زائدة لتأكيد العطف
 ورفع الالتباس بغير العاطف حتى قيل التزامها فيها دون لكن للزومها مصاحبة غير
 عاطفة بخلاف لكن **(قوله** فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف) بل للمعطوف
 نفيًا على خلاف لكن العاطفة على المنفي فان الحكم الثابت لما قيل لا لا يثبت له بذكر
 لا حتى يكون لا للمعطوف عليه بل بذكر لا ينفى عما بعد لا فيكون لا ما بعدها **(قوله**
 حروف التنبيه) الظاهر أن هذه الحروف ليس حروف المعاني بل اصوات وضمت
 لغرض التنبيه فالإتيق ان تجعل من قيل حروف الزيادة **(قوله** يصدر بها الجمل
 الى آخره) ولا يكون الا في صدر الكلام سواها المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث
 يقع اسم الاشارة واما اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة ففي صدر الكلام نحو
 قوله تعالى ﴿ها اتم اولاء﴾ والاصل اتم هؤلاء وقيل الفصل بينها وبين اسم الاشارة
 بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وغير القسم نحوها لله ذا تعلمن ها لعمر الله ذا قسما

(و فرق)

وفرق الصحاح بين اما والافضل اما تحقيق للكلام الذي يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل
 يعني انه عاقل على الحقيقة دون المجاز واما الاحرف يفتح به الكلام للتنبيه تقول الا
 ان زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا خارج هذا كلامه ومنه علم ان اعلم يستعمل لمجرد
 التنبيه وحينئذ يناسب ان يجعل ان بعدها مكسورة فتأمل (قوله حروف النداء يا اعلم استعمالا
 لانها تستعمل للقریب والبعيد وايا ويا للبعيد) وكذا آوى وفي الصحاح ايا من حروف
 النداء ينادى بها القريب والبعيد ولم يلتفت الى كلام النحاة اعلم ان ياء كما انه اعم بحسب
 المعنى اعم بحسب موارد الاستعمال فتكون محذوفة ومذكورة ولا يحدف من حروف النداء
 سواها ولا ينادى اسم الله تعالى والاسم المستبath واياها وايتها الا بها ولا ينسب اليها ابوا
 كذا في القاموس (قوله نم) فيه اربع لغات المشهور فتح النون والعين والثانية كسر
 العين وهي كناية والثالثة كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين
 المفتوحة حاء كذا في الرضى (قوله فلو قال احد يازيدا ليس الى آخره) قال الفاضل
 الهندي ومنه ماورد في حديث الختمية من قولها نم بعد قوله صلى الله عليه وسلم ﴿لو كان
 على ابيك دين فقضيته اما كان يقبل منك﴾ فقالت نم فقال النبي عليه الصلاة والسلام
 ﴿فدين الله تعالى احق﴾ فانه ايجاب للقبول لا تصديق للتفي (قوله واى اثبات بعد الاستفهام)
 يعني بحرف اذ لا يوجب بشيء من حروف الايجاب عن الاستفهام بالاسم ووجهه غير
 خفي على متأمل خفي (قوله ويلزمها القسم) استعمل اللزوم على خلاف ما هو طادته
 والا كان يقول وتلزم القسم وتقول اى والله اى الله يحدف حرف القسم ونصب
 الله الا اذا كان قبله كلمة التنبيه نحو اى ها الله ذا لانه مجرور لا غير لنيابة ها مناب
 الجار وفي ياء اى ثالثة اوجه حذفها وفتحها للساكين واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين
 على غير حده لان المدة والمدغم في كلتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة كما فعل في ها الله
 وهذا ايضا من خصائص لفظة الله (قوله لمن قال) هو فضالة بن شريك (قوله من جوى
 حبهن) في القاموس الجوى هوى باطن والحزن والحرقه وشدة الوجد وداء في الصدر
 وكلها في المقام حسن (قوله ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يخل)
 يوجب ذلك البيان كون ان ولام الابتداء من حروف الزيادة ولذلك لم يكتب به الرضى
 وقال مع انها لم تقف المعاني التي وضعها الواضع لها فكأنها لم تقف شيئا بخلاف ان ولام
 الابتداء والفاظ التأكيد اسما كانت او لا فانها باقية على ما وضعت له هذا ويفهم منه
 ان المعنى الذي يفيد الحروف الزوائد من عوارض الاستعمال (قوله وقلت اى
 زيادة ان مع المصدرية) وكذا الاسمية نحو قوله تعالى ﴿ولقد مكناهم فيها ان مكناهم
 فيه﴾ وبعد الاللتنبيه نحو ألا ان قام زيد (قوله وان بفتح الهزمة وسكون النون يزداد

مع لما كثيرا) فهم الكثرة من قييد ان المكسورة بالقلبة مع لما وكثرتها في مقابلة
ان المكسورة لا لزيادة بين لو والقسم حتى يلزم قلتها ولك ان فهم الكثرة من قييد
زيادتها مع الكاف بالقلبة في الصحاح ان قد يكون صلة لما نحو قوله تعالى ﴿ فلما ان جاء
البشير ﴾ وقد يكون زائدة كقوله تعالى ﴿ ومالهم ان لا يمدبهم الله ﴾ اى لا يمدبهم الله
تجعل الواقع بعد لما مقابلا للزيادة ووجهه خفي ووضح منه موضع لزيادة ان لم يذكره
(قوله نحو كان ظية تعطو الى ناصر السلم) ويروى الى وارق السلم العطو التناول
ورفع الرأس واليدن وظبي عطو مثلثة وكعدو ويتناول الى الشجر ليتناول منه
والناصر الشديد الخضرة والوارقة الشجرة الخضراء كل ذلك من القاموس (قوله
وقلت قبل القسم) وان كثرت قبل القسم الذى جوابه نفي للايدان بان جوابه نفي بنحو لا
والله لا افضل (قوله في بئر لاحور سرى وماشعر) الحور الهلكة على وزن الفرفة
هكذا ذكره الجوهري في الصحاح فتوهم الشارح ان الهلكة جمع هالك كاطلبة جمع
طالب فوقع فيما وقع وانه لعجاب فقال الحوز جمع حائر قال الجوهري في الصحاح
الهلكة الهلاك في القاموس الحور بالضم الهلاك وجمع احورى وفي شرح الابيات
آخره بافكه حتى اذا الصبح حشر الجار والمجرور متعلق بشعر ومعنى البيت ذلك الرجل
الماشق سرى في بئر المهالك وما علم انه سار فيها حتى اذا اضاء الصبح والحق الكاشف
عن الشبه علم ذلك لكن لا ينغمه ذلك هذا والمراد بالالفك الانصراف والاقبال اعلم
ان ما الكافة عن العمل يستحق ان يجعل من الحروف الزائدة وكذا ما في حيثما واذا ما لكن
لم يجعلوها من الحروف الزائدة لان لها اثرا في الكلام وهو كف ما لحقه عن العبل
وتصحح دخوله على الفعل في الكافة وكف حيث واذ عن الاضافة وتصحيح كونهما
جازين قل الرضى والمعجب انهم لا يرون تأثير الحروف تأثيرا معنويا كالتأكيدي في الباء
ورفع الاحتمال في لا الزائدة بعد العاطفة على النفي وفي من الاستغراقية ويرون تأثيرها
لفظيا ككفها مانعا من زيادتها هذا كلامه ونحن نقول اذا لم يكن للمرء عين صحيحة فلا
غرو ان يرتاب والصبح مسفر اذ لا يخفى ان الحرف الزائدا لو حذف لا يفوت اصل
المعنى لعدم توقف فهمه عليه وما الكافة ليست كذلك اذ في انما زيد قائم يرفع زيد لا يفهم
ان المقصود تأكيدي الحكم على زيد لو لا كلمة مابل ربما يقدر لان اسم يحكم عليه زيد
قائم وفي حيثما تضرب يجزم تضرب لا يفهم معنى الكلام بدون ما وهو سببية الاول للتاني
اذ لا يفيد حيث بدون ما تلك السببية فكلمة ما في هذه الكلمات بمنزلة حروف المباني التي
لو حذف لا تخل دلالة اللفظ (قوله فهمي تفسير كل مبهم) قال ابن مالك الغالب فيه
ان يكون تفسير الغير ما في معنى القول (قوله اى فعل متقرر في معنى القول الى آخره)

(اشارة)

إشارة الى توجيه ظرفية المعنى للفظ بان المعنى ظرف اعتبارى يستعار له اداة الظرف
نعم اعتبار اللفظ ظرفا للمعنى هو الشائع حتى قال الهندي انه على القلب لكن جعل
القلب قسما للظرفية الاعتبارية حيث قال الظرفية اعتبارية اوعلى القلب وفيه ان ظرفية
اللفظ للمعنى ايضا اعتبارية **(قوله** مفعولا مقدر للفظ غير صريح القول) فقوله مختصة
بما فى معنى القول معناه بمفعول ما فى معنى القول لا انه لتفسير نفس لفظ فى معنى
القول الا انه جعل الرضى ما فى معنى القول الغير المصرح حتى يجعل القول المقدر
من مقولة ما فى معنى القول وهو بعيد عن العبارة **(قوله** فقوله ان اعبدوا الله تفسير
للضمير فى به الى آخره) اشارة الى وجه قوله فهى لا تفسر فى الاكثر الا مفعولا مقدر
الى آخره من ان قوله فى الاكثر لانه قد تفسر مفعولا مذكورا او الى ردة من تمسك بالآية
فى انه تفسير مفعول القول الصريح زعمانه ان قوله ان اعبدوا الله تفسير لما امرتى لكن قال
الرضى تقدير امرتى به امرتى بقوله اذ المأمور به لا يكون نفس اعبدوا الله بل قوله لهم
فالضمير مفعول قول صريح مقدر لكن قال ان صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول
فى عدم الظهور قال الرضى وينبى ان يعلم ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل
تم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة التفسير للمبهم المقدر فقوله تعالى ﴿وآخر
دعويهم ان الحمد لله رب العالمين﴾ ليست ان فيه مفسرة لان قوله ﴿الحمد لله رب العالمين﴾
خبر المبتدأ المقدم هذا وينبى ان يجعل من حروف التفسير الفاء فى قوله تعالى ﴿الزانية
والزانية فاجلدوا﴾ الآية على مذهب سيبويه **(قوله** او تقدير نحو هلا زيدا
ضربته) قال الرضى اذا وقع الظرف بعدها فهو منصوب بفعل بعده لا بفعل مقدر
بعدها لتوسعهم فى الظروف فتحو هلا يوم الجمعة زرته يوم الجمعة فيه منصوب بزرتى
(قوله والهمزة اعم تصرفاى التصرف فيها الى آخره) جعل تصرفا تمييزا عن نسبة اعم الى
فاعله اى اعم تصرفه وجعل اضافة التصرف الى الضمير لادنى ملاسة لانه عنى به التصرف
فيه ولك ان تجعل التصرف فعل الهمزة اى الهمزة تصرفها اعم من تصرف هل لانها
تدخل فى مواقع لا يدخل فيها هل وكما تدخل تصرف فى الكلام بنقله من الخبر الى
الانشاء فاذا كان استعمالها اكثر كان تصرفها اعم وينبى ان يراد بالاعم الاعم من وجه
لان لهل ايضا تصرفات ليست للهمزة قال الرضى ويختص هل باحكام دون الهمزة
وهى كونها للتقرير فى الاثبات نحو قوله تعالى ﴿هل ثوب الكفار﴾ اى الم
ثوب وافادتها فائدة النافية حتى جاز ان يجيء بعدها الاقصدا للإيجاب كقوله تعالى
﴿هل جزاء الاحسان الا الاحسان﴾ وان يدخل الباء المؤكدة للنفي فى خبر المبتدأ
الذى بعدها نحو هل زيد بقاتم **(قوله** بادخال الهمزة على ثم الى آخره) يعنى الهمزة

لعرقتها في التصدر لا يدخل عليها العاطفة بل هي تدخل عليها وعلى هل قال الله تعالى
 ﴿فهل اتم مسلمون﴾ وقال الشاعر وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان
 ترشد غزية ارشد ويقرب منه انك تقول ان اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول فان تكرمني
 تقول اسلم عليه ثم هل يلتفت الى والهمزة لا يجيء بعد ام ويجوز في هل وسائر كلم
 الاستفهام كذا في الرضى واعلم ان هذه الصور ايضا من موجبات كون هل اعم تصرفا
 (قوله واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني الى آخره) ذهب المحقق التفتازاني الى
 ان لو موضوعه لذلك فكأنه خالفه ليكون ادوات الشرط على نحو واحد في الوضع
 (قوله وما كان حصوله مقدرًا في الماضي الى آخره) فيه ان التقدير لا يتنافى الوجود
 بل يعي الموجود والمعدوم كما حقق في محله (قوله فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به)
 هذا اذا استلزم انتفاء الملزوم انتفاء اللازم او يكون سببها وكلاهما ممنوعان (قوله
 وكون انتفاء الاكرام سببًا لانتفاء المحي في زعم المتكلم) فيه بحث (قوله ومن هذا
 الاستعمال توهم المصنف الى آخره) قد صرح المص سبب تخطئهم فقال الشرط سبب
 والجزاء سبب والمسبب قديكون اعم من السبب فلا يلزم من انتفاء السبب انتفاؤه وواقفه
 الرضى في الدعوى. وزيف الدليل بان الشرط لا ينحصر في السبب واستدل على
 دعواه بان الشرط ملزوم والجزاء لازم واللازم قديكون اعم فلا يلزم من انتفائه انتفاؤه
 (قوله موضع منطلق اى في موضع يليق فيه ان يقع منطلق) اراد أن يبين وجه
 انه بعد ان الواجب لو أنك انطلقت كيف يصح ان يقال ان انطلقت وقع موقع
 منطلق فوجهه بان الوضع موضع منطلق نظرا الى اصالة افراد الخبر ويمكن توجيهه
 بان جعل الخبر ماضيا لغو لدلالة لو على ماضويته وبان المراد موضع منطلق قبل دخول
 لو فان قولنا انك منطلق اذا دخل عليه لو وجب وضع انطلقت موضع منطلق
 ويجوز لو أنك منطلق بتقدير امر منطلق وبه اول ماجاء في كلامهم من امثاله واعلم
 ان جواب لو اما ماض منفي يلم او فعل ماض دخل عليه لام مفتوحة وتحذف اللام قليلا
 الا اذا وقعت الجملة الشرطية صلة او طال شرطها بذبوله فانه يكثر حذف اللام حينئذ
 ولا يكون جملة اسمية خلافا للزحشرى (قوله واذا تقدم القسم اول الكلام اى في اول
 زمان التكلم بالكلام فيصح ترك في الى آخره) دفع لاعتراض الهندي انه لا يصح ترك
 في لعدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما ووجه الدفع ان اول ظرف زمان اضيف الى الكلام
 مسامحة والمعنى اول زمان التكلم بالكلام ولا يخفى ان المتبادر جعل اول الكلام مكانا
 فالذهاب الى الزمان تكلف سيما اذا كان معه ما يوجب التسامح والهندي صححه بتضمين
 التقدم معنى الدخول اى اذا تقدم القسم داخلا اول الكلام ونحن نقول اول الكلام

مكان تنزيلي لا حقيقى والمكان التنزيلي كالمبهم لعدم ظهور كونه مكانا كما ان المكان المبهـم غير ظاهر فينصب بتقديمه في بلاقرينة **(قوله)** واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط) قال الرضى بتقديم ما يطلب خيرا من مبتدأ ولم يدخل عليه ناسخ او دخل وانما قال بتقديم غير الشرط لان الاحتراز عن توسطه بتقديم الشرط بقوله على الشرط وفيه بحث لان الاحتراز عن جميع صور التوسط حصل بقوله اول الكلام لاحالة فقوله على الشرط لان الكلام فى الشرط فلا بد من ذكره **(قوله)** اى لزم القسم) جعل ضمير لزمه للقسم مع بعده دون الشرط مع قربه لان الكلام فى القسم لكن قوله وكان الجواب للقسم دون ان يقول وكان الجواب له يدل على انه جعل ضمير لزمه لغير القسم فلم يضمير القسم فى قوله وكان الجواب للقسم لئلا يتوهم عود الضمير الى ما عاد اليه ضمير لزمه **(قوله)** لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال) وفيه انه اذا كان الشرط ماضيا لا يجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم وجوابه ان يتكلف ويقال اراد صحة كونه مجزوما ووجوب كونه غير مجزوم **(قوله)** وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط) وفيه بحث لان الجواب مجموع القسم وجوابه لا مجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم معنى حينئذ مجموع الشرط والجزاء **(قوله)** فيكون باعتبار التقديم والجواز كايهما نشرا على ترتيب اللف) لان تقديم الغير مقدم على جواز الغاء القسم فى الذكر وفى قوله انا والله ان تأتى آتاك تقديم الغير مقدم على الغاء القسم لكن فى قوله وعلى المعنى الثانى هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه نظر لان تقديم الغير كما انه مقدم على جواز الغاء القسم على المعنى الاول مقدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى الثانى فيكون النشر على ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز اعتبار الشرط كليهما وان اريد اللف الذى باعتبار مثال انا والله اه ان آتيتى والله الى آخره فهو على المعنيين باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الاول على غير ترتيب اللف باعتبار الغاء القسم واعتباره على المعنى الثانى على ترتيبه باعتبار اعتبار الشرط والغائه فكلامه مما يعجب عنه الناظر او يجعل نظره قاصرا عن الاحاطة بقصده القاصر وقد بلغت نسخة لا يتجه عليه شىء وكأنه اصلحه بعض من اصلح كتابه لكونه مجازا من عنده هذا والاولى والانسب لسياق الكلام جعل ضمير ان يعتبر الى القسم لانه فى مقابلة وجوب اعتبار القسم على تقدير تقدمه اول الكلام **(قوله)** وان آتيتى والله) يحتمل العطف على قوله انا والله الى آخره فيكون مثالا لتقديم الشرط ويحتمل العطف على قوله والله ان تأتى فى حيز انا ويكون مثالا للمفاودة منع الخلو المستفاد

من قوله بتقديم الشرط او غيره من تقديم الشرط والغير معا **(قوله)** وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي آه) نص على ما اشار اليه التسهيل المالكى **(قوله)** اختلاف بين اعتباريه) اى اعتبار اللف والنشر **(قوله)** او مقدره كملفوظه في صدر الكلام) مقدره كملفوظه مطلق المقدر في الصدر كالملفوظ فيه والمقدر في وسطه كملفوظه فيه فلا وجه لتخصيص البيان بالمقدر اول الكلام **(قوله)** فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم محذوف النون اولى به) قال الرضى في بحث ان نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من ان ضربتني فاكرمك **(قوله)** فان لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء) لان حذفها لا يجوز الا في الضرورة ولهذا زيف قول من استغنى عن تقدير القسم بتقدير الفاء لكن في لزوم الاتيان بالفاء نظر بل اللازم اما الفاء او اذا الا ان يوسع في قوله الاتيان بالفاء فافهم واعلم انه قد يقع الشرطية في مقام جزاء الشرط فاما ان يعتبر الشرط الثاني فيجعل مجموع الشرطية جزاء الشرط وتدخل الفاء على اداة الشرطية الجزائية. واما ان يلغى فيجعل الجزاء للشرط الاول كذا ذكره الرضى وقد تقدم الجزاء على الشرط فيقدر مثله جزاء ويجعل المقدم دالا عليه عند البصريين ويجعل مع تقدمه جزاء عند الكوفيين ويلزم معنى الشرط حينئذ كذا في التسهيل **(قوله)** واما للتفصيل) قال الرضى وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان مابعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر به فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما هذا فما وقع في توجيهه اما في اوائل الكتب من قولهم وبعد فان الى آخره من انه بتقدير اما فن عدم تقدير التقدير كما ينبغي **(قوله)** والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني) ولم يحكم بكون اذ وحين للشرط مع انه يقال زيد حين لقيته فانا اكرمه فاذا لقيته فانا اكرمه ولاذ شواهد كثيرة في القرآن لعدم لزومها بل جملا حين الاتيان بالفاء ظرفين جارين مجرى الشرط وانما جاز اعمال المستقبل في الظرف الماضى وان امتنع وقوع المستقبل في الماضى لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلية حتى كان هذه الافعال المستقبلية وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة **(قوله)** مما في حيزها اى حيز فائها) هذا هو الوجه دون الآخر لانه لا يصح التعويض بجزء مما في حيز اما مطلقا ما لم يكن من حيز الفاء فان ما في حيز اما معمول الشرط كما اثبت المذهب الآخر وفي قوله جزء مما في حيزها مطلقا اطلاق محل اذا لا يجوز. في اما زيد فنطلق اما منطلق فزيد وفي اما يوم الجمعة فاني منطلق اما انى فانا منطلق يوم الجمعة **(قوله)** وهذا مذهب سيويه) قال الرضى وتبعه الهندي هذا مذهب البرد واختاره المصنف **(قوله)** عمل مطلقا) جعل مطلقا صفة مفعولا مطلقا وقد ر عملا بمعنى معمولية وتقديره ظرفاى زمانا مطلقا اوضح وابعد عن التكلف **(قوله)** واما تقديره

على تقدير الرفع بمهما يد كزيد الى آخره) ردة هذا المذهب بانه لو كان معمول المحذوف مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مر فوعا على وجه الاختيار بتقدير فعل رافع اى مهما يد كر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الاعلى تاويل مرجوح هو تقدير العائد اى منطلق فيه ولجاز نصب زيد في اما زيد فنطلق بتقدير ناصب مع انه لا يجوز والشارح اختار تقدير الكون وجعل هذا الايراد ردة التقدير بالذكر ولا يخفى انه يرد على تقدير الكون ايضا انه لو جاز رفع زيد في اما زيد فنطلق بالكون المقدر لجاز الرفع في اما يوم الجمعة فزيد منطلق بالكون المذكور اى مهما يكن يوم الجمعة فزيد منطلق اعلم ان مهما يكن بمعنى ما لا يقل سوى الزمان صرح به المعنى فعنى مهما يكن يوم الجمعة ما يمكن يوم الجمعة فنى يكن ضمير الى مهما لا بد منه فحينئذ لا يصح تقدير اما زيد بمعنى مهما يكن زيد لانتفاء ضمير يرتبط به يكن زيد بمهما وكذا تقدير مهما يد كر يوم الجمعة ومهما يد كر زيدا لا على جعل ما بمعنى الوقت وتقدير العائد اى وقت يكون زيد فيه وحينئذ لا بد من تقدير عائد اليه في الجزاء ايضا فقولنا اما زيد فنطلق في تقدير ما يمكن زيد فيه فهو منطلق فيه وقد انكر كون مهما بمعنى الوقت الزمخشري في تفسير قوله تعالى ﴿مهما تأتينا به من آية﴾ وقال هذا افتراء على لغة العرب لكن اثبت ابن مالك ووافقه الرضى وتعبهما المعنى بانه ليس فيما استشهد به ابن مالك شهادة لكونه محتملا وبالجملة تبين ان الظاهر في مهما هو المذهب الاول (قوله وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يد كر الى آخره) عدم جوازه بلا خلاف عدم الجواز بتقدير يد كر والا فقد سمع جوازه مرجوحا بتقدير العائد (قوله كما تقول لشخص فلان يبغضك فيقول الى آخره) هذا ردة للمخبر ونفى خبره وقد يكون بيانا لكون خبر اتي به المتكلم منكرا كقوله تعالى ﴿وانخذوا من دون الله آية ليكونوا لهم عزا كلاً﴾ (قوله وقد جاء اى كلاً بمعنى حقاً) وحينئذ يجوز ان يجاب بجواب القسم نحو ﴿كلان الانسان يطنى﴾ وان لا يجاب به نحو ﴿كلابل تجبون العاجلة﴾ (قوله لانه مختصة بالاسم) فلو لم يقيد لم يصح قوله تلحق الفعل الماضى وهذا تم بمقال الهندي احتراز عن المتحركة لانها تلحق لتأنيث المسند اليه بل لتأنيث نفس الاسم لانه مما يتطرق اليه المنع وانما يعمد تاء التأنيث المتحركة من الحروف ولا علامة التثنية والجمعين في الاسماء لانها جعلت مع ملحقة بمنزلة كلمة واحدة واما عدم عدّه علامة التثنية والجمعين في الفعل فلانها اسماء وشار الى علامتها حروفاً في لغة ضعيفة تبعا لبيان حكم تاء التأنيث فافهم (قوله لتأنيث المسند اليه) تحقيقاً وتزيلاً كافي الجموع المنزلة منزلة المؤنث بالتاء (قوله فان كان اى المسند اليه الى آخره) او المعنى فان كان تأنيث المسند اليه ظاهراً غير حقيقى او المعنى فان كان المسند اليه المؤنث ظاهراً غير حقيقى (قوله اى فانت مخير بين الحلق تاء التأنيث وبين عدمه او فهو اى

الحاق تاء التانيث مخبر فيه على الحذف والايصال) والاولى جعلها اسم مكان (قوله وهذه
المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت الى آخره) وبهذا لا يندفع كون ذكرها مستغنى عنه
فالوجه ان يقال المتبادر من قوله تلحق الوجوب فاستثنى منه الظاهر الغير الحقيقي (قوله
اي جمع المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان) يعني الضعيف حين الاسناد الى الظاهر
لامطلقا كما افاده عبارته ولو جعل مرتبطا بقوله فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير لصار مقيدا
لكن باكثر مما ينبغي ان يقصد لانه يقيد بكون الفاعل ظاهرا غير حقيقي وبفعل الماضي
(قوله اي ادخلته نونا الى آخره) اطلاق النون ليس على ما ينبغي لانه ادخال النون الذي
يسمى تنوينا قال في الصحاح يقال نونت الاسم تنوينا والتوين لا يكون الا في الاسماء
(قوله فسمى مابه ينون الشيء) لا يقال لزيد المضروب انه مابه ضرب زيد فليس
التوين مابه تنوين الشيء اي ادخال النون على الشيء بل هو النون الداخل (قوله نون
ساكنة اي بذاتها) ان اراد بالساكن بذاته ما يكون ساكنا اذا لم يكن موجب التحريك
فكل نون في آخر المعرب نحو محسن وساكن كذلك وان اراد معنى آخر فليبين حتى يتكلم
عليه (قوله فلا يضرها الحركة العارضة) الظاهر فلا يضره ليرجع الضمير الى تعريف
التوين وكأنه اراد بتلك الضمير عبارة التعريف (قوله هي شاملة نون من الى
آخره) هكذا ذكره الرضى وتبعه الشارح وظهور ان المراد نون وهي كلمة لان الكلام
في قسم الحرف يمنع ذلك الشمول (قوله تتبع حركة الآخر اي آخر الكلمة) حقيقة
او حكما فيدخل فيه تنوين قائمة وبصرى واخ بل المراد بالآخر ما ينتهي اليه التكلم
فيشمل تنوين قاض فان الضاد ليس آخر الكلمة حقيقة ولا حكما بل آخره منوى
لكنه ينتهي به التكلم (قوله لان المتبادر من متابعتها الآخر الى آخره) فيه بحث
بل المتبادر منه لحوقه به من غير تخلل حرف فالوجه ان ادراج الحركة للتبني على انه
يسقط في الوقف باسقاط الحركة (قوله لالتا كيد الفعل فخرج نون التا كيد الخفيفة)
لو قال بدل قوله لالتا كيد الفعل للتمكن او التكرير لاستغنى عنه (قوله ولا يمتنع
التعريف بالنون في نحو يارجل انطلق) قد عرفت ما في الانتقاض ودفعه بما ذكره
يوجب اخراج تتبع حركة الآخر نون التا كيد ايضا (قوله فهو الدال على ان مدخوله
غير معين) قال الرضى قيل مخصصة بالصوت واسم الفعل نحو سيويه وصه وقال
في الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل ينون وقيل للفرق
بين المعرفة والتكرة فقطضى كلامه ثبوت قسم سادس للتوين هو الفارق بين الوصل
والوقف (قوله اي اسكت السكوت الآن) لا يمكن طلب الشيء في زمان الحال والا
لكان طلبا لما يتم امتاله اذا لم يفرغ الامر عن امره ولا يفهم المخاطب لا يمكنه

الاقدام به فقولهم اى اسكت السكوت الآن فمساحة معناه اسكت سكوتاً متصلاً بالآن
 (قوله نزلت للعتين العلمية والتأنيث) قال الزمخشري تاء مسلمات ليست بمتحضة
 للتأنيث ووجودها يمنع عن تقدير التاء ايضاً فلاحالة مسلمات علمياً بصرف (قوله وذلك
 التريد من اسباب حسن الغناء) فسمى تنوين الترنم لذلك لان الترنم حسن الغناء
 ومن لم يتبه لما ذكره قال سمي به لان فيه ترك الترنم (قوله وعوض عن الالف عند
 التقى) نون التنوين ولاوجه لتحصيل المدة بالاشباع ثم ابداله بالتنوين بل الاظهر
 ان الحلق التنوين معن عن تحصيلها بالاشباع (قوله كما في قول الشاعر) هو روية
 على ما في القاموس وتحريك عين الخفق منه لضرورة الشعر والخفق حركة السراب
 واضطرابه والقائم الغبار المرتفع والاعماق جمع العمق بالفتح وقد يضم اطراف المفازة
 والحاوى الحالى والمخترق مهب الرياح واشتباه الاعلام التباس علامات يعرف بها
 الطريق والواو في قوله واقام واو رب يريد رب مفازة مغبرة الاطراف مشتبهة الاعلام
 سلكت (قوله واما التنوينات الاخر في اعتبار الوضع في بعضها ايضاً تأمل)
 اذ الظاهر ان تنوين العوض لغرض التعويض وتنوين المقابلة لغرض المقابلة وجعل
 التنوين دالاً على حذف المضاف اليه ودالاً على الجمعية كالتون بيمد ففي قول
 المصنف وهو للتمكن والتكبير والعوض والمقابلة والترنم ايضاً مسامحة حيث
 ابرز العوض والمقابلة والترنم في معرض الموضوع له (قوله وخطا بحذف الف ابن)
 وما فيما بين ارباب الحديث انه يحذف من العلم الموصوف بالابن المضاف الى الاب
 دون الجد فراق بينهما لعل قاعدة وضعوها على خلاف قاعدة العربية (قوله وكذلك
 قولهم فلان بن فلان الى آخره) في الرضى وطاهر بن طاهر وهى ابن بنى وضل
 ابن ضل لانه يعبر به عن لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل
 من كان هذه الصفة هذا كلامه وفي القاموس طاهر بن طاهر لمن لا يعرف هو وابوه وضل
 ابن ضل بكسرهما وضمهما لا يعرف ابوه وهى ابن بنى كلاهما على وزن اى من ولد
 آدم ذهب في الارض لما تفرق سائر ولده فلم يحس منه اثر (قوله الا في حذف همزتها
 فانها لا تحذف حيث ما كانت للثلاثى بنت في مثل هذه هند ابنة عاصم) فيه انه
 لا التباس لان تاء التأنيث مطولة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف الف ابنة
 لان طالب التخفيف يكفيه وجود بنت واذا استعمل ابنة لم يجزله حذف الالف للتخفيف
 لانه لو كان طالب التخفيف لاستعمل بنتاً (قوله نون التأنيث خفيفة) قدم الخفيفة لكونها
 بعضاً من الثقيلة ومدلولها بعض من مدلولها (قوله لانها مبنية والاصل في البناء
 السكون) ولك ان تقول انها فرع المثقلة بحذف نونها الثانية لان الآخراولى بالحذف

فالباقى بعد الحذف هو الساكن لكن هذا انما يتم على مذهب الكوفيين من ان الحففة
 فرع المثقلة واما على مذهب سيويه من ان كلا منهما تحرف برأسه على ما نقله الرضى
 فلا (قوله والف الجمع اى الالف الفاصلة) الاولى الاكتفاء بالتفسير (قوله يختص
 اى نون التأكيد) الظاهر أن يختص خبر ثان لنون التأكيد فتعين الضمير لها ومن
 جواز رجوعه الى القسمين بتأويل كل واحد منهما فقد بعد كل العبد وينافى الاختصاص
 بما ذكر كثرته فى مثل اما تفعلن فالاولى ان يجعله فى سلك ما يختص به و زاد الرضى
 التخصيص (قوله نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد) يعنى عن هذا التفصيل
 قوله آخر بالتخفيف والتشديد فى جميع هذه الامثلة (قوله فلا يقال زيد ما يقوم
 الا قليلا) فى مجيئها مع النى بما نظر انما دخلت النى بلا المشابهة النى التامى حتى قيل مجيئها
 فى النى بلا المتصلة قياس عند ابن جنى بخلاف المنفصلة وان جاءت قليلا نحو لافى الدار
 يضربن زيد والمراد بالنى ما يشتمل الجحد قال سيويه تدخل بعد لم تشيها لها
 بلا التامى فى الجزم (قوله ولزمت اى نون التأكيد فى مثبت القسم) المثبت هو
 الجواب فهو من قيل اضافة الجواب الى القسم كما افاده الشارح فا ذكره الهندى
 ان الاضافة من قيل جرد قطيفة محل نظر ونقض اللزوم بقوله تعالى ﴿ ولئن تم
 او قتلتم لالى الله تحشرون ﴾ فوجب تقييد المثبت بان لا يتعلق به طرف او جار مقدم عليه
 (قوله اى الشرط المؤكد حرفه بما) سواء كان التأكيد لازما كما فى حيثما واذا
 او جاززا كما فى مهما واما وقد يؤكد جواب هذا الشرط ايضا (قوله ليدل على الواو
 المحذوفة) وفى لا تحشون ليتردد وكذا قوله ليدل على الياء المحذوفة (قوله ان اشترط
 فى التقاء الساكنين على حده الى آخره) وحينئذ لا بد من بيان جهة عدم حذف الالف
 فى اضربان واضربان وستعلم والحق انه لا تردد فى اشتراط ان يكون الساكنان فى كلمة
 واحدة والمشددة فى التثنية وجمع المؤنث نزلت منزلة المتصلة (قوله وهو الواحد
 المذكور غائبا الى آخره) وصيغتا المتكلم ايضا (قوله بمنزلة الاستثناء عنه) اى عن
 الحكم بفتح ما قبلها ولك ان تقول ما قبلها مفتوح فيهما ايضا لان الالف ليس حاجزا
 حصينا فكأنها واقعة بعد الفتحة بلا فاصلة ويحتمل ان يراد بقوله وتقول فى التثنية وجمع
 المؤنث اضربان واضربان بيان انك تثبت الالف فى تأكيدها بالنون المشددة فينبذ
 لا يكون المقصود الاستثناء (قوله فانه يحيز التقاء الساكنين على غير حده ايضا) اولانه
 ينزل الحففة منزلة المشددة لكونها فرعها ومن المجوزين ذلك اللاحق من يكسر النون
 وعليه قوله تعالى ﴿ ولا تتبعان بالتخفيف ﴾ ولم يجوز البصريون اللاحق مطلقا
 للزوم التقاء الساكنين على غير حده وان كان فى مثل لا تضربانى بالحاق نون الوقاية

(واضربان)

واضربان تعمان بادغام نون الخفيفة في نون المفعول لان المشددة ليس مع المدة في كلمة واحدة ولا منزلا منزلة ما يكون في الكلمة الواحدة كما في المشددة والف التثنية (قوله) وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاوآخر هكذا قاله الشارحون كلهم لكن غرضه لا يقتصر عليه بل من غرضه الفرق بين التثنية وصيغتي الجمع والواحدة المؤنث حيث يجوز التقاء الساكنين في التثنية دونهما بان التقاء الساكنين انما يجوز اذا كان المدة والمدغم من كلمة واحدة ويكون المشددة متصلا بالمدة او كالتصل لامنفصلا والتون المشددة مع الضمير البارز سوى الف التثنية كالتفصل وازاد بالتفصل نحو ياي محياي والف يحى فانه يمنع من اعلال ياه يحى فاذا ذكر الرضى ان تشبيهما بالضمير المتصل مطلقا لا يصح لان واو الجمع وياه المحاطبة ايضا ضميران متصلان بل ينبغي ان يشبه بالف التثنية لايتمه اصلا ولا يحتاج في دفعه الى ان يقال المراد بالتصل الف التثنية كما يشعر به بيان الشارح فيما بعد والغرض من التشبيه بيان حال الآخر مع النون بتشبيهه بما عرف حاله من الآخر مع المتصل الف التثنية كانت او غيرها لا الحمل على المشبه به حتى يرد ما ذكره الرضى ان ثبوت حرف العلة مع الف التثنية لا يستغنى عن التعليل وليس لهذه علة خاصة به حتى يستحق ان يحمل عليها نون التأكيد بل هما سياتن في وجوه التعليل (قوله اما مع ضمير بارز) لا يخفى انه لا ينحصر في القسمين لانه قد يكون خاليا عن الضمير نحو ليضربن زيد (قوله) وهذه الامثلة وقعت على ترتيب (تصرفها) يعنى لمراعاة ترتيب تصرفها فانت مراعاة ترتيب المثل بها فيها (قوله) خطأ لمرتبة ما يدخل الفعل الى آخره) ولان التنوين لازم بخلاف النون فهو اولى بالحفظ وايضا الكسر مما لا يلائم الفعل فادخاله على الاحق الاعم اولى (قوله) فيرد ما حذف) متفرع على الحذف في حال الوقف اذ لا مجال للرد في الحذف للساكنين الا ان يجعل الرد اعم من الرد في الكتابة ايضا (قوله) والمفتوح ما قبلها قلب الفاء بناء الكتابة في الآخر على الوقف وفي الاول على الابتداء كما تقرر في محله يوجب ان لا يكتب الخفيفة التي لم يفتح ما قبلها ويكتب الفاء اذا انفتح ما قبلها فكتابتها على خلاف القياس * اللهم نشكر على نعمائك * على قدر آلائك * واستلك ان تجعل هذه الارقام المستدأة بحجر اسمائك * لخير افضل انيسائك * ذخرا الى وموجبا لجزيل جزائك * وصل عليه مادام ارضك وسماؤك * * آمين يارب العالمين *

قد كمل طبع هذه الحاشية الشافية * المنسوبة للمولى العالم المحقق * والفاضل المدقق *
 المولى ابراهيم بن محمد عرب شاه الاسفرائني عصام الدين * على شرح الجامى للكافية *
 في عهد سلطة السلطان الاعظم * والحقان الافخم * المبدد لشمل اعدائه بالعوالي
 والشوارف * المجدد بالمعالى ما اندرس من العوارف والمعارف * المتوسد في اريكة
 الخلافة الكبرى * التى لا اشرف منها ولاسمى * السلطان ابن السلطان السلطان
 الغازى * **عبد الحميد** * خان * ادام الله دولته وابد سلطته ماتحركت الافلاك ودارت
 الازمان * وكان ذلك في المطبعة العثمانية * في دار السلطنة السنية * حرسها الله تعالى مع
 سائر البلاد بحفظه الصمدانى * من الجهات الست بالسبع المثاني * في غرة شهر
 جمادى الآخرة سنة تسع وثلثمائة والف من الاعوام * من هجرة من
 هو اسعد الانبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه وعلى آله واصحابه
 الصلاة والسلام * مافاح مسك الحتام *
 ولاح بدر التمام *



بايزيد جامع شريفى درسعام مجيزلرندن
 استانبولى السيد حافظ محمد اسعد اقدى
 رئيس المصححين فى المطبعة العثمانية

باب مشيختناهيدين تعيين اولنان بايزيد
 جامع شريفى درسعاملرندن اكينلى
 اشرف زاده الحاج حافظ محمد خلوصى
 اقدى المصحح

باب مشيختناهيدين تعيين اولنان
 ايدينلى قاضى زاده الحاج حافظ محمد
 امين اقدى المصحح

فاتح جامع شريفى درسعام مجيزلرندن
 استانبولى السيد حافظ محمد امين
 اقدى المصحح

نور عثمانيه امام اولى ريزه لى الحاج
 حافظ احمد اقدى المصحح

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library



32101 063974586

